

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232549

UNIVERSAL
LIBRARY

القضاء في الشك في النكاح وحده

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المصون المسمي



بإتمام مديرية مورد مراجع الرحمن المولوي محمد عبد المجيد سبله المنان

مطبعة ١٣٩٢ في قبة الوارثة في مكة
في ان الصدق دار مقابله

فهرس مطالظفر الاضى بما يجب في القضاء والقضاة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	ديباجة الكتاب	٩٥	وجوب طاعة من يبيع المسلمون
٣	المقدمة في معنى القضاء و	٩٦	من لا يبيع المسلمون ولا ولاية
٨	معنى حديث معاذ بن جبل	٩٧	الذي شئت للصالحية له
٩	القسم الاول في ذكر الاحاديث الواردة في ابواب القضاء وشرحها على الوجه المتعبر	٩٨	مزيد خصوصية في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٠	عند العلماء	٩٩	احضار الخصوم وادفع الزحام والاصوات
١١	باب في وجوب نصب ولاية القضاء و الامارة وغيرهما	١٠٠	التسوية بين الخصمين
١٢	باب كراهية الحرص على الولاية طلبها	١٠١	لا يتم الحكم بالحق كما ينبغي الا بالتثبت
١٣	باب التشديد في القضاء والولاية	١٠٢	باب البيعة
١٤	باب الشهادات	١٠٣	الامر بالتسليم هو التمسك بالسنة
١٥	باب الدعاوي والبيانات	١٠٤	من التخاصم الى الحاكم
١٦	خاتمة القسم الاول في حكم قبول عطايا السلاطين	١٠٥	تحريم الظلم مطلقاً
١٧	القسم الثاني في مسائل القضاء مما تقدم ولم يتقدم	١٠٦	نذب البحث على الصلح
١٨	وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٠٧	ترتيب الواصلين الى القاضي في القضاء
١٩	شروط القضاء	١٠٨	استحباب تخصص العلماء للحاكم
٢٠	عدم تصد احد في زمن النبي صدام للقضاء الا بامره	١٠٩	وجوب تعريف الخصم بما يجب له وعليه
٢١	التحكيم	١١٠	حكم المفتي الذي هو مظنة قيمة الحكم
		١١١	حكم الحاكم اذا كان يحكم بين الناس

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٠٣	مرث ثمنه الحاكم بجملة	١٢٥	مرث الاعراف المألوفة
١٠٤	مرث أسباب حكم الحاكم	=	مرث طلب المدعى للمصلحة
١٠٥	مرث كون حكم الحاكم حقا وعدلا	١٢٦	مرث الارض للموات
=	مرث ثبوت العمل بالخط	=	مرث الارض التي فيها آثار الماتقائمة
١٠٦	مرث نفوذ قضاء الحاكم ظاهر الا باطلا		لما لا غير معروف
١٠٨	مرث انزال الحاكم بالحد	١٢٧	مرث امرأة المفقود
=	مرث عدم انتقاض حكم الحاكم	١٢٨	مرث الاقتصار في الدعوى على البعض
١٠٩	مرث بطلان الولاية بالحد	=	مرث عدم قبول الدعوى التي قد علم كذبها
١١٠	مرث ثبوت اجرة الحاكم على التصريح	=	مرث كون الحكم امنا لله في ارضه
١١١	مرث الهدية للقاضي نوع من الرتبة	=	مرث ثبوت اليد على شيء
١١٣	مرث القضاء لحد الخصمين	١٢٩	مرث الحكم بأقراران القوية
١١٤	مرث اليمين حق ثابت للدعي	=	مرث الاسباب التي ورد بها الشرع من
١١٥	مرث طلب الزيادة على شهادة		الاقرار او البينة او اليمين
	شاهدين عدلين	١٣٠	مرث لم يصح شي في يمين الرد قط
١١٦	مرث لا وجه لقبول من ليس به دل	١٣١	مرث اليمين الموكدة
١١٧	مرث البينة على الدف ليست بمناسبة	=	مرث التحليف
	للساكن الشرعية	١٣٢	مرث ان كان الحلف عليه ما يمكن
=	مرث جواز بعث الامناء لكل امر من		الحلف ان يقطع به جاز تخليفه على ذلك
	الامناء الثابتة في الشريعة	=	مرث الاقرار
١١٨	مرث اجرة الجعان والاعوان	=	مرث وجوب حمل الاقرار على الاعوان
١٢٢	مرث جواز التماذيب بالمال		الغالبية
١٢٣	مرث عدل الحاكم في الحادثة الراي	١٣٣	مرث الاقرار بما هو فرع لثبوت الشيء
	والاستحسان		اذا ثبت ثبوت ذلك الشيء

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٣٣	مراد بالشهادة الاخبار بما يعلمه الشاهد	١٦٠	خاتمة الطبع لولد النوف سلمه الله
١٣٤	مراد عدالة الشهود	١٦١	خاتمة الطبع لابن الفتح المولوي محمد
١٣٥	مراد اختبار الحاكم بالشهود	١٦٢	عبد الرشيد سلمه الله تعالى
١٣٦	مراد عدم صحة الشهادة من كافر	١٦٣	مدح الكتاب من الحافظ خان محمد
١٣٧	مراد صريح		خان المتخلص بالشهير المخاطب
١٣٨	مراد صحة شهادة المولى علم مثله		بافتخار الشعراء
١٣٩	مراد الشهادة على الشهادة		
١٤٠	مراد ارتفاع احدى الشهادات		
١٤١	مراد المتعارضتين		
١٤٢	مراد كون الشهادة على الانعزال الاقوال		
١٤٣	مراد متوترة على الرؤية		
١٤٤	مراد دخول الكفيل في الكفالة باختيار نفسه		
١٤٥	مراد الدين		
١٤٦	مراد اسباب الحجر		
١٤٧	مراد جواز الصلح بين المسلمين		
١٤٨	مراد بقاء ملك كل مالك على ملكه		
١٤٩	مراد الزيادة على اربع الزوجات		
١٥٠	مراد خاتمة القسم الثاني في وجوب الاجابة الى احكام الشريعة		
١٥١	مراد خاتمة الكتاب في بيان تيسير كل الحلال في كل زمان		

سورة قال الام
 الشوكاني في ايسر
 الاستدلال على صحة الخبر
 زيادة على ما سبق بقوله
 صحيح لا او فقت في شرح
 فليس من الحارث وصديق
 ينبغي الاعتماد وان كان
 عليه قد صارت بين الجمع
 الباركة والمبدسة في
 نعم من جوارف بندهم
 فتح القدر في بعض
 فليجرب الرب المستنير

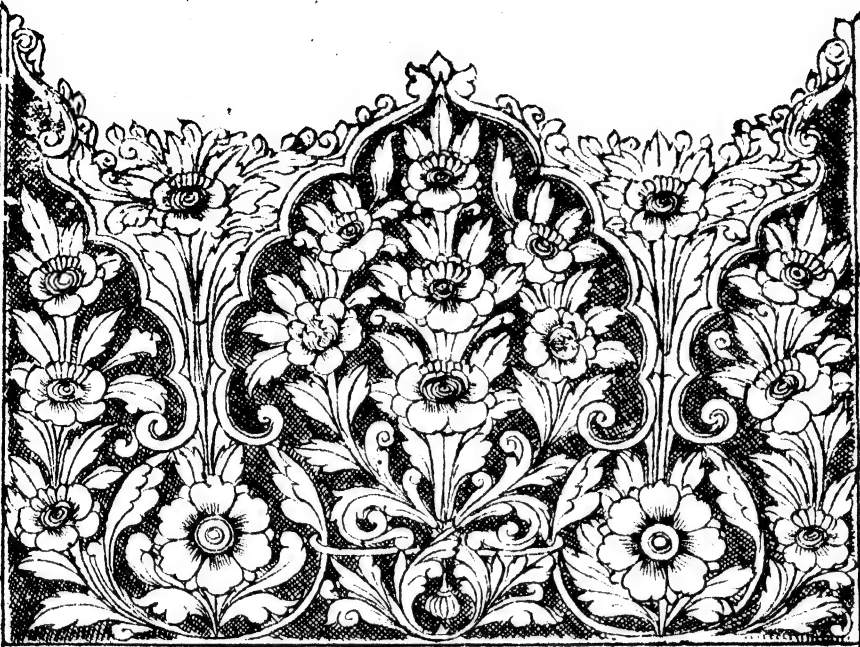
تخليدًا لثباتنا في التاريخ وحسنًا لحياتنا القضاء على الفساد

الحمد لله على ما منَّ بطبع هذا السفر المبارك المصون المسمى



باهتمام مديرية مورد مراحم الرحمن المولوي محمد عبد المجيد خان سلمه المنان

المطبع ١٢٩٠ في بغداد
في دار القضاء والولاية لعمري المحمية



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِلَّهِ

الحمد لله الذي حرم الظلم على عباده كما حرمه على نفسه المقدسة بقله وكثره أعوذ
برضاه من بخله وبمعافاته من عقوبته واستكثرت من حمده وشكره فقد وضع السبيل
وشفى العليل بما أنزله على رسوله في محكم التنزيل من النعي على الظلمة بتلك الآيات المحكمة
والقوارع المولمة فأقام الحجة وأوضح الحجج بكلام يفهمه الصم ونظام لا يخفى على البصير
ولم يبدع دقيفا ولا جليلا ولا فقيرا ولا غنيا ولا أديبا ولا أميا ولا جاهلا ولا جاهلة
تعالى جده وتضاعف شكره وحمده لم يكتب ببيان الواحدة على مثاقيل الذر إذ قال ومن يعمل
مثقال ذرة شرا ره حتى يابن الواحدة بمثقال حبة الخردل كما قال وإن تك مثقال حبة من
خردل اتينا بها وكفى بنا حاسدين بل تجاوز هذه الغاية وأوضح لنا ما هو دون هذه النهاية
فاخذ على العباد أن لا يظلموا الناس شيئا فإن الشيء يصدق على عشر مشار الخردل فبادروا
تسبانه ما أوضح برهانه وأتم بيانه وأومح حجته وأحكم حكمته ولما كانت حجة سابقة لفضيلة
وشفقته على عباده أكمل من شفقة الأم على أولادها كل الحجة بأرسال رسول اليهم من أنفسهم

عنه وياشون اليه فقام فيهم مقامات وفق مسامحة كل ما بعد كملت يحذرهم
من الظلم ويحجزهم عن الغضب يقربهم من الله والاهوال والاعراض بين لهم حرمته واولاد
ذلك عليهم تأكيد اذ خرج من الشمس هابين من الشمس يكر ذلك عليهم في المواقف والجامع في
ليستكر منه في خطبه ومواعظه حتى كان من جملة ما قاله عند توديعهم انا امو الكرم ودماءكم
واعراضكم عليكم كرم حرام ثم اشهد الله سبحانه على المبالغ وامر الناس به وحضهم عليه فساد
بذلك الركبان وعرف كل متشع ولم يشك مسلم من المسلمين ان هذا من ضرر ديار الدين البليد
صلى الله تعالى عليه وعلى اله وصحبه واهل بيته وجزاه عنا افضل ما جرى به نبيا على امته
وبعد فلما كان القضاء من الوظائف الداخلة تحت ادارة الخلافة وسياسة الامامة
لانه منصب الفصل بين الناس في الخصومات جسم التداوي وقطعا للتنازع اريدت بعد
ان سبق مني تأليف الرسالة السماة باكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة ان اجمع في
ابواب القضاء كتابا يشتمل على الاحكام الشرعية المتعلقة من الكتاب والسنة النبوية وان كان
قد تقدم بعض الكلام عليه في الرسالة المشار اليها لكونه مندرجا في عموم الخلافة ولكن
هاهنا مقاصد تستحق ان تقرر بالتقرير ومباحث تقضي ضبط التقرير فجعلت لها هذا
الكتاب على حدة ورتبته على مقدمة وقسمين وخاتمة واسميتها **ظفر الاضيء بما يجب**
في القضاء على القاضي وكان تأليف هذا الزعيم في سنة اربع وتسعين ومائتين
والف من هجرة سيدنا الرؤف الرحيم ببلدة بهوبال المحمية من بلاد مالوة الدكن الهندية
صاها الله واهلها عن كل رزية وبلية واعظم ما يراى من هذا الاصل او الايراد هو ارشاد
النقاد من المشتغلين بعلوم الاجتهاد الذين لديهم من العارف العلمية مما يفهمون بالضوا
في مواطن العصبية الوبية بالسير تلج وادنى تلوج وهو لا همل الرتبة الوسطى من المشتغلين
بعلوم الدين فاما من كان من التحقيق بكان متكين او من كان من القصور عن ذلك الحقائق
بجل محين فلم اجمع هذا الكتاب لجلذين النوعين لان الاول قد صار بالدي ورعين والثاني
يعود من معارك المدارك حتى جنين فهو الى تقديره تقام مقدمات الحجج اخرج فاستغل بالمقابلة
قبل البادي الا المتعلم لا هوج وقد اقتصرت في بيان ذلك على اهلوا اهم من التقاض والاف

٤٣
ظفر من بالاد

من المراد علي بن ابي طالب به المتأهل بآية مرامه ويستعين به للتأمل في حله وابرأه لتظاول
 قبول الكلام واستيفاء ما في كل مسألة من الجدل بين الاعلام والعوام مؤلفات مطبوعة
 لا نمة الاسلام ومن اياه استعمل الهدى والرشاد واسأله حسن الخامة وخلص الاعتقاد انه
 الحبيب المكنى بالسيد **المقدمة** في معنى القضاء ومعنى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه
القضاء بالولاية المعروفة وهو في اللغة مشتركة بين احكام الشئ والبشرع منه ومنه
 ففضاء من سبع سموات بمعنى امضاء الامر ومنه وقضيا الى بني اسرائيل بمعنى الحكم والارام
 ومنه وقضى بان لا تعبد الا اياه وفي الشرع الزام ذي الولاية بعد الدافع وقيل هو اكرامه
 بحكم الشرع في الوقائع الخاصة بعين اوجهه والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال والاجابة
 الحاكم يحكم بما انزل الله تعالى امر بالحكم به في حكم كتابه وبالعدل وبالقسط وبما اراه الله
 واجبة على كل مسلم بعد عصر النبوة لان رفع الظلمة ولشفها لا يمكن الا بالتخاصم والرفع
 الى الحاكم المذكور وغيره من له اذن انتماء الى الشريعة المطهرة ان الصحابة رضي الله عنهم
 بعد موته صلى الله عليه واله وسلم قالوا الممتنعين من تسليم الزكاة وانما واحد دو حاكم
 الكفار والزمو الناس القيام بجميع الواجبات الشرعية وحالوا بينهم وبين المحرمات الدينية
 واضغوا المظلوم من الظالم ونصبوا الحكم ووجبوا على الناس الاجابة اليهم وامثال
 احكامهم والوقوف على الحد الذي يرمونها من الشريعة لهم ثم فعل ذلك التابعون و
 تابعوهم ومن بعدهم الى هذه الغاية والمراد بالحكم بالشريعة المطهرة وقد بلغها رسول الله
 صلى الله عليه واله عز وجل لم يكنتم علينا شيئا مما اوحى اليه بل قال عز وجل اليوم اكملت
 لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم تركتكم على الواضحة تليها كنهها لا يزيع عنها الا جحد قال سلمان الفارسي رضي الله
 عنه لقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء حتى اخبرنا ان الشريعة التي اوجب الله على
 عباده الاجابة اليها في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي هذه الشريعة التي تركها بين اظهرا للبروق
 بينه فتي المصحف المنعولة في دواوين الاسلام وما يلتقي بها او يمكن ايجاب الاجابة الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كونه رسول الله ولا كونه مختصا بالمرئ لا من الفضائل والفوائد بل التي

لا يحاط بها بل لكونها حكاية بين الداعي والمدعوية الشرعية الموجودة ولا ريب له تخصيص علم
 المتعبد للأمة بمسائل العامة لا بد من مسائل العبادات لأن الكل شرعية شرعها للعباد
 في محكم كتابه وعلى لسان رواده فنسبة الكل إلى مطلق الشرعية نسبة واحدة وليس البعض
 بالاستناد إلى الشرعة المطهرة أولى من بعض بلجام المسلمين وأما كون ذلك معلوما بالضرورة
 الدينية فيما يجده كل متشرع من نفسه سواء كان مقصرا في معرفة الشرعة أو كاملا من العلم
 الضروري الحاصل عنده في جميع الأوقات أنه وسائر المسلمين متعبدون بهذه الشرعية الواجبة
 بين ظهراني المسلمين في كل عبادة ومعاملة وخصوصة وظلالة والدعوة بعد موته صلوات
 إلى حاكم يحكم بتلك الشرعية التي جاء بها المعصوم كإله حاكم يحكم بحجج الرأي الذي يكون تارة
 صوابا وتارة خطأ على الحاكم بالرأي عند عدم وجود الدليل في الكتاب والسنة أو صحيح عليه
 فهو من شريعته التي أرشد إليها أمته فإنه قد أخرج أبو داود من حديث معاذ بن رسول الله صلوات
 لما أراد أن يبعث معاذ إلى اليمن قال كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال أقضي بكتاب الله
 قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله فقال
 اجتهد رأيي قال أو تضرب رسول الله صلوات صدقه وقال البخاري الذي وفق رسول الله
 لما يرضى رسول الله قال النذري وأخرجه الترمذي وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه
 وليس سنده عندي بم متصل انتهى وقد أخرجه أيضا أحمد والطبراني والبيهقي وابن عدي
 وهو من طريق الحارث بن عمر وأخي الغفير بن شعبة عن أبي إسحاق عن أهل حمص عن أصحابهم
 عن النبي صلوات أنه بعث معاذ في رواية لأبي داود عن معاذ عن النبي صلوات قال البخاري
 الحارث بن عمر روى عنه أبو عوف ولا يعرف إلا هذا المرسَل انتهى وقد جمع الحافظ ابن كثير
 في طرقه وشواهده جزءا وقال هو حديث حسن مشهور يعتمد عليه أئمة الإسلام في إثبات
 أصل القياس قوله أيضا أبو بكر بن العربي المالكي شاح الترمذي وقد ذكر الداعي في سنة
 بعضا من طرقه وشواهده وقال الدارقطني في العلل رواه شعبة عن ابن عوف هكذا وأوسله
 ابن مهدي وجماعات والمرسل أصح وقال ابن حزم لا يصح لأن الحارث مجهول وشيوخه لا يوثقون
 قال وأدعى بعضهم في التواتر وهذا كذب بل هو ضد التواتر لأنه ما رواه أحد غير أبي

قضاء المسلمين تقريره وأما رأي القاضي الذي لا يعرف كتاباً ولا سنة فليس رأي المالك
 في هذا الحديث بل هو طاعت بحت جاهلية خالصة وهذا القاضي هو أحد القاضيين
 الذين همأ في النار بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لا يدعي أن ملكه حكمه به هو ما شرعه الله لعباده
 في محكم كتابه وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله هو مقر بأنه لا يعرف إلا مجرد ما قاله فلا بد
 دليله ولا يدعي أيضاً أن ذلك الرأي الذي حكم به هو قضية لم توجد في الكتاب والسنة
 لأنه لا يصح الحكم منه بالعدم إلا بعد علمه بأنه حكم بالعدم عليه وأنه لا يعلمه لأن
 الأعداء إنما تعرضوا للملكات من يقر على نفسه بأنه لا يدري بكتاب ولا سنة كيف يدعي
 أن حكمه به غير موجود فيها **فالحاصل** أنه إن كان ما حكم به مقام مطابقاً للشرعية
 فهو قد حكم بالحق وهو لا يعلم بأنه الحق وهو أحد قضاة النار وإن حكم بغير الحق عالماً بأنه
 غير الحق أو جاهلاً به أنه غير الحق فهو أيضاً القاضى الآخر من قضاة النار فهو لا يخرج عن كونه
 في النار على كل تقدير فانظر في هذا بيان الاعتبار لتعلم ما في قضاء المقصرين من الخط
 العظيم فإن القضاة المقصرين إن كانوا يعلنون بالحديث المصريح بأن القضاة ثلاثة قاضيات
 في النار وقاض في الجنة فقد هافتوا في النار هافت الفطاش عملوا وإن كانوا يجملونه فذلك
 غير نافع لهم فإنه يجب عليهم أن يتعلموا العلم خصوصاً مثل هذا الحديث الذي بهذا النقص
 فغير يطعم في العلم به مع توهمهم على التسمي بالقضا ومباشرة ما مباشرة القضاة لا يكون عدلاً
 لهم وهذا الحديث قد اتفق على إخرجه أهل السنن والحكم والبيهقي من حديث بريدة وله
 طرق أشهر من جعلها الحافظان محجراً في جزء مفرد كما قال في التلخيص وسياق الكلام على معناه
 في القسم الأول من هذا الكتاب فهو لا القضاة المقصرون ليسوا بأهل الحكم بنص الكتاب والسنة
 لأنهم لا يتقنون الحجج الشرعية فكيف يكونون أهلاً للحكم بحض الرأي الذي لا مستند له من كتاب
 ولا سنة فافهم رأيهم ولا رواية ولا فهم ولا رواية بل هم على عامية حملي نشأوا بها وإن
 ظنوا أنهم قد خرجوا عن هذا بالإطلاع على بعض أقوال أهل العلم وعلى قول عالم واحد فإن العلم
 ما وراء ذلك كله وظنوا أنهم فاسدة فإنه إنما يعرف العلم أهلاً ومعرفة أسماء العلما لا تستلزم
 معرفة أسمائهم ومن أنكرهم هذا غلبت ألسنة واحد منهم عن حد علم من علوم الاجتهاد أو فائتوا ففهم

او خاتمة او مسئلة من مسائله وينظر هل يجد عند علم من ذلك وما القاضى العالم بالشريعة
 المظهر على الوجه الذي قد من تحقيقه فهو ان كان على حطر في مباشرتها باعتبار الاحاديث
 الواردة في الترهيب عن الكرامة على العموم وعن القضاء على الخصوص كما سيأتي بعضها
 في هذا الكتاب منذ جاشت الابواب لكن امر وحادث مسليات وهي الاحاديث الواردة
 في الترهيب في ذلك وقد اورد الجميع شيخنا وبركتنا الشوكاني رح في شرحه المنتقى ولو لم يكن
 الترهيبات في ذلك الحديث عمر وابي هريرة المتفق عليه ما لفظ اذا اجتهد الحاكم فاحطافه
 اجروا ان اصاب فاجروا الحاكم والدار فطني بلفظ اذا اجتهد الحاكم فاحطافه
 وان اصاب فله عشرة اجور ورواه احمد ايضا من حديث عمرو وطرقه يشهد بعضه البعض
 فيكون ثبوت العشرة الاجور بدليل هو حسن لغيره وثبوت الاجور بدليل صحيح والزيادة مقبولة
 اذا كانت غير منافية للاصل كما في هذا الحاكم المجتهد هو في كل ما ياتي من الاحكام فائرجع الى
 بعشرة اجور ومع الخطا باجر وهذا مرغبت عظيم ومحسن جليل فان الخطا بالنسبة الى غير القاضي
 غاية امله ان لا يكون فيه عقوبة اخرى مع ثبوت غالب الوازم الذنوية كالدنية في قتل الخطا
 والكفرية ونحو ذلك فله ذلك ثم يوجرون على الخطا ويخرجون قمر يعذبون على الاصابة وهم
 القضاة الذين يحكمون بالحق ولا يعلمون بانه الحق فانظر كرم هذا التفاوت فانه من اعظم التماثل
 التي يستفيدها اهل العلم من علمهم ومن اعظم البليات التي يتبيلها اهل الجهل جهلهم وسيأتي
 الكلام على اطراف هذا المقصد وعلى ما على المقصرين للتوثيق على هذا المنصب من الوزر
 والمحروية والذنبية في غصون هذا الكتاب قد استوفى الكلام على ذلك شيخنا وبركتنا
 القاضي محمد بن علي الشوكاني في كتابه القول المفيد في حكم التقليد هذا الذي ذكرناه ذكر
 من وادي علمه وقطر من بحر فضله والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم
 وفي اعلام الموقعين عن رب العالمين فصول ثمانية واصول جامعة في تقرير القياس والاجتهاد
 به ولعلك لا نظفر بها في غير ذلك الكتاب ولا يقرب منها وكذلك مباحث القياس والاجتهاد
 اليه في ارشاد القول ومخلصه حصول المأمول من علم الاصول فانها نفيسة جدا يهدى
 طالع الحق الى سوا السبيل ويصده عن سلوك صحارى التقليد من التاويل والقسم الاول

في ذكر الأحاديث الواردة في أبواب القضا والشرع على الوجه المعتد عند العلماء وفيه أبو

باب وجوب نصبة ولاية القضا والأمارة وغيرها

عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يخل بثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا
عليهم أحدهم رواه أحمد وأخرج نحوه البزار بأسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب يلفظ إذا
كنتم ثلاثة في سفر فامروا أحدكم ذلك أمير مرة رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرج البزار أيضا بأسناد
صحيح من حديث ابن عمر مرفوعا يلفظ إذا كانوا ثلاثة في سفر فليومروا أحدهم وأخرج بهذا اللفظ
الطبراني من حديث ابن مسعود بأسناد صحيح وهذه الأحاديث يشهد بعضها البعض
وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج ثلاثة في سفر فليومروا عليهم أحدهم
رواه أبو داود وله من حديث أبي هريرة مثله وأخرج نحوه البزار بأسناد صحيح عن عمر بن الخطاب
وقد سكت أبو داود والمنذري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة وفيها دليل على أنه يشترع لكل
عد بلغ ثلاثة قضا عدل أن يومروا عليهم أحدهم لأن في تلك السلامة من الخلاف الذي
يؤدي إلى الخلاف فمع عدم التامير يستبد كل واحد رايه ويفعل ما يطابق هواه فيكون
ومع التامير يقل الخلاف وتجمع الكلمة وإذا شرع هذا الثلاثة يكونون في فلاة من الأرض
فشرعيته لمدح الأكثر يسكنون القرى والأصهار ويحتاجون إلى رفع النظام وفصل الخصام
وأخرى وفي ذلك دليل لقول من قال إنه يجب على المسلمين نصبة إمامة والولاية والحكام
وقد ذهب أكثر إلى أن الإمامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلا أو شرعا وقد سبق
الكلام منا على ذلك في كتابنا الكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة

باب كراهية الحرص على الولاية وطبها

عن أبي موسى قال قلت على النبي صلى الله عليه وآله أنا ورجلان من بني عدي فقال أحدهما يا رسول الله
أمرنا على بعض ما ولاك عز وجل قال الآخر مثل ذلك فقال أنا وإياه لا ولي هذا العمل
أحدا يسأله أو أحدا حرص عليه متفق عليه والحكمة في أنه لا ولي من يسأل الولاية

انه يوكل اليها ولا تكون معه اعانة كما في حديث عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله
صلواته على عبد الرحمن بن سمرق لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسئلة اعنت عليها
وان اعطيتها من مسئلة وكل اليها متفق عليه واذا لم يكن مع اعانة لا يكون كفوا ولا
يولى غير الكفو الا ان فيه قمة ويستفاد من هذا ان طلب ما يتعلق بالحكم مكره فيدخل في
الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك واذا كان الطالب بصورا لا عانة تورط فيما دخل فيه
وخسر الدنيا والاخرة فلا يحل تولية من كان كذلك ربما كان الطالب لا مارة مريدا بها الظهور
على الاعدا والتكليف بهم فيكون في توليته مفسدة عظيمة قال ابن التين محمول على الغالب
والافتد قال يوسف عليه السلام اجعلني على خزان الارض وقال سليمان وهب لي ملكا
قال ويحتمل ان يكون في غير الانبياء انتهى قال الشوكاني في النيل قلت ذلك لو توفى الانبياء انفسهم
بسبب العصمة من الذنوب ايضا لا يمرض الثابت في شرعنا ما كان في شرع غيرنا فيمكن ان يكون
الطلب في شرع يوسف سائغا واما سوال سليمان فخارج عن محل النزاع اذ محله سؤال المخلوقين
لا سوال الخالق وسليمان انما سأل الخالق وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلواته
من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسرده رواه الحسبة الا
النسائي ورواه الطبراني في الاوسط والبيهقي قال الترمذي حسن غريب اخرجوه احكامهم وصححه
وعن ابي هريرة عن النبي صلواته قال من طلب قضاء المسلمين حتى يثله ثم غلب عليه جوره
فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار رواه ابو داود وسكت عنه هو والنسائي و
سنده لا مطمئن فيه قال في المنتقى وقد حمل على ما اذا لم يوجد غيره انتهى وظاهر الحديث ان ليس
من شرط الاجر ان يكون هو الجنة ان يحصل من القاضي جورا صلابا بل المراد ان يكون جوره
منغوبا بعدله فلا يضر صدرا جورا الغلوب بالعدل انما الذي يضر ويوجب النار ان يكون
الجور خالبا للعدل

بالتشديد في القضاء والولاية ما يشي على من لم يقم بمقتضاها دون القائم

عن ابن مسعود عن النبي صلواته قال ما من حاكم يحكم بين الناس الا حبس فيم الفياضة وملك

أخذ بقاءه حتى يفتقر إلى شيء من نفعه رآه الله عز وجل فان قال القاه القاه في معنى فوى اربع خريف
رواه احمد وابن ماجه بمعناه واليه في شعب الايمان بالتاريخ في اسناد جلال سعيد ثقة النسائي وضعفهما
قال في النهاية المحرقة هو الزمان المعروف في السنة باليد الصيفة والشتاء ويد اربعين كان يكون في السنة
فاذا انقضى اربعون خريفا انقضى اربعون سنة وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ابل
للأمراء ابل للعرفاء وبل للامناء ليمتد ايامهم يوم القيامة ان ذواتهم كانت معلقة بالانوار
يتذبذبون بين السماء والارض لم يكونوا عملوا على شيء رواه احمد وحسنه السيوطي قال في النهاية
العريف هو القدير امور القبيلة والجماعة من الناس يلي امورهم ويتعرف الامير منه احوالهم والعرف
علمه وسبب الوعيد لهذه الطوائف الثلاث انه يقبلون ويطاعون فيما ياتون به فاذا جازوا
على الرعايا جازوا وهم قادرون فيكون ذلك سببا للتشديد العقوبة عليهم لان حق شكر النعمة
التي امتازوا بها على غيرهم ان يعدلوا ويستعملوا الشفقة والرافة وعن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وابعاه من اس السبعين وامارة الصبيان رواه احمد وفيه دليل
على انه لا يصح ان يكون الصبي قاضيا وقد اخرج ما يشهد له احمد ايضا من حديث قبيل الغفاري
مرفوعا وفيه التحذير من اماراة السفهاء ورجاله رجال الصحيح ومثله اخرجه الطبراني عن عوف
بن مالك مرفوعا في اسناده الثقات بن قفهم وهو ضعيف وعنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله
من افني بفتيا خير ثبت فانما ائمه على الذي افتاه رواه احمد وابن ماجه وفي لفظ من افني بفتيا
بغير علم كان اثم ذاك على الذي افتاه رواه احمد وابوداود وسكت عنه هو والمنذري و
رجال السنادة ائمة اكثرهم من رجال الصحيح وزاد ابوداود ومما اشار على اخيه بامور يعلم ان الرشد
في غيره فقد خافه قال في النيل افني مبني للمفعول والمعنى من افتاه مفت عن غير ثبت من الكتاب
والسنة والاستدلال كان ائمه على من افتاه بغير الصواب على المستفتي الفلاني روي افني
بفتح النون والمعنى من افني الناس بغير علم كان ائمه على الذي سوغ له ذلك افتاه بجوار الفتيا
من مثله مع جهله وادن له في الفتوى وخص له فيها الفتى ثبت في اداب الفتوى كتاب
يسمى دخول الحق مراد المفتي وعن ابي درر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا ابا ذر
اني اراك ضعيفا وفي احب لك ما احب لنفسك لا تمرن على اثنين ولا تواليهما مال اليد

وعنه قال قلت يا رسول الله الاستعلمي قال فضله ربي بغير علم منكبي فتر قال يا ابا ذر انك
ضعيف فاما امانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها بجمعها وادى الذي عليه
فيها رواها احد مسلم فيه دليل على ان من كان ضعيفا لا يصلح لتولي القضاة بين المسلمين
قال ابو علي الكرايسي صاحب الشافعي في كتابه القضاء لاعلم بين العلماء من سلف خلافا في
ان احق الناس ان يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدق قوله وورعه وان يكون
عارفا بكتايب الله عالما باكثر احكامه عالما بسان رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظا لاكثرها وكذا اقول العلماء
علما بالوفاء والخلاف واقول فقهاء التابعين يعرفون الصحيح من السقيم يتبع النوازل من الكتاب
فان لم يجد نفي السنة فان لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة فان اختلفوا فما وجد اشبه
بالقرآن ثم السنة ثم يفتوى اكا بالصحابة عمل به ويكون كثير المذاكرة مع اهل العلم والمشاور
لهم مع فضل وورع ويكون حافظا لسانه ونطقه ووجهه فالكلام المخصوص ثم لا بد ان يكون
عاقلا ما لا عن الهوى لغير قال وهذا وان كنا نعلم انه ليس على وجه الارض احد يجمع هذه
الصفات فكن يجيبان يطلب من اهل كل زمان اكملهم وافضلهم وقال المهلب لا يكفي في
استحقاق القضاء ان يرى نفسه اهلا لذلك بل ان يراه الناس اهلا له وقال ابن حبيب ع مالك
لا بد ان يكون القاضي عالما عاقلا قال ابن حبيب فان لم يكن عالم فعقل وورع لانه بالورع يقف
بالعقل يسأل وهو اذا طلب العلم وجد فاذا اطلب العقل لم يجد انتهى قال في النيل قلت ماذا
يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل
خصوصية ترد عليه وملائمة سوال اهل العلم عنها واخذ باقواهم مع عدم المعرفة بحقها
من اطلها وما هذا امر الله عباده فانه امر الحاكم ان يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وبما انزل الله
ومن اين مثل هذا العاقل العاقل عن حلية الكمال ان يعرف حقيقة هذه الامور بل من اين
انه ان يتعقل الحجة اذا جاءته من كتاب سنة حتى يحكم بدولها ثم قد عرف اختلافها
اهل العلم في الكمال والقصور والانصاف والاعتساف والتثبت والاستعمال والطيش والوقار
وانتويل على الاليل والقنوع بالتقليد فمن اين هذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى
ياخذ عنه احكامه ويبيط به حله وابعاده هذا شيء لا يعرف بالعقل اتفاق العقلاء فما حال

هذا القاضي الأكمل من قال فيه من قال بكهية عمياء قاد زمامها اعنى على عوج
 الطريق الخارئة وعن ام الحصىن الاحمسية افا سمعت النبي صلى الله يقول اسمعوا ليطوبوا
 وان امر عليكم عبد حبشي ما اقام فيكم كتابه عز وجل واه الجماعة الا البخاري ابادوا
 وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله وسلموا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي
 كان راسه زبيبة رواه احمد البخاري قلت لفظ البخاري من حديث انس اطيعوا السلطان
 وان عبد حبشيا لم يذية قال في المنتقى وهذا عند اهل العلم محمول على غير ولاية الحكم
 او على من كان عبد انتهى والزبيبة واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب اذا جف
 وهو مثيل في الحقايرة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها وقد حكى الحافظ في الفتح
 عن ابن بطال عن المهلب انها لا تجب الطاعة للعبد الا اذا كان المستعمل له اماما وشيكا لان
 الامامة لا تكون الا في ولى قال واجمعت الامة على انها لا تكون في العبد عن الشافعية والحنفية
 انه لا يصح ان يكون العبد قاضيا ثم السلطان الذي اوجبه طاعته في كتابه العزيز
 وتاخرت الاحاديث الصحيحة بنك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب كفر او احادكا مقيما
 لا عظم اركان الاسلام واجل شعارة وهو الصلوة فهذا هو السلطان الذي يجب على الناس
 طاعته وامتنال او امرة ويحرم عليهم ان يزعموا ايد هم من طاعته ولكن بشرط ان لا يكون
 ما يامر به معصية لما ثبت ان لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان الطاعة في المعروف
 فاذا امر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وامره للعالم بان يكون قاضيا هو امر بطاعة يجب
 امتناله بنص الكتاب السنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكبا لشي مما لا يجل له او بظلم الرعية
 في بعض ما لا يجل فان ذلك امر اخر لا يوجب سقوط طاعته ونعم القدر السلف الصالح فقه
 كانه ايعلمون السلاطين بني امية الاعمال ويكون لهم القضاء مع كونهم في العلم والعمل بمكان
 لا يجهلوا احد وسلاطين تلك الامنة فيهم من يستعمل الدماء بنير حقها والاموال بدون حلقها
 نعم القضاء قد ورد فيه صليل على الرغبة تارة والترهيب تارة بل ورد في الامارة التي هي ام
 من القضاء ما يشعرون تجديها اولي والجمع بين الاحاديث فيما يظهر لي يرجع الى التماس من
 صلح من نفسه القيام بالحق والصدع به وعدم الضعف في الامر ووق الصلابة في القضاء

والعفة عن الأموال والتسوية بين القوي والضعيف فالذي نزل في القضا أولى إن لم يكن
واجبا عليه بشرط أن يكون في العلم على الصفة المعتد به فيه ومن كان يضعف عن هذه
الأوصاف فالأولى به وقد جعل عليه الترك وما يرشد إلى هذا قوله صلى الله عليه وآله في ترك
ضعيفاته إرشاد إلى عدم الدخول في الأمانة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد دللت الأخبار
الصحيحة على أن الحاكم النصوص للقضايا يجب أن يكون مجتهدا وهذا هو الحق الذي لا شك فيه ولا
شبهة لأن الحق الذي يأمرك الله الحاكم بأن يحكم به كما في قوله تعالى فاحكم بين الناس بالحق
وإن كنت العدل الذي يأمرك الله الحاكم أن يحكم به كما في قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس
فاحكموا بالعدل لا سبيل للمقلد المعقدهما وكذلك لا سبيل إلى معرفة ما أنزل الله كما قال تعالى
وإن أحكم بينهم بما أنزل الله فانه لا يعرف ما أنزل الله إلا من كان مجتهدا وأما المقلد فما يعرف
ما قاله إمامه الذي يقلده وكذلك لا يعرف ما أراه الله إلا من كان مجتهدا كما قال تعالى أنا أنزلنا
اليك الكتاب بالحق لتحكيم بين الناس بما أراهم والمقلد إنما يحكم بما أراه من يقلد من المجتهد
لأما إرادة الله وانظر كيف أجاب معاذ على سؤال الله صلى الله عليه وآله لما قال له ماذا تحكم فقال الكتاب الله
الحديث وتدر حديث القضا ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فانه دار التقدير على
الحق والقضا به مع العلم بانه الحق ومع عدمه والحق لا يعلم به إلا من كان مجتهدا بل لا ريب
والجنة لا يدخلها إلا فاضل علم الحق ففضله وأما المقلد فهو إنما يعلم بدين إمامه قال كذا
ولا يدري هل هو حق أو باطل باعتراف كل مقلد بهذا وتفكر في حديث إذا اجتهد الحاكم في
حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما فإن المراجعوا هنا اجتهدوا في تتبع نفسه في طلب الحق
حتى وقف عليه حقيقة أو ظاهرا منه وابن المقلد من هذه المرتبة وأما أصل أن المقلد ليس ممن
يعقل حجج الله إذا جاءته فضلا عن أن يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والراجح
من المرجوح بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العلم مطلقا قال الشوكاني في دليل الإمام ومن
غيرهما حكاه الله لما أكثر الخلط من قضاة حضرة الخلافة استأذنت الخليفة حفظه
الله في جمعهم قصد ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا
وسألهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضا المدة في كتب الفروع فلم يهتد أحد منهم إلى الجواب

على وجه الصواب بل اعترف اجمعيا بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلا عن معرفة
علوم الاجتهاد وبعضها وليت اهلها اذا قصر في العلم لم يقصر في الورع فان الورع يرجع
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء العي السؤال وكيفاه عن التساق لأموال المسلمين
ويرده عن التسرع اليها بادني شبهة فان قلت حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن قاضيا
فقال يا رسول الله بعثني بيديهم وانا شاو لا ادري ما القضاء قال فخيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في صدري وقال اللهم اهدني لسانه قال علي فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضا
بين اثنين اخوجه اهل السنن وغيرهم هاندا على جواز قضايهم ليس يجتهد لقوله وانا شاب
لا ادري ما القضاء قلت من منسك هذا فليأتنا رجل يدع للقاضي الذي لا علم له بالقضا
بمثل هذه الدعوة النبوية حتى لا يشك بعد حكمه لم يشك علي كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة
فاذا فعل هذا فحق لاخالقه انت وتجاوز للقاضي ان يحكم بعلمه وهذا هو الحق ومن منع من
ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس في الادلة المقتضية اوجب الشاهدين واليمين او ما يقوم
مقام احد مادليل على انحصار مستند الحكم فيها ولا ريب ان الحاصل عن مثل الشهادة من
عدلين او مدين من ثقة او نكول او اقرار هو مجرد الظن الحاكم فقط لان من الجأزان يكد الشاهدان
ويفجر الخالف في عينه ويكذب المقر في اقراره واما العلم فلا يكون الا عن مشاهدة او ما يقوم
مقامها وهو اول من الظن بلا نزاع وقد تقرر في الاصول ان نحوى الخطاب معمول به عند جميع
المحققين وهذا منه فان العلم اول من الظن عقلا وشرعا وجدلا والادلة العامة شاملة
له كالايات الدالة على ذلك تخصيص الحد بقول عمر رضي الله عنه مما لا يرضيه
الاوصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بحجة على غيره قال الشوكاني في الابل
وقد حققت هذا البحث في شرح المتقي بالمراجعة لغيري انتهى قلت في سياق الكلام على هذه
المسئلة في القسم الثاني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مع مزيدا يصحح عن برقة رضي الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في الذر وواحد في الجنة
رجل عرف الحق فنهض في حق في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجانب في الجنة فنهض في النار
ورجل لم يعرف الحق فنهض للناس على جهل فنهض في النار واه الاربعة وصححه الحاكم قال في

علوم الحديث تفرد به أئمة السانين ورواياته مرادة قال الحافظ ابن حجر بطريق غير هذه
 جمعها في جزء مفرد انتهى ومرادة جمع مروزي نسبة إلى مرواسم موضع ويقال في النسبة إليه
 مروزي ومروى إفاده القاموس قال في المنقح وهو أي الحديث دليل على اشتراط كون القاضي
 رجلا انتهى وفيه دليل على أنه لا يخرج من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به والعمدة
 العمل فإن من عرف الحق فلم يعمل فهو من حكمه بالجهل سواء في النار وظاهره من حكمه بالجهل
 وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار لأنه صلاهم أطلق فقال فقضى الناس على جهل فأنصت
 على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه أنه قضى على جهل وفيه التحذير من الحكم بالجهل أو
 بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث أن الناجي من قضى بالحق عالما به والآخران في النار
 وفيه أنه يتضمن النبي عن قولية الجاهل القضاة قال في النيل وهذا الحديث أعظم وأرفع للحجة
 عن الدخول في هذا المنصب الذي ينتهي بالجاهل وأجاز أن النار والجهل فاصنع أحد نفسه
 ما صنعه من ضاقت عليه المعاش فرج بنفسه في القضاء لينال من الخطأ وأموال الأراذل
 ولا يتم ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالأحكام وأجوره على من تعدى يد الخصم
 من أهل الإسلام انتهى قال في مختصر شرح السنة أنه لا يجوز تغير المختصان يتقلد القضاء ولا يجوز
 اللعام قولية قال والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وآقاول
 علماء السلف من إجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم استنباط الأحكام من الكتاب السنة
 إذا لم يجد صريحا في نص كتاب سنة أو إجماع انتهى وفي إمكان الإجماع وكونه حجة كلام معتبر
 في أصول الفقه والعارف بالأصاين حق المعرفة لا يحتاج إلى شيء سواه كما حققنا ذلك في
 موضع آخر من مولفاتنا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن علي الشوكاني في بحث وجوب الاجتهاد
 إلى أحكام الشريعة من فتاواه المسماة بالفخر الرباني أن المعتبر في الاجتهاد المسوخ بل الوجوب للمجتهد
 المجتهد فيما يخص نفسه وترك التعويل على رأي غيره هو أن يكون لديه من علم العربية ما يقيم به
 لسانه ويفهم عنده ما يختلف معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الاستعداد أصناف
 القرحة بكتاب متوسط بين الاختصار والأكثار في النحو وكتاب مثله في الصرف وكتاب مثله
 في المعاني والبيان وكتاب مثله في أصول الفقه مع اتدافه على البحث عن مفردات اللغة

والكتب الموضوعية لبيان مذلولها ورفع مله بالتفسير باخذها عن المفسرين على وجه
يكون له درية في ذلك فخره به علمه ولا يتقصّر عن فهم ما في الكتاب العزيز من الحكامات
ولو بالبحث في بعض الاحوال عن لغة غريبة او اعراب مشكل او تطبيق كلام على ما يقتضيه
انقضاء واستيضاح الوجه التي يتنوع اليها المعنى الواحد عند الايراد او النظر في كيفية الجمع
على مقتضى الاصول وان يكون مطلعا من علم السنة على المختصات المدنية في العبادات
والعاملات مع اشرافه على بعض علوم الحديث وتبينه بين اسباب الصحة والخطا في بعضها
والوضع فمن كان جامعاً لهذه العلوم فحتم عليه ان لا يقدر غيره في رايه ولا يرجع الى اقل من
المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصراً عن هذه الزمة فمن جواز التقليد اباح له
التقليد ومن لم يجزّه قال عليه ان يستروي علماء الشريعة فيلجأ بحثه في غير ذلك
له ويعمل به ويكون علمه من باب قول رواية الغيرة براه بخلاف التقليد فانه يقبل رأي الغير
دون روايته وقد اوضحت هذا في مولف مستقل انتهى وقد كان رحمه الله تعالى على علمه
في منزلة المجتهد المطلق بل فوق ذلك فكل الاستلامية كانوا مجتهدين لا يقلون عن المجتهد
ابداً من زمانه الى الان والله يصدي من يشاء الى صراط مستقيم عن ابي هريرة رضي الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد خرج بغير حكمة رواه احمد والاربعة وصححه
ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية من جعل قاضياً بين الناس فقد خرج بغير حكمة رواه الخمسة
الا نسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وله طرق وقد علمه ابن الجوزي
فقال هذا حديث لا يصح قال الحافظان محمد بن ليس كما قال ذكرناه في فخرهم النسائي وقد
ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال والحفوظ عنه عن ابي هريرة قال المنة
وفي اسناده عثمان بن محمد الاخشعي قال النسائي ليس بذلك القوي قال اما ذكرناه لنا لا يخرج
من الوسط ويجعل عن ابن ابي ذيب عن سعيد بن ابي قال الشوكاني فلا تتم التقوية باخراج
النسائي الحديث كما زعم الحافظ انتهى ودل الحديث على الحد من ولاية القضاء والادخل
فيه كانه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لخرج نفسه فليجزه وليتوقه لانه ان حكم
بغير الحق مع علمه او جهلاً فهو في النار والمراد من خرج نفسه اهلا كما هي فتبين اهلا كما

بولاية القضاء وإنما قال بغير سكين إلا لعدم بانه لم يرجع الذبح فزعي الأوداج الذي يكون
 في الغالب بالسكين بل أريد هلاك النفس بالعدا بالآخرى وقيل ذبح ذبحاً عنياً وهو لا يم
 له لأنه أن أصاب الحق فقد انتفى نفساً في الدنيا لا إرادته الموقوت على الحق فطلب استقصا
 ما يجب عليه وعائنه في النظر في الحكم والوقف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط
 وأن اخطأ في ذلك أزمه عذاب الآخرة فلا بد من التنبه للنصب الذي سبيل السلام قال بعضهم
 كلام وأخرج لا يوافق المتبادر منه المتعقبات قال ابن الصلاح المراد ذبح من حيث المعنى لا من
 بين عذاب الدنيا إن رشح بين عذاب الآخرة أن فسد قال الخطابي ومن تبعه أنما دل عن
 الذبح بالسكين ليعلم أن المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا أحد الوجهين والثاني
 أن الذبح بالسكين فيه الرحمة للذبح وبغير السكين كالحق وغيره يكون الألف فيه أكثر فذكر
 ليكون ابلغ والتحذير قال الحافظ ابن حجر في التلخيص من الناس من فتن بحول القضاء فخرج عما
 يتبادر إليه الفهم من سياق فقال ذبح بغير سكين إشارة إلى الإتيان به ولو ذبح بالسكين لكان
 يشق عليه ولا يخفى فساد انتهى وعلى كل حال الحديث وارد في تهويل القضاء لا في تهويله
 وهذا هو الذي فهمه السلف والخلف ومن جملة ما من الترغيب فقد أبعده كما حكى ابن رسلان في
 شرح السنن عن أبي العباس أحمد بن القاسم أنه قال ليس في هذا الحديث عندي كراهية القضاء
 وذمه إلا ما قال قال الشوكاني وقد استمرح كثير من القضاء إلى ما ذكره أبو العباس وأنا
 وإن كنت حال غير هذه الأحرف منهم ولكن استحيي الانصاف وقد ورد في الترغيب القضاء
 ما يعني عن مثل ذلك التكلف انتهى ولكن هذه الترغيبات ناهي في حق القاضي العدل
 الذي لم يسأل القضاء ولا استعمل عليه بالشفعاء وكان لديه من العلم بكتاب الله وسنة
 رسوله صلواتها يعرف بها الحق من الباطل بعد حراز مقدار من الأهلية قد به على الاجتهاد
 في إرادة واحدة وإما من كان بعكس هذه الأوصاف وبعضها فقد وقع نفسه في
 مضيق وباع آخره بدينه لأن كل ما قال يعلم أن تصد للقضاء وهو جاهل بالشريعة المطهرة
 جهلاً بسيطاً أو جهلاً مركباً أو من كل قاصر عن مهنية الاجتهاد فلا حامل له على ذلك الأحب
 الله والشرف أو أحدهما فلا يصح أن يكون الحامل من قبيل الذين لأن الله تعالى لم يوجب

عليه من امره كان من الحكيم انزل الله من الحق ان يحل هذا العبا الثقيل قبل تحصيل شرطه
الذي يجر مقبولة قبل حصوله فباعلم من هذا ان الحامل للقصر على التهاونت على القضا
والتوثيق على احكام الله بدون ما شرطه ليس الا الدنيا لا الدين فايالك الاعتراض باقوال قوم
يقولون بالسنة صوما ليس في قلوبهم فاذا التسوا لك اواب اليا والتصنع واظهر واشعا التمر
والتدليس والتبليس قالوا ما لهم بغير الحق حاجة ولا ارادوا الا تحصيل الثواب الاخر وني نقل
لهم دعوا الكذب على انفسكم يا قضاة النار بفض المختار فلو كنتم تحشون الله وتتقونه حتى
تقاته لما اقدمتم على الخاطرة بايدي بددون ايجاب من الله ولا الراه من سلطان ولا حاجة
من المسلمين وقد كثرت التتابع من الجهالة في هذا المنصب الشريف واشتدوه بالاموال فخرج
اجمل منهم حتى عمت البلوى جميع اقطار الارض ولما دخل الشيخ العلامة ناصر حسين
المحبش بلدة صنعاء في شهر رجب سنة تسع وتسعين ومائة والف فولى بها القضا وكان
قلبع سن الستين كره له ذلك السيد العلامة بدر الملة المنير محمد بن اسمعيل بن صلاح ^{عليه}
لما علم من احوال قضاة عصره وكان حاله قبل ذلك حال المعرضين عن الولايات والاتصال
بالمال وكان قد قرأ على السيد العلامة الموصوف في بلدة شهارة عدة فنون وادراك مع تقوى
ودرع وحسن حال فكتب اليه السيد رحمه الله تعالى بقصيدة منها هذه الابيات الزاجرات
عن الدخول في القضا

فجئت نفسي لكن لا بسكين	كما روينا عن طه وليس
ذبحت نفسي الستون قد قدت	عليك في العمر ما ابعد ستين
ذبحت نفسي يا محفي عليك لقد	كنا نعدك للتقوى والدين
اي الثلاثة تغد في عداة عند	اذ جمع الله اهل الدين والدين
فواحد في جنان الخلد منزله	واثنان في النار دار الخزي والهون
ياق القيامة قد غلبت يده فكن	يوم التغابن شخصا غير مغبون
فان يكن عادة فكنت يده وان تكن	الاخرى ففي النار من اقران فارون
فان تقل آرهونا كان ذا كذا با	فحن نعرف احوال السلاطين

وان تقل حاجة مست مسكنة
واسه وصى به في الذكر في سورة
قد شد خير الوري في بطنه حجرا
فامات واسه جوعا لم ابدأ
ليس القضاء مكسبا للرزق تعرفه
الا لمن للشا كفاه قد بسطت
سل الهدى والغنى من خزائنه
وحيث قد صرت مدح محققا نبيذا
اياك اياك كتنا با تخالهم
واحد يحجابا وحجابا مع الخدم
وجانب الرشوة الملعون قابضها
وفي الرشا خفيات ويعرفها
واحد قريبا نقل يش القرير غدا
ولا تقتل ذا امين الشرع ارسله
ولا تنفذ احكاما ومستند ال
لا تجعل بيوت الله محكمة
لتنظرن الى قوم صراخهم
لا يستطيع المصل من صراخهم
واحد وكيلا يريك الحق باطله
ونرا شيئا ما بينتها لك في
ان عشت سوف ترى منها عجايبها
ومن ميت قلبه لا يهتدي اهدا
هذي النصائح ان كان القبول لها

فان صبر له من حين الى حين
كم في البحر اميد منة والطاسين
ولو اراد اتاه كل مخزون
سل التواريخ عنه والذفاوين
كما عرفناه في اهل الدكاكين
بسط الصوص شباكا للشبابين
سبحانه بين حرف الكاف والنون
للنصح ما بين تخشين وتلين
انسا وهم مثل اخوان الشياطين
فهم اكل اموال المساكين
نصافحقا احزاب الملاعين
من كان ذاهمة في الحفظ للدين
كم حاكم يقرن السوء مقررون
فكم وجدنا امينا غير هامين
احكام رجم بتجيت وتخمين
ولا تخلق من خلف الاساطين
صراخ ثكل ولكن غير مخزون
ياقي بفرض ولا ياتي بمسنون
يزفه بين تميم وتخمين
نظي ونعرفها من غير تبين
ان كان قلبك حيا غير مفتون
لوجسته بصححات الراهين
مهر ظفرت غدا بالخمر العين

بالرؤفة من الله تعالى من غير
 من الرأفة من الله تعالى من غير
 والسيد العلامة الأديب يكرم إن القاسم الأعدل رحمة الله عليه في هذا

استغفر الله العظيم راجيا	احسانه وروحه مباديا
مبسم الحمد والمحسب	مهلا مكررا محو ولا
مستحيا مستهديا مستغفرا	مصليا مباديا مسمعا
على النبي افضل الانام	والله وصحبه الاعلام
وهذه ارجوزة ميسرة	فصيحة جارية بالقرعة
تخصر اوصاف قضاة العصر	بصدق الاخبار بعد الشرح
جعلتها نسلية كخاطري	لما رايت غزوة المناصر
وقلة الاولاء والقبول	منهم لما جاء عن الرسول
فانجحت منظومة مهدي	معجبة بلنية مستعدي
حاوية لا دكد الزاجر	كاوية لكل قاض جائر
ومن هنا سميت هاجر القضاء	لكل ذي شأ هل من القضاء
ولست فيما قلته مبتدعا	بل قافيا ائمة متبعا
فلسيوطي امام دهره	بيتان في ظلم قضاء عصره
كذلك للشيخ الامام ابن حجر	الهيتمي ذي التصانيف العز
مصنف لقبه جسر النضا	لمن تولى لاحق القضا
وجاء في التلخيص عن تولى	شئ كثير ظاهرا له
ومن هنا تورع الاخبار	عنه كما سارت الاخبار
خوف من الذبح بلا سكن	كما روينا عن الامير
وخشية من عدم القيام	بحقه الواجب في الاحكام
وجاء عن قضاة عصر السلف	في الحكم ما امره غير خفي

فعصرنا المعروف كيف حاله
 ومن هنا نظمت ما يلي في
 فقلت قولا صادقا والله
 قضاة هذا العصر كل انعام
 قد ابتلوا بافتح الخصال
 واهلوا اشرا نفع الاسلام
 واغفلوا محاسن الآداب
 وتركوا الجمعة والجماعة
 وباينوا اكابر الاحبار
 وبكروا السبي الى الاسواق
 وانهمكوا في مشتى النفوس
 ورتبوا على القضاء مظالمنا
 وبذلوا فيه جزيل المال
 وجعلوا على عقود الانكحار
 دما طنوا المكوس حقا
 واعتقدوا تحليل اقدارنا
 واستحسنوا محرم الهدية
 كالكاهن حق اليتامى ظلها
 اما الرشا فاعذب الماكل
 صاحبهم اجرا من العشار
 وبالهم تراه في الاحكام
 ان يبلوا قضاة بنير العلم
 وداهم دهرهم المداينة

احري بان لا ترضى بفعالها
 بالصدق عن فعل قضاة الزمر
 تحذروا عن حالهم وما هي
 بل جملهم اقم بالاحكام
 فاولعوا باسوار الاحوال
 ولا تكبوا زواجر الاحكام
 واهلكوا في موجب العقاب
 ورغبوا عن فعل كل طاعة
 وجانبوا مجالس الاخيار
 وجالسوا اذل الاعلاق
 وشربوا في طلب المكوس
 كثيرة وغير المعاملات
 وامنوا ما فيه من وبال
 ضريبة بفسقه مصرحه
 واكل ما يحظر مستحقا
 فكفروا الذي جميع العلماء
 بنينا وقالوا نمت العطية
 وحبهم للمال حبا جمعا
 لدهيم واقترب الوسائل
 ما ختمهم الا عن الاعشار
 مثل قبيح العهد بالاسلام
 ارجعوا او رطوا في الانتم
 وشاهروا في الما ثم المعاونة

قد واطشوا عوايقهم والوكلا
 لياكلوا بنادك زاد النار
 كأنهم ما انتظروا ما يا
 ولم يخافوا سطوة الجبار
 وذلك فيهم غالب مما ندر
 فزادهم المهمل جبر الغضا
 أو أصله الكل جميعا وعطف
 وأسأل الله تعالى العافية
 وأحمد الله وأزكي الشكر
 وآله وصحبه وآله

وعلموا الله عين المجيلا
 وتحكموا بغير حكم الباري
 وأمنوا الفتنة والحسابا
 وبطشه الوارد في الأخبار
 ليس له حكم لدى أهل النظر
 عقوبة فيه الذبح القضا
 بتوبة تحولهم ما قد سلف
 ونظرة من كل هول كافيها
 ثم الصلوة للبي الطهر
 والمقتضى من صلحاء الأمة

وهذا الخ لا جوزة البدعية تنفع الله بعلوم ناظم بأوركا ته ونذكرها البيا ناختم بها هذا الكلام
 للسيد العلامة عز الأنا م والبدرك الأمثل محمد بن المساوي الأهل لأفهام من تمة البيا وليع بها
 واحد المحصن صا بل من عرف فيه هذه الصفة القائمة بذاته من صفات الأولاد والأقوال والأقوال

وهي

يا قاضيا يدعي في دهره ورعا
 هيئات ابن الغريما من ينادها
 ابن التورع والأحكام ضائعة
 تنكح شريعة خير المرسلين على
 وتشتك بلسان ناطق ذلوق
 ولو تأمل انما ظل يكسبه
 يمضي النهار ولا يقضى به اربا
 وان قضى فيه مجرم من بواكره
 وقد حوكمنا جرأ ما وانا ابد ا

سقى زمانك يا ذا المدعى ورعا
 فزعم جحنتك الغرق قد اندرعا
 والفصل فيها لطريد ماله شفعا
 أكفأها بد مع سيلها دفعا
 من بعض من يدعي تصويبا
 في كل يوم لا صمى كل من يسمعا
 لذى شكاة آليه طال ما مضعا
 قال اخلقوا البياها الكائنات
 بشرط من كان ولاه ولا رجمها

مكيف يا كل اجرا لا يقابلها
 ان القضا خطرا لمن سحت
 واز الضررة الاخرى واكمها
 فذلك الدعة الشنماء حاقبة
 وبعضهم يدعي علما الى ورع
 ما ذا جوابهم في يوم يخصهم
 يا حاكما مقسطا انت الاله ولا
 اهد القضاة الى فجع الحد كبد
 وصل يا رب ما غنت مطوقة
 على النبي وآل والعقاب معا

بفضل حكم نفعه خطا ولا يقبها
 انفسه بقضا الحكام وادعها
 بصيرة ومشى مشيها وسعا
 مقدا مقبلا ما يوم من الفرعا
 وقد اطاع الهوى الخزي واتبعها
 ذو حاجة التوبة اليخرجين عا
 سواك يكشف ضررا ويجيب دعا
 يا من لنا فضله والكل قد سعا
 على الاله يا ربك ورحمتها نجعا
 ومن قفاهم يتسليم ومن تبعها

وبعضهم ذنبه القليل وهو على

الذي في القضا خطرا لمن سحت
 والضررة الاخرى واكمها
 الدعة الشنماء حاقبة
 وبعضهم يدعي علما الى ورع
 ما ذا جوابهم في يوم يخصهم
 يا حاكما مقسطا انت الاله ولا
 اهد القضاة الى فجع الحد كبد
 وصل يا رب ما غنت مطوقة
 على النبي وآل والعقاب معا

عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون
 ندامة يوم القيامة فتمت الموضوعة بنسب الفاطمية رواه البخاري واحمد والنسائي والحدديث
 يوم كل اماراة من الامامة العظيمة هي الخلافة الى ادنى اماراة ولو على واحد وهذا اخبارنا
 صلواتنا عليه قبل وقوعه وقع كما اخبرنا في الطبراني والبربر اسناد صحيح من حديث
 عوف بن مالك بلفظ اولها ملامة وثانيها تدامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامر على
 واخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه نعم الشيء الامارة لمن اخذها بحقها وحملها
 وبس الشيء الامارة لمن اخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما طلقوا
 فيما قبله وقد اخرج مسلم من حديث ابي ذر قال قلت يا رسول الله الاستغنى قال انك
 ضيف وانها امانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها بحقها وادى الذي
 عليه فيها قال النووي هذا اصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف
 وهو في حق من دخل فيها بغير اهلية ولم يعد له ثبته ينعدم علم ما فوض فيه او اجوزي الجرا
 يوم القيامة واما من كان اهلا لها وعلل فيها فاجرة عظيمة كما تظاهرت بها الاخبار ولكن
 في الدخول فيها خطر عظيم وذلك لانه لا يمنع الاكابر منها فامتنع الشافعي لما سمع رجلا يقول

لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه ابو خنيفة لما استدعاه المنصور فحبسه وضرب^ه
 والذين امنوا من اهل الجماعة كثير من ائمتهم وقد عد في النجم الوهاج جماعة وفي
 النجم ثمانية ائمة على حجة النفوس الامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذا لها ونفوذ الكلمة
 ولذا ورد النبي عن طلبها في الصحيحين وغيرها ويتعين على الامام ان يبحث عن ارضى الناس و
 افضلهم فويله لما اخرجها الحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استعمل رجلا على عصابة^ه
 في تلك العصابة من هو ارضى الله سبحانه منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين
 واما في عن طلب الامارة لان الولاية تقيد قوة بعد ضعف وقد بعد عجز يقضها النفس
 المحبولة على الشر سبيلا الى الانتقام من العدو والنظر للصديق وتتبع الاغراض الفاسدة
 ولا يوثق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورها فالاولى ان لا يطلب ما امكن وان كان قد اخرج
 ابو داود باسناد صحيح عنه صالح من طلب قضاء المسلمين حتى قتاله فغلب له جوره فلا يجوز
 ومن غلب جوره عدل فله النار عن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله
 يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران فاذا حكم واجتهد ثم اخطا فله اجر متفق
 عليه وهذا الحديث من ادلة القول بان الحكم عند الله في كل قضية واحد معين قد يصيبه
 من اعمل فكره وتتبع الادلة ووقفه الله فيكون له اجران اجر الاجتهاد واجر الاصابة والله
 له اجر واحد من اجتهد فله اجر الاجتهاد ويؤيد حديث عقبة بن عامر وابي هريرة^ه وعنه
 بن عمر بلفظ اذا اجتهد الحاكم فاخطا فله اجر وان اصاب فله عشرة اجور رواه الحاكم
 والدارقطني في سنده فوج بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه وروا
 احمد من طريق عمر بن العاص بلفظ ان اصبحت القضاء لك عشرة اجور وان اجتهدت
 فخطأت فك حسن سنده واسناده ضعيف ايضا واستدلوا بالحديث على انه يشترط ان
 يكون الحاكم مجتهدا ومن قال بغير وجوده في هذا الزمان فقد ابعد النجعة وقد بين بطلان
 هذه الدعوى السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الامير اليماني في رسالته ارشاد القاد
 الى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وكان الامام الفهامة المجتهد المطلق القاضي محمد بن علي
 الشوتري في غالب مؤلفاته وقبلها السيد محمد بن ابراهيم الورز اليماني قال الامير في سبل السلا

وما أدى هذه الدعوى التي تطأقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمة الله عليهم فافهم
اعني المدعين هذه الدعوى والمقرين لها مجتهدون يعرفون احدهم من الأدلة ما يمكنه بها
الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن اسيد قاضي سواد الله صلواته على مكة ولا ابو موسى
الاشعري قاضي سواد الله صلواته في اليمن ولا معاوية بن جابر قاضيه فيها وعامله عليها ولا شيخ
قاضي عمرو بن علي رضي الله عنهما على الكوفة واذا كان من شرط المقلدان ان يكون عارفا بهذا
امامه محققا اصوله وادلته فلا جعل هذا المقلدا اماما كتاب الله وسنة رسول الله صلواته
عوضا عن امامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص امامه والعبارة
كلها الفاظ دالة على معان فلا استبدال بالفاظ امامه ومعانيها الفاظ الشارع ومعانيها
قال الاحكام عليها اذ المجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب امامه فيما لم يجد
نصوصا لله لقد استبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب السنة الى معرفة
علام الشيوخ والاصحاب في فهم مرادهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقينا ان كلام الله
كلام رسول الله صلواته اقرب الى الاهتمام وادنى الى اصابة بلوغ المرام فانه ابلغ الكلام بالاجماع ودعاة
الافواه والاسماع واقر به الى الفهم والاستفهام ولا ينكر هذا الاجلود الطباع ومن لاحظ حاله والفهم
للاستفهام والاهتمام التي فهمها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هي كما فهمنا واحادهم
لامنا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا يسقط معها فهم العبارات الالهية والاخذ
ابوية لما كنا مكلفين ولا ما موردين ولا منهيين لا اجتهدا ولا تقليدا اما الاول فلا حالة
واما الثاني فلانا لا نقبل حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من
الكتاب السنة على جواز التصريح به بانه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي
فهمناه هذا الدليل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل علم انه قد شهد المصطفى صلواته
بانه باق من بعده من هو افقه من في عصره وادعى الكلامه حيث قال في صلب افقه من
سامع وفي لفظ اوحي له من سامع ومن احسن ما يعرفه القضاة كتاب عمر رضي الله عنه
الذي كتبه الى ابي موسى الذي رواه احمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ ابو اسحق هو من اجل
كتاب فانه بين اداب القضاة وصفة الحكماء وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس والفظاه

أما بعد فإن القضاء ونبذة محكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة
 الذكر فافهم إذا أدى إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت وامض إذا قضيت فإنه لا يقع حكم
 بحق لا نقاد له أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطع شريف في
 حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك البينة على المدعي واليمين على من أنكر الصلح
 جائز بين المسلمين الأصل الحل حراما أو حرم حلالا ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فحضر
 له أمدا ينته إليه فإن جازمينة أعطيته حقه وألا استحللت عليه القصة فإن ذلك
 أبلغ في العذر وأجل للعامل ولا يمنك قضاء قضيت فيه اليوم وأجمعت به عقلا وقد
 فيه لرشدك إن ترجع إلى الحق فإن الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التماحى في الباطل الغفم
 الغفم فيما يحتلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلوات الله على الأنبياء
 والأمثال وقس الأمر عند ذلك أعمل إلى أو ضل إلى الله تعالى واشبههما بالحق المسلمون
 عدول بعضهم على بعض الجلود في حد أو حجة عليه شهادة زور أو طيننا في ولا
 أو نسب أو قرابة فإن الله تعالى تولى منكم السرور ودر بالبينات والإيمان وآياك
 والغضب والقلق والفجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتكر عند الخصومة ما
 فإن القضاء في موطن الحق ويحب الله تعالى به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نية
 في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن تخلق للناس باليسر في
 قلبه شأنه الله فإن الله لا يقبل من العباد إلا ما كان له خالصا فما ظنك بثواب مر الله تعالى
 في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام أنته قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين
 هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبإواعليه أصول الحكم والشهادة والحكام
 والمفتي أوج شي إليه وإن تأملته والتفقه فيه أنته ثم شرح هذا الكتاب بإطال إطالة
 حسنة تستطاب إلى بالبحر المحجب في ضمن الفصول إلى آخر الكتاب قال في سبل السلام
 وقد أخذ من قول عمر رضي الله عنه أنه ينقض القاضي حكمه إذا أخطأ ويده بال حديث
 أبي هريرة عند الشيخين يرفعه بينا امرأتان معهما ابناهما جله الذي ثبت في حجب ابن أحمد
 فقالت هذه لصاحبتها انما ذهب بابناك وقالت الأخرى انما ذهب بابناك فقالتا انما

داود عليه السلام مقتضى الذكرى فخرجنا إلى سليمان فاخبرناه فقال انوثي بالسكين
 اشقه بينكما نصفين فقالا الصغرى لا تقبل رجلا الله هو بينهما مقتضى الصغرى
 وقد ظن بعض اهل العلم انه لا يصح الاستدلال بحديثان الجتهل الحاكم فاصاب الخ على
 رفع الامر عن الجتهل الخطي فيثبوت الاجزاء اعما ان المراد بالاجتهاد هنا هو بذل الجهد في البحث
 عن الخصومة الواردة عليه كالجث مثلاً عن عدالة الشهود وعن حال المدعي والمدعى
 ونحو ذلك مما يتعلق بالخصومة وروى هذا عن العلامة المقلية قال الشوكاني قد تقرر
 في علم السامع والبيان وهو العلم الباحث عن دقائق العربية واسرارها ان حذف المتعلق
 مشعر للتعميم وهذا قد حذف المتعلق فيكون معناه البحث عن كل ما يتعلق بالخصومة
 من الامور التي ينبغي البحث عنها وان اهم هذه الامور واولاها البحث هو حكم الله تعالى في
 تلك الحادثة التي وردت فيها الخصومة لان الحاكم ما هو بان يحكم فيها بحكم الله فلا
 كبر باقرار ولا شهادة ولا يمين ولا نكول حتى يعلم ان هذه الامور يصح جعلها حجة للحكم
 يكون ذلك الا لانتهاض دليلها وخصوصه عن شوائب القدرح والنقص المعارضة
 فاشتبه ذلك بالبرهان الذي تقوم به حجة البحث عما عداه يسيراً لا يعرف مثلاً اعداء
 الشهود بحجة التزكية وعدم المعارضة لها بالبحر ويعرف حال الخصمين في الورع والوفاء
 على رسم الشرع وعدم التهور في الدعاوى الباطلة او انكار ما يحجب القصاص عنه بالبحث
 عن حالهما وذلك انه هو بعد ثبوت حكم الله سبحانه به ذلك المستند فلو قدرنا انه اجتهد
 في البحث عن احوال الشهود او عن حال الخصمين قبل ان يعلم ان حكم الله في تلك الخصومة هو
 كذا او انه لا يصح مستند الحكم الا بشرط كذا كان اجتهاد نفسه في البحث عن حال الشهود
 والخصوم مع جعل حكم الله سبحانه في تلك الحادثة ضائعاً لا يستحق المصيب فيه اجرين
 ولا الخطي اجرين هذا القاضي هو احد قضاة النازكا ورد بذلك الدليل الصحيح لانه لا يخفى
 من احدنا من اما الحكم بالحق وهو لا يعلم انه الحق او الحكم بالباطل وهو يعلم بخلافه
 وكان من قضاة النازك في كلا حالتيه فان قلت اريد ايضاح الكلام في المقام بما يحصل
 به الاتهام قلت اوضح هذه الحادثة في رجل ادعى على اخيه بالامر بما شاهد وعونه

ان ياتي بشاهداً آخر وطلب من الحاكم ان يحلفه حتى تقوم بينة مقام الشاهد الآخر
 هانما يجيب على الحاكم ان يقدم البحث ويحمد نفسه في البحث والخص من حكمه به حتى
 في الحادثة حتى يعلم قيام الحجة التي تصلح مستنداً للحكم بالشاهد الواحد واليمين وقوله
 هو الذي يحق له البحث واجهاد النفس بالمعان النظر فيه واسباغ الفحص عنه واما البحث
 عما داه من عدالة الشاهد وحال الخصمين فهو شي تفرع عن كون ذلك المستند صالحاً
 للحكم فلو ذهب يحمد نفسه عن حال الشاهد ونحو ذلك قبل ان يعلم جواز الحكم بالشاهد
 الواحد اليمين او علم جوازه لكان سعيه ضائعاً وبجته ذاهباً واجتهاده في ذلك لا يعود
 عليه بفائدة ولا يرجع اليه بعائدة لانه اشتغل في النظر بشي تفرع عن اصل وهو لا يدرى
 بالاصل فانظر اصلك الله ما هو الامر الذي ينبغي ان يحمل عليه قوله صلوات الله عليه
 وعلى كل حال لبقاء مقام البحث عن حكم الله سبحانه في الحادثة والحكم المذكور في البحث
 هو الحكم بالامور ان يحكم مباشرة الله لعباده فيها فاي معنى يحمل اجتهاده على البحث عن
 امور لا تتعلق لها بالحكم الام من جهة كونه ارجاء اليه ومتفرعة عنه ثم انظر ما وقع في
 حديث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وآله قاضياً فانه صلوات الله عليه قال له لم تحكم قال بكتة اربعه قال فانه
 تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد فقال اجتهد رأيي فانظر كيف الامر لهم عند
 هذا الصحابي للقضا هو الالة الارشاد لا الاسترشاد عن مستند ما يحكم به لغيره و
 هكذا كان صلوات الله عليه من يبعثه من القضاة والولاة وكذلك كان يرشد الى ذلك الخلفاء
 الراشدون من يبعثونه ثم انظر قول هذا الصحابي العظيم اجتهد رأيي فان المراد بلا شك
 ولا شبهة ان يجتهد اياه في مستند الحكم فيستخرجه مرقياً من وفوه على ما في الكتاب
 والسنة فهذا هو الاجتهاد الذي قال فيه صلوات الله عليه اجتهد الحكم فاصاب الى اخراجه
فالحاصل ان هذا الحديث ان كان عاماً كما ذكرناه فالاجتهاد في مستند الحكم داخل
 فيه دخوله اولياً لانه الفرع الكامل الذي لا ينبغي ان يرد سواه اه على طريق التسعة البحث
 عن حال الشهود والخصم مع انه لا يبحث عن ذلك لذاته بل ليعلم الحكم وجوب المستند
 الذي ثبت عن الشارع فان النظر في الشهادة ليس الا لمعرفة حصول الاهلية وعدم وجوب

ثبت عند ذلك ان مستند الحكم هو الشهادة التي قد علموا الحكم باجتهاده انما مستندة
 للحكم تقوم بها الحجة الشرعية وان كان الحديث غير عام بل مطابق كما هو شأن دلائل الالزام
 فالمتعين حملاه على الاجتهاد في مستند الحكم على حسب ما قرناه سابقا والنظر في حال
 الشهود وانحصوم ليس بمقصد مستقل بل هو متفرع عن المستند كما لا يخفى على المتأمل
 على غير ذلك مما دخل به في مستند الحكم وما اشرف عنه لانه على فرض ان لم يرفعوا
 في الجملة كالبحت مع المدع عليه من الحكم بما يتاخر عنه الاقرار هو سياسة عرفية لا
 شرعية لانه لا يتم ذلك الا بنوع من المخادعة والغفل في الذروة والنار منه والمداهمة
 له ولم نتعبد بذلك فكيف يحمل عليه قول الشارع وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق
 وهو المستعان عن ابي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لرجل
 بين اثنين وهو غضبان متفق عليه في حفظ الجماعة لا يقضيان حاكم اخر قال المهلب سبب
 هذا النهي ان الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق فرفع ويد ذلك قال فقهاء
 الامصار وقال ابن دقيق العيد النهي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التقدير
 الذي يتخلل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال عداء الفقهاء لهذا المعنى الى كل
 ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النفاس سائر ما يتعلق بالقلب
 تعاقد يشغل عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكمة في الامتناع
 بذكر الغضب كاستيلائه على النفس ومعونة مقاومته بخلاف غيره وقد اخرج البيهقي
 بسند ضعيف عن ابي سعيد رفعه لا يقضى القاضي الا وهو مشبعان ريان انتهى وسبب
 ضعفه ان في اسناده القاسم العمري وهو منهم بالوضع وظاهر النهي التحريم ولا موجب
 لصرفه عن معناه الحقيقي الى الكراهة كما حماه الجمهور عليها وترجم النووي في شرح مسلم الى
 باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم البخاري باب هل يقضى القاضي او
 يقضى المفق وهو غضبان قال في سبيل السلام لكنه غير مطرح مع كل غضب مع كل انسان
 فاذا انقضى الغضب الى عدم تميز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يقض الى
 هذا الحد فاقل احواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين مراند الغضب ولا بد اسما

استمره خصه البغوي وامام الجرمين بما اذا كان الغضب لغیر الله تعالى وعلى بال غضب
 لله يوم من معه من التدي بخلاف الغضب للنفس استبدله جماعة منهم السيد الامام
 والقاضى الشوكاني واستغره الروايان للفتة لظاهر الحديث والمعنى الذي لا جواه في
 عن الحكمومة وامامنا صاحبنا مع غضبه في قصة الزبير على ما علم من ان عقوبة ما نفع
 عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الله من ايضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا لم ي
 بقضى الفساد والجهل ذهب بعض الحنابلة والتفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف
 كما يقول الجمهور غير انهم كما زور في غير هذا الحل قال الحافظ ابن القيم في الاحلام من قصر
 النهي على الغضب وحده دون الهوى والرجح والخوف المقلق والجمع والظن الشديد وشغل
 القلب المانع من الغفلة فقد قل فقهاء وفهماء والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ
 لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعانى المتوسل بها الى معرفة مراد المتكلم ومراده بظهور
 من عموم لفظه تارة ومن عموم المعنى الذي قصده تارة وقد يكون فهمه من المعنى اقوى
 وقد يكون من اللفظ اقوى وقد يتقاربان الى اخر ما قال عن علي بن ابي طالب عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض الا للاول حتى تسمع كلام الاخر فوفى بذلك
 كيف تقضى قال عليه لما زلت قاضيا بين واه احمد وابو داود والترمذي وحسنه وقواه
 ان المدرى وصححه ابن حبان والحديث اخرجه من طرق احسنها رواية البزار عن عمرو بن
 مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن ابي اسناده عن ابن المقدام واختلف فيه على عمرو بن
 مرة فرواه شعبه عنه عن ابى البخاري قال حدثني من سمع عليا اخرجه ابو يعلى في اسناده صحيح
 لو اهدى الجمهور له طريقا اخر شهد له وقال الحافظ في بلوغ المرام له شاهد عند الحاكم
 من حديث ابن عباس انتهى والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى المدعى
 او لا يسمع جوار الجحيد ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب الجحيد
 استقصا لما لديه والا حاط بجميعه والنهي يدل على قيم النهي عنه والتجسس في سائر القضايا
 فان حكمه وقضى قبل سماع الاجابة من احد الخصمين غير بطل قضاءه وكان في جوف اليد
 فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيد الحكم على وجهه العي لان الحكم من غير استصلا

ودفع الضرر أو بعيدة حاكم آخر فان امتنع أحد الخصمين من الإجابة لخصمه جاز القضاء
 عليه علمه وركب بعد التثبت المسوغ للحاكم كما في الغائب على خلاف فيه معروف وعن ابن
 عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خصم في باطل فهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يذبح
 وفي لفظ من اعان على خصومة بظلم فقد بآء بغضب من الله رواها أبو داود والاسناد الأول
 لا مطعن فيه والثاني فيه المتن بن يزيد قال المذني هو مجهول وفيه ذم شديد له شرطان
 أحدهما أن تكون الخاصة في باطل والثاني أن يعلم أنه باطل فان اختل أحد الشرطين فلا عيب
 وإن كان الأول ترك الخاصة ما وجد إليه سبيلا وورد في معنى قوله صلوات من اعان على خصومة
 بظلم ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن شرجيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من مشى مع ظالم لم يعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام وأما ما ورد في الحديث
 الصحيح بلفظ انصر أخاك ظالما أو مظلوما فقد ورد تفسيره في آخر الحديث أن نصر الظالم
 كفه عن الظلم وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للحاكم إذا رأى محاصما ومعيضا على خصومة
 بتلك الصفة أن يزجره ويرد عليه لينتفي عن غيئه عن أم سلة رضي الله عنه قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنا بشر وأنكم تقتصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض
 فاقضي بنحو ما أسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة
 من النار رواه الجماعة ورواه ابن كثير في الإرشاد والكنز هو الميل عن جهة الاستقامة والراد
 أن بعض الخصم يكون أبلغ وأعرف بالحجة وانظن لها من غير ما فصح تبديرا عنها وأظهر احتجا
 حتى يحيل أنه حق وهو في الحقيقة مبطل وقوله على نحو ما أسمع أي من الدعوى والإجابة
 والبيينة واليمين وقد تكون باطلا في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار
 ما يؤول إليه من باري أنما يكون في بطل فهم نار أو الحديث دليل على أن حاكم الحاكم لا يحل
 للحاكم له ما حاكم له به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الأمر وما أقامه من الشهادة
 كاذبا وأما الحاكم فيجوز له الحكم بظاهره والأحكام به وتخليص المحكوم عليه بما حاكم به لو امتنع
 ويقتض حكمه مظاهرا ولكنه لا يحل به الأحكام إذا كان المدعى مبطلا لشهادته كاذبة وإلى
 هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة فقال أنه ينفذ ظاهره وباطنه ولو حاكم الحاكم بشهادة

زوران هذه المرأة زوجة فلان جلت له واستدل بان لا يقوم به دليل وبقياس لا يقوى
 على مقاومة النص في الحديث دليل على انه صلوات الله عليه يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن
 الاصوليين انه لا يقر على الخطا في الاحكام وجمع بينهما بان مرادهم لا يقر فيما حكم فيه ^{باجتهاد}
 بخلاف على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة اسارى بدر والاذن المتخلفين واما الحكم
 الصادر عن الطريق التي فضت كالحكم بالبينة او مدين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفا
 للباطن لا يسمى الحكم به خطأ بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل
 بالشاهدين وان كانا شاهدين زور فالنقصير منهما واما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا
 عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا اخطا في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه مثل
 ان يحكم بان الشفعة مثلا للجار وكان الحاكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا للخليط
 فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا للجهل على من يقول
 الحق مع واحد هذا هو الذي تقدم انه اذا اخطا كان لا جرم وليس في الحديث ان الحاكم
 لا يحكم بعلمه كذا قاله ابن كثير في الارشاد لانه صلوات الله عليه لما اخبر انه يحكم على نحو ما يسمع
 ولم ينف انه يحكم بما علمه والتعليل بقوله فانما اقطع له قطعة من النار حال على ان ذلك
 في حكمه بما يسمع فاذا حكم بما علمه فلا تجري فيه العلة وعن انس قال ان قيس بن سعد
 كان يكون بين يدي النبي صلوات الله عليه صاحب الشرط من الامير واد البخاري زاد الترمذي لما
 يلي من اموره وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال احتراز المصنف عن المشركين في مجلسه
 اذا دخلوا وقد روى الامميلي ان سعدا سال النبي صلوات الله عليه في قيس ان يصرفه عن الموضع الذي
 وضعه فيه مخافة ان يقدم على شيء نصرفه عن ذلك والشرط بضم المعجمة والراء والنسبة اليها
 شرط يضمنين وقد رفع الراء اعوان الامير والمراد بصاحب الشرط كبيرهم وفي الحديث جواز
 اتخاذ الاعوان لرفع ما يرد على الامام والحاكم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال جاز رجلان
 يختصمان الى رسول الله صلوات الله عليه فقال المدعي اقم البينة فامر يقربها فقال لا اخرج احدكما فخذ
 بالله الذي لا اله الا هو ما له عندة شيء فقال رسول الله صلوات الله عليه قد فعلت ولكن غفرت لك بخلاف
 لا اله الا الله اخبره احمد والنسائي والحاكم وفي رواية الحاكم بل هو عند الله ادفع اليه

حقه وفي رواية لأحمد فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله فقال انه كاذب
 له عنده حقه فامر ان يعطيه فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله قضى بعد ما وقع السبب
 الشرعي وهو اليمين فبالاول جواز القضا بالعلم قبل وقوعه قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن
 علي الشوكاني والحق الذي لا ينبغي العدول عنه ان يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع
 اسبابا للحكم كالبنية واليمين ونحوها من اتعبنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم اكاهها وان حصل لنا
 ما هو اقوى منها بيقين فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيد بها وعدم العمل بغيرها والقضا
 كما نأما كان وان كانت اسبابا يتوصل الحكم بها الى معرفة الحق من المبطل والمصيب من الخطي
 غير مقصودة لئلا تقابل الامور وهو حصول ما يحصل للحاكم بما من علمه او ظن في اقل ما يحصل
 لذلك في الواقع فكان الذكر لها كونه خاطرق لتحصي ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب انه يجوز
 للحاكم ان يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن
 المشاهدة او ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحكم الذي يستدل بالشاهدين او يمين
 لهذا يقول المصطفی صلوات الله عليه من قضيت له بشي من مال اخيه فلا يخذلنا انما قطع له شطعة من نار
 واذا اجاز الحكم مع حق غير كون الحكم صوابا ونحوه فخطا فكيف لا يجوز رفع القطع بايصا
 لاستناده الى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقوله ان الحاكم قد حكم بالعدل والقسط
 والحق كما امره تعالى ويؤيد هذا ما ورد في باب استخلاص المنكر حيث قال صلوات الله عليه ولكن انك
 بينة فان البينة في الاصل ما به يتبين الامر ويصح ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة
 الواحد الحكم ما لانقول اذا كان القضا باحد الاسباب المشروعة فيجب التوقف فيه على ما
 ورد وقد قال تعالى واستشهد شهيدين من بينكم وقال صلوات الله عليه شاهدك وانما النزاع اذا اجاب
 الخ من غير جنسها هو اولي بالقبول منها علم الحاكم واستدل المستثنى بالحدود بقوله صلوات
 الله عليه ولا ايمان كان لي ولها شان وفي لفظ لو كنت رجلا احد من غيري لرجمتها اخرجه مسلم
 وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاعنة وظاهرها انه صلوات الله عليه قد علم وقوع الزنا معها ولم يحكم
 بعلمه ومن ذلك قول ابي بكر عبد الرحمن ويمكن ان يجاب عن الحديث بان النبي صلوات الله عليه
 يعمل بعلمه لكونه قد حصل التلاعن وهو احد الاسباب الشرعية للوجبة للحكم بعدم الزم

والزاع انما هو في الحكم بالعلم دون ان يتقدم سبب رعي ينافيه انتهى واهرح كلام مبسوط
على هذه المسئلة في القبح الرباني وفي دبل الغمام والسيال الجرار وغير ذلك من مولفاته وابعده
تسفي علتك تروى علتك ان شاء الله تعالى وسياقي لنا ايضا كلام على تلك المسئلة في
القسم الثاني من هذا الكتاب عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله يقول
كيف تقدس امة لا يؤخذ من شديد لمضعيفهم رواه ابن حبان وابن خزيمة وابن ماجة
واه شاهد من حديث بريدة عند البراء في الباب عن قابوس بن الحارث عن ابيه رواه الطبري
وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة قيل انها امرأة حمزة رواه الطبري وابو نعيم والمراد انها لا تظهر
امة من الذنوب لا يتصف لمضعيفها من قواها فيلزم من الحق له فانه يجب نصر المضعيف حتى
ياخذ حقه من القوي كما ويحدث انصرنا كظالمنا ومظلوما عن عائشة رضي الله عنها
قال سمعت رسول الله صلى الله يقول يدعى بالقاضي المعادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحسب
ما يمتنى انه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان واخرجه البيهقي ولفظه في مرة واخرجه
العقيلي ايضا قال البيهقي عمران بن حطان الرازي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبت سماعها
ووقع في رواية الامام احمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذكرنا القاضي فقالت
سمعت رسول الله صلى الله يقول لياتن على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يمتنى انه لم يقض
بين اثنين في مرة فظ قال في مجمع الزوائد واسناده حسن الحديث فيه دليل على شدة حساب
القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي له ان يحرق الحق ويبلغ فيه جهده
ويؤخذ من خلطاء السنن من الوكلاء والاخوان ويخذ الغرما والوكلاء ويروي لمر حديث من
خاصم في اطل وهو يعلم لم يزل في مخطا الله حتى يزرع وفي لفظ من اعان على خصومة
بظلم فقد باء بغضب من الله رواها ابو داود ومن حديث ابن عمر لما عرفته تجنب كبار العلماء
ولاية القضا كما قدمناه واذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجمالة
وفي زعمنا عبد الله بن وهب في الثورال انه كتب له الخليفة بقضا مصر فاختفى في بيته واطاع
عليه بعضهم يوما فقال يا ابن وهب لا تخرج فتكلم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله
فقال لما علمت ان العلماء يحضرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين وعن ابي امامة

حقه وفي رواية لأحمد فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله فقال له كاذب
 له عنده حقه فامر أن يعطيه فهذا الحديث فيه أنه صلى الله عليه وآله قضى بعلمه بعد وقوع السبب
 الشرعي وهو اليمين فبالأول جواز القضا بالعلم قبل وقوعه قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن
 علي الشوكاني والحق الذي لا ينبغي العدول عنه أن يقال إن كانت الأمور التي جعلها الشارع
 أسباباً للحكم كالبيعة واليمين ونحوها أموراً اعتدنا الله بها لاسيغ لنا الحكم الأهوا وان حصل لنا
 ما هو أقوى منها بيقين فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيدها وعدم العمل بغيرها والقضا
 كما شأنا ما كان وإن كانت أسباباً يتوصل الحكم بها إلى معرفة الحق من المبطل والمصيب من المخطئ
 غير مقصودة لذلك بل لأمر آخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم أو ظن فإنها أقل ما يحصل
 له ذلك في الواقع فكان الذكر لها كلفاً طارئاً لحصول ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب أنه يجوز
 للحاكم أن يحكم بعلمه لأن شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ إلى مرتبة العلم الكاسل عن
 المشاهدة أو ما يجري مجراها فإن الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند إلى شاهدين أو يمين و
 لهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله من قضيت له بشي من مال أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له قطعة من نار
 وإذا جازم الحاكم مع غيره كون الحكم صواباً وتجيؤ به خطأ فكيف لا يجوز رفع القطع بانصافاً
 لاستناده إلى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقوله إن الحاكم قد حكم بالعدل والقسط
 والحق كما أمره تعالى ويؤيد هذا ما ورد في باب استخلاف المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله لكنني أترك
 بيعة فإن البيعة في الأصل ما به يتبين الأمر ويضع ولا يرد على هذا أنه يستلزم قبول شهادة
 الواحد الحكم ما لا نقول إذا كان القضا باحد الأسباب الشرعية فيجب التوقف فيه على ما
 ورد وقد قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال صلى الله عليه وآله وأما النزاع إذا جازم
 الآخر من غير جنسها هو أولى بالقبول منها لعلم الحاكم واستدل المستثنى بالحدود بقوله صلى الله
 عليه وآله لا إيمان لكان لي ولها شأن وفي لفظ لو كنت راجحاً لكانت راجحة من غير بيعة أرجحتها أخرجه مسلم
 وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاءنة وظاهر أنه صلى الله عليه وآله قد علم وقوع الزنا منها ولم يحكم
 بعلمه ومن ذلك قول أبي بكر وعبد الرحمن ويمكن أن يجاب عن الحديث بأن النبي صلى الله عليه وآله إنما لم
 يعمل بعلمه لكونه قد حصل التلاع وهو أحد الأسباب الشرعية للوجبة للحكم بعدم الزم

والنزاع إنما هو في الحكم بالعلم دون أن يتقدم سبب شرعي ينافيه انتهى وله روح كلام مبسوط
على هذه المسئلة في الفتح الرباني وفي دبل الغمام والسييل الجراد وغير ذلك من مولفاته فاجمع
نستفي عنك وتروى غلتك إن شاء الله تعالى وسيأتي لنا أيضا كلام على تلك المسئلة في
القسم الثاني من هذا الكتاب عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديد هم لضعيفهم رواه ابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه
وله شاهد من حديث بريدة عند البراء وفي الباب عن قابوس بن الحارث عن أبيه رواه الطبراني
وابن قانع وفيه عن خواف غير منسوبة قيل لها امرأة حمزة رواه الطبراني وابن عديم والمراد أنها لا تظهر
أمة من الذنوب لا ينصف لضعيفها من قها فيما يلزم من الحق له فإنه يجب نصر الضعيف حتى
ياخذ حقه من القوي كما ويذكر حديث أنصرا حال ظالمنا أو مظلوما عن عائشة رضي الله عنها
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي المعادل يوم القيامة فيلقى من شدة الاحتساب
ما يمتنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في ثمرة وأخرجه
العقيلي أيضا قال البيهقي عمران بن حطان الراوي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبت سماعها
ودفع في رواية الأمام أحمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذكرنا للقاضي فقالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يمتنى أنه لم يقض
بين اثنين في ثمة قط قال في مجمع الزوائد وإسناده حسن الحديث فيه دليل على شدة حساب
القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي له أن يتقوى الحق ويبلغ فيه جهده
ويحذر من خطاء السوء من الوكلاء والأعوان ويجتنب الغرر والوكلاء ويروي لهما حديث من
خاصم في بطل وهو يعلم لم يزل في عخط الله حتى يذرع وفي لفظ من أعان على خصومة
بظلم فقد أبغض من الله رواها أبو داود من حديث ابن عمر لما عرفت من تجنب كبار العلماء
ولاية القضاة كما قدمناه وأذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور وأجماالة
وفي زعم عبد الله بن وهب في القروال أنه كتب إلى الخليفة بقضا مصر فاختفى في بيته فأحاط
عليه بعضهم يومًا فقال يا ابن وهب لا تخرج فتكبر بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين وعن أبي أمامة

عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما من رجل يلى امر عشرة فما فوق ذلك الا اتى الله عز وجل يوم القيامة يوم
الى سقته فكاه به او اوبقه اثمة اولها سلامة واسطها ندامة واخرها خزي يوم القيامة
رواه احمد وعنه عباة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من امر عشرة الا حتى بيوم
القيامة مغلول اليد الى عنقه حتى يطلقه الحق او يوقه من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله
وهو اجزم رواه احمد وعنه عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله مع القاضي القاضى
ما لم يحرف اذا جاز وكلاه الله الى نفسه رواه ابن ماجة وفي لفظ الله مع القاضي ما لم يحرف اذا جاز
تخل عنه وازمه الشيطان رواه الترمذى وعنه ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان
المقسطين عند الله على منابر من نور عن ميمين الرحمن وكلتا يديه يميز الذين يريدون في حكمهم
واهلهم وما ولوا رواه احمد مسالم والنسائي وعنه ابن بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله قال ان يفتح قوم ولو امرهم امرأة رواه البخاري واحمد والنسائي والترمذي وصححه وقيده ليل
على عدم جواز تولية المرأة شيئا من الاحكام العامة بين المسلمين وان كان الشارع قد ثبت
لها اثار اعمية في بيت زوجها والمنع من ان تلى الامارة والقضاة قول الجمهور وذهب الخنفية
الى جواز توليتها الاحكام الا الحدود وذهب ابن جرير الطبري الى جواز توليتها مطلقة وهي
رواية عن مالك والحدوث اخبار عن عدم فلاح من ولي امرهم امرأة وهم منبهين عن جلب
عدم الفلاح لانفسهم بل ما مودون بالكسار ما يكون سببا للفلاح والحدوث قاله رسول الله
صلى الله عليه وآله لما بلغه ان اهل فارس قد ملكوا عليهم بوزان بنت شيريه بن كسر بن بوز وذكروا الطبري
ان اختها ارميدخت ملكت ايضا ووزان ذكر قصة توليتها ان قتيبة في المعارف وقد
ملككت المصادرى هذا الزمن عليهم امرأة منهم وبلغت لايتها الى اقليمها هذه المفسدات
وي ترى هي من هذه الجهة والحديثة وملككت لانها هذه النساء مسلمات منذ فرض لا يخلو
ذلك ايضا من تعاجات ولا جعلنا الله من القوم الذين لم يغلق احد ولو اعينهم امرأة قال
الشوكاني في نيل الاوطار فيه اي في هذا الحديث دليل على ان المرأة ليست من اهل الولايات
ولا يخل لقوم توليتها لان تجنب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب انتهى **وعنه** ابن مريم
الا زدي عن مرة الجهمي عن النبي صلى الله عليه وآله قال من ولاه الله شيئا من امور المسلمين فاحتجى عن

حاجتهم و فقرهم احتجوا به دون حاجته اخرجهم اود اود والترمذي ولفظه عند
 الترمذي ما من امام يغلق بابا دون ذوى الحاجة والحلة والسكنة الا غلق الله تعالى
 ابواب السماء دون خلته وحاجته ومستكنته واخرجه الحاكم عن ابن عثيمين عن ابي هريرة
 قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من ولاه الله
 فجعل معاوية رجلا على حاج الحاج المسلمين ورواه احمد من حديث معاذ بن بلظم من راي امر
 المسلمين شيئا فاحتج عن اول الضعف والحاجة احتج الله تعالى عنه يوم القيامة و
 رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ما امر الله من الناس فاهمهم احتج الله
 عنه يوم القيامة وقال ابن ابي حاتم عن ابيه في هذا الحديث منكروا وخرج الطبراني رجال
 ثقات الا شيئا فانه قال الترمذي لم نقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث ابن حنيفة
 انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله حديثا احببت ان اضعه عندك مخافة ان لا يلقاني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا ايها الناس من ولي منكم عملا فحجب به عن ذي حاجة للمسلمين
 حجب الله ان يلج باب الجنة ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى فاني بعثت بخراب
 الدنيا ولم ابعث بعمارها والحديث ليل على انه يجب على من ولي اي امر من امور عباد الله
 تعالى ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الحجاب لبصيل اليه ذوا الحاجة من فقير غيرة واحتج الله
 كناية عن منعه من فضله وعطائه ورحمته قال الشافعي وجماعة انه ينبغي للحاكم ان لا يتخذ حجابا
 قال في الفتح وذهب اخرون الى جواز حمل الاول على زمن سكن الناس اجتماعهم على الخيرة
 طوعا عيتهم للحاكم وقال الاخرون بل يستحب الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل
 ودفع الشر ونقل ابن التين عن الراودي قال الذي احداثه القضاة من شدة الاحتجاب ادخال
 بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى قال الشوكاني في النيل قلت صدق لم يكن من
 فعل السلف لكن من لما مثل جال السلف في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخصومة
 لبعضهم بعضا فلم يحتجوا بالحكم للدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وخاله باهله
 وضلوا به الواجبة وجميع اوقات ليالهم ونهارهم وهذا الميعاد الله به احد امن خلقه ولا جعله
 في رسع عبد من عباده وقد كان المصطفى صلى الله عليه وآله في بعض اوقاته وقد ثبت في الصحيح

من حديث أبي موسى أنه كان بوابا للنبي صلى الله عليه وآله جلس على نفق البير في القصة المشهورة
 وأذا جعل لنفسه بوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته فبداوا لا يتخذ
 في مثل البيت وبين أهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة خلفه صلوات الله عليه لا يدخل على
 نسائه ثم رآه عمر استاذن له الأسود لما قال يا رباح استاذن لي فذلك دليل على أصله
 كان يتخذ لنفسه بوابا ولو لا ذلك لاستاذن عمر بنفسه ولم يتجرأ على أن يستاذن له وقد روي
 ما يخالف هذا في الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجدت عنك عند فحمة
 إلى بابها فلم تجد عليه بوابا واجمع مكن ما أولاد فلان النساء لا يجبن عن الدخول في العالين
 الأمر الأهم من اتخاذ الحاجب هو منع دخول من يخشى الإنسان من اطلاعه على ما لا يحل الاطلاع
 عليه وأما الدنيا فلا بد من الحاجب في بعض الأوقات لا يستلزم النفي مطلقا وغاية ذلك
 أنه لم يكن له صلوات الله عليه حاجب ثابت قال ابن رطال أجمع بينهما أنه صلوات الله عليه كان في شغل
 من أهله ولا يفرد بشي من أمره ورفع حجاب بيته وبين الناس ويبرز لطالب الحاجة ومثله قال
 الكرمانى وقد ثبت في قصة عمر في منازعة أمير المؤمنين علي العباس في ذلك أنه كان حاجبا
 يقال له فادرس الله والنسب والكرمانى لا يدخل الحاجب جميع من كان بيابه من النخاصين
 إلى مجلس حكمه وهو متواحد إذا كان واجعا كثيرا ولا سيما إذا كانوا مثل أهل هذه الدار المينة
 فافهم إذا وصلوا إلى مجلس القدر صدوا عن غير ما ينبغي شرفه ويتغير خضه فيقل تدبره و
 تثبته بل يجعل بيابه من رقبته إلى من المخصوص الأول فالأول ثم يدعهم إلى المجلس
 حكمه كل خصم على حدة فالمخصص لهم المنع بمثل ما ذكرناه معلوم من كليات الشريعة
 وجزئياتها مثل حديث أبي بكر عن القضاة حال الغضب الذي يأمر من الأمور وكذلك
 أمره بالتثبت والاستماع بحجة كل واحد من الخصمين وكذلك أمره باجتهاد الرأي في الخصومة
 التي تعرض قال بعض أهل السلف وظيفة البواب الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضرة
 ولا سيما من الأعيان كتحال إليه بحسب الحاجة أو الحاكم يظن أنه جاء زار فاعطيه حقه من الأكرام
 الذي لا يجوز لمن يحق من خاصته الغنى ولا شك في أنه يكون دوام الاحتجاب أن لم يكن محرما لما في
 حديث الباب قال في الفقه واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على

المقيم ولا سيما ان خشي فوت الرفقة وان من اتخذوا بابا واحبا ان يتخذ امينا فله عفا
 عار فاحسن الاخلاق عار فامقامير الناس انتقم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والراشي والمرشني في الحكم

وقد عزاه الحافظ في بلوغ المرام الى احمد والاربعة وهو وهم فانه ليس في هذا
 لابي داود غير حديث ابن عمر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الراشي والمرشني رواه الحفصة
 الا انساني وصححه الترمذي وروهم ايضا بعض الشرح فقال ان ابا داود زادني روايته لحديث
 ابن عمر بلفظ في الحكم وليس في تلك الزيادة عند ابي داود بلفظ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي
 والمرشني قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني باسناد جيد في الحكم وحديث
 ابن عمر اخرجه ايضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وقواه الدارمي ايضا في
 واسناداه لمطس فيه وفي حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرشني الراشي
 يعني الذي يمشي بينهما رواه احمد قال في النفاية الراشي من يعطي الذم يعينه عليه الباطل والراشي
 الاخذ والراشي الذي يمشي بينهما وهو الصغير بين الدافع والاخذ وان لم يخذ على مقدارته
 اجرا فان اخذ فهو باطل قال الشوكاني الراشي هو جاع الرشوة والمرشني القابض على الرشوة هو ما
 ذكره في الرواية قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة للحاكم والعامل على اخذ
 الصدقات وهي حرام بالاجماع اتمى اي سوا كانت القاضي او للعامل على الصدقة او لغيرهما
 وقد قال تعالى ولا تأكلوا الاموالكم بينكم بالباطل وقد اوجها الحكم لتأكلوا في قيام من اموال الناس
 بالاثم وانتم تعلمون قال في النبل والتخصيص لطالب الحق جواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا اذ
 باي مخصص الحق التحريم مطلقا اخذ بعوم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان
 جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه ردا عليه فان الاصل في حال السلم التحريم فالجواب ان
 امر مسلم لا بطبيعة من نفسه وقد انضم الى هذا الاصل كون الدافع انما دفعه لاحد من
 لينال به حكم الله ان كان محقا وذلك لاجل ان المدفع في مقابلة امر واجبا واجبه عز وجل
 على الحكم الصدق به فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الحطام وان كان الدفع للمال من
 صاحبه لينال به خلاف ما شرعه الله ان كان مبطلا من ذلك فاجب لانه مدفوع في مقابلة

عطور فهو أشد خيرا من المال المدفوع للبني في مقابلة الزنا بها لان الرشوة يتوصل بها الى
 اكل مال الغير اوجبا حرام صدقه والاضرار به بخلاف المدفوع الى البني فالترصل به الاشئ
 محرم وهو الزنا لكنه مستلذ للفاعل المفعول به وهو ايضا ذنب بين السيد فربه وهو محرم
 الغرماء ليس بين العامي وبين الغفيرة الا التوبة بما بينه وبين الله وبين الامر بين بون بعينه
 انتهى قال في سبل السلام وحاصل ما يحدده القضاة من الاموال على اربعة اقسام رشوة وهذه
 واجرة ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الاخذ والمعطي
 وان كانت ليحكم له باحق على غرميه فهي حرام على الحاكم دون المعطي لانها لا يستيفها حقه في
 كعمل الا بق واجرة الوكالة على الخصومة وقيل تحرم لانه يقع الحاکم في الاثم واما الهدية وهي
 الثاني فان كان ممن يهام به قبل الولاية فلا تحرم استدلتوا وان كان لا يهدى اليه الا بعد
 الولاية فان كانت ممن لا خصومة بينه وبين احد عنده جازت وكرهت وان كانت ممن
 بينه وبين غرميه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي ياتي فيه ما سلف في الرشوة
 على باطل او حق واما الاجرة وهي الثالث فان كان للحاكم رزق من الامام وجراية من بيت
 المال جاز له اخذ الاجرة على قدر عمله غير حاكم فان اخذ اكثر مما يستحقه حرم عليه لانه لما
 يعطى الاجرة لكونه على عمله لا لاجل كونه حاكما فاخذه لما زاد على اجرة مثله غير حاكم لما اخذها
 لافي مقابلة شئ بل في مقابلة كونه حاكما ولا يستحق لاجل كونه حاكما شيئا من اموال الناس
 اتفاقا فاجرة العمل اجرة مثله فاخذ الزيادة على اجرة مثله حرام وكذا قيل ان تولية القضاة من
 كان غنيا اولى من تولية من كان فقيرا وذلك لانه لا فقر يصير متعرضا للتناول ما لا يجوز تناوله
 اذ لم يكن له رزق من بيت المال انتهى وهذا الذي ذكره السيد هو في الاصل قول ابن عقيل
 كما حكاها الحافظ ابن القيم في بدائع الفوائد قال واصل هذه المسائل عامل الزكاة وقم المقيم
 فان الله تعالى اباح لعامل الزكاة حرامها وهو ياخذ مع الفقر الغنى الذي يصلح لصناعة من
 قبول الهدية وقال هذا جلس في بيت ابيه وامه فينظر هل يهدي اليه ام لا وفي هذا دليل على
 ان ما اهدى اليه وهو في بيته ولم يكن سببه العمل على الزكاة جازا له قبوله في ذلك على
 ان الحاكم اذا اهدى اليه من كان يهدي له قبل الحكم ولم تكن ولايته سببا لهدائه فله ان يقبلها

وأما ناظر اليتيم فإله تعالى أمره بالاستغناء مع الغنى وإباح له الأكل بالمعروف مع الفقر
 وهو ما افتراض إباحة على الخلاف فيه. والمحكم رفع مترددين أصليين عامل الزكاة وناظر
 اليتيم فمن نظر في عموم الحاجة إليه وحصول المصلحة العامة الحققة به عامل الزكاة في أخذ الزكاة
 مع الغنا كما يأخذ عامل الزكاة ومن نظر في كونه باعتماد متصلة العامة الرعاية الحققة بولي اليتيم
 أن احتاج أخذ وان استغنى ترك وهذا هو مذهب الحنفيتين الأشدين قال جهر بن الخطاب
 إني أنزلت نفسي من مال أبي بمنزلة ولي اليتيم أن احتاج أكل بالمعروف وان استغنى ترك ولقد فرق
 بين عيوب عامل الزكاة في عامل الزكاة مستأجر من جهة الأمان بحماية أموال المستحقين لها وجمعها فإياها
 يأخذ بهما لا تكن يستأجر الرجل بحماية أمواله وأما المحاكم فإنها من تصديق الناس بشرائع الرب
 تعالى وأحكامها وتبليغها إليهم فهو مبلغ عن الله بقضائه وفتياه وتبليغها عن النبي بالإنعام
 بولايته وقد تته والمبلغ عن الله المزمع للإمامة بدينه لا يستحق عليهم شيئا فان كان محتاجا فإله
 من الفقيه ما يسد حاجته فهذا لون وعامل الزكاة لون فالحاكم مفت في خبرة عن الله ورسوله
 شاهد فيما ثبتت عنده ملزم لمن توجه عليه الحق في شرطه ~~شرطه~~ والشاهد في تبليغ
 بالقدرة على التنفيذ فهو في منصب خلافة من قال قل استاكم عليه أحوالهم ~~الحكم~~ الحكم
 وجودهم في الأذهان المفقودون في الأعيان جعلهم الله ظلالا يهوى إليها العفان ومناهل
 يرد لها الظمان انتهى كلام البدائع وهو كما سمع بديع جدا وقال الحافظ ابن حجر لم نذكر في نواتنا
 هذا من يطلب القضاء إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده
 مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى وقد ذكر شيخنا وبركتنا القاضي العلامة المحقق
 المطابق محمد بن علي الشوكاني في فتاواه الفتح الرباني في كتاب السير ما نصه وأما ثلاث الثلاثه
 هو القاضي فهو عبارة عن رجل جاهل للشرائع ما جهلا بسيطا أو جهلا مركبا وإن اشتغل بشيء
 من الفقه فغاية ما يظفر به هو ما يظفر به وكيل الخصومة ومن يأسر الخصم في وقت
 الخصومات من مسائل تدور في مدعى وأحابة وطلب الإيمان والبيئة وليس له من العام
 غير هذا لا يعرف حقا ولا باطلا ولا معقولا ولا منقولا ولا ليدا ولا مدلول ولا يعقل شيئا من
 علوم الشرع فضلا عن غيرهم من علوم العقل ولكنه اشتاق إلى أن يدعى قاضيا وينتشر اسم

من يظلمها والمكاتبة لإمام المسلمين بما يحدث في القطر الذي هو فيه مما يخالف الشريعة
 المطهرة فلا يقدر هذا القاضي الشقي على شيء من هذه الأمور سواء كان حقيقياً وكبيراً بل غاية الأمر
 ونهاية حاله أن يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم بعينه وقد ينفذها بقلمه وقد يعير عليها
 بفسه وهو تارك لما أوجبه الله عليه وعلى أمثاله من الأمور المعروفة بالنبي عن المنكر في الحقيقة
 ضال مضل شيطان مريد بل أضرب على عباد الله من الشيطان ومن ابن الشيطان وإني لآه ^{بظن}
 للناس في صورة قاضي مفوض إليه الحكم في قطر من الأقطار فيه الوفوف من عباد الله فيحكم
 بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون شهيداً على ما يحدث بذلك القطر من المظالم ومعيها
 عليها وموسعاً لارتقام دون أن يامر بمعرفة ديني عن منكر ولا يحري قلبه قطباً فيه جاب
 خير الرعية أو دفع شرع عنهم بل هو ما دام في هذا المنصب لا هم له ولا مطلب إلا جمع الحطام من الخسوم
 تارة بالرشوة وتارة بالهدية وتارة بما هو شيب بالتأصبص ثم يدفع عن هذا المنصب الذي هو فيه
 ببعض هذا السحت الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه بالبعث الآخر هذا الأمر لا يقدر عليه الشيطان
 ولا يمكن منه ولا يبلغ كيد بني آدم إليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والحق السمع وهو شهيد
 أنته كلامه رح وقد شاهدنا مثل هذه الحال في جميع قضاة عصرنا هذا في العرب والعجم حتى في البلدان
 التي نحن نزيلها اليوم بل وجدنا تلك الحالة في عصر من قبلنا منذ زمن طويل ودور عرض كما تشبه
 لذلك كتب التواريخ فليكن على غربة الإسلام وذهاب أهله من كان يأكيدهم وحققوا الشرع الشريف
 دارياً عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين
 يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم كما حكاها الحافظ في بلوغ المرام وأخرجه أحمد والبيهقي
 كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام وهو ضعيف كما قال ابن معين
 وأبو حنبل وبين الذهبي ذلك الضعف فقال فيه إن لنا طه وقال أبو حاتم صدق كثرة الغلط
 قال النسائي ليس بالقوي وقال المنذري لا يحتج بحديثه والحديث دليل على شرعية تعود الخصمين
 بين يدي الحاكم وهو بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المشام لما في قصة علي عليه
 السلام مع غريمه الذي عند شريح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وجد علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه درهماً عند يهودي النقطة فاعترف بها فقال ادري سقطت عن حمل لي أدرك

من يظلمها والمكابية لإمام المسلمين بما يحدث في القطر الذي هو فيه مما يخالف الشريعة
 المطهرة فلا يقدر هذا القاضي الشقي على شيء من هذه الأمور سواء كان حقيرا وكبيرا بل غاية الأمر
 ونهاية حاله أن يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم ويعينه وقد يفذها بقلمه وقد يعير عليها
 بغضه وهو تارك لما أوجبه الله عليه وعلى أمثاله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو في الحقيقة
 ضال مضل شيطان مرديد بل أضرب على عباد الله من الشيطان ومن ابن الشيطان واني له أن يظهر
 للناس في صورة قاضي مغرض اليه الحكم في قطر من الأقطار فيه الوف مولفة من عباد الله فيحكم
 بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون شهيدا على ما يحدث بذلك القطر من المظالم ومعينا
 عليها وموسعا لذنوبها من دون أن يامر بمعرفته وينهى عن منكرها لا يجري قلبه قط بما فيه جلب
 خير الرعية أو دفع شر عنهم بل هو ما دام في هذا المنصب لا هم ولا مطلب إلا جمع الخطام من الخصوم
 تارة بالرشوة وتارة بالهدية وتارة بما هو شيب بالتأصبص ثم يرفع عن هذا المنصب الذي هو فيه
 ببعض هذا السحت الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه بالبعض الآخر فهذا الأمر لا يقدر عليه الشيطان
 ولا يمكن منه ولا يبلغ كيد بني آدم اليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والى السمع وهو شهيد
 بشئ كلامه رح وقد شاهدنا مثل هذه الحال في جميع قضاة عصرنا هذا في العرب والجم حتى في البلدة
 التي نحن نزيلها اليوم بل وجدنا تلك الحالة في عصر من قبلنا منذ زمن طويل ودهر عريض كاشفها
 لذلك كتب التواريخ فليكن على غربة الإسلام وذهاب أهله من كان يأكيا وبحقائق الشرع الشريف
 داريا عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين
 يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم كالحكاية الكافظ في بئوع المرام وأخرجه أحمد والبيهقي
 كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام وهو ضعيف كما قال ابن معين
 وأبو حنبل وبين الذهبي ذلك الضعف فقال فيه ابن الغاطه وقال أبو حاتم صدوق لكنه يغلط
 قال النسائي ليس بالقوي وقال المنذري لا يحتج بحديثه وأحد يثبت دليل على شرعية قعود الخصمين
 بين يدي الحاكم وميوسى بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المناسك لما في قصة علي عليه
 السلام مع غريبه الذي عند شريح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وجد علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه دمه عند يهودي التقطها فعرضا فقال درعي سقطت عن حمل لي أدرك

فقال اليهودي ددعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاضيه المسلمين فاذا شاعرا فلما
 رأى عليا عليه السلام قد اقبل تحرفت عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال
 عليه لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تشاورهم
 في المجلس ساق الحديث قال شرح ما تشا يا امير المؤمنين قال ددعي سقطت عن جلي اوردني
 فالتقطتها هذا اليهودي قال شرح ما تقول يا يهودي قال ددعي وفي يدي قال شرح صدقت
 والله يا امير المؤمنين اهالدر عليك ولكن لا بد من شاهدين فدعا قنبرا والحسن بن علي شهدا
 اهالدر عه فقال شرح اما شهادة مولاي فقد اجزناها واما شهادة ابنك لك فلا تجيزها
 فقال علي عليه السلام تكلمت املك ما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة قال اللهم نعم قال فلا تجيز شهادة سيد شباب اهل
 الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرع فقال اليهودي امير المؤمنين جاء معي الى قاضيه المسلمين ففضي
 لي ورضي صدقت والله يا امير المؤمنين اهالدر عليك سقطت عن جلي لك النقطة بها انتهدان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فوهبها له على عليه السلام واجازة بتسعة مائة وقتل معه يوم
 صفين لنته وقول شرح والله اهالدر عليك كانه عرفها ويعلم انها دعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه
 كما انه لا يرى شهادة اولاد ابيه فانظر ما ابرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما الى الميراث
 المدعي عليه قال الشوكاني في النيل في دليل مشروعية تقود الخصمين بين يدي الحاكم لعل
 هذه الهيئة مشروعة لانها لا لجمد النسوية بين الخصمين فانها لم تكن بين القوميين بل الحاكم ان يقبل
 اسرها عن يمينه والاخر عن شماله او احدهما في جانب المجلس والاخر في جانب يقابله ويساويه او
 غور ذلك الوجه في مشروعية هذه الهيئة ان ذلك هو مقعد الهامة والاصغار وموقف
 لا يعتمد بشانه من الحكم ونحوهم لقصد الاعزاز للشرعية الطاهرة والرفع من منازعها وتوضيح
 المتكبرين لها وكثيرا ما رى من كان ممتسكا باذيال الكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد
 لتعمل هذه في الحكمة والله اعلم ويؤخر ايضا من الحريية مشروعية التسوية بين الخصمين
 لانها اما امر بالقعود جميعا على تلك الصفة كان الاستواء في الوقوف لازم لها ووضح من ذلك
 حذو به شام سلة بلفظ من استل بالقضابين المسلمين لتبديل بينهم في لحظة واشارته د

مقدمة ومجاسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الآخر رواه ابو يعلى والدارقطني
والطبراني في الكبير وفي اسناده عبادة بن كثير وهو ضعيف قصة امير المؤمنين علي عليه
السلام مع خصمه عند شيوخ وفيها تخصيص المسلم اذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف
بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لان الاسلام يعاود ويستفاد من الحديث ان الخصمين لا
يتنازعان قائمين او مضطجرين او احدهما **باب الشهادات** هي جمع شهادة مصدر
شهد جمع لازمة الا انواع قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومورد بها
لانه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما اخذ من الاعلام من قوله شهد الله انه لا اله الا هو اي علم
والفرق بين الشهادة والرواية ان الرواية يعم حكمها الراوي وغيره على ممر الا زمان والشهادة تخص
المشهود عليه واه ولا يعمدها الا بطريق التبعية المحضة فالزام الغير بتوقع منه العداوة وحده
المنفعة والقيمة الموجبة للدوافع لها بالعدد والذكورية وردت بالقرابة والعداوة وبطريق
القائمة ويبعد مثل هذا في الرواية التي يعم حكمها ولا يخص فلم يشترط فيها عدد ولا ذكرية بل اشترط
فيها ما يكون مغلبا على الظن صدق الخبر قال الحفاظان القيمرح في بدائع الفوائد اذا كان كل
خبر شهادة فلا يس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل من كثرة ولا سنة ولا اجماع ولا قياس
صحيح وعن احمد فيها ثلاث روايات احدها من اشترط لفظ الشهادة والثانية الاكتفاء بحجة الاثبات
اختارها شيخنا يعني ابن خزيمة وح والثالثة الفرق بين الشهادة على الاقوال وبين الشهادة
على الاعمال فالشهادة على الاقوال لا يشترط فيها لفظ الشهادة وعلى الاعمال يشترط لانه اذا
قال سمعته يقول فومثله الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يخبر به عنه انتهى عن زيد بن
خالد الجعفي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاخيركم خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل
ان يسأله رواه مسلم واحمد وابوداود وابن ماجه وفي لفظ الذين يبدون بشهادتهم من غير
ان يسألوا اغنيار رواه احمد وفيه دليل على ان خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هو قبل ان يسأله
الا انه يعارض حديث عمران الا في وفيه ثم يكون قولهم لا يشترطون ولا يشترطون في سائر الروايات
لهم ولما تنازعوا في اختلاف اهل العلم في الجمع بينهما على ثلاث توجهات الاول ان المراد بحدوث زيد
اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلمها صاحب الحق فيأتي اليه ويخبر به او يوت

صاحبها فيخلف ورثته فيأتي اليهم ويخبرهم بان عنده ليصم شهادة وهذا الحسن الاجابة وهو
 جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بها شهادة الحسبة وهم لا يتعلق بحقوق الأديان
 المختصة بغير محضها ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله او ماله من شأنه كالصلوة والوقف
 والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأديان المختصة بالتكليف
 ان المراد بقوله قبل ان يسألها المبالغة في الاجابة وهذه الاجابة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى
 قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من اجاز ذلك على رواية زيد تناول حديث عمران باحد
 تاويلات الأول انه محمول على شهادة الزور اي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكمه الزمان
 عن بعض اهل العلم الثاني ان المراد اتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو شهد الله ما كان الاكاذ
 وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية
 فيشهد على قوم باهم من اهل النار وعلى قوم باهم من اهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك اهل الأهواء
 سلكه الخطابي والآول احسنها واسه اعلم وأما ان الجمع مما أمكن فهو مقدم على الترجيح فلا
 يصار الى الترجيح في احاديث الباب قد أمكن الجمع بهذه الامور قال الشوكاني في النيل المراد بخير
 الشهد الحكمهم في تبة الشهادة واكثرهم ثوبا عند الله وهذه هي شهادة الحسبة فتشاهد ماخير
 الشهد لانه لو لم يظهر الضاع حكم من احكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل ان ذلك في
 الامانة والودعة ليمتد لا يعلم كما في غير ما يعلم وقيل هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد
 اذ الاستشهر فلا ينبغي ما ولا يؤخرها كما يقال الجواب يعطى قبل سؤاله عبارة عن حسن عطائه وتجيلاه
 انتهى عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خيركم قري ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخوفون ولا يؤتمنون وينذرون ولا
 يوفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه القرن اهل زمان واحد متقارب شذوا في مرق الامور
 المقصودة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان ورئيس يجمعهم على ملة او مذهب
 او على يطابق القرن على مدة الزمان باختلاف في تحديد ما من عشرة اعوام الى اربعة وعشرين قال الكافران حميد
 انه لم يرد من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عد ذلك فقد قال به قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم واما المائة
 والعشرون فصحح به في القاموس فانه قال لمائة او مائة وعشرين ولا اصح لقوله صلى الله عليه وسلم نعم واما المائة

انتم قال صاحب المطالع القرن امة هلكة فلم يبق منه صاحب قرن في صلبه الا اهل البيت
 في عصره وقوله صلبه في الذين يولدون من التابعين والذين يكونون التابعين من التابعين وهذا
 يدل على ان الصحابة افضل من التابعين والتابعين افضل من تابعيهم وان الفضل في النظر
 الى كل فرد فرد واليه ذهب الجمهور وقد ذهب ابن عبد البر الى ان الفضل في الخصال بالجمهور
 الصحابة لا الى افراد مجموع الصحابة افضل من بعدهم لا كل فرد منهم لا اهل البيت ولا غيرهم
 فانهم افضل من غيرهم يريد ان افرادهم افضل من افراد من ياتي بعدهم واستدل على ذلك بما
 اخبره الترمذي من حديث انس وصحبه ابن حبان من حديث عمار رضي الله عنهم ما رفعوا صلواتهم
 امتي مثل المطر لا يدرى اوله خير ام اخره وما اخبره احمد والطبراني والدارمي من حديث
 ابي جهم قال قال ابو عبيدة يا رسول الله احب خيبرنا اسلنا معك وهاجرنا معك قال نعم
 يكونون من بعدهم يومنون بي ولم يروني وصحبه الحاكم واخرج ابو داود والترمذي من حديث
 ثعلبة رفعه تاتي ايام للعامل فيهن اجر خمسين قيل منهم او من ايام رسول الله قال بل من اجركم
 واخرج ابو الحسن القطان في مشيخته عن انس رفعه ياتي على الناس زمان الصابرون فيه عظيم
 دينه له اجر خمسين منكم وهذا قال الشيخ احمد بن علي الله الهادي وجمع الجمهور على ان
 بان للصحة فضيلة ومزية لا يوازيها شي من الاعمال فلم يحبه صلواتهم فضيلتها وان قصر عملها
 واجرة باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سياقي باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى
 ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة واما مشاهير الصحابة فانهم حازوا السبق من
 كل نوع من انواع الخير وهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المفاضلة بين الاعمال
 بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة الصفة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم
 شي من ذلك النوع وفي قوله يكون قوم الى اخره دليل على انه لم يكن في القرن الثالثة من
 تصف هذه الصفات المذمومة وتوكل الظاهر ان المراد بحسب الاغلب استدلال به على تعدل
 القرن الثالثة ولكنه ايضا باعتبار الاغلب في قوله لا يؤمنون اي لا ياهم الناس امدا ولا يؤمنون
 بهم لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة اول ما ترفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السم
 انهم يتوسعون في المال والمكسب المشرب هي اسباب السم وقيل اراد كثرة المال وقيل المراد انهم يتوسعون

اي يكثر ذر، باليس فيهم ويدعون مليلس لهم من الشرف قاله ابن التين قال في الفتح ومثل
 ان يكون جميع ذلك مراد او قد ورد في لفظ من حديثه ان عبد الزمذاني فرجني يوم تسمن
 ويهجون السمن قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقة فهو اولى ما حمل عليه خبر
 الباب انما كان ذلك مذموم لان السمين يكون غالباً بليد الفهم ثقيل الاعى العبادة كما هو مشهور
 انتهى وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لياق الرجل العظيم السمين يوم
 القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة واقرؤا ان شئتم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً
 أخرجه البخاري ومسلم والسيوطي تخاف النبلا باخبار الثقلاء وكان حامداً من سلمة اذا رأى
 من يستثقله قال ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون وقال مجير الدين بن تميم

ما حيلتي في ثقل قد بليت به من قبح صورته يستحسن الود
 قد زاد في الثقل حتى ما يقاربه في ثقله احد كلا ولا احد

وقال البهازيه

وثقل ما برحنا نتمنى البعد عنه غاب عنا ففرحنا جاءنا فثقل منه
 ولبعضهم

انت يا هذا ثقيل وثقيل وثقيل انت في المنظر انسان وفي الميزان فيل
 والسيد الامام اسمعيل بن صلاح بن محمد بن علي الامير المنيه رح
 وثقيل رايته دونه في الثقل نعم قلت لما رايته ان قعد عندنا فقم

ولولاه السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الامير صاحب سبل السلام
 وثقيل يزورني كل حين فهو لا شك قاتلي لا محالة
 ادفوني فماتوا فوق قبري ان هذا قتيل اهل الثقالة

ولنم ما قيل

انت يا صاحب الخطاب ثقيل وقليل من الثقيل كثير

وما احسن قول الشاعر

ومثقل وان مقام جماعة فيها السقاة تدور بالكسات

فسمعت بعض القوم يدعون بعضهم
تروا هذا ما ذم اللذات

وفي الباب اخبار كثيرة واشعار كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وانما اشرت الى ذلك مع كون اجنبيا
من هذا المقام عملا بالمثل الساكن بالثني بالثني يذكر وكمر من حديث حور في ذم السم والهل وانه
من اشراط الساعة الكبرى وقد راينا من ذلك سمعنا ما لا يقادر قدره ونعوذ بالله سبحانه
وتعالى مما يكره ولا يرضى به عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تجوز
شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على اخيه ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي
ينفق عليه اهل البيت رواه احمد واخرجه ابو داود باسنادين لا مطعن فيهما من حديث عمر بن
شعيب عن ابيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة الخائن والخائنة واخرجه ابن ماجه
والبيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص سنده قوي واخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي
من حديث عائشة الى قوله ذي غمر فيه ضعف قال الترمذي لا يصح عنده اسناده وقال
ابو زرعة في العلل منكرو ضعفه عبد الحق وابن خرم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من حديث
عن النبي صلى الله عليه وآله في رواية لابي داود ولا زان ولا زانية وهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا قاله
الشوكاني في السيل والخائن قال ابو عبيد لا زناه خص به الخيانة في امانات الناس ومن ما افتض
الله على عباده واتمهم عليه فانه قد يذم في ذلك الامانة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تجزوا
الله والرسول وتجزوا امانا تكلم من ضيع شيئا مما امر الله تعالى به او ركب ما نهى عنه فليس ينبغي ان يكون
عدلا فانه اذا كان خائنا فليس له تقوى رده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا
يحصل بحجة لانه مظنة قهمة او مسلوب الاهلية والحاصل ان الخيانة تكون في حقوق
الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص والغمر بفتح الميم وكسرهما
الحقد كذا في القاموس والمحنة والشحنة وهذا يدل على ان العداوة
تنتج من قبول الشهادة لانه تورث القهمة وتخالف الصداقة فان في شهادة الصديق لصديقه
بالزور نفع غير بمصرقة نفسه وبيع اخرته بدينها غيره وشهادة العدو على عدو فيقصد بها نفع نفسه
بالشفق من عدوه فافترقا قال الشوكاني والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام
الدليل على ذلك والادلة لا تعارض بحض الأراء وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول انتمى اسمها الى

والزانية فالمانع من قبول شهادتها الفسق الصريح وقد حكي في البحر اجماع على انها لا تقبل شهادتها
من فاسق تصريح لقوله تعالى وان جاءكم فاسق بنباء وامّا شهادة المرأة فقال الحافظ ابن القيم
في دافع الفوائد لما كان النساء ناقصات عقل ودين لم يكن من اهل الشهادة فاذا دعت
الحاجة الى ذلك قوت المرأة بمثلهما لانها تكون حينئذ بعد من سهوها وغلطها بالتركيب ^{حقيقة}
لها واما اشتراط الحرية ففي غاية البعد لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع انتهى وقد
اختلفت في شهادة الولد والدة والعكس قال الشوكاني ولا ريب ان القرابة والزوجية مظنة
للتهمة لان الغالب فيها ^{لها} والحدوث ولا ظنين يمنع من قبول شهادة المتهم فمن كان معروفاً من
القرابة وغوهم بتأني الدين بالانفة لا يورث معها محبة القرابة فقد زالت مطنة التهمة
ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لانه مظنة للتهمة انتمروا ما عدم قبول
شهادة ذى السهو في وجهه واضح لانه مع كثرة سهوة لا يوثق بشهادته كجواز ان يسهو عن بعضها
ليشهد به مما لا تتر الشهادته على وجه الصواب وهكذا لا تقبل شهادة ذى الكذب وهو اخب
هو لا المعددين حالاً وابعدهم عن العدالة التي لا شهادة بدونها وكذا شهادة الاعمي على ما لا بد
فيه من الروية فان فعل كان مجازفاً كما ذابا بخلاف الشهادة على الصوت وعلى سائر ما لا يقتر
الى الروية كذا في السيل وفي حديث عائشة زيادة ولا ظنين ولا قرابة وفيه مقال وفي حديث ابن
عمر ولا خصم قال الحافظ ابن حجر ليس له اسناد صحيح لكن له طرق يقوي بعضها بعضها من ذلك
ما رواه ابو داود في المراسيل من حديث طلبة بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم بعث مائة مائة لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين وروى البيهقي ايضا من طرق الاخرج
مرسل ان رسول الله صلى الله عليه واله لا يجوز شهادة ذى الظنة والخذعة يعني الذي بينك وبينه عدوة
وروى الحاكم من حديث ابن ابي هريرة عن عائشة ومثله والامراء باخية المسلم الشهود عليه والكا
ومثله لا يجوز ان يشهد ذى حقد عليه ما اذا كانت العدوة بسبب غير الدين فان ذاك الحقد
مؤقتة بعد عدم حقد ذى الحقد عليه في الدين من جحد عليه هو اما شهادة المسلم اذا لم يكن ذاك
الحقد في الدين بل في غيره فانه لا يضره ان يشهد عليه في الدين وان كان بينه وبين ذى الدين فاق
شهادة الدين لا يضره ان يشهد عليه في الدين ولا في غيره وانما خرج الحاكم به

على الاغلب قال ابن سنان وهذا مذهبه الشافعي مالك احمد بن حنبل والقانع هو الخادم
 لاهل البيت والنقطع اليهم الخزمة وقضاء الخواج وموالاهم عند الحاجة فلا تقبل شهادته
 للتمهة بجلب النفع الى نفسه وذلك كلاجير الخاص اليه ذهب الشافعي لان منافعه ^{رت} قد
 مستغرة فاشبه العبد في تمام الحديث واجازها اي شهادة القانع لغيرهم اي لغير من
 تابع لهم وانما منع من شهادته لمن هو تابع لهم لانه مظنة قحة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب
 الخير اليهم فمنع من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة والشاهد عليه
 دل قوله تعالى واشهد اذوي عدل منك قال السيد العلامة الامير في سبل السلام وقد
 رسموا العدالة بانها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والبر ولا يسر معها بدعة وقد اختلفوا
 في هذا الرسم في عدة من المباحث كسالة المسائل المهمة فيما تم به البولي حكام الامة وحققنا
 الحق في العدالة في سالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي منحة الغفار حاشية ضوء النهار و
 الله اكمل واخترنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد كذب اقتنا عليه
 الادلة هنا كالتى وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجز شهادة بدوي على صاحب قرية رواه ابو داود وابن ماجه
 والبدوي من يسكن البادية في المضارب والخيام ولا يقيم في موضع خاص بل يتنقل من مكان
 مكان ^ن غير قياس النسبة والقياس بادوي والقرية بفتح القاف تكثر المصراع الجامع وصاحب
 القرية هو الذي يسكن القرى وهي المصراع الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي لخاصة
 القرية كالبدي مثله فصح والى هذا ذهب احمد بن حنبل وجماعة من اصحابه قال احمد احسن
 ان لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث لانه متهم حيث يشهد بدوي ولم
 يشهد قويا واليه ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الجفاف في الدين
 والجمالة باحكام الشرع لاهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول
 شهادته وهو وجه الحديث على من لا تعرف عدلته من اهل البادية اذا اغلب ان عدلهم غير متعرف
 فانه ابن سنان قال الشوكاني في النبيل وهذا حمل مناسب لان البدوي اذا كان معروفا لم يعلل
 كان قد شهد له لانه لم يتركوا بدوي غير متعرف لانه لم يتركوا لان المسائل لا تثير لها في الرد والقبول

لعدم صحة جعل ذلك مناطا شرعيا ولعدم انصباطه فللمناط هو الالة الشرعية ان
وجد للشرع اصطلاح في العدة والالتوجه المحل على العدة الغوية فوجود العدة
يوجب القبول وعند عدمها يعدم ولم يذكر صلح المنع من شهادة البدوي الا لكونه مظنة
لعدم القيام بما يحتاج اليه العدة والافتقار قبل صلح في الهلال شهادة بدوي انتهى كلامه
واستدل ايضا في البحر الزخار لقبول شهادته بقبوله صلح لشهادة الاعرابي على هلال رمضان
قال الحافظ ابن القيم ربح في بدائع الفوائد في رد القول بعدم شهادة المملوك وقد حكى احمد
عن انس بن مالك انه قال ما علمت احدا رد شهادة العبد والله تعالى يقبل شهادته على الامم
يوم القيامة فكيف لا تقبل شهادته على نظيره من المكلفين وتقبل شهادته على النبي صلى
في الرواية فكيف لا تقبل شهادته على رجل في درهم ولا ينتقض هذا بالمرأة لانها تقبل شهادتها
مع مثلهما والمناط من قبول شهادتها وحدها منتف في العبد وعلى هذه القاعدة مسائل
انتهى واما قبول العدة في عورات النساء ففيها اقول اربعة لاصحاب المذاهب الاربعة ذكرها
الشوكاني في الفتح الرباني قال والراجح قول من قال انها تقبل العدة في عورات النساء لوجه وذكر
وجوه سبعة ثم قال ولا منافاة بين هذه الادلة الالة على قبول العدة في عورات النساء وبين
الادلة الالة على انه يعتبر في الشهادة رجلان او رجل وامرأتان كما مر ثلثة الاول ان هذا
خبر ليس بشهادة فلا يشترط فيه ما يشترط في الشهادة الثاني لو فرض انه شهادة لكان
الجمع ممكنا بان يقال خبر العدة في هذه الامور لا يتعلق به خصوصية والشهادة الكاملة انما
اعتبرت في الامور التي تتعلق بها الخصومات الثالث ان الادلة هنا الالة على قبول خبر العدة
احض مطلقا من الادلة الالة على اعتبار رجلين او رجل وامرأتين فنبى العام على الخاص
قد تقر في الاصول انه واجب جمع بين الادلة وفي هذا المقدار كفاية انتهى حاصله عن
عمر الخطار رضي الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يخذون بالوحي في عهد رسول الله
صلى الله عليه واله قد انقطع وانما نأخذكم الان باظهر لنا من ايمانكم من اظهر لنا خيرا امناه وقرنا
وليس اليائس سريره شي الله يحاسبه في سريره ومن اظهر لنا سوا لم نأمنه ولم نصدق له وان
قال ان سريره حسنة رواه البخاري واستدل به على قبول شهادة من لم تظهر منه ريبة

نظر الى ظاهر الحال وانه يكفي في التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لان ذلك متعدد الا بالوحي وقد انقطع ولما اوردت هذا الحد وان كان كلام صحابي ولا حجة فيه لانه خطبه عمر واه من سمعه فكان قول جماهير الصحابة ولان هذا الذي قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه لا يقبل الجهر الجدل اصاروا وان كثير في الاشاد انه شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له عمر لست اعرفك ولايضرك ان لا اعرفك انت من يعرفك فقال رجل من القوم انا اعرفه قال يا اي شيء تعرفه قال المعدل والفضل قال اهو جارك الا دني الذي تعرف ليلاه وفارده ومدخله ومخرجه قال لا قال نعم اعلمك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الودع قال لا قال فزيفك في السفر الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل انت من يعرفك قال ابن كثير رواه البغوي باسناد حسن عن ابي بكره عن النبي صلى الله عليه وآله انه عد شهادة الزور في الكبر الكبار اخرجها الشيخان قال النعمان الزور وتحسين الشيء ووصفه بخلاف صفة حتى يجتبل الى من سمعه اورداه انه يضل ما هو به فهو تويه الباطل لما يؤم به حق وقد جعل صلواته الزور عدلا للاشراك ومساويا له قال النووي وليس على ظاهرة المتبادر وذلك لان الشرك الكبر لا يشك كذا القتل فلا بد من تأويله وذلك بان التفضيل لها بالنظر الى ما يماثلها في المفسدة وهي التسبب الى اكل المال بالباطل هي الكبر الكبار بالنسبة الى الكبار التي يتسبب بها الى اكل المال بالباطل هي الكبر من الزنا ومن السرقة واما اهتمام صلواته باخبارهم عن شهادة الزور وجلسوا في محرمات التنبيه وكررا الاخبار لكون قول الزور وشهادة الزور اسهل على اللسان والتهاون بها اكثر ولان الكوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما فاجتنب الى الاهتمام بشأنه بخلاف الاشراك فانه ينبوعه قلب المسلم ولانه لا يتعدى مفسدته الى غير المشرك بل هي مقصورة عليه بخلاف قول الزور فانه يتعدى الى من قبل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله قال نعم قال علي مثلها فاشهد اودع اخرجها ابن عدي باسناد ضعيف وصححه الحاكم فاخطا لان في اسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفاء النسائي وقال البيهقي لم يرد من وجه يعتمد عليه وفيه دليل على انه لا يجوز للشاهد ان يشهد الا على ما يعلمه

علما يقينيا كما يعمل الشمس بالمشاهدة ولا تجوز الشهادة بالظن فان كانت الشهادة على فعل
 فلا بد من رؤيته وان كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت ^{في التفت}
 بالمصوت بعد اذن او عدل عند من يكتفي به الا في مواضع فالحاقه الشهادة بالظن وقد بوب
 البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الاسناد والرضاع المستفيض الموت القدر
 وذكر اربعة احاديث في ثبوت الرضاع وثبوته انما هو بالاستفاضة ولم يذكر حديثا على رؤية
 الرضاع واشار بذلك الى ثبوت النسب اما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة فانه مستفاد
 من صريح الاحاديث فان الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيض
 من دفع له وحل الاستفاضة شجرة في الحلة تميزها او علما وانما التفتي بالشجرة في المذكورة
 لا طريق الى التحقيق بالنسب لتعدد التحقيق فيه في الاصل واداد البخاري بالموت القدر مما تظا^ل
 بان عليه وحده البعض بالتحسين السنة وقيل الاربعين وذلك لانه يشق فيه التحقيق و
 العمل بالشجرة في النسب هي الشافعية واحمد ومثله الموت كذلك ذهبت اليه الهذلية و
 ثبوت الولا وقال الحافظ في الفتح اختلف العلماء في ضابط ما تنقيد فيه الشهادة بالاستفاضة
 مع عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاية والولاية والوقف
 عزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الر^ج
 جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفى
 قواعد العلالي الى اخوكلامه عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين
 شاهداً خروجه مسلم وابو داود والنسائي وقال اسناده جيد قال ابن عبد البر لا يطعن لاح
 اسناده كذلك قال الكشي قال الترمذي في العلل سالت محمد بن يحيى البخاري عنه فقال لم يسمعه
 ندي عمر من ابن عباس يزيد عمر بن دينار راويه عنه وقال الحاكم قد سمع عمر من ابن عباس
 في احاديث وسمع من جماعة من اصحابه فلا يكران يكون سمع منه حديثاً وسمع من اصحابه
 به وله شراهد منها عن ابي هريرة مثله عند ابي داود والترمذي وصححه ابن حبان و
 رجه ايضا الشافعي وقال ابو ابي ماتي في العلل عن ابيه هو صحيح وقد اخرج الحديث عن اثنين
 وعشرين من الصحابة وقرئ في اسماء عن ابي عبد الله التمام والحديث دليل على انه ثبت ^{القضا}

بشاهد ويمين واليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء
 المدينة السبعة وما لا قال الشافعي وعمر قومه هذه الأحاديث واليمين وان كان حاصلاً
 تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها فاشهاد الله سبحانه ان الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر
 على خلاف الدعوى لكان مفترياً على الله انه يعلم صدق قولها كانت هذه المنزلة العظيمة
 هاها المؤمن بآيمانه وعظم شأن الله عنده ان يحلف به كاذباً وهاها الفاجر لما يراه من تعجيل
 عقوبة الله لمن حلف يميناً فاجرة فلما كان اليمين هذا الشأن صلحت للجحيم على الحكم كشهادة
 الشاهد وقد اعتبرت الأيمان فقط في اللعان وفي القسمات في مقام الشهود وذهب زيد بن
 علي وابو حنيفة واصحابه الى عدم الحكم باليمين والشاهد مستلزم بقوله تعالى واشهدوا
 ذوي عدل منكم وقوله فان لم يكنوا رجلين فجل وامرأتان قالوا وهذا يقتضي الحصر وبقي
 مفهوم المخالفة لا يغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد اليمين تكون
 نسخاً للمفهوم المخالفة واجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخها بالحد
 الصحيح اعني حديث ابن عباس قد رواهنا بهذا القضاء من جاءنا بالقران والسنة ننسخ الكتاب
 وكمن زيادة على الكتاب قد ثبتت بالسنة المطهرة وعمل بها فالقول بعدم صحة هذه
 الزيادة والقضاء بها قول باطل **هـ** دعوا كل قول عند قول عهد فما امن في دينه كقطر
 وأستدلوا ايضا بقوله صلح شاهدك او يمينه واجيب بان هذا الحديث صحيح وحديث الباب
 ايضا صحيح فيعمل بها في منطوقها فان مفهوم احدها لا يقاوم منطوق الآخر هذا في سنن
 ابي داود انه قال سلمة في حديثه قال عمر بن الخطاب في الحق يدين الراوي عن ابن عباس
 حض الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالاموال دون غيرها فان
 الراوي دفعه عليها والخاص لا يعم به محله ولا يقاس عليه غيره واقتضاء العموم غير جائز
 لانه حكاية فعل الفعل لا عموم له انتهى قال السيد العلامة الاميد والحق انه لا يخرج من الحكم
 بالشاهد واليمين الا الحد والقصاص والجمع على ذلك لا يشتمل على ما لا يمتنع من جميع ما
 اوردته المانعون من الحكم بشاهد ويمين غير رافق في سوق المناظرة عند من اياه ادنى المام
 بالمعارف العلمية واقل نصيب من انصاف فالحق ان احاديث العمل بشاهد ويمين

زيادة على الكتاب على ما دل عليه قولنا صلح شاهدك او يمينه غير صافية للاصل فقبولها
 محتاجة وغاية ما يقال على فرض التعارض وان كان فرضا فاسد ان الآية والحديث يدلان بمفهوم
 للعدد على عدم قبول الشاهد اليمين والحكم يخرج هذا وهذا المفهوم المردود عند اهل
 الاصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد يمين على انه يقال العمل بشهادتين
 مع الرجل يخالف المفهوم حديث شاهدك او يمينه فان قالوا قد مناهذا المفهوم على منطوق الآية
 الكريمة قلنا ونحن قد مناه ذلك المفهوم منطوق احاديث الباب هذا على فرض ان الخصم
 يعمل بمفهوم العدد فان كان لا يعمل به اصلا فالجحة عليه اوضح وقد ذكرنا الشوكاني رح في السبل
 والسيل وغيرهما من مولفاته القضا بالشاهد واليمين باداة نيرة ورايين قوية واجاب عن كل
 قول للمخالف بما لا حاجة معه الى كتاب اخر وحققناه في فتح البيان والروضة الندية والله
 يقول الحق وهذا السبيل ولو لا مخافة الاطالة لذكرنا الكلام كله في هذا المقام ولكن العاقل
 يكفي حرفة احد المتعصب لا ينفعه الصحائف الكثيرة **باب الدعوى هي جمع دعو**
 وهو اسم مصدر من ادعى شيئا اذ اعلم ان له فيه حقا سواء كان حقا او باطلا والبيانات
 جمع بيعة وهي الحججة الواضحة سميت بيعة لوضوح الحق وظهوره بها عن ابن عباس رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دما رجال امي الهرو ولكن اليمين على
 المدعى عليه متفق عليه والبيهقي من حديثه باسناد صحيح البيعة على المدعى واليمين على من
 انكر وفي الباب عن ابن عمر عن ابن حبان وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عند الترمذي
 والحديث حال على انه لا يقبل قول احد فيما يدعيه ليجرد دعواه بل يحتاج الى البيعة او تصديق
 المدعى عليه فان طلب يمين المدعى عليه فله ذلك والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها
 قال العلماء والحكمة في كون البيعة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلاف
 الظاهر فكلف الحججة القوية وهي البيعة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه
 قوي لان الاصل فراغ ذمته فاكفي منه باليمين وهي حجة ضعيفة قال الشوكاني البيعة اسم
 لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصها بالشهادة فقط فقد قصر معناها على بعض ما تطلق عليه
 ولا شك ان اللفظ اوسع من ذلك والمعنى يتناول ذلك وغيره وما ذكرناه في القرآن فليس المراد

الأحكام والأحكام لا يجد الشهادة بل لم يأت في القرآن مراد بها الشهادة إلا ما مثل قوله
 واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله صلى الله عليه وسلم كما يعرف ذلك من الآثار قد
 في العلم وهكذا قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي المراد بها الأبرهان الذي يدل على الشيء انتهى
 لذلك مثله وأرددة في الشرعية وأرددة جزئية ولا ريب أنه الحق الذي لا ينبغي غيره ولا يسوغ العذر
 عنه والآحاديث الواردة في العمل بالقرآن القوية كثيرة جداً وقد عمل أئمة الفقه والفتوى على
 القرآن في كثير من أبواب الفقه كقولهم القول قول البائع في كذا وقول المشتري في كذا وكذلك
 يقولون ذلك في سائر أبواب المعاملات وهذا حكم شرعي فإن كان يقول قوله قد صار
 محكوماً له بالشيء إلا أن يأتي خصمه ببرهان مقبول فمن أنكر من أهل العلم العمل بالقرآن فقد دخل
 عن قول أهل العلم جميعاً فضلاً عما ورد عن الشارع من القضايا الجزئية فقد برهن البحث تشد
 أن شاء الله تعالى انتهى وأختلف الفقهاء في تعريف المدعي والمدعى عليه قال في الفتح والمشهور
 فيه تعريفان الأول أن المدعي من يخالف دعواه الظاهر المدعى عليه بخلافه والثاني من إذا
 سكت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخلو إذا سكت الأول أشهر والثاني أسلم واستدل
 بالحدِيث عن النبي عليه السلام في رواية عن ابن عباس بلفظ قضى إليهم على المدعى عليه
 متفق عليه وظاهر حديث الباب أن النبي عليه السلام سكت المدعي ومن سكت النبي
 عليه فالقول قول المدعى عليه ولكنه ورد ما يدل على أنه إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع
 وظاهر حديث الباب أن النبي عليه السلام سكت المدعى عليه فيكون القول قول المدعى غير فرق بين كونه ليلاً
 أم لا المأمور مدعيه فإن كان ذلك فعليه البينة فلا يكون القول وفي شرح العمدة المسمى بحكم
 الكلام في شرح أحاديث سيد الأنام الحديث دليل على أنه لا يجوز الحكم إلا بالقانون الشرعي
 الذي رتب وإن غلب على الظن صدق المدعي ويدل على أن النبي عليه السلام سكت المدعى عليه مطلقاً
 وقد اختلف الفقهاء في اشتراط ما أخفى توجيه النبي عليه السلام في من ذهب إلى ذلك
 أصحابه تصرفات بالتخصيص هذا المصنف في فهم فيها غير هو منها اعتبار الخطأ بين المدعى
 والمدعى عليه في النبي ومنها أن مدعى سبباً من أسباب القصاص في النبي لا أن يقيم
 على ذلك شاهد أو قسمة النبي ومنها أن المدعى الرجل على المرأة كذا دعواه يجب عليه أن يقيم

ذلك ومنها ان من الامانة من يجعل القول قوله لا يخرجون عليه فيما ومنها دعوى المرأة
 الطلاق على الزوج فكل من خالفهم في شيء من هذا فيستدل بعوم الحديث انتهى بحكم الاحكام
 واما بين التعنت المذكورة في كتب الفروع فالرسول صلى الله عليه وآله يتنازعنا التعرض لتويع الايمان
 وان هذه يمين كذا وهذه يمين كذا كما وقع من اهل الفروع بل جاءنا بحكم جامع شامل كما هو يدل
 وهجره في تشريع الاحكام في غالب الاحوال فان غالب هذه الشريعة انما ثبتت بالعموم الكفاية
 في الكتاب السنة وهذا معلوم لكل من اعلم بالكتاب السنة وهذا يعلم انه لا ملجئ لقياس هذه
 اليمن على يمين التاكيد ولا على غيرها فاصحابهم قد شابه الحكم العام من سبيل الامام عليه افضل
 الصلوة والسلام وحكم الشرع اما الشاهدان او اليمن فلو كان للمدعي شهادة وطلب يمين
 المنكر كان هذا تعنتا لان الجمع بين الشهادة من المدعي واليمين من المنكر لم يثبت في هذه
 الشريعة ولا يحل بحكام الشرع ان يقبلوا من طالب يمين التعنت هذا المطلوب لانه خارج عن
 قانين الشريعة والمسالك المرضية بل مجرد عن تعنت وانتداب ما قيل من انه لا اثر لهذه اليمن لعدم
 الحكم على كل من كل عنها هذا كلام باطل بل يحكم عليه بانه متعنت بطلب اليمن فيرفع عن
 المدعي عليه في الحال ويطلب منه البرهان لانه احد مستندي الحكم بل اخطا واو لاها فاذا
 تعد بالبرهان ولم يبق الا اليمن التي هي المستند الآخر واعوز الامر ولم يظهر بوجه من الوجوه
 كان الرجوع الى اليمن هو اخر ما دار من الخصومة وبها ينقطع النزاع ويرتفع التخاصم كحديث
 شاهدك او يمينه وهذا يكفي وليس في تطويل البحث بالزيادة في الوجوه والدفع الا مجرد الايضاح
 وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله من احدث في امرنا هذا ما ليس
 منه فهو رد وفي لفظ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد رواه البخاري ومسلم هذا الحديث
 اوردته صاحب عمدة الاحكام في باب القضاء وقال هذا الحديث احد الاحاديث التي هي من
 اركان الشريعة لكثرة ما يدخل تحته من الاحكام وقوله فهو رد اي مردود واطلاق المصعد
 على اسم الله اعل يستدل به على بطلان جميع العقود المنوعة وعدم وجود ثمراتها واستدل
 به في اصول الفقه على ان النبي يقتضيه الفساد نعم قد يقع الناطق في بعض المواضع لبعض الناس
 فيه يقتضيه الحديث من الرد فانه قد يعارض امران فينتقل من احدهما الى الاخر فيكون العمل

بالحديث في احدها كافي وبيع الحكم به في الاخر في محل النزاع فلان خصم ان يمنع ولا عليه
 فينتبه لذلك والله اعلم انتهى قول هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام بل من
 اعظمها واعلم بانها من جهة منطقها لانه مقدمة كلية في كل دليل يتضح منه حكم شرعي
 كما يقال في ما لم يرد به الشرع هذا امر ليس من الشرع وليس عليه امره وكلما كان كذلك فهو
 باطل فهد العمل باطل مردود اما الكبر في فلا نزاع فيها واما الصغر في ابلغها ما نحن فيه من
 احكام القضايا والخصومات قال بعض الامة هو تلك الاسلام وقال ابن حجر المكي يصح ان يكون
 نصف الادلة التي في الباب ضمهم انه ما ينبغي حفظه وانه اصل عظيم في ابطال جميع المذكات
 وحوادث الضلالات اذ هو من جماع كلمة صلاوة واستمارة من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون
 الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله تعالى ان هذا صراطي مستقيما فتبوء ولا تتبعوا السبل فتفرق
 بكم عن سبيله الآية قال مجاهد السبل البدع والشبهات وروى الدارمي انه صلاوة خطا
 ثم قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله ثم قال هذه سبل على كل سبيل
 منها شيطان يدعو اليه ثم تلى هذه الآية وقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
 والرسول قال الشافعي في الرسالة فردوه الى ما قاله الله والرسول ورواه ثقة قول امير المؤمنين
 فقهاء التابعين الرد الى الله الى كتابه والى رسوله اذ اقتبس الى سنته وقد كان صلاوة يقول
 في خطبة خيرا الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي هك مجر وشرا لا مورد محدثاها وكل محدثة بدعة
 وكل بدعة ضلالة رواه مسلم وزاد البيهقي وكل ضلالة في النار وفي الحديث الصحيح ياكم
 والمحدثات فان كل محدثة بدعة وروى الدارمي ان ابن مسعود رضي الله عنه انكر على جماعة
 اجتمعوا في المسجد يعدون الاذكار بالخصى اشار اليهم بان يعدوا شيئا غير فاهمة فتحن
 باب ضلالة واخرج البيهقي ان ابن عباس قال ان انقضت الامور الى
 الله تعالى البدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدار واخرج ابو داود عن
 حذيفة كل عبادة لم تفعلها الصحابة فلا تفعلوها اي الا ان دليل الخروا الا انكم من عبادة
 صحى عنه صلاوة قولوا دفعا واكثر قل عن احد منهم وورد انه صلاوة قال كل عمل قليل في
 سنة خير من عمل كثير في بدعة ومعنى مردود عليه وان لم يكن هو الحديث انه ما ينبغي

منها زيادة على ما مر وهي الرد لما قد يحتج به بعض مبتدعة من انه لم يخترع وانما المخترع
 من سبقه وبلغ الرواية الأولى كعقد الحفل لعمل مولاه صلواته وتقسيم البدعة الى اقسام
 مثلافيرم عليه بعد الصريحة في رد سائر الخرافات الخلقية الشرعية المطهر في سوا
 احدها الفاعل او سبق احدها قال شيخنا وركبت المشوك في زيل الاوطار هذا الحديث من
 قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام لا ياتي عليه انحصار ما اصرحوا به على ابطال
 ما فعله الفقهاء من تقسيم البدعة الى اقسام وتخصيص الرد ببعضها بالانحصار من عقل
 لا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هو بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسند الله هذه
 الكلبة وما يشابهها من غرور اهل صدام كل بدعة لا طائل بالذليل بتخصيص تلك البدعة التي
 وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على ابدعة فان جاءك بدعة قبلته وان كان كنت قد قبلته
 مجرأ واسترحت من المجادلة ومروا طرأ استدل بهذا الحديث كل فعل او ترك وقع
 الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله صلواته وخالفك في اقتضائه بطلا
 او الفساده متمسكا بما تقر في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره بتركه من العمل بالشرط
 او بمرور امره بوجوده في عدمه لما منع فعلك يمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه
 الا مجرد الاصطلاح مسند الامم المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من افراد
 الامم التي ليست مخرج ذلك القليل قال لا هذا الامر ليس امره وكل امر ليس امره فلهذا وكل رد
 باطل غرضه باطل الصلوة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعلها رسول الله صلواته وفعل فيها ما كان
 يتركه ليست من جهة فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر المفعول او المتروك
 مانعا باسط لاحل الاصول او شرطا او غير فليكمن مثل هذا على ذكره في الفتوح وهذا الحديث
 معدوم في اصول الاسلام وقاعدة من قواعد فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد به الاصل
 من صوابه ولا يلتفت اليه وبسط الكلام على هذا المرام مجال واسع ولكن ليس بمقام بسطه بالتوفيق
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليماني فاسرعوا فامروا بسعير بنميم
 في اليماني ليحرقوه الخاردي يفسره ما رواه ابو داود والنسائي من طريق ابي رافع عن
 ابي هريرة ان رجلا اختصما في صناع ليس واحد منهما بدينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم استخما على اليماني

قال الشوكاني في الخلال وما
وقد اختلفوا في مطلقها
ياك انما انما في مطلقها
كلها ذلك انهم لم يسلوا
قوله لا يفتق في شئ
من ابن ابي داود وقطوب
العلل في موضع منها
في احوال الولد ومنها
الرجل الذي اقرق سنة
اعبد منها في تعيين
المرأة من ساء التي
ان ليسا فمعا وكذا ثبت
اعضاها في الفتى الذي
وقد ثبت في الفتى الذي
في سبيل الكوفة

ما كان اجبا ذلك وكها قال الخطابي في معنى الاستهانة هنا الافتراء يريد انهما يقتضيان
فانها خرجت به القرعة حلف واخذ ما ادعى ودوي مثله عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وهو انه اتي بفعل وجد في السوق بمائة فقال اجل هذا نعلي لمربع ولم اهدب نزع على خمسة
يشهدون وجاء اخير عيه يزعم انه نعله وجاء يشاهدون قال الرازي فقال علي ان فيه قضا
وصالحا وسوف ابين لكم ذلك ما صلحه ان يباع النعل فيقسم على سبعة اسهم لهذا خمسة
ولهذا اثنان وان لم يصطالحا فالقضا انه يحلف احد الخصمين انه ما باعه ولا وهبه وان نعله
فان تشاجموا ايكم يحلف فانه يقرع بينهما على الحلف فايهما وقع حلف انتهى كلام الخطابي
قال المحاذن القيمورح في بدائع الفوائد الشارع جعل القرعة معينة في كل موضع تتساو
فيه الحقوق ولا يمكن التعيين الا بها اذ لو اهازم احد باطلين اما الترجيح بحد الاختيار
والشهوة وهو باطل في تصرفات الشارع واما التعطيل وقفا لا عيان وفي ذلك من تعطيل
الحقوق وتضرر المكلفين ما لا ياتي به الشرعية الكاملة بل ولا السياسة العادلة فان الضرر
الذي في تعطيل الحقوق اعظم من الضرر المقرر في القرعة بكثير وحال ان تحيى الشرعية بالقرعة
اعظم الضررين لدفع اذناهما واذا عرف هذا فالحق اذا كان لواحد غير معين فان القرعة
بعينه فيسعد الله بهما من يشاء ويكون تعيين القرعة به هو غاية ما يقدر عليه المحلف فالتعيين
تعيين يتعلق حكمهما عينه في دليل من ادلة الشرع واجبة العمل به وان كان في نفس الامر بخلافه
كالبيئة والاقرار والذلول فانها ادلة منصوبة من الشارع لفصل النزاع وان كانت غير مطابقة
لمتعلقها في بعض الصور فلها انضال الشارع القرعة معينة للسق في قاطرة للنزاع وان تعلقت
بغير صاحب الحق في نفس الامر فان جماعة المستحقين اذا استتروا في سبب الاستحقاق لم تكن القرعة
ناقلة بحق احد منهم ولا مبطلات له بل لما لم يكن تعيينهم كاحد ولا حوا فمهم كلهم وليس احد هو اد
بالتعين من الآخرين جعلت القرعة فاصلة بينهم معينة لاحد منهم فكان المفرغ يقول اللهم
قد ضاق الحق عن الجميع وهم بعيدون فخص من تشاء منهم فترى القرعة قد سعد الله به ام يشاء
بحكمه على من يشاء هذا هو القرعة للشرع وهذا اعلم بطلان قول من شبهها بالقمار الذي هو ظلم وجور فكيف
يلحق غاية الممكن من العدل والمصلحة العامة بالظلم والجور وهذا من افسد القياس اظهره

مجلس الامم المتحدة

هم من الذين لا يرون في البيع على الربا واحل الشارع القرعة وحرم القمار وقد قال تعالى اخبارا
 من الاجرة والركاب و...
 لا يكتفي في القرعة...
 رفاع او الكركند...
 المذكور بالفظ وكيفية...
 ما شئت بالاجرة...
 جلا على من زيادة...
 الشافعي على غير الامام...
 العلامة ابن قدام...
 فليحقق ما في...
 الاطاريث في...
 لم اقتل على كيفية...

بطلانا وهو كقيار البيع على الربا واحل الشارع القرعة وحرم القمار وقد قال تعالى اخبارا
 عن ذي النون فساهم فكان من المدحضين وقد اخرج الائمة بشرع من قبلنا بما داخله من
 عنهم في مواضع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اراد سقرا اوقع بين نسائه فانيتهن خرج
 سهمها خرج بها معه وثبت عنه في الصحيح ايضا ان رجلا اعتق ستة مملوكين لاملاله سواهم
 فخرهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء وضرب عليهم بسمي ق وسهم حرة فاعتق اثنين واربع
 وفي المسند السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكره الاثنان اليمن واستجابها فليسته ماعليه وفي السنن
 عن ام سلمة ان رجلا اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموارث بينهما قد ردت بينهما بينة الحد
 وفيه اما اذا قلتما فاذها فاقتما ثم توخيا الحق ثم استهما به ثم لجل كل واحد منكما صاحبه
 افرع سعد بن القادسية بين المودين هذه قرعة في الاذان والعق وفي السفر البداءة بها
 في القسم وفي الحلف على الحق في تعيين الحق المشاع فيه وصح عن علي انه سئل عن رجل اربع
 نسوة طلق احدهن وتكلم ثم مات لا يدري من الشهود ايتهن طلق فقال اربع بين الاربع واقسم
 بينهن الميراث هذه قرعة اما في الطلاق واما في استحقاق المال سواء بسواء وايضا لما كان ذلك
 مجوزا عن علمه نزل منزلة المعدم ولم يضر كون المستحق في نفس الامر غير المستحق بالقرعة فليسا
 مواخذين بما في نفس الامر من التعدي وهذه قاعدة ايضا من قواعد الشرع وهي ان المواخذة
 وتنب الاحكام على المكلف انما هي على علمه لا على ما في نفس الامر او ما يعلمه وعليها حل الشريعة
 في الطيارات والتجاسات والمعاملات والمناجات والاحكام والشهادات فان الشاهد اذا
 عرض ان لا يقبل حقا وجب عليه ان يشهد به وان كان نذرى اليه منه ويحكم به الحاكم
 فالشريعة على غير منكر فيها ذلك من كل تمصاح العباد الا بذلك القول بالقرعة اصح وقد ثبت
 لها اعتبار في الشرع وهي اقرب الى العدل واطيب للقلوب ابعد من قمة الغرض الميل بالهوى
 ادولواها ازم احدا من امرين اما التزج بالميل والغرض اما التوقف تعطيل الانتفاع وفي كل منهما
 من الضرر ما لا يخفاء به فكانت القرعة من محاسن هذه الشريعة وكما هو معلوم صلاحها وهي
 غاية ما يقدر عليه المكلف ولم يكلف الله علم الغيب لا موافقة ما في نفس الامر بل القرعة عندنا
 لا تريد على البينة اكلها ما دلت الظاهرة التي هي طرق لفصل النزاع والله اعلم عن ايامنا في

من الاجرة والركاب و...
 لا يكتفي في القرعة...
 رفاع او الكركند...
 المذكور بالفظ وكيفية...
 ما شئت بالاجرة...
 جلا على من زيادة...
 الشافعي على غير الامام...
 العلامة ابن قدام...
 فليحقق ما في...
 الاطاريث في...
 لم اقتل على كيفية...
 من الاجرة والركاب و...
 لا يكتفي في القرعة...
 رفاع او الكركند...
 المذكور بالفظ وكيفية...
 ما شئت بالاجرة...
 جلا على من زيادة...
 الشافعي على غير الامام...
 العلامة ابن قدام...
 فليحقق ما في...
 الاطاريث في...
 لم اقتل على كيفية...

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقطع حق امر مسلم بيمينه فقد اوجبت النار
 وحرم عليه الجنة نقله رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيا من
 ادراك رواه مسلم واحمد بن ابراهيم والنسائي الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف اياها
 حقا لغيره او يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع بحق المسلم والتعبد بحق امر مسلم
 يدخل فيه ما ليس مال شرعا كجمل الميعة ونحوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب الا لادعي مثله
 في هذا الحكم ويحتمل ان هذه العقوبة تخص من اقطع بيمينه حق المسلم لا حق الذي وان
 كان محرما فله عقوبة أخرى وايضا النار وتحرير الجنة مقيد بالمدينة يتخلص من الحق الذي
 اخذ باطلا فمراد باليمين اليمين الفاجرة وان كانت مطلقة في الحديث فقد قيل وقوله قضيا
 من ادراك هذا مبالغة في القلة فان استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقطاع الحق وان كان
 شيئا يسيرا لا قيمة له عن الاشعث بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين يقضي
 بها مال امر مسلم فهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان في التقييد بالمسلم لا يخرج
 غير مسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكر لكون الخطاب معهم ويحتمل ان تكون العقوبة العظيمة مخففة
 بالمسلمين وان كان اصل العقوبة لازما في حق الكفار والمراد بكونه فاجرا فيها ان يكون متمما
 عالما انه غير حق واذا كان تعالى عليه غضبان حرمة جنته وواجب عليه عذابه قال
 الشوكاني وهذا وعيد شديد لان غضب الله سبيل انتقامه وانتقامه بالنار فالغضب منه عز وجل
 يستلزم دخول المغضوب عليه النار عن ابي موسى رضي الله عنه ان رجلا اختصم في
 دابة ليس لواحد منها بينة ففقهها رسول الله صلى الله عليه وسلم انصفين رواه احمد وابوداود
 والنسائي وهذا لفظه وقال سنده جيد قال الخطابي يشبه ان يكون هذا البعير الدابة كانت
 في ايديهما معا فحمله صلى الله عليه وسلم بينهما لاستوائهما في الملك باليد ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى
 يستحقانه لو كان الشيء في يد احدهما وقد روى ابوداود وعقبيه حديثا فقال ادعيا بغيري
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم انصفين
 قال الخطابي وهو مروي بالسند الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن واحدا منهما بينة
 وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدة لان الشهادتين

٢٢
 في تعذيب المؤمن
 الا بيمينه
 الا بيمينه

لما تعارضت قمارت من نفسه أو من غيره من الناس في ما نصنفه من الاستنساخ في اليد
 ويقتل إن يكون البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد شاهدين على دعواه زعم الشني من يد
 المدعى عليه ودفعه اليهما قال ابن دسملان وهذا ظاهر لأن حمل الأسنادين على معينين ممتنع
 ارجح من حملها على معني واحد لأن القاعة ترجح ما فيه زيادة علم على غير الشني قال الخطابي
 وقد اختلف العلماء في شئ يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما بينة فقال
 أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبو حنيفة يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له وكان الشافعي يقول
 به قد يمانر قال في الجديدي في قوله أن أحدهما يقضيه بينهما الصغير به قال أصحاب أبي سفيان
 الثوري والقول الثاني يقرع بينهما فإيهما خرج سهمه حلف لقد شهدته فهو دية بحق ثم يقضى له به
 وقال مالك لا يحكم به لو أحدهما كان في يد غيرهما وحكي عنه أنه قال هو لأحد لهما شهردا
 وأشهرهما في الصلاح وقال الأوزاعي تؤخذ بأكثر البينتين عدد وحكي عن الشعبي أنه قال هو بينهما
 على حصص الشهود انتهى كلام الخطابي وفي المنازل أن القرعة ليس هذا محلها وإنما وظيفة حيث
 نذر التقرب إلى الحقيقة من كل وجه وكون المدعى هنا مشدكا أحد التعملات فلا يلزم ربطا
 بالقرعة واختار قسمة المدعى قال السيد الأمير وهو صواب في هذه الصورة انتهى أي كونه موافقا
 حديث الباب قال الشوكاني وقد طول أمة الفقه الكلام على قسمة الشيء المتنازع فيه بين
 متنازعيه إذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقوله لهم وأما إذا كان في يد أحدهما
 والقول قولنا واليمين عليه والبيئة على خصمه وأما القرعة في تقدير أحدهما في الحلف فالذي
 في فروع الشافعية أن الحاكم يعين اليمين منهما مضافا على ما يراه قال الأرماني لكن الذي ينبغي
 العمل به هو القرعة الحديث انتهى قال الشوكاني في ربل الغمام أخرج الشافعي والبيهقي والدارقطني
 من حديث جابر بن رجلين تداعيا دابة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ففقد في يده ولكن
 أسناده ضعيف حديث الكندي أنها أرى وفي يد ^{عليه} ودل أنه يجب الحكم لصاحب اليد على خصمه
 البيئة فإن أقامها وجب الحكم له بمجرد إقامة البيئة ولا حكم لبيئة تخذ اليد فيكون ذلك جليلا
 على ترجيح بيئة الحادج وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم بين
 حصين في كل منهما بالبيئة وقضى لمن خرج له السهم وكذلك أخرجه البيهقي من حديثه وهو

عند أبي داود من مراسيل ابن السيب فلا يقوى على معارضة حديث القسمة ويمكن
الجمع بين هذه الروايات بحملها على كون المدعى في يد أحدها وبعضها على كونه في
أيديهما أو يد غيرهما مفرطاً ولا يخلو ذلك من تكلف البقاء من موطن الاشكال ولا راجع عند
القسمة على جميع التقادير أما إذا كان في أيديهما جميعاً أو في يد غيرهما وهو مقر لها أو كان لا يد
لأحدهما عليه فظاهر أما إذا كان في يد أحدهما فبيته التي أفاضها الولد وان لم تكن عليه
في الأصل كما يدل عليه أحاديث على المدعى البينة والمنكر اليقين لكن لا ملازمة بين كونها
ليست عليه وبين عدم الاعتداد بها فافها قد انضمت حجة وهي البينة الحجة وهي الثبوت
فكانت في غاية القوة وبينة غير خفية اليد كانت حجة واحدة لكنها لما كانت مقتضية لمزيد
اختيار الشهود وعدم استنادهم إلى مجرد ثبوت اليد كانت في القوة كما يحتمل اللتين في يد
الأخر انتهى الله أعلم وما ذكره الخطابي من مذهب العلماء في ذلك كما مبني على الأثر الملقب
النصوص فلا تغتر به واقض ما قضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرفت عندك فيها صريح في حجة
وهات حديثاً ما حديث الرواحل عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على
منبري هذا يمين أمة تروا مقعد من النار رواه أحمد ومالك أبو داود والنسائي وصححه ابن
حبان وابن خزيمة والحاكم وغيرهم كذا في الفتح وبجاء السناد عند ابن ماجه تكلمهم فقالوا خرج النسائي رجاله ثقات
من حديث أبي امامة مرفوعاً من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال المؤمن
فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً وأحدث دليل على
عظمة الأمر من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كذا باختلاف أهل العلم في تغليظ الحلف بالمكان الزمان
هل يجوز للحاكم أو لأحد حديث لا دليل فيه على أحد القولين إنما فيه عظمة الأمر من حلف على منبره
صلى الله عليه وسلم كذا في الجمل والحنفية إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان فإنه لا يجب على الخالف الأجابة
إلى ذلك وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليظ بالزمان والمكان قالوا فاف المدينه على المنبر وفي
مكة بين الركن وللقام وفي غيرها في المسجد الجامع وكأخبر يقولون في الزمان ينظر إلى الإوقات
الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها ونحو ذلك وأصح الأولون باطلاق أحاديث اليقين
على المدعى عليه وبقوله شاهدك أو يمينه وأصح الجمهور بوجوب جابر وحديث أبي امامة

وبفعل عمرو وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى
 تحسبونها من بعد الصلوة قال المفسرون هي صلاة العصر قال آخرون ليست بالتغليظ بالزمان
 والمكان ولا يجزئ قيل هو موضع اجتهد الحاكم إذا رآه حسنا الزم به قال الشوكاني في النيل
 وقد استدل بأحاديث الباب على جواز التغليظ على الخالف بكان معين كالحرم والمسجد
 ومنبره صلامه وبالزمان كبعد العصر يوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب إلى هذا الجمهور كما حكاه
 صاحب الفتح وذهب الخنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك وعليه دلت ترجمة البخاري
 وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الأيمان بالحلف بين الركنين المقام
 وعلى منبره صلامه وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك وروى عن بعض الصحابة
 التحليف على المصحف والكتاب له لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطلوب القائل بجواز
 التغليظ لأن الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الخالف على منبره وذنب الخالف بعد العصر
 لا تدل على أنها تحتاج إلى الطالب للحلف في ذلك المكان أو ذلك الزمان وقد علمنا النبي صلى
 الله عليه وسلم كيف اليمين فقال للرجل الذي حلفه حلفه بالله الذي لا إله إلا هو وفي حديث ابن عمر
 من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله رواه ابن ماجه
 وهذا امر منه صلامه بالرضى لمن حلف له بالله ووعيد لم يرض بانه ليس من الله ففيه اعظم
 دلالة على عدم وجوب الإجابة إلى التغليظ بما ذكره وعدم جواز طلب ذلك ممن لا يساعده
 وقد كان الغالب من تغليفه صلامه لغيره وحلفه هو الاقتصار على اسم الله مجردا عن الوصف
 فانحى عدم وجوب الإجابة لمن اراد تحليفه في زمان مخصوص ومكان مخصوص بالفاظ
 مخصوصة وقد روى ابن زبيل انهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذي فان صح الإجماع
 فذلك عند من يقول بحجته وان لم يصح فغاية ما يجوز التغليظ به هو ما ورد في حديث
 الباب ما يشابهه من التغليظ باللفظ واما التغليظ بزمان معين او مكان معين على اهل
 الزمان مثل ان يحلف في الكنائس او نحوها فلا دليل على ذلك انتهى عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم
 ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء بالفلاة فمنعه ابن السبيل ورجل بايع رجلا بسبعة

فحلف له بالله لاخذها بكذا وكذا وصدة وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا
 للدين فان اخطاه منها وفي وان لم يعطه منها لم ينفخ فيه البخاري ومسلم متفقان عليه
 فيه دليل على ان حاله يوم القيامة حال المغضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عنه
 الغضب ففي كناية عن حلول العذاب بهم وفيه ان هذا الرجل ارتكب امرين عظيمين الحلف
 بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت بسبب اجتماع ملائكة الليل
 والنهار وهو من ادلة من غلب الزمان ودفع البخاري ورجل حلف على بين كاذبة بعد
 ليقطع بها مال رجل مسلم فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد اربعة وفي مسلم مثل
 حديث ابي هريرة قال قال شيخ زان ومالك كذاب عامل مستكبر وعند مسلم ايضا من حديث
 ابي ذر مرفوعا النان الذي لا يعطي شيئا الا مئة والنفق سلعة بالحلف بالفاجر والمسبل اذ اره
 فتحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان حملنا النفق سلعة بالحلف بالكاذب والذي
 حلف بعد العصر لقد اعطي كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فالنفق
 سلعة بالكذب اعم من الذي يحلف لقد اعطي يكون عشرا عن جابر رضي الله عنه ان رجلين
 اختما في ناقة فقال كل واحد منهما نتجت عندي واقام اي كل واحد بينة ففرضى بارسال الله
 صلواته من هي في يده سياقي من اخوجه واخرج الذي بعده وقد اخرج هذا البيهقي ولم يضعف
 اسناده واخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف اسناده ايضا والحديث
 دليل على ان اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي
 يقال لها قد استوتما في الدعوى والبينة والذي هو في يده سببه بكيوننته في يده هو اقوى من سببه
 فوله لفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 طالب الحق رواها اي هذا والذي قبله الدارقطني وفي اسنادهما ضعف لان مداهن الحديث
 على محمد بن مسروق عن اسحق بن الفرات محمد بن اسحق بن عمار بن محمد بن اسحق بن عمار بن محمد بن اسحق
 وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف قال البيهقي الاختصاص في هذا
 الباب على احاديث القسامة فانه قال صلواته لا يبايع الا باليمين فلو ان قال تحلف فهو وهو
 حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رجال يمين قال فلهذا الاحاديث هي المعتبرة

في داليمين على المدعي اذا لم يحلف المدعي عليه قال السيد العلامة الامير هذا من قياس
 الا انه قد ثبت عندهم ان القسامة على خلاف القياس وثبت ان لا يقاس على ما هو القياس
 قد استدلل بحديث الباب على ثبوت داليمين على المدعي والمراد به انها يجب اليمين على المدعي
 لكن اذا لم يحلف المدعي عليه وقد ذهب الشافعي والخرون الى انه اذا نكل المدعي عليه فانه لا يجب
 بالنكل شي الا اذا حلف المدعي عن عايشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى
 ذات يوم مسرعا تدبر اماري ووجهه فقال المزي الى هجر المدعي نظر انفا الى زيد جارية
 واسامة بن زيد فقال هذه اقدام بعضها من بعض متفق عليه والحديث دليل على اعتبار القيا
 في ثبوت النسب والقائف الذي يتتبع الاثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بابه واخيه والى اعتبارها
 في ثبوت النسب هي ما لا يشافي في جاهل العلم مستدلان بهذا الحديث ووجه دلالته ما علم
 من ان التقرير منه صلام حجة لانه احد اقسام السنة وقد استبشر صلام بكلام هجر في اثبات
 نسب اسامة الى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقا الى معرفة الانساب وقد قضى عمر بن
 الخطاب يحضر من الصحابة بالقيافة من غير نكاح من واحد منهم فكان كالاتماع تقوى به ادلة
 القيافة قلنا وهو مروي عن ابن عباس انس بن مالك لا يخالف لهما من الصحابة ويدل عليه
 حديث اللعان وقوله صلوات الله عليه جاءته على صفة كذا وكذا فلو فلان وعلى صفة كذا وكذا
 فلو فلان فجاءته على الوصف المذكور فقال لولا الايمان لكان لي هذا شأن فلو فلان اثبات النسب
 بالقيافة وانما تمتع الايمان عن الحاقه بهن جاء على صفة وذهبت الحنفية الى انه لا يعمل
 بالقيافة في اثبات النسب الحكم في الولد المتنازع فيه ان يكون للشرطيين او المشترين
 او الزوجين وتا ولو احد يثبت هجر هذا وقالوا ليس من بالتقرير لان نسب اسامة كان معلوما
 الى زيد وانما كان يقدح الكفار في نسبة لاختلاف اللون بين الولد وابيه والقيافة
 كانت من احكام الجاهلية وقد جاء الاسلام بابطالها وهو ان اثارها فسكونه صلوات
 الانكار على هجره ليس تقرير الفعل واستبشارة انما هو الام ان خصم الطاعن في نسب اسامة
 بما يقوله ويعينه فلا حجة في ذلك قال السيد العلامة الامير قلت ولا يخفى ان هذا الجواب
 مبني على انه قد سبق من النبي صلوات الله عليه انكار القيافة والحاق النسب بها كتحريم انكار مضي كذا الى

كمنسب وهذا الدليل عليه بل الدليل قاطع على خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم في قصة النعمان
 بما سمعت ثم فعل الصبيبة من بعده وقوله بثبوت النسب من الأدلة على عدم انكاره عليه السلام
 له وأما قوله الولد الفرائش ذلك فيما إذا علم الفرائش فإنه معلوم أن الحكم به مقدم فاما ما
 أما البقية فاعند عدمه ثم لا يصح عند الثقاتين بالألحاق أنه يكفي فافهم في الحديث فيل لا بد من
 اثنين وحديث الباب دل على الاكتفاء بالواحد عن هزبن حكيم بن معاوية بن حيدة
 الفشيري عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جلا في قهمة أخرجه أبو داود والترمذي
 والنسائي وقال الترمذي سنن راد وهو النسائي بشرح عنه وفي رواية ثم دخل سبيلا قال الحاكم
 هذا الحديث صحيح الإسناد واه شاهد من حديث أبي هريرة ثم أخرجه بلفظ أن النبي صلى الله
 عليه وسلم في قهمة يوم ما وليلة استظها را لي طلبا لظهار الحق بالاعتراف رواه الخلخال في معجمه
 ويدل أيضا على جواز الحبس ما ورد في بارجلابة الغريم فان تسليط ذي الحق عليه لا يضر
 له نوع من الحبس كذلك يدل على حديث مطل الغني ظلم رجل عرضه وعقوبته كان العقوبة
 مطلقة وأحبس من حماة ما يصدق عليه المطلق وروى البيهقي أن عبد الله كان بين وطين
 فاعتق أحدهما فضيبه فحبسه النبي صلى الله عليه وسلم حتى باع غنيمة له وفيه انقطاع وفي البخاري بالربط
 وأحبس في الحرم قال في الفقه كأنه أشار بهذا التبريد إلى رد ما نقل عن طاووس أنه كان يكره الحبس
 بمكة وأورد البخاري في الرد عليه أن نافع بن عبد الحكم أشرت في دار السجى بمكة وكان نافع
 عاملا له عمر عظمه قال الشوكاني في النيل والحاصل أن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة
 والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأصاير ومن أنكر ذلك فيه من المصالح
 ما لا يخفى ولو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المتمسكين بالحرام الذين يسعون في الأرض بلبس
 ويعتادون ذلك فيعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يؤجر جلا ولا قصاصا حتى يقام ذلك
 عليهم ففراح منه العباد والبلاد فهو لئام تركوا وحلي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار
 بهم إلى كل غاية وإن قتلوا كان سفك ما هو من حقها فامرين في الاحتفاظ به في السجون المحلولة
 بينهم وبين الناس ذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضى الله في شأنهم ما يختاره وقد أمر الله تعالى
 بأكثر ما هو من المنكر والقيام بها في حق كان كذلك لا يمكن بدون التحيل ولا بغيره

بين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس قد استدلت البخاري
 على جواز الربط بما وقع منه صلح من بطانة بن ثعلبة من سوادى مسجد الشتر
 كما في القصة المشهورة في الصحيح انتهى قلت أصل مادة الحبس في اللغة موضوعة لمنع قال سيوطي
 حبسه ضبطه ومنعه واحتبسه اتخذ حبساً والحبس المحتبسل اسم للموضع الذي يكون فيه
 الحبوس أي موضع كان والمراد بالحبس في ذلك تعويق المحبوس من فعله من التصرف بنفسه سواء
 كان ذلك المنع حاصل في بيت أو مسجد أو غيرها وليس المراد به السجن في مكان مختص على النحو
 الذي استقر عليه الحال فيما بعد لأن ذلك لم يحدث في زمنه صلح ولو كان لنقل المهج في
 الحبس إذ ذلك إنما هو ما ذكره وكان الأغلب يقع ذلك بلازمة قدي الحث بنفسه أو بناءه و
 لهذا سمي صلح الحبوس بذلك سمي في الحديث الذي رواه أبو داود في سننه وإن ما جازع عن
 الهراس بن حبيب جل من أهل البادية عن أبيه قال أتيت النبي صلح بعير لي فقال الزمه ثم قال
 يا أخا بني قديم ما تريد أن تفعل بأسيرك هذا كان هو الحبس على عهد النبي صلح وعهد أبي بكر رضي
 عنه وصدور من خلافة عمر قال البخاري وكان شريح يامر العير أن يحبس هكذا وردة معاً فوكان
 ابتداء اتخاذ السجن أنه لما انتشرت الرعية في عهد عمر رضي الله عنه اتخذ سجنًا خاصاً بهاية المحكمة
 حينئذ إلى ذلك فهو رضي الله عنه أول من اتخذ كمانه أول من مصر الأمصار واستنقضى القضاة
 واتخذ الديوان ووفض الفرائض وعرف العرفاء ثم مضى على اتخاذ السجن من أتى بعد عمر من الصحابة
 فمن بعدهم ومن ثم قال الشافعية يستحب للقاضي أن يتخذ دارة للتأديب سجن الحبس كما اتخذ عمر
 قالوا وينبغي للحاكم تفقد حال من في السجن فإن السجن من العقوبات البليغة فكيف في الدلالة على ذلك
 قوله تعالى إلا أن يسجن أو عذاب البعير ولا شك أن السجن عذاب وأي عذاب جدير بالبائس أقوى
 الأدلة في حبس المتهم وقد رجم عليه صاحب نكت الأحكام في إواب القضاء بقوله باب الحبس في التهمة
 وباب حبس المتهم بالسرقه فتنه يظهر مرة وأما ضرب المتهم بالخوف من قصة برة في حديث
 لقوله ثم ضربها يعني عدا أكرم الله وجهه فقال الحافظ ابن حجر يحتل أن يكون الضرب المذكور لها
 من قبل التبرية والتدقيق والتأديب حتى تغادر جمع الفكر عند الحادثة وصرفه إلى فهم المراد لا سيما
 عند محادثة الأكارب ومثل هذا الإمام أن يفعل بنفسه أو بناءه ويحتل أن يكون ذلك الضرب

الذي وقع الجارية من قبيل السياسة الدينية وهذا هو الأقرب قد اشبع العلماء الكلام فيها
 سيما ما ورد في الأحكام السلطانية ومثله في الآثار للأردبيلي وغيرها وعلى الحجة فلا حجة عليه
 عقوبة المتهم بالحبس بل والضرب موجودة في أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسياسة الخلفاء
 والملوك وفي ذلك طول وقد قال الحافظ العلامة ابن القيم رحم في أثناء كلامه في هذه المسئلة
 ما علمت أحد أمر المسلمين يقول أنه إذا رفع متهم بقطع طريق أو سرق أو سفاك دم أن المذنب^{عليه}
 بهذه الدعاوي وما أشبهها يحلف ويرسل بالحبس لا غير بل ليس تخليفه وإرساله مذمومًا
 لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحدنا لقلناه وخلفنا سبيلنا مع العالمين^{عليه}
 بالفساد في الأرض فكمثرة السرقة وقتلنا لا نأخذ إلا بشاهدي عدل كان مخالفًا للسياسة الشرعية
 ومن ظن أن الشرع إنما يقتضي تخليفه وإرساله فقد غلط غلطًا فاحشًا ولاجل هذا الغلط الفاحش
 تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهوا أن السياسة الشرعية فاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة
 الأمة فتعد أحد رده الله تعالى وخرجوا عن الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه
 لا يجوز وسببه الجهل بأسرار الشريعة التي عن ريد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله قال من استعملنا
 على عمل فزقناه رذقنا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول رواه أبو داود وأورده صاحب المشكوة في
 باب ذق الولاة وهذا يوم والحديث له الفاظ وشواهد فيه أن النبي صلى الله عليه وآله كان يفرز الأرزاق
 لمن يستعمله ولا شك ولا ريب أن أموال المصالح كالخراج والخزينة والمعاملة وسائر ما يصدق عليه
 اسم بيت المال مصرفه الذي ينبغي وضعه^{فيه} فهو ما كان فيه للمسلمين مصلحة وأعظم مصالح
 المسلمين تشييد معالم الدين والعمل فيهم بما شرعه الله لهم فإن المصالح الدنيوية ليست بمنظور
 إليها بجانب المصالح الدينية^{التي} بعضها هم من بعض فيها ما هو مقدم على غيره ولا تزال متفصلة
 في ذات بينها حتى ينتهي الفضل إلى رأسها وأولها وهو نشر هذه الشريعة التي طلبها الله من عباده
 وأرسل إليهم بها رسلاً وخلق الجنة لمن عمل بها والنار لمن تركها وخلق عبادة ليعبدوه وسبيلهم^{أهم}
 أحسن عما كانوا ينطق به كتابه العزيز وإذا كانت هذه الخصصة هي للصحة التي لا تدانيها مصلحة
 ولا توازيها منفعة فلا شك ولا ريب أن أعظم الناس قيامًا بها وتتملاً لها هو القاضي العادل فإن الذي
 يقطع الخصومات العارضة لعباد الله بما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله

وهكذا من يعلم الناس معالم دينهم من العلماء العاملين وهكذا من يفتيهم في أمر دينهم فهو لا أذم بل هو مصادف لأموال الصالح فلا مصارف لها وأذا لم يحل لهم لم يحل لغيرهم وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون مال الله ثم ينفقونه بين المسلمين ويسمون ذلك العطايا ويقاضون بينهم بتفاضل درجاتهم في العلم والدين والسبق هذا معلوم من فعلهم لا يشك فيه أحد وكان المشتغلين بالعلم منهم والمتصدقين لرواية رسول الله صلوات الله عليهم وتفسير كتاب الله ومن يؤخذ عنه العلم منهم نوع من أنواع الأخذ كالقاضي والمفتي وغيرهم النصيب لا يفرح الحظ الأكبر بل قد كان رسول الله صلواته يقسم بين المسلمين ما يوافيه من مال الله كمال الجحيرين وخوذاً لك كما ثبت ذلك بثبوت الاشك فيه ولا ريب في ذلك بل من يقضي بين المسلمين بشرع الله في أموال الله حظ لهم يكن لمن يغزو أو يربط في ثغورهم أو يدفع عن حوزتهم أو نحو ذلك حظ وعند هذا تصل أموال الله إلى امرأته المسلمين وسلاطينهم يقبضها من أهلها ووضعها ضائعة متروكة هالكة فقوتهم المسلمين ويبطل الغزو وتهدم ربوع الشرع ويدهب نقه وتغير هجته ويصير الناس في فتنهم عيماً ويخرب النظام وتنقطع السبل وياكل القوى الضعيف وتتهدك الحرم وتراق الدماء وتهدك الأموال فاهنا انتظمت المعاش وقام الإديان وحفظت الحرم بصر هذه الأموال في هذه المصارف العائدة على المسلمين بمصالح الدنيا والدين فان الناس أنواع فمنهم من يشتغل بالزراعة ومنهم من يقوم بالتجارة ونحوها من الحرف ومنهم من يسعى في تحصيل الأمور التي يحتاج إليها في المعاش ومنهم من يحفظ للناس دينهم ويعلمهم معالم الإسلام ومنهم من يجاهد الأعداء ويكف يد القوى عن الضعيف وينصف المظلوم من الظالم ويؤمل السبل ويقيم الحدود وهم الأئمة ومنهم من يخرج من الجحوق فاذ لم تؤخذ أموال الله وضعها وتصرف في مصادرها لم يبق من يحفظ على الناس دينهم ولا من ينظم به أمر معاشهم لأن الجحوق المتطورة الذين لا يرتقون لا يوجدن إلا في اندر الأزمات وأقل الأحوال كذلك القائمون بالظانف الذين ينبتهم القضاء والافتاء والتعليم وعلى فرض جود الفرحاء والأفراد في الأحوال النادرة فليس في ذلك من النفع والدفع ما يكون عند ادراء أموال الله على مصادرها

فلا يزال في ضعف وسقوط وانطاس حتى ينتهي الحال الى خراب احوال الدنيا مع احوال الدين
 فلا يأس الزارع على نفسه ولا على ماله ولا المتاجر على تجارتها ولا المحترف على حرفته ^{هههه}
 الدين والدنيا والعاجل والاجل ولعم الصبر جميع العباد ويكثر في الارض الفساد ^{هههه} من
 ان يحيط بهذا علما ويقبله خيرا ويعلمه علما لا يدخله شك ولا شبهة فليظروا ما يقع فيه
 عباد الله عند اضطراب الدل من الهرج والمرج وهتك الحرم وذهاب معالم الدين وسياخ
 الشرع وتقاصر طرقاته وتقلص ظله ومن نظره في التواريخ المتضمنة لشرح احوال الدل علم
 علما يقيننا انه لا انتظام للدين ولا الدنيا الا بوضع حقوق الله في مواضعها مع اخذها على
 الوجه الذي جاء به الشرع وبالحكمة فلا تطيل المقال في هذا فهو من الواضح بمرآة ليس المراد
 الايمان ان القاضي الفقي والمعلم هو الحق الناس بوضع اموال الله فيهم وادارها عليهم
 وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرض الارزاق لمن يستعمله كما في الحديث المتقدم عن بريدة
 ونحو هذا كما ورد في ارزاق اهل الاعمال قد كان يستعمل على القضاء كما يستعمل على غيره من
 الاعمال وكان عمله ياكلون من اموال الله وكذلك الخلفاء الراشدون كانوا يقرضون ^{لا أنفسهم}
 ولمن يليهم الاعمال ارزاقا من اموال الله وهذا معلوم عنهم لا يختلف اهل العلم فيه وهم
 الذين يقول فيهم الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم سنة الخلفاء الراشدين
 المهديين كما في الحديث الصحيح فان قلت ما هو القدر الذي قيل للقاضي من اموال الله قلت
 هو رزقه الذي يكفيه ويكفي من يعول الكفاية هي الكفاية بالمعروف فلا يفتقر على نفسه
 اتفاق اهل الاسراف ولا اتفاق اهل التقدير بل يقتدر بعبادة امثاله من اهل بلده الذين
 يسلكون مسالك التوسط ويمشون مشي من لا يسطر يده كل البسط ولا يقبضها كل القبض
 وفي قصة الصادق العتيق رضي الله عنه قدرة واسوة فانه قال لما استخاف لقدمه علما
 فومي ان حرفي لم تكن تعجز عن مؤنة اهلي وشغلت بامر المسلمين وسياكل ال ابي بكر من هذا
 المال واحترف للمسلمين فيه هكذا في البخاري فانظر ما في هذا الكلام الصادق عن الصادق
 رضي الله عنه من الفوائد التي ينبغي لمن عمل عملا للمسلمين ان يقتدر فيها ويمشي على سنن
 فانه قال لقد علم قومي ان حرفي لم تكن تعجز عن مؤنة اهلي فقدم هذا المقدور ^{لله}

يريد أن يعلم الصحابة أنه لا يأخذ من بيت مالهم لنفسه شيئاً يستأثر به وهو لكونه قد
صار أماً لهم مالاً لهم بل الذي يأخذ هو أجرة غرضه عن عمله الذي كان يعمل ليعود
به على أهله وهي الحرفة التي كان يرزق بها هو وأهله وقد كانت تقوم بكفايته ولا تجزعها
حتى يحتاج إلى غيرها وهو الآن قد صار مشغولاً بالاختلاف للمسلمين في أمورهم العامة
والخاصة وغيره يمكن من العمل في حرفته الأصلية فهو لا يطلب فهم الأماكان يحصله من حرفته
الخاصة وهو الكفاية والكفاف على وجه يكون الحاصل له من بيت مال المسلمين في كل يوم
ما كان يحصل له من حرفته في كل يوم ولم يجعل لنفسه فترتين حاله وهو مؤتمنة وحاله وهو
ملك ولا يبين كونه كان يدور في الأسواق كاحد المسلمين وبين كونه صار أمير المؤمنين فله
در هذا الورع الشحيح والصلابة الشديدة والدين القوي فهكذا ينبغي أن يكون ولاية أموي المسلمين
من القضاة وأهل الأعمال فإن كل ولاية وإن جلت عظم شأنها في حق الولاية العامة والرفعة
التي لا يكون فوق يد صاحبها يد وينبغي للإمام العادل أن ينظر إلى من يوليه الأعمال في نفسه
ومؤنة أهله فيجعل لهم ما يقوم به على وجه لا يحتاج معه إلى أن يرفع رأسه إلى رزق من جهة
أخرى لقصور رزقه الذي يجعله له إمامه عن مؤنة نفسه وأهله ولا يجعل له من أموال
الله ما يعاود كفايته التي يحتاجها فان غيره من المسلمين أخرج بها ومصارف أموال الله على
ظهر البسيطة فإن بيوت الأموال وإن بلغت في الكثرة كل مبلغ لا تفضل عن أرزاق من يستحقها
بل يفضلون عنها ولولا ذلك ما كان في كل عصر من العصور فقراء عالة على الناس يسألونهم
و يحتاجوا إلى ما في أيديهم فإن قلت قد كان بحاجة من الجماعة من الصحابة والتابعين من الأموال التي يطول
ذيلها ويتعاطم قد يحتاجوا في عمارة الدور الأنيقة والدواب الفارحة والضياع المستبكة
والأهوار المطرحة والذخائر الكثيرة حتى مات الواحد منهم عن مئتين الألوف والوفى الألوف
مما تركه لمن يرثه بعد أن عاش مرفهاً موسعاً على نفسه وأهله يعطى العطايا الواسعة ويبدل
البزلات الرائعة لمن يقصده من الفقراء والشعراء وأهل الحكالات وأرباب الغرامات قلت
صحيح ما ذكرته وغير مستنكر ولا مستعظم ذلك عليه فقد كان لهم من الغنائم التي عادت
بها عليهم سم سيدهم ما لا يقاد رزقه ولا يمكن التعبير عنه وتضييق أذهانهم عن تصور أن الله

سبحانه مكنهم من الممالك العظيمة لممكة كسره وقصر فمنا تركوه هو قليل بالنسبة الى ما
اعطاهم الله عز وجل وذلك شي خارج عما نحن بصدده من كفاية الامام لمن يقوم بامر
امور المسلمين فان قلت اذ كان للرجل الفائز بعمل من اعمال المسلمين اعوان ينفذون له ما يريد
من الامور النبي غير اهله ومن يعول ولا يترك له ما يريد من القيام بالحق الا بهر خوم يحتاج اليه
للاخذ على يد الظالم والنصفه للظالم استخلاص الحق من عليه هولاء ومن يحتاجه لخير السجلا
وتقريب الخسومات وما يظن ما يكون لديه من الاحكام ومن يحجبه عن الناس في الاوقات التي فيها
فيها بنفسه واهل بيته الخاصة التي يسوغ له الشرع الاحتياج لها ولا سيما اذا كان فقرا
بنفسه لتدبير الامور المتعلقة به والبحث عن ادلة المسائل التي تعرض له والنظر في دلائل العلم
المدونة وفي مجاميع السنة وكتب التفسير فان ذلك من اهم الامور بل من واجب ما يجب عليه
فقد يعرض له في اليوم الواحد من المسائل العويصة الدقيقة ما يحتاج الى اوقات كثيرة يستغرقها
في البحث والنظر حتى يظفر فيها بالصواب ويختد به فيما لا يتضح وجه دلالته او يتعارض
اخذه قلت يجب على الامام ان يفرض هولاء جميعا من الارزاق ما يغنيهم عن التكالب على
اموال الناس التهاافت على الحطام والتلاعب باهل الخصومات فان كفاية هولاء الورعة
والحجباء والكتبة من اهم الامور التي تلزم ائمة المسلمين فيجعل لهم ارضا تقوم بمرادهم على
القاضي فحوزه رزقه توفير يقوم به وباهله وورعته وحجبه وكتبته فان تقاضى اموال
الله عن القيام بما يحتاج اليه هولاء كان على القاضي ان يفرض لهم من الاجرة على من يستحق الفرض
عليه من اهل الخصومات بقدر اعمالهم على التفصيل الذي قد مناخريه ولا نقول ان القاضي
ياخذ الاجرة من اموال الله على نفس الحكم ولا على مقدماته بل نقول ياخذ من بيت المال ما يقوم
بكفايته وكفايته من يولونه قد تشغل بهذه الاعمال التي هي في مصالح المسلمين ومنافعهم
عن التكسب لنفسه ولاهله والسعي فيما يقوم بمعاشه ويغنيه عن تكفف الناس كما كان من
الصدق رضي الله عنه ما سمعته قريبا فاشد يدك على هذا واحرص عليه ودع عنك
ما يقوله المشتغلون بعلم الراي من كون هذه اجرة على واجد هذه اجرة على حرام وهو
ذلك من العبارات فان الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشبهة والمؤمنون وقانون

عند الشبهات فيما اخذه اهل الاعمال كالقاضي من بيوت الاموال قد ثبت بالشرع وصح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخلفاء الراشدين ولم يسمع عن احد منهم انه قال في اعمال القضاة
او الوالي ما هو واجب عليه فلا يحل له ان ياخذ عليه اجر ابل قالوا انه قد شغل عن اعماله
لخاصة بنفسه واهله في تحصيل رزقهم والاحتراف لهم بالاعمال العامة لمصالح المسلمين
فكان رزقه ورزق اهله ومن يعول من بيت مال المسلمين فحق نقول كما قالوا ونعمل على
ما عملوا عليه ونفتي بما افتوا به ولا نجاوز ذلك الى تلك التفاصيل التي جاء بها اهل الرأي
فقد اغتننا الرواية عن الرأي والدليل عن الدراية واذا جاء نهر الله بطل فمر معقل فان قلت
فما تقول فيما اخذه القاضي ونحوه من الرزق الذي يقرضه له الامام والسلطان من بيت
المال اذا كان بيت المال قد اختلط فيه المعروف بالانكار والحكي بالباطل والعدل بالبحر
قلت ان كان يقنعك الجواب بما قاله اهل العلم التكاملين على هذه المسئلة ونحوها لم يسأل
فاعلم ان في كلامهم ما يغنيك عن هذا السؤال لان هذا المال غاية ما فيه ان بعضه
ما خذ على وجه العدل وبعضه ما خذ على وجه الجور وما اخذ على وجه الجور ان كان متميزا معلوما وصحبه
معرفا لا يلتبس بغيره كان على صاحب العمل القابض رزقه من ذلك ان يرده على صاحبه ان
كان ما قبضه هو عين مظلمة ذلك الرجل المعين فالحلال بين والحرام بين وان كان ما
يدفعه السلطان اليه قد اختلط على وجه لا يتميز بل كان بعضه من اموال الله ما خذ
على وجه الارض وبعضه مظلمة ملتبسة فصار في النظر الملتبسة على كلامهم ومعروفه
وهذا القاضي ونحوه منهم وان كان لا يقنعك الجواب بما قاله اهل العلم فاعلم ان ما اخذ
القاضي ونحوه هو عوض ما تركه من الاحتراف على نفسه ومن يورث بالاحتراف على ما هو مصلح
عامة من مصالح المسلمين فمادفعه اليه السلطان اخذه وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت
في الصحيح انه قال ما جاءك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما فلا تتبعه
نفسك فيما خذ ما دفع اليه ان كان لا يعلم فيه بشي يحرم عليه فان علم فيه بشي يحرم
عليه وجب عليه ان يرده لصاحبه ان كان معيناً معلوماً فان كان ملتبساً فالمفرج
ان هذا المتولي القضاء ونحوه مجتهد متمكن من النظر لنفسه فيما يعرض له من الامور الخاصة

كتمكده من النظر فيما يعرض له من الامور العامة فعليه ان ينظر في عذر المال المتصدرة
 الصفة نظر الملقى به الجواب بن يدك الله عز وجل ويعمل ما لا يفتقر فيها وجبة ذلك
 ويقضيه وجه الشرع وموافقا لعمل النفس كما ينبغي ان لا يتصور له ان لا يتصور ما يتصور
 وبين نفسه والحاكم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ان كان رزق هذا المال
 فرضه الامام من بيت المال معلوما وكان لا يقوم له ان يتوسع به في النفقة والكدح
 خائن ان كان متوليا على شيء من بيت المال ومن الاوقاف وسائر الاعمال وان كان قاضيا
 فهو مرتشئ اكل اموال الناس بالباطل هذا على تقدير ان دخله معلوم وانه لا دخل له من عمل
 الخمر غير ذلك وان كان له من بيت المال دخل غير ما هو معلوم عند من لا يعرف حاله اذ هو متول
 على اعمال متعددة بحيث يمكن فيها ان يتوسع التوسع الذي صار فيه فحينئذ تحسب النظر
 واعمال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في شأنه وشيافه فهو ان كان من اهل العام لا يخرج من
 ذلك دام ما يجوز له تناوله فان كان له من بيت المال ما يكفيه لا يجوز له ان ياخذ اجرة
 غير ذلك بل يقتصر على ذلك واذا قصرت الجارية عن تكليفه طلب من الامام ان يزيد على ما
 جعله له من بيت المال الى القدر الذي يقوم به فان لم يفعل الامام ترك العمل الذي فوض اليه
 واشتغل بخيرة واتكل على خالقه في رزقه فقد جرت عادة الله عز وجل ان من تركه لا يعمل
 له عوضه الله من جهله ووسع عليه فقد تكفل سبحانه برزق عباده وامرهم بطاعته
 والقيام بما شرعه لهم هذا خلاصة ما ذكره الشوكاني في منية المنان في اجرة القاضي الجاحل
 وفي هذا المقدار لغاية لمن له هداية وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

خاتمة القسم الاول

في حكم قبول عطايا السلاطين اعلم ان الاصل في ذلك
 احاديث الروي في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق العطا
 فاقل ما عطاه من هوا فقرهني قال فقال خذ فما جاءك من هذا المال وانت غير مشرف ولا
 ساكن فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك واسم الاشارة موضوعا لمشاهد محسوس كما صرح
 به الرضي وسعد الدين والشريف وسائر ائمة الفخو والبيان والمشاهد المحسوس في قوله

صلى الله عليه وسلم المتقدم هو المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر فقول بعض العلماء
 تناولت الإشارة ما كان منه في زمنه صلى الله عليه وسلم او مثله او بعد اهل الظاهر الذين لم يحملوا اسم
 الإشارة على الحقيقة والمجاز وهو غير صحيح عند فحول ائمة الأصول ومعنى قوله وما لا
 فلا تتبعه نفسك ان لا يحنك لانه عطف على الشرطية فيقد تنقيضها كما يقتضيه
 الكلام وتقدر هذه الصيغة ربما يقتضيه السياق لكنه لا يقاوم ما ياتي من الاداة
 على ان المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر منه كان من الزكاة عمالة على قبضها
 كما هو معروف في الحديث فيلزم ان لا يقبض العطي الا ما كان عمالة على عماله في قبض الزكاة
 لا غير لانه الذي كان على صفة المال المشار اليه وهو غير صحيح على انه يلزم ان يكون الحديث
 قضية عين لا يستدل بها اصلا ويحقق لك المراد من الحديث ان شاء الله تعالى في الحديث
 الذي رواه ابو داود ولفظ اذا تجاحفت قرئش الملك فيما بينها وعاد العطار شاذ دعوه
 وفي رواية يا ايها الناس خذوا العطا ما كان عطاء فاذا تجاحفت قرئش الملك وكان
 عن دين احكم فدعوه قد افاد الامر باخذ العطا في كل حال من الاحوال الا اذا كان رشوة و
 قد ذهب بعض العلماء الى وجوب قبول عطية السلطان للامرية في خذ العطا هنا وفي
 حديث عمر فخذوه وانه لا يجرم الا اذا اختلفت السلاطين واقتتلت على الملك واعطى
 الشخص الخارج على السلطان ليحارب معه السلطان المستقر الوطأة كحديث التجاحف
 والرشوة قد علم حرمتهما من احاديث اخر وانما هذه رشوة خاصة وانما المراد هنا ما يعطيه
 السلطان في هذه الاعصار مع تقرير وطائفة وعدم منازعته واما اخذ عطية
 السلطان الجاز من مال غير معلوم انه حرام او حلال فهو للبحث فيه اذا ما علم انه حرام
 كان ياخذ ثوب زيد من فوقه ويعطيه غيره مثلا فهذا الكلام فيه لاشبهة انه من
 الحرام البين وكذلك ما تعين انه حلال كان يعطيه الملك من ميراثه من ابيه وقد كان
 معلوما على ما له اننا الكلام ومحل البحث فيما هو ملتبس وهو الذي سماه الرسول صلى
 الله عليه وسلم مشتبهات كما في حديث النعمان بن بشير الحلال بين الحرام بين وبينهما مشتبهات
 الحديث فاذا علمت محل البحث فاعلم ان مسألة اخذ عطا السلطان بمسئلة شهيدة

تكره فيها علماء الاسلام قدما وحديثا ومن ذكرها ابن بطال فانه حكى في شرح البخاري
عن العلامة محمد بن يزيد والعلامة ابن المنذر جواز الاخذ بغير ايدي الظلمة وغيرهم الا ما
تعين انه مظلمة معينة لرجل معروف فحكاه ابن جرير عن الامدة من الصحابة والتابعين
بمن اللفظ وكاه عن جماعة كثيرة عين اسماء منهم تسعة من الصحابة وعشرة من
التابعين اما الصحابة فاعيان ابن بطال رضي الله عنه وانه الحسن وابن مسعود وابو ذر
وابو هريرة ومعاوية وابن عباس وعبد الله بن عمر عثمان واما التابعون فالباقر وسعيد
بن جبيرة وعائشة والاسود والنخعي الشعبي الحسن البصري ومكحول وعكرمة والزهري
وابن ابي ذئب فذكر في الحجة في ذلك من الكتاب العزيز ان الله تعالى اخبر عن اليهود بقوله
اكالون السحت بقوله تعالى من الذين هادوا الى قوله واخذهم الربا وقد فوا عنه و
واكلهم اموال الناس بالباطل فانه تعالى عنهم انه ياكلون السحت في اكل اموال الناس
بالباطل وياخذون الربا ثم امر باخذ الجزية منهم فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى
قوله ولا يجرون ما حرم الله ورسوله ثم قال حتى يعطوا الجزية فاجب اكل الجزية وهي مال
يعطيه الكفاي الذي لا يحرم ما حرم الله ورسوله بل ياخذ الربا واكل اموال الناس بالباطل
فهذا مال حرام في ايديهم ومعوم ان في ايديهم شيئا من الحلال لكن لا يعلم جنيته فاذا اخذ الجزية
من مال ليس بحلال بين ولا حرام بين واجبا جماعا وحالها للمسلمين كذا في السنة الستة
الاصيلة عليه اكل طعامهم مرارا ومن ثمة سموه الذراع واخبره الذراع بانهم القصة
يعرفها من اعداد في المام بالمطالعة اكتب السنة ومنها انه ^{عليه} صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند
ابي السهم اليهودي وماتت صالروهي موهونة عنده كما في البخاري وغيره ومن الاجماع معاينة
المسلمين لليهود منذ اسلام اهل المدينة ثم قدم صلوه واصحابه اليه كما انه كان فجارا اهل
المدينة قهر اليهود وكان الصحابة يخرجون اليهم الى اسواقهم للتسبب منهم ومخرج عبد الله
ابن عوف الى سوق بني نضلة اول قدمه الى المدينة وتزوج فخرج في ذمهم وغيره
قال صلوه اول ولويشاة وهي قصة معروفة شرعية اجماع المسلمين في جميع انحاء الارض
الى يومنا هذا اجماع اهل الازمة من اليهود والنصارى وهم يبيعون انفسهم وايمانهم

والربا يكون مولا الناس بالباطل هذه اموال اخذ من جماعة في ربحهم مطلقا حرام ولا فرق بين كونها بمعاملة
 كالتجارة او صاحبها يتقدم ماله كما يجنيه وعطية تجار من المسلمين في أموالهم من اعطيا بالسلطان من غير الاذن
 الكلام ينحصر من غير ما ذكره بعد حاسب من غير اهل البيت فالاخذ من التجار من الظلمة والهباء لا ينحصر فيما ينحصر
 المتورعون ان لا يرى غير افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل او اذنا ذكرنا ما ذكرنا اعلاما للسائل ^{المسئلة} من
 كشمس ظهيرة في فهاكل من البصيرة والثابت بالادلة القطعية هو احكام البين وليس محل
 النزاع فليتأمل والمسئلة من جملة القسم الثالث في الحديث النبوي وهي قوله وبينهما مشبهتا
 يعرفها كل من عرف الاحلال بين واحكام بين وقد حكى النووي في شرح الحديث في المشبهتا
 ثلاثة اوال احكام الحرمه والكراهة قال وهو المختار لانه ظاهر الحديث لان النبي صلى الله
 عليه وسلم جعل الاحلال بينا والحرم بينا وجعلها قسمين ثالثا وشبهها بما حول الحكي وجعل
 العدة في تحريمها خوف الوقوع في الحكي لانه صلاهم في حجة الحجامة وقال في الثالثة اعلموه
 ناضحا واضمعا رقيقا فدل على كراهة قال ابن عبد البر هي عندنا من احلال الطيبات وليس هذا
 من المعاد لئلا من معارفهم معاملات العباد في البيع والشراء والنزول عليهم واكل طعامهم
 لا يجهل احد من الناس انه يبيع في الاسواق بال التجمع على تحريمه وهذه الاطعمة التي يتباع في
 سوق الطعام فانه يتبالي بالطعامات من طعامات اهل القطع الماخوذة خصوصا المقبوضة
 من غير نص شرعي ولا على وجهه وهي في اليد محرمة لانه ان كان الاخذ من اهل
 البيت فهي عليهم محرمة وغالبهم اعداء وان كانت من غيرهم فهي غصبية كذلك النزول
 على من له قطعة والاكل من طعامه والمخالطة له فيه ثم هذا الطعام ياخذ اهل البيت
 والخنمازون وغيرهم فيختلط احكام بالاحلال ثم هذا السمن يدخل به في الاسواق القبايل و
 تباشره نساء فاسقات لا يعرفن اقامة الصلاة ولا يؤتفن على طهارة ثم هذا القشر جربشة
 من لا يؤتفن به من فاسقات القبايل لا يؤمن على طهارة بل قد يعلق عليه من استباحه خوفا من
 مرقاة القشر فيحدث البول فيبول فيه وقد اخبرني بعض الثقاة عن نفسه بهذا ثم هو لا تجار
 يعاملون اهل القطع ويتولون من طعام قطعهم المحرم من ثلاث جهات ان فرضناه ذكوة
 من جهة الفهر من الهاشميين ومن جهة ان غالبهم اغنياء ومن جهة انه يأخذون فوق النفا

فكيف يؤكل طعام التاجر وكيف يعامل بعد هذا وقد يبيعون من الاتباع والاجنح
 الذين ليس في ايديهم الا الاموال المغتصبة اما بنفاعة او غصبا من غير شبهة وهذه قطعة
 من جارا وحصاة من جبال فهذا محل المعركة للفحول من المتورعين سيما الاكل والبيع
 والشري في طرقات الحرمين وفي الجازوقى التهانر وعراب تلك الجحاشات لا يورثون
 النساء ولا يحترمون السلب والنهب غيرها فان قلت كلام في عموم البلدية وشمول
 ذلك للبيعة فما المخلص من ذلك قلت المخلص ان يكون حال المؤمن حال رسول الله صلى
 فقد قام صلواته بعد البعثة ثلاث عشرة سنة يعامل اهلها ويشترى منهم ويبيع
 وينزل عليهم ولا يترك الا ما كان حراما بعينه وقد كانت قریش تأكل الربا بل قالوا انما البيع
 مثل الربا وياكون اموال الناس الباطل من ثمة فعادوا حلف الفضول قبل البعثة وحضره
 صلى الله عليه وسلم وقال بعد البعثة ما احب اني امر احضره وكانوا يطولون كما في قصة ابي جهل التي
 اشار اليها صاحب الهزلية في قوله واقضاه النبي ن كاد اشي وقد ساء بيعه والشرا ولا يقال قلت
 دار حرب في كل الاستولى عليه لانا نقول لم تنصروا حربا لا بعد نزول قوله تعالى اخذ الذين
 يقاتلون بافراط لولا الآية وذلك بعد خروجه صلواته الى المدينة ومن ثمة خلف بعد هجوة علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه يؤدي عنه الامانات لقریش ولا يقال الربا ما كان محرما على قریش
 قبل البعثة لانا نقول ظاهر الايات في بني اسرائيل التي سقناها انه كان محرما قبل النبوة والظاهر
 عموم التحريم لبني اسرائيل غير هو وفي قوله تعالى انما البيع مثل الربا ما يدل على انه كان محرما عليهم
 وود التحريم بقولهم وان سلم انه غير محرم فقد كانوا يغزون على العرب ياخذون من اموالهم
 ويظلمون الناس الوافدين عليهم ثم بقي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه في المدينة يعاملون اهل
 الكتاب كما قرناه فيسع المؤمن ما وسع اولئك الذين هو خاومة اخذت الناس قد شرط على
 النصارى في عقد اجزية الضيافة ثلاثة ايام لمن مر بهم من المسلمين والنصارى يبيعون الخمر
 والخنزير وياكلونه والاموال الصخرة عزير سيما في الامنة المتاخوة التي كثرت في الظاهر والمظالم
 والنهب المتناكب لذلك قيل **س** وشينان معدة مان في الارض درهم هذا هو خلق في
 الحقيقة فانه يحرم : نعم طريقة القسفة البعد عن الشبهة والتبع للملال الحاص طريقة شريفة

فاضله قدح فاصليها ان وجع الا فانما من عرفنا انه سنازي الصالح ثم يبق بقصر على
 يدخله من كذبه من خياطة او تجارة او نحوها ولكنه لا يجد من ياخذ منه او يستاجر
 الا من في يد حلال مختلط يعني غيره وهذه الاوقاف التي يظن الكثير من الناس انها من الحلال
 الخالص فيها من الشبهات ما يجعلها من المشتبهات لمن عرفها فليترك الاتراك التسرع لعين
 ما عرف انه حرام وما كان مشتبه ان امكنه تركه استبرأ لرضه ودينه والمسئلة تحتل الطور
 وفي هذا كفاية واما قولهم واذا قبض الرجل العطيير فان قبضه يوم الحل يقال عليه قبض
 الجزية من اهل الذمة ومعاملتهم مع ما قد عرف من حالهم ومعاملة سيد البشر صلوات
 الله عليه واهمته هم حل الرى والسحت الذي بايد لهم فلا يضر من قبض من السلطان ما اعطاه ان
 يؤهم الحل ما يقبضه فان القابض فعل ما فعله معلم الشرائع صلوات الله عليهم والسلطان لا ينفعه
 فانه يعلم الحلال من الحرام قبضا وقباضا كما يعلم اهل الكتاب حمة الرى واكل اموال الناس
 بالباطل وفعل علماء الاسلام من قبضهم عطايا السلطان كفعلاه صلوات الله في معاملة اهل
 الكتاب فالوهم الذي حصل له لا يقاوم العلم الذي عنده فان قلت على تقدير ان الجزية من
 المشتبهات التي قال فيها صلوات الله من تركها فقد استبرأ لرضه ودينه ومن اخذها فقد حرم
 حول الحى فيوشك ان يقع فيه اى حرم بقبضه الشبهات حول حى الحرام فيقرب ان يقع في
 الحرام وقد قبض الجزية النبي صلوات الله وامننا بقبضها قلت التحقيق ان الجزية من المشتبهات في
 ايدي اهل الذمة والكفار لان اموالهم مجموعة مما عرفت فاذا اصارت الى ايدينا صارت من
 الحلال بالبين والدليل عليه من جهين الاول ان الله تعالى امرنا بقبضها وهو الذي اخبرنا الله
 يا كونا اموال الناس بالباطل وياخذون الربا والسحت ولا يامر رسول الله صلوات الله الا باخذ ما هو
 حلال به ولا يامرنا ان نأخذ ما يحل لنا الثاني ان هذه الاموال التي غنمت من اهل الكتاب في حرب
 بني النضير فقبضت وحرقت بنصارى والكفار مجموعة من قيمة خمر وخنزير وربا ورشوة او
 نهب او سرقة والغنية احل الاموال لعباد الله بالاجماع والنص اطيعوا الله واطيعوا راسه كما قال تعالى
 فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وقد صلوات الله جعل الله رزقي تحت ظل رمحي وجعل من خصايصه
 اى الخصايص التي في حديث جابر المروي في الخمس احلت لي الغنائم فالاموال في ايدي الغنم

منهم من سحر حرام عايى مروى لنا حلال طيب في الجزية تؤخذ منهم كرها كما تؤخذ الغنمة
بإيها عوض عن دماء مؤمنين من الحلال البين بلا شبهة لا ترى أنه يملك الكفار ما أخذ من
مال أهل الإسلام ويملكونه غصبا وظلما فإذا أخذناه في الغنم فحل أن نقسمه بين العائنين
لأنه صار ملكا لهم وإن أصابه صاحبه قبل أن يقضيه المقاسم فهو له فهذا مال منسوب
عليه مسلم صار حلالا للمسلمين بدخوله تحت أيديهم وهذا الذي فتح الله به أقوى ما قورناه فاعلم
فإن قلت فيبطل القول بجل عطية السلطان الجائر الذي من الشبهات كما قد تروى والجزية صارت
من الحلال البين فلا يقاس عليها عطية السلطان قلت نعم على ذلك التقدير ولكن التحقيق أن
عطية السلطان الواصلة لمن يعطيه من غير سؤال ولا استئذان نفس من الحلال البين
أيضا ويدل لذلك امره صالما بأخذها في الأحاديث وقوله فأنما هي رزق ساقه الله اليك
كما قال وجعل رزقي تحت ظل غيبي ودليل قوله صالما في جوابه لعمركم تصدق وتوكل
أن شئت مع أنه صالما قد أخبر أن الله لا يقبل الصدقة إلا من الحلال فدل ذلك على أن حلال
طلق لا شبهة فيه لا ترى أنه لم يأذن للحكام الأكل من كسبه بل قال اعلفه ناضحا واطعمه
رقيقك ولم يأمره بالأكل منه ولا بالتصدق به لما كان منهيا عنه في الجملة ويدل له أيضا أنه
يجب على من في يده شيء من الشبهات المظالم أن يخرجها إلى مصارفها في يده شبهات وفي
يد غيره حلال طيب لأن الله أوجب أن يصرفها إليهم وهذا الذي يخرجها السلطان ليس بصدق
ناقلة بل امر واجبة عليه أخواجه كما يجب على البغي التصديق بما تأخذ في مقابل البغي وكما لو أن
الكاهن وقف الكلب فإن هذه ليست من الصدقة التي لا يقبل الله منها إلا ما كان حلالا إذا
لكل أن يطلبها من الله الأجر وهي متاجرة لله عز وجل كما في الأحاديث إذا افتقرتم فخرجوا
بالصدقة وأما من في يده مال غير طيب من مظالم وغيره فأنما يطلب بإخراجه لها الخلوص عن
أثر الظلم والغصبية ونحوها فإن قلت فيلزم حل الحرام المعين الذي في أيدي الظلمة إذا
أعطاه أحدكم كما لو مال المسلم الذي أخذ الكفار في الغنائم فأنه مال منسوب على معين
مثل ذلك قلت لا سواء فإن الكفار يملكون علينا ما أخذوا ما دام في أيديهم فإذا أخذناه من
أيديهم وأدركه صاحبه قبل القسمة فهو له والأهل للمسلمين وأما الظالم فليملك ما أخذ

غصبا بل يجب عليه رده الى اربابه المعينين فان قلت فكيف تورع قاصحون
وملأها ملون عن قبض جواز السلاطين الجورة وهي من الحلال البين فاق قبضها
قوم صاحبون وعلماء حاملون والتورع عن الحلال البين مندوب ومحبوب الى الله فسا
كل ما تورع عنه المتورعون محرم ولا شبهة بل المقانون في الدنيا والتاركون الحلال الطيب
احب الى الله من المكثرين فيها وقد ثبت ان عبد الرحمن بن عوف احد العشرة لا يدخل
الجنة الا رخصا لكثرة ماله ولا شك ان ماله اهل الاموال قلت لكن قال الامام الحافظ الرازي
محمد بن علي الشوكاني لم يثبت هذا الحديث بل هو موضوع كما صرح بذلك ائمة هذا الشأن
وقد امر الامام احمد بن حنبل بان يضر عليه في مسنده لثبته وتبين ان الفقهاء يدخلون الجنة
قبل الاغنياء بجسمائة عام والمراد من الاغنياء هنا الاغنياء من اهل الحلال لا الفقراء الذين يدخلون الجنة
اما الاغنياء من الحرام فالتاروا لي بهر فان قلت فاموال المعاملة والتجارة ونحوها من اهل الكتاب
يخوم هل لها حكم الجزية تكون في ايديهم خراما او شبهات في ايدينا لا كطبيخا قلت اما بالنسبة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في من الحلال الطيب ذلك لانه حل اجتناب الشبهات بامر الاستبراء
للمرض والدين وبانه من حرام حول الحي وشك ان يقع فيه وقد علم من دليل عصمته ان يطرق
عرضه ودينه ما يستبرئ له وانه لا يواقع الحرام الذي لا يجله ارشدا الى عدم الحوم حول الحي
فمعاملة له ورهنه درعه ونحوه مما يقبضه من الحلال البين الا تراه في عن القبلة للصلاة
لنا لا يتذرع بها الى الحرام من الواقع وكان الله عليه وسلم يقبل كما قالت عائشة وهو صائم وكان
املاكم لاربه ومن هنا يعلم انه لا يندب في حقه صلواتك ذرية الحرام لانه لا يواقع
اصلا واما بالنسبة الى الامة فاذا نظرت الى انه صلواتك ارشدكم الى ترك الذبائح وتواضع الشبهات
استبراء العرض والدين فلذلك نفى عن الحوم حول الحي المحرمات خوفا من الوقوع فيها فاملاكم
للموج من الشبهات الاولى تركها وعلما ليس يحرم عليهم وان كان الاولي حلالا لانه
ان نظرت الى توارده صلواتك المسلمين على معاملة اهل الامة علمت انه حلال وان كان الاولي
خلافه وهذا لا يقر من ادلة ما اختاره ابن عبيد البر والبرقي واختاره من ان الشبهات
تسحق الا لكثيرين فقلت حديث عمر بن الخطاب في حقيقة الكلام عليه كما وعدت به سابقا

قلت حديث عمر لا يصح فيه حمل الاشارة على معناها الحقيقي اصلا ولا حمل كاف الخطاب
على الحقيقة اذ لو حملناها عليها كما هو الاصل فان الاصل حمل الالفاظ على الحقيقة للزم
ان الحديث قضية غير موقوفة لا تتعدى ولا يصح الاستدلال بها وذلك ان المشار اليه هو
المشاهد وهو المال الذي اعطى منه عمر رضي الله عنه لان معنى ذلك اذا جاءك بعض هذا
يا عمر كما نقيد الكاف فحذره وهذا فاسد للغة وفيها اطماع فان اذا كلمة شرط معناه الاستقبال
فهو في معنى في اي وقت من الاوقات المستقبلية يعنيك بعض هذا المال فحذره ومعادوم ان ذلك
المال الذي وقعته الاشارة اليه لا يبقى ولا يخرج صلا ولا ياتي عمرة ثانية واما فما فلان عمر
رضي الله عنه لما استعمل في خلافته ابن السعد على الصدقة امره بعمالة فقال انما علمت الله
فقال خذ ما اعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلا فعملي فقلت مثل ذلك فقال رسول
الله صلا اذا اعطيت شيئا من غير سؤال فكل وتصديق اخوجه الشيخان وله الفاظ عند غيرهما
فحملها عمر رضي الله عنه على معنى العموم لكل زمان واذا عرفت بطلان ارادة المعنى الحقيقي
الاشارة وكذا في الخطاب عرفت ان اسم الاشارة يراد بها ما في الاذهان من الاموال فهو مثل حديث
ان هذه الدنيا حاوية خضرة ليس المراد الماضي منها ولا الحاضر ولا المستقبل بل معناها الذي
يعلم من الاذهان ونحو هذا الكثير والمخاطب لا يريد بعمر بن الخطاب مخصوص بل هو من
باب قوله تعالى ولو ترى اذ يخرجون الآية فانه ليس المراد اذ اجمعين بل يصيد على كل من تاتي منه
الرؤية كما ذكره ائمة البيان والتفسير وهذا التحقيق نعرف ان ما قاله الائمة بن بطل وغيره
ان عطية السلطان من باد اخذ الجزية وان الكل من البشريات غير صحيح وهذا الذي ذكرنا
هنا هو الحق الصريح وان شئت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع القول المبين في قبول عطية
السلطين السيد الامام اسفاط البدر الشريف محمد بن اسمعيل الامير رحمه الله تعالى ثماني وجد
كلما لا يي محمد بن حرم في الجبل وشرح ما لفظه قال مستعمل من اعطى شيئا من غير مسئلة
ففرض عليه قبوله وان يهيب به ذلك ان شاء الذي وهبه له وهكذا القول والصدقة
والصدقة وسائر وجوه النعم وان ذلك عام في جميع الخطابات رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلا المراد انك من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراف نفس فاقبله ليرى قال انعام

حديثاً رواه الأربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض الأهو وأخرجه ابن عمر عن أبيه إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر العطاء فيقول اللهم يا رسول الله اعطه اقة رضى فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خذ فمعه أو تصدق به ومالاً لمن هذا المال وانت غير مشروط ولا سأل فتعوله وما لا فلا تتبعه
 نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً اعطيه ثم ساق يسند
 إلى خالد بن عدي الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاءه من أخيه معرف فليقبله ولا يرده
 فأنما هو رزق ساقه الله ثم ساق آثاراً عن الصحابة لفعل ذلك ثم قال قال علي بن زيد نفسه هذا
 طريق الأثر وأما من طريق النظر فإنه لا يخلو من إعطاه سلطان أو غير سلطان كأنما من كان من
 براوطة المر من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها ما ان يتبين المعطى أن الذي يعطى حرام وأما ان يتبين أنه
 حلال وأما ان يشك فلا يدرى أحلال هو أو حرام ثم ينقسم هذا القسم إلى ثلاثة أقسام أما
 أن يكون اضطراره أنه حرام أو يكون اضطراره أنه حلال وأما أن يكون كلا الأمرين ممكنين على
 السواء فإن كان موثقاً أنه حرام وغصب في ظلم فإن رده فإنه فاسق عاص لله تعالى لأنه يعين
 ظالماً على الأثر والعدوان بابقائه عنده ولا يعين على البر والتقوى في انتزاعه منه وقد
 فهم الله من ذلك وأمر بخلاف ما فعل بقوله سبحانه فتعادوا على البر والتقوى ولا تعادوا على
 الأثر والعدوان ثم لا يخلو أما أن يكون يعرف صاحبه الذي أخذ منه فيخرج ولا يعين فإن كان
 يعرفه فافسقه وتضاعف ظلمه فهذا اردافه ونضرة على ظلمه وإني كبيرة من الكبار وصار الظلم
 من ذلك الظالم لأنه قد ردد المظلمة إلى صاحبها وعلى ذلك التماس الظالم فلم يفعل بل أعاد
 الظالم وأيده وقواه وأعان على المظلوم وإن كان لا يعرف صاحبه وكل مال لا يعرف صاحبه
 غرض في مصالح المسلمين فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء بسواء إذ منع الفقراء والمستاكين
 حقهم وأعان على هلاكهم وقوى الظالم بما لا يحل له وهذا أعظم جوارحاً غوذاً به منه فإن كان
 يوقن أنه حلال فإن الذي أعطاه مكتسب بذات الحسنات جملة بلا شك فهو في رده عليه
 أعطاه غير ناصح إذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يرد من سئل الخبير
 الردود عليه نية أخرى في يده فيكون قد حرمه الأجر وصار من سبيل من سبيل الخبير

وان كان لا يدري احلال هو ام حرام فذه صفة كل ما يعامل به الناس الا في اليسير الذي
يوقن انه صلال او حرام فلو حرم اخذ هذا كحرمت المعاملات كلها الا في النادر القليل جداً
فقد كان على عهد رسول الله صلوات وسلامات فاسدة غير مشروعة فما حرم عليه
السلام من اجل ذلك اخذ ما لم يعامل به الناس الا ان قوماً من اهل الورع اتقوا ما الاغلب عندهم
فيه انه حرام ما كان من هذا القسم فهو داخل تحت وجوب النجاسة ياخذة فان طابت نفسه
عليه فحس فانفقها وصدق به فيوجر على كل حال فذا برهان لا تخ انت كلامه رح قلت
والكلام على هذه المسائل يطول جداً وقد اوضح ما هو الحق في هذا الباب في آخر كتابي
ذخر المحقق في اداب المفتي واجابه بعين النصفه لعلك لا تجد مثله كلاماً شافياً في كتاب
اخر ان شاء الله تعالى

القسم الثاني في مسائل القضاء ما تقدم ولم يتقدم

مسئلة قد اتفق المسلمون اجمعون على وجود الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقالوا
انها العمادان الاعظمان من اعمدة هذا الدين وانها واجبان على كل فرد من افراد السليدين وجوبا
مضيقا فالقاضي القادر على الحكم بالحق والعدل وبما انزل الله عز وجل اذا امتنع من الدخول
في القضاء فقد اهل ما اوجبه الله تعالى عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك اعظم ما
اوجبه الله تعالى على عباده واهم ما كفهم به هذا على تقدير انه يعني عنه غيره اما اذا
كان لا يعني عنه غيره فاي اجب اوجب عليه من الدخول واي تكليف شرعي يعدل هذا التكليف
واي فوارعاً تعبد الله تعالى به عبادة يساوي هذا الفرار ولا سيما اذا خشي من اهتظ من
العماء يبلغ به الى الحكمين عباد الله باشرع لهم ان يشي على هذا المنصب الشريف الذي
هو مقعد من مقاعد النبوة ومنصب مناصبها من لا يتقلح حجج الله ولا يبلغ به علمه الى
معرفتها فانه حج يتضيق عليه الوجود ويتعين عليه الدخول والا كان مشاكراً في الاثر
لمن اجري احكام الله تعالى على غير عجا ربها وادقها في غير مواضعها اذا عرفت هذا
فاعلم انه لا شك في وجوب الدخول في القضاء على من لا يعني عنه غيره ولا شك في تحريمه على

من لا يصلح له اما لقصور في علمه او في ادراكه او في دينه لانه تلبس بما لا يصلح له و
 دخل فيما ليس هو من شأنه ومن هذا هذين فهو متردد بين احاديث الترغيب والاولايات
 والترهيب منها فمن احاديث الترغيب ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عبد الله بن
 عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين عند الله عز وجل على منابر من نور عن يمين
 الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا ومن ذلك حديث
 لاحسد الا في اثنين وفيه ورجل اتاه الله تعالى الحكمة فهو يقضي بها بين الناس وهو في صحيح
 البخاري وغيره وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعمر بن العاص عنه صلى الله
 عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فاخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجر وفي هذا الحديث
 فضيلة للقاضي عظيمة لانه صلى الله عليه وسلم رده في حكمه بين اجراء اجرين وجعله ما جورا على
 الخطا بل اخرج الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وابي هريرة وعبد الله بن عمر هذا
 الحديث بلفظ اذا اجتهد الحاكم فاخطأ فله اجر واذا اصاب فله عشرة اجور وفي اسناد فيج
 بن فضالة وتابعه ابن لهيعة وهما وان كانا ضعيفين لكن اذا انضم الضعيف الى الضعيف
 قوي الحديث ويشهد له ما اخرجه احمد من حديث عمر بن العاص بلفظ ان اصبحت القضا
 فلك عشرة اجور وان اجتهدت فاخطأت فلك حسنة وفي اسناده ضعف وفي الترغيب
 في القضا احاديث قد ذكرها الشوكاني في شرحه المنقوي وفيما ذكرناه كفاية وقد امر الله تعالى
 في كتابه بالحكم بالعدل ويا حق وبما ادى الله تعالى الحكام وقال عز وجل يحكم بها النبيون
 الذين اسلموا للذي رآوا الآية واما احاديث الترهب فمنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث
 ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ابا ذر اني اراك ضعيفا واني احب اليك ما احب لنفسك لا تأمرن على
 اثنين ولا تولين مال يتيم وفي صحيح مسلم ايضا من حديثه قال قلت يا رسول الله الاستغنى
 قال فضررب يده على منكبيه وقال يا ابا ذر انك ضعيف فاما امانة واما يوم القيامة فخر
 وندامة الا من اخذها بحسب وادى الذي عليه فيها وهذا ان احريثان مقيدان بما
 قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يراى اراك ضعيفا او قولك انك ضعيف لا تراعى في ان القول
 في الولاية لمن يصفى عنها لا يصلح في هذا الاستغنى في الحديث الثاني بقرائه الامر اخذها حجة

وادى الذي عليه فيها ومن احاديث الترهيب ما أخرجه احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي
 والدارقطني وجسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل اضيائين الناس فقد ضلح بغير سكين فهذا الحديث هو
 ما ورد مطلقا عن التقييد من احاديث الترهيب في الدخول في القضا وقد اوله جماعة بما يدل
 على انه من احاديث الترغيب والترهيب وقد اجاب عنه شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي
 الشوكاني رح في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ولكن هاهنا جواب اخر عن هذا الحديث هو
 تاويله وهو اننا قد منا حديث اخر على منابر من نورد عن مدين الرحمن وحديث انه من الخصلتين
 اللتين احسدها فيهما وانه مترددين اجري مع الاصابة واجرم مع الخطا وما كان هذه المدة
 واه هذه المدة قال دخول فيه من اعظم اسباب الفوز بالخير والاجر فيجل حديث الذبح بغير سكين
 على ان الداخل في القضا مصحوب بمانع يمنعه عن النهوض به اما الضعف كما قاله صلواته لا يرد
 او انه لا يقدر على ان يجتهد كما في التردد بين الاجر والاجر والجمع بينهما امكن فهو مقدم
 على الترجيح بالاجماع وقد امكن هنا وعلى تقدير جواز المصير الى الترجيح فالاحاديث الثابتة
 في الصحيحين من طريق جماعة من الصحابة اذ صح ما لم يشك فيها كما هو معلوم في وجوه الترجيح
 المذكورة في الاصول وفي علم اصطلاح الحديث واما حديث القضاة الثلاثة فلا شأن
 القاضي اذا قضى بالجهل عامدا او جاهلا لا الحق فهو مستحق لهذا الوعيد الوارد في هذا الحديث
 ولكن ليس على النزاع الا في فاض يعلم الحق ويقضي به وقد جمعه صلواته القاضي الذي في
 الجنة هذا الحديث ينبغي ان يكون من احاديث ترغيب المتأصلين للقضا في الدخول فيه لا
 من توجيههم وتشدّد امرهم لفعله في سنن ابي داود وسان ابن ماجه من حديث بريدة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة
 رجل عرف الحق ونضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل فها في
 النار واخرجه ايضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه واما سائر الاحاديث الواردة في
 الترهيب من الدخول في القضا فهي تحت ما نفعنا من الضعف بحمله على ما قد مضى في الجمع بين
 حديثي وقد ضح بغير سكين وبين احاديث الترغيب فتبين لنا بهذا ان الدخول في

ينظر في مصلحة غيره فلا بد أن يكون متخفياً بالغافلاً حواسماً من العنى الخرس والاجتهاد
في الأصح لأن القاضي ما مريد بان يحكم بالعدل والحق وبما أنزل الله تعالى بما أراه الله عز وجل
كما وقع النص على هذه الأمور في الكتاب العزيز والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله سبحانه فضلاً
عن أن يقدر على التمييز بين العال والجور والحق والباطل وعلى الحكم بما أراه الله تعالى
فانه سبحانه لم يره شيئاً وفي الحديث الصحيح إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن اجتهد
فأصاب فله أجران وإن المقلد من أن يجتهد بمعنى يبلغ الجهد والطاقة في البحث عن حكم الله
في الحادثة فانه يقر على نفسه انه إنما يطالب من قلدة رايه لا بروايته ويقر على نفسه
انه لا يظالبه بحجة ولا علم له الا ما تلقاه عن امامه بهذه الطريقة وعلى هذه الصفة
والحاصل ان نصب المقلد للحاكمين عباد الله اذن له بالحكم بالطاغوت لانه لا يعرف الحق
حتى يحكم به وماعد الحق فهو طاغوت ولو قدرنا انه طابق الحق في حكمه لكان قد حكم
بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار وإن حكم بين الناس بالشرع الذي بعث به محمد
بن عبد الله صلوات الله عليه هو في كلتي حالتيه من اهل النار وكفالك من شروعاء اذن الله لا يصلح
عمل المفسدين ان الله لا يهدي الكافرين وقد ثبت عن رسول الله صلوات الله عليه من علامات
القيامة ان يتخذ الناس رؤساً جهلاً لا يفتون بغير علم فيضلوا ويضلوا وراس الرياسة الدينية
هو القضاء لا شبهة فلا ينبغي ان ينسب القضاء الى المقلد ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على انه
لا يسمى المقلد عالماً فقيهاً واماماً صاحباً رياسة روح اليه من جوارح القضاء المقلد من قلدة المجتهدين
في الازمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهداً لتعطلت الاحكام فكلام في غاية
السقوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة منهم من يخفي اجتهداه مخافة صولة
المقصرين ومنهم من يحتقره المقلدون عن أن يكون مجتهداً الضيق اعطاهم وحقارة عرفاهم
وتبدل اذ هاهنا وجودهم واهنا وجودهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهله قال شيخنا
وبركة الشوكاني رحمه الله في وابل الغمام وانما عرفتم مشائخي الذين اخذت عنهم العلم فاذكروهم
محبين من بل اخذتني جماعة من المجتهدين يزيدون على ثلاثين رجلاً وعند خيري هذه الاحرف
في مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاة المقلدين في جميع الاقطار اليمنية

ينظر في مصلحة غيره فلا بد أن يكون متخفياً بالغاء عاف لا حواسلماً من العمى الخرس والاجتهاد
في الأصح لأن النفاضي ما موبان يحكم بالعدل والحق وبما أنزل الله تعالى بما أراه الله عز وجل
كما وقع النص على هذه الأمور في الكتاب العزيز والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله سبحانه فضلاً
عن أن يقدر على التمييز بين العادل والجور والحق والباطل وعلى الحكم بما أراه الله تعالى
فانه سبحانه لم يره شيئاً وفي الحديث الصحيح إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن اجتهد
فأصاب فله أجران وإن المقلد من أن يجتهد بمعنى يبلغ الجهد الطاقة في البحث عن حكم الله
في الحادثة فانه يقر على نفسه أنه إنما يطلب من قلده رأيه لا روايته ويقر على نفسه
أنه لا يطلب به حجة ولا علم له إلا ما تلقاه عن إمامه بهذه الطريقة وعلى هذه الصفة
والحاصل أن نصب المقلد للحكمين عباد الله أذن له بالحكم بالطاغوت لأنه لا يعرف الحق
حتى يحكم به وما عد الحق فهو طاغوت ولو قدرنا أنه طابق الحق في حكمه لكان قد حكم
بالحق وهو لا يعلم به فهو أحد قاضي النار وإن حكم بين الناس بالشرع الذي بعث به محمد
بن عبد الله صلوات الله عليه من هو في كلتي حالتيه من أهل النار وكفالك من شرساء الله لا يعلم
عمل المفسدين أن الله لا يهدي كيده الخائنين وقد ثبت عن رسول الله صلوات الله عليه من علامات
القيامة أن يتخذ الناس رؤساً جاهلاً فيفتنون بغير علم فيضلوا ويضلوا وأساس الدينونة
هو القضاء لا شبهة فلا ينبغي أن ينسب القضاء إلى المقلد ولهذا نقل عضد الدين الإجماع على أنه
لا يسمى المقلد عالماً فقيهاً وإماماً صابراً ريساً روح إليه من جوارضا المقلد من قلّة المجتهدين
في الأزمنة الأخيرة وأنه لو لم يل القضاء إلا من كان مجتهداً تعطلت الأحكام فكلام في غاية
السطوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فمنهم من يخفي اجتهداه مخافة صولة
المقصرين ومنهم من يخترقه المقلدون عن أن يكون مجتهداً الضيق اعطاهم وحقارة عرفاهم
وتبدل أذهانهم وجوداً وخمود انكارهم ولا يعرف الفضل أهل الفضل إلا أهله قال شيخنا
وبركة الشوكري رحمه الله في دول الغمام والندرة مشاشي الذين أخذت عنهم العلم فكأنهم
مجتهدون بل أخذتني جماعة من المجتهدين يزيدون على ثلاثين رجلاً وعند خيري هذه الأحرار
في مدينة صنعاء المجتهدين من يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الأقطار اليمنية

مع انه لا يسامح الاجتهاد الا من كان مثلهما او فقار بالهروا ما اسره التقليد فحيات
 ان يدعى واحد منهم لاحد بالاجتهاد ولعمري ان القاضي اذ اجمع بين الجهل وعدم الوع
 اشد على عباده من الشيطان لانه يقضى بين الناس بالطاغوت وهو الهوى اذ انما يقضي
 بينهم بالشريعة المطهرة ثم ينص الحياتل لاقتصاص مواعدهم ويكلفها بالباطل ولا سيما اموال البائس
 والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل ما لا يرضيك انتهى فان قلت اذا كان الخصم
 يسل لا يوجد فيه معتد بها يجوز الخصمين الترافع الى من به من القضاة المقلدين قلنا ذلك
 يمكن وصولهما الى قاض مجتهد لم يخرج المقلدان يقضي بينهما بل يرشدهما الى القاضي المجتهد
 رفع القضية اليه ليحكم فيه بما اراه الله فان كان الوصول الى القاضي المجتهد يتعذر او يتيسر
 فلا بأس بان يتولى ذلك القاضي المقلد فصل خصوصته ما لكن يجب عليه ان لا يدعي علما
 ليس من شأنه فلا يقول صح له ولا صح شرعا بل يقول قال امامنا بكذا ويعرف اخصه ان لم يحكم
 بينهما الا بما قاله الامام الغلاتي وفي الحقيقة هو محكم لا حكم وقد ثبت التحكيم في هذه
 الشريعة المطهرة كما جاء في غير موضع من الكتاب والسنة ولا يغتر العاقل بما يرخفه المقلدان
 وهو من على العامة من تعظيم شأن من يقلدونه ونشر فضائله ومناقبه والوازنة
 بينه وبين من يبلغ رتبة الاجتهاد في عصر هؤلاء المقلدين فان هذا خروج عن محل النزاع
 ومغالطة قبيحة وما السمع نفاقا عند العامة لان افهامهم قاصرة عن ادراك الحقائق
 والحق عندهم يعرف بالرجال ولا الموت في صدورهم جلاله في العامة وطباع المقلدين
 قبيحة من طبائعهم فيقولوا المواتر بيمينهم الى قبول احوال العلماء المجتهدين لا المجتهدين
 قد بانوا الامارة وادفعوا الوصية فصبوا ادهان العامة عن تصورهما فاذا قال المقلد مثلا
 ان المجتهد هو الذي في وهو اعلم من هذا المجتهد المعاصر لم يعرف بالحق منه كانت
 الامارة التي تدعى حجة المقلدان والادعاء ان السمع من السبل المتخذة وتفعل ادهانهم
 لا يستكمل الاعمال فاذا اقبل المجتهد بحجبه على ذلك المقلدان خل النزاع هو المواتر بيني
 وبين المجتهد في فاني اعرفت المواتر والحق وما ازل الله واجتهد راني اذ المجتهد
 في كونه من سواه فاصدقوا ما لا تعرفون من ان لا تعرفون على ان المجتهد

رأيتك اذ لا رأي لك ولا اجتهاد لان اجتهاد الرأي هو ارجاع الحكم الى الكتاب والسنة بالبرهان
 او بعلاقة تسوغها الاجتهاد وانت لا تعرف كتابا ولا سنة فضلا ان تعرف كيفية ارجاع
 اليها وبوجه مقبول كان هذا الجواب الذي جابه المجتهد مع كونه حقا بجناحه بعيدا عن ان تقفه
 العامة او تدعن لصاحبه ولهذا ترى في هذه الازمان الغربية الشك ما ينقله المقلد
 عن امامه او وقع في القوس ما ينقله المجتهد من كتاب الله وسنة رسوله وان جاء من ذلك
 بالكثير الطيب وقد اينا وسعنا ما لا يشك فيه انه من علامات القيامة على ان كثيرا
 من المقلدين قد ينقلون في حكمه او فتواه عن مقلد مثله وقد صار تحت اطباق الثرى وامامه
 عنه راء فيجول ويصول وينسب ذلك الى مذهب الامام وينسب من باقى ما يخالفه من كتاب
 او سنة الى الابتداع ومخالفة المذهب ومباينة اهل العلم ولو ارتفعت رتبته عن هذا الخضير
 قليلا لعلمانه هو الخالف لامامه لا الموافق له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجهل للركب
 الذي لا يستحق ان يخاطب بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلته ويصون نفسه
 عن مقاولته الا ان يطلب منه ان يعلمه مما علمه الله والاوامر القرآنية ليس فيها الامر
 الحاكم ان يحكم بالعدل والحق وما انزل الله ومن المعلوم لكل عارف انه لا يعرف هذه الامور
 الا من كان مجتهدا المقلد انما هو قائل قول الغير دون حجة ولا طريق الى العلم يكون الشيء
 حقا او عدلا الا الحجة والمقلد لا يعقل الحجة اذا جاءت فكيف يهتدى الاحتجاج بها وهكذا
 لا علم عنده بما انزل الله انما عنده علم بقول من هو مقلد له فلو فرض انه يعلم بما انزل الله
 وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقارن بل هو مجتهد وهكذا لا نظر للمقلد فاذا حكم
 بشي فهو يحكم بما انزل الله بل ما اراده امامه ولا يدري اذ لك القول الذي قاله موافق للحق ام
 مخالف له **وبالجملة** فالقاضي هو من يقضى بين المسلمين بما جاء عن الشارع كما في حديث
 معاذ المتقدم في مقدمة هذا الكتاب وقد دل الحديث على انه يجب على القاضي ان يفقه
 القضاء بكتاب الله ثم اذ لم يجد فيه قضيه رافى سنة رسول الله ثم اذ لم يجد فيها اجتهاد
 برأيه والمقلد لا يتمكن من القضاء بما في كتاب الله لانه لا يعرف الاستدلال لا يفتيه ولا يمكنه القضاء
 بما في سنة رسول الله لانه لا يميز بين الصحيح والوضوح والضعيف والمعلوم بان سلة

ولا يعرف الأسباب لا يدري بالتقدم والمتأخر والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبني
والناسخ والمنسوخ بل لا يعرف مفاهيم هذه الألفاظ ولا يتعقل معانيها فضلا عن ان يتمكن من
ان يعرف ان تصاف الدلائل بشئ منها **وبالحاجة** فالمقلد اذا قال صح عندي فلا عند له
ان قال صح شرعا فهو لا يدري ما هو الشرع وغاية ما يمكنه ان يقول صح هذا من قول فلان وهو
لا يدري هل هو صحيح في نفس الامور لا هو بل اربابا حد قضاة النار لانه اما ان يصادق حكمه
الحق فهو حاكم بالحق ولا يعارضه الحق او يحكمه بالباطل هو لا يعارضه بالباطل كلا الرجلين في النار
كما ورد بذلك النص عن المختار واما قاضي الجنية فهو الذي يحكم بالحق ويعارضه الحق ولا شك
ان من يعلم بالحق مجتهدا لمقلد هذا يعرفه كل عارف فان قال المقلدان به يعلمانه ما حكمه من
قول امامه حتى ان كل مجتهد مصيب فيقول له هل انت مقلد في هذه المسئلة يعني ان كل مجتهد
مصيب لم يجتهد فان كنت مقلدا في هذه المسئلة فقد جعلت ما هو محل النزاع دليلا لا انه هو
مصادرة باطلة فانك لا تعلم بانها حق في نفسها فضلا عن ان تعلم بزيادة عدلك وان كنت
مجتهدا في هذه المسئلة فكيف خفي عليك ان المراد يكون كل مجتهد مصيبا هو من الصواب لا من
الاصابة كما اريد لك القائلون بتصويب المجتهدين وحروره في موافاقهم المعرفة الموجبة
بايدى الناس اذا كان ذلك من الصواب لا من الاصابة فلا يستفاد من المسئلة ما زعمه من ان
مذهب امامك حق فانه لا ينافي الخطا ولهذا صح عنه صلواته قال اذا اجتهد الحاكم
فاصاب فله اجران وان اجتهد فاخطا فله اجر وهذا لا يخفى الا على اعمى واذا لم تغفل الفرق
بين الصواب والاصابة فانك ترفسك بالسكوت ودع عنك الكلام في المباحث العلمية
وتعلم من يعلم حتى تدرك حلالة العلم هذا حاصل ما في هذه المسئلة وان كانت طويلة
الذي لا خلاف فيها مدرن في الاصول والفروع والاصا علم بالصواب بشرط القضاء العلة
واذا كانت العلة شرط فيتم بشهد بقضية فادة فكيف لا تكون شرط فيتم ببول القضاء
في كل قضية تداليه واحاصل ان من اعد الله له لا يوثق بحكمه ولا يلزم الخصم قبوله وهذا
يبطل الغرض من نصبه مع كونه مظنة الحاكم بخلاف الحق زاعما انه الحق لعرض من الاعراض
الارنية فان فاقد العدل لا يتورع من شئ **مسئلة** لم يقصد احد في زمن النبوة

منه لانه لا مزيد له يميزه عن غيره الا مجرد اظهار نفسه للنصر ولما ياتي اليه من امر الدين
او يبلغه منها فالصالح للقضا اذا اظهر نفسه كاظهارة كان مستغنيا عنه والنصب
من الامام اذا كان امر الابد منه وجب على القاضي ان يتوقف على ما يرسمه له من عموم او
خصوص فان امره الامام بشي يخالف ما يدن الله به سبحانه اوضح له الحجة فان قبلها فذلك
وان لم يقبلها فقد تخلص من معرفة المخالفة لما اوجبه الله تعالى عليه ويجعل الحكم على
الامام او على غيره من احكام **مسئلة** الذي ثبتت له الصلاحية له مزيد خصوصية
في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جملة ذلك القضاء وتنفيذ الاحكام الشرعية
والاخذ على يد الظالم وانصاف المظلوم من مظلمته وكل مسلم اذا قدر على ذلك فهو مكلف
به وانما اقتصرنا على امره الصلاحية لان مدخلته في وجوب ذلك عليه امر وهو في الوقت
عرفنا ان القضاء شعبة من شعب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب على كل مكلف وعلى
القادرين اوجب لا سيما العلماء العارفين بالمدارك الشرعية والمفروض ان القاضي منهم كما قد
وحينئذ فاذا لم يتم حكم الشرع منه الا باعوان تشديدها وطأته على المرتكبين للمنكرات المتساهلين
في تادية الواجب والمتمردين على امتثال ما يقضي به شرع الله عز وجل كان اتخاذ من يحصل
به التمام من اعوان ونحوهم واجبا على القاضي واذا لم يحصل امتثال الحق الا بالتشديد فتلط
الوعيد فنلنا ايضا متعين على القاضي **مسئلة** من مقتضيات القضاء احضار الخصم
ودفع الزحام والاصوات لان ذلك يشوش ذهن الحاكم ويحول بينه وبين سماع الدعوى والاجابة
على وجه الكمال والاستقصا واتخاذ عدل يساهم عن حال من جهل من احسن السبل الشرعية
وان كان يعني عن ذلك فتج باب الجرح والتعديل لكن قد يحصل اخبار هؤلاء للحكام ما لا يحصل
بالجرح والتعديل لو توثق الحاكم بهم وطمانينة النفس اليهم زيادة على ما تظن من ناتي بهم
الخصوم من شهود الجرح والتعديل وايضا قد يعرفونه بحال الخصوم ومن هو منهم جميل
الحال كثير الورع ومن هو سني الحال متهاون على الطمع **مسئلة** التسمية بين الخصمين
اول ما يتبين به عدل الحاكم من حوره فانه اذا لم يستبين فما فقد وقع في طرق من الجور
بانه هو ما هو بالحق والعدل وليس هذا ما هنا واخرج احمد ابو داود والبيهقي الحاكم

عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي
اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو مختلف فيه وقد صحح هذا الحديث
الحاكم واذا كانت التسوية بينهما في نفس المجلس اجبة فاعداها من التسوية في الخطأ في الجواب
والتعريض والتقييد بالاول ومثل هذا حديث ام سلمة عن ابي يعلى عن ابي الدرداء عن ابي الطاهر في
في الكبير بلفظ من اجب بالقضاء من المسلمين فليعدل بينهم في الخطأ والشارع وقدره و
مجلسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الاخر قال الحافظ ابن حجر في اسناده عبا
بن كثير وهو ضعيف واخرج ابو احمد الحاكم في الكنى عن ابراهيم التيمي قال عرفني علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه ودرعاه مع يهودي فقال يهودي دعي سقطت مني فيه انه رافعه الى القاضي
شرح مجلس علي بن ابي طالب وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك لكن سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تسادوهم في المجالس قال ابو احمد وهو منكروا ورواه ابن الجوزي في العلل قال لا يصح تفرد
به ابو سير ورواه البيهقي مزوجه اخر عن الشعبي عن علي في اسناده ضعيفان قال ابن الصراح
في الكلام على الوسط لم اجده اسنادا ثبت وقال ابن عسكرو في الكلام على حديث المهدي
اسناده مجهول ثم ان المدعي هو الطالب بحكم الشرع فلا يسمع الحاكم من المدعي عليه قبل ان يسمع
من المدعى لكان ذلك عكس قلب ما تقتضيه الخصومة ثم قال قد اخرج ابو داود والترمذي
وحسنه واحمد ابن حبان وصححه من حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعلي اذا جلس اليك
الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك تبين الى
القضاء له طرق استوفاهما الشوكاني في نيل الاوطار **مسئلة** لا يتم الحكم بالحق كما ينبغي الا
بالثبوت الا كان ايقاع الحكم على غير الوجه الذي يقضي به العدل والحق وقد مر انه سبحانه
بالحكم بالحق وبالعدل وما انزل وايضا التثبت هو من الاجتهاد المذكور في الحديث السابق
بنفذاذا اجتهد الحاكم لان المراد بالاجتهاد هنا الابلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم والنظر في
مشتبهات الكرامة والموازنة بين الحجج التي لها مدخل في تلك الحادثة **مسئلة** البيهقي ما لم
يكن قد ثبت للحاكم ما يعتد به من العدالة فلا يستبينة ولا يرتب عليه الحكم واذا انقضت
مبينة لا يعرف الحاكم ما لا يقبلها حتى ياتي من جاتها ما يصحها او ما يطلب رها من التكرار

ليس هذا من وظيفة الحاكم ولا الحكم بل على الحاكم ان يخبر من عليه البينة بافهاق شهيد
 كما رواه لا فادح قد بين انه فيها فان قال لا ما يدفعها امهاله وان لم يفرجكم عليه الا ان بين
 انه ان التهم هو عليه لا يري ان يخرج مسئلة شرعي فانه ان يعرفه بذلك ولا يكون تلقينا لهذا
 يقول عدله شاهد الله ويؤمنه ويقول الله بينه **مسئلة** الامر بالتسليم هو التمرة المستفاد
 من التناصم الى الحاكم فاذا السوفى طرف الحاكم امر من عليه الحق بتسليمه الى من هو له فان ابى
 فواجب من حواه وجبة الله عليه وامر قضى به شرعا وقد نفى الايمان عن لم يفتن بحكمه عز وجل
 فقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
 قضيت يسلمون تسليما فعلى الحاكم وعلى كل فادح ان ياخذ على يد هذا الذي لم يدع عن حكمه
 وباطنه على الحق اطراف فان كان لا يتخلص مما عليه الا بالحبس فخره من انواع التقيظ على ذلك
 واجب فاذ لا يتم الواجب الا به وما لا يتم الواجب الا به وجب كونه كما تقر في اصول واما انكار
 كسبر من الفضل من الحاكم من حبس من امتنع من الخروج مما يجب عليه فهو من قصور الفهم عن
 ادراك المدرك الشرعية كيف والقاضي يحتاج اليه في تنفيذ الاحكام والزام البطاين
 بالتخلص عن حقوق الخلقين ولا سيما في زماننا هذا فان غالب من عليه الحق لا يمثل حكم الشرع
 بدون السكسل او ما يقوم مقامه وتنفيذ الاحكام الشرعية واجبه وما لا يتم الواجب الا به يجب
 كونه وكرهنا الانصاف من الظالمين للظالمين واجبه وما لا يتم الواجب الا به يكون احكامه
مسئلة الظاهر حرمه الله بين عباده ولم يبيح له ولا ولدا فاذا المزيغ الاربع عن ذلك
 كان الحاكم ان يعصبه حتى يتخلص من ظلمه لولاه وان كان حتى الابوين عظيم الكتمان لا يقران
 على ما هو ظاهر منعه منه الشرع ونفقة المحبوس من ماله لانه محبوس بحق قد بين لزومه له
 عند الحاكم فامتنع منه فهو الجاني على نفسه فلا يخاطب احد بنفقه حال جسده حتى يتخلص
 مما عليه فاذا بقي بعد ذلك كان انفاقه على الحاكم لانه ظالم له وما لزمه بسبب هذا الظلم
 رجع به على ظالمه واذا كان المحبوس فقيرا ولم يمثل الحق فهو احد المحتاجين الى بيت مال المسلمين
 من جهة كونه فقيرا سواء كان محبوسا او غير محبوس من جهة كونه ستمرا اعني حتى واجبه عليه وهذا
 اذا كان محبوسا في غير مال عليه من جلد وقصاص او خسارة او غو ذلك واما المحبوس في المال

فاذا عجز عن نفقة نفسه فهو عن القضاء عجز وكفى له بذلك سبباً لا طلاقه وأجرة الشئ
والاعوان من مال المصالح لانه يحصل لهم انفاذ حكم الشرع وتام الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر فان تعدد الاخذ لهم من مال المصالح كان لهم الاجرة ممن قرد عن الحق ولم يقتل بحسن
مجلس الشرع الا باحضار الاعوان له ومن المحبوس بحق لانهما الجانيان على انفسهما يسلبان
بما هو واجب عليهما قال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لم يكن في زمن
النبى صلعم وابي بكر وعمر عثمان رضي الله عنهم وعن وكان يجلس في المسجد وفي الدهليز حيث امكن
فلما كان زمن سدير نكاه علي رضي الله عنه احدث السجى وكان اول من احدثه في الاسلام وسماه
نافعاً ولم يكن حصيناً فانقلد الناس منه فيمنه اخرو سماء غنيساً بالحاء المعجمة والياء المشددة فتخا
وكسروا قال فيه **منزلت بعد نافع غنيساً** بابا شديداً واميناً كسياً واما ذكره هذا لان
هذه الاسماء حدثت بعد العصر الاول **لقد مسئلة** بحث على الصلح فينبغي للحاكم
ان يذكر القوارع والواجز من قضى له باطل واخاصم في خصومة باطلة كما قال صلعم **ما صح**
عنه في الصحيحين وغيرهما من حديث اسم مسئلة ان النبي صلعم قال انا انا بشر انكم تختصمون الي
اخر الحديث وكما في صحيح مسلم وغيره من حديث وال بن حجر في قصة الحضرة ان النبي صلعم
قال لما ادبر الرجل اماً لان حلفت على ياله لي اكاة ظلم ليلقين الله تعالى وهو عنه
معرض كما اخرجوه ابو داود باسناد لا مطعن فيه من حديث ابن عمر عن النبي صلعم قال
من خاصم في باطل وهو مسلم لم يزل في سخط الله تعالى حتى يزرع وفي لفظه من اعان
على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله فتعريف الغما بمثل هذا قد يكون سبباً
لازدياع المبطّل عن باطله من الاصل لان في ترغيبه الى الصلح باذي بد تحريمه على
ان ياخذ البعض مما هو باطل بذريعة الصلح وقد ينظر خصمه ان الحاكم انا دغهما الى
الصلح وسيلة بين يدي الحاكم فيستفدى الحاكم عليه بالكل البعض تخلصاً من معرفة
الحاكم بالباطل **مسئلة** ترتيب الاصلين طريقة حسنة من طرائق العدل
لان حق الوصول الى مجلس المحاكمة هو اول الاصلين ثم من بعده وترتيبهم على خلاف
هذا يخالف طريقة العدل وهكذا تميز مجلس النساء لما في اجتماعهن مع الرجال من

۹۹
 با سبانی لبی و دوق
 اند لم یثبت عنده ان
 قاله شعره الی اخره
 قلت و یکن ان یجاب
 ان یدار جزو الایع
 من الشعر شبه حقا
 و قد تقدم بالبحث
 فی سجع زفر امانتی
 من تاج العروس
 القاوس
 سید فوز الحسن
 سلمه الدق

مسئله تترىف الخصم بما يجب له وعليه واجب على الحاكم كما فعله رسول الله ﷺ
 حيث قال الغيبية وقال فلان يمينه وقال شاهدك او يمينه كيف والحكام الشرعية ليست
 بمقام ولا مقام ولا مقام بل هي الجادة الواضحة التي ليلها نهارها لا يرفع عنها الا حائل فاذ
 اوضح الحاكم للخصمين او احدهما ما يجب وما لا يجب في وجه الشرع فذلك من عهد تام
 ما يحصل به الحكم بالحق والعدل وبما انزل الله تعالى واما اذا كان التلقين بتنبية احد
 الخصمين على ما يدل على عدم اقراره بالحق واعتذاره بما يجب عليه ونحو ذلك فهذا
 من اعظم المحرمات وليس القاعل لهذا من نفسه منزلة الحاكم بين الخصمين بل من اعظم
 ثالث اخرج نفسه من القضاء وادخلها في الخصومة والتخوض معها في قضية من اقع
 ما يفعله حكام الجور لان التسوية بين الخصوم واجبة عليه فالتخوض مع احد الخصمين
 في قضية يخالف ما هو واجب عليه من التسوية وعلى فرض انه ما اراد الا التثبت فقدر
 في امرين محظورين احدهما اخراج صدر الخصم الاخر والثاني ادخال نفسه في التهمة
 هذان الامران منضمان الى ما يحرم عليه من ترك التسوية **مسئله** ان كان المفتي الذي
 افق مظنة قهامة بتعصبه لما قد سبق به القول بسنة في فتواه كما يقع ذلك في كثير من طباع
 من له هذين بنفسه بواعظ الكتاب السنة وزواجرها كما عرفناه من كثير من طباع من
 سبق ذهنه الى قول وتعارض فهمه الى معنى فانه بعد ذلك يجادل عنه ويناضل ويقوم و
 يقعد بحماة للتأموس الطاغوتي ويقوم بالضم عجة الرعدة والغلبة والظهور فلا يفتي
 تفويض امر الحاكم اليه بعد فتواه بالاجل تفويض شيء من احكام الله اليه لانه متعصب
 نذا نحن الله هو اذ اضلنا الله على علم وان لم يكن المفتي بهذه المنزلة فلا مانع من تولية
 الحاكم لان ورعه وعلمه ينجزانه عن مخالفة الحق لتقوي حفظ النفس وان كان التاذي
 بما اصابه يقتضي ان يقصر في البحث عن مسائل الحق وطرائق الحكم او عن استيفاء ما
 تروده الخصوم من الحجج التي لهم وعليهم فهو ممنوع من هذه الحيشة لانه ما مورب بالحكم
 بالعدل والحق وقد حدث له ما لا يمكن معه منهما فكلنا كاملا فيؤخر الحكم الى وقت
 اخر وليس عليه ان يحكم قبل ان يتمكن من القبض على الحكم وبعد ان وجب الجلبع منه هكذا

اذ التفت ماعرض له من التأذي الى ان يقع في الغضب فيحكم وهو غضبان فان ذلك لا يحل له كما
 ثبت في الصحيحين وغيرها من حديث أبي بكرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقض
 حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يصح الاستدلال بالخوارج ما وقع منه صلواتهم من الحكم للزائد
 في شرح الحرة بعد ان غضبه خصمه لان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فلا يصح الحكم بغيره به وقد
 قيد حديث النبي عن الحكم حال الغضب بعض اهل العلم بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى
 واجيب بانه تاويل مخالف لظاهر الحديث بدون دليل يدل على التقييد هكذا الذهول
 لا مانع من البحث عن مستندات الحكم لانه في تلك الحالة قد استغنى عن عقابه بما طرأ عليه
 من الامور التي اقتضت خوله فليس له ان يعرض نفسه للحكم في دماء العباد وامر المجرم اعراسهم
 ولا يجوز له ذلك بوجه من الوجوه لانه لم يرب بالحكم كيفما اتفق وعلى اي صفة وقع بل امر
 بان يحكم بالحق والعدل وان له الوقوف على ذلك وهو ذاهل العقل مستغرق الفكر مشتوش
 الفهم مبطل البال **مسئلة** الحاكم ما مود بان يحكم بين الناس هو وان كان من الناس فهو
 خارج عنهم من هذه الحيثية لان الحاكم لا يصدق عليه هذا المنع وهو احد الخصمين وقد
 وردت الادلة الدالة على المنع من شهادة التهم واي جهة اقوى من ان يحكم الحاكم لنفسه
 وهو وان كان ممن له وازع من الورع وراجم من الدين لا يقدم على الحكم لنفسه بالباطل لكن
 الحاكم للغالب لا اعتبار بالنادر وهكذا الحكم لعبده فانه حكم لنفسه لان ماله السيد عنه
 من لا يقول بان العبد يملك هكذا الحكم لشرائه فانه حكم لنفسه فلو كان يقع القضاء في
 مسجده صلواتهم منه ومن خلفائه الراشدين ولم يرد ما يدل على المنع من ذلك ولا ثبت في النبي
 عنه شيء واما ما روي من النبي عن رفع الاصوات في المساجد على فرض قيام الحاجة به فغاية
 ما هناك انه يخرج من دفع صوتهم من الخصوم ويعاقب فان القاضي اذا فعل ذلك تجنب
 الخصوم ما يشوش على الصلوات من اصوات وغيرها وقد ازل رسول الله صلواتهم ذلك ثقيل
 المسجد وهم باقون على تركهم واخذ الحبشة بان يلعبوا فيه بجراهم وكانوا يتناشدون فيه
 الاشعار وفي هذه الامور من التشوش على الصلوات زيادة على ما يحصل من قعود خصمين
 او اكثر بين يدي الحاكم في المسجد مع ما هو معلوم من ان القضاء بالحق هو من العمل بالشرعية

وتبليغها إلى العباد ونشر أحكامها بينهم وفي ذلك من المصالح ما لا يخفى مستقلة
للمحكم القضاء بما علمه فإن غاية ما يحصل للحاكم شهادة الشهود أو يمين المذكر أو إقرار المقر
هو مجرد الظن المختلف قوة وضعف لأن الصدوق قد يكذب المقر على نفسه وقد يقر بما لم يطل
لغرض ولكن هذه لما كانت اسباباً شرعية رددت في الكتاب والسنة واجمع عليها أهل
الاسلام كان القضاء بها حقا في ظاهر الشرع وجاز للقاضي الاستناد في حكمه إلى الظن لأن
هذه الأدلة الواردة في أسباب الحكم هي من جهة محضتها الأدلة الواردة في النهي عن العمل
بالظن والوعيد عليه كما قيل في أخبار الأحاد ونحوها من الظنيات في معلوم لكل عاقل أنه
إذا كان الحاكم يعلم بالقضاء يدعي بالشيء على جلته وحقيقته فلهذا مستند فوق لم يحصل
له من تلك الأسباب ما به علمه والحاصل أن تلك الأسباب ظن ولا خلاف في أن العلم
أقوى من الظن وإن الاستناد إليه مقدم على الاستناد إلى الظن بل لا يبقى الظن تأثير مع وجود
العلم أصلاً فالحاكم الذي حكم بما يعلمه قد حكم بالعدل والحق والقسط بلا شك ولا شبهة
ولم يكن مع علمه تجوز لكون حكمه باطلاً وليس ذكر تلك الأسباب الألبان ما هو ممكن في الواقع
من التوصل إلى معرفة الحق مع عدم القطع والثبت بطابقة الحكم للواقع ولهذا يقول الصادق
المصدق صلوات الله عليه إننا نأمر بما نعلم من حقهم ونحرم من أفعالهم ما لم يكن الحق من بعضنا
فأقضي بحج ما أسمع من قضيت لأمن حق أخيه شيئاً فلا يأخذنا ما قطع له قطعة من الناس
هكذا لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما فلا شك ولا ريب أن قضاء الحاكم بعلمه أسكن للخطأ
واقى لقلب وأقر عينه من الحكم بالظن والعمل بما هو أو ما هو مقبول لا يخالف فيه إلا من لا
يتعقل الحقائق كما ينبغي كما تقر في الأصول في الكلام على نفي الخطأ جزاً لو قد نال تلك الأسباب
لورد ما يدل على سببية غيرها ومعلوم أن التخصيص على بعض الأسباب لا ينفي سببية غيرها وأما
ما قيل من أنه قد رد ما يدل على انحصار الأسباب فيها وهو قول الصادق عليه السلام ليس ذلك بعد
قوله صلوات الله عليه فإنه يبينه فيجاء عنه بأن هذا إنما يكون دليلاً لو علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم
بالواقع في تلك القضية وترك العمل بعلمه وعدل إلى الظن البينة أو اليقين ولم يثبت ذلك على أنه
يرد على هذا الحصر أقراً من عليه الحق فإنه أقوى في السببية للحاكم من اليقين واليمين

فالحاصل ان الحاكم يعلمه حاكم بالعدل والحق والتعليل بالهمة لا وجه له ولا انتفاء
 اليه فان التهمة عن الاحكام العادلة العارفين بامر الله عز وجل المتعقلين كبحر الله سبحانه
 منفية ولا يعود عليهم من ذلك غرض يصلح يجعله صلة اجلا وليس محل النزاع هو الحاكم المظهر
 بل محل النزاع هو الحاكم الجامع وهو ابعد عن الريب اذ من ان يزن بعيبا ما استثنى الحد
 فوجه انه اذا لم يحصل النصاب المعتبر فيها كان ذلك شبهة وهي تدبر بالشبهة واما ما استدل
 به على هذا الاستثناء من قولنا لو كنت اجماعا لغير بنية لوجهها كما في قصة الملاعة
 فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بوقوع الفاحشة منها ولكنه استدل على ذلك بما ظهر من القرآن
 كما تضمنته القصة وليس ذلك من باب العلم ومع هذا فالبيان في ما يتبين به الشيخ ونظر عنده
 حقيقة والعالم من الحاكم من هذه الحثية بنية بل هو اقوى بنية وقد حقق هذا البحث بكتنا
 الشيخ القاضي محمد بن علي الشوكاني في نيل الاوطار والفتح الرباني غيرهما من مولفاته تحقيقا بالغا
مسئلة اعلم ان الله تعالى قد جعل حكم الحاكم اسبابا معاومة يعرفها الحاكم وهي الاقرار ^{البينة}
 او اليمين ولحق من مثل النكول والردف الحاكم اذا قامت لديه الشهادة العادية المرضية بشي
 الحق على الغائب والذي لا يعرفه ان هو المتمرد من حضور مجلس الحاكم فقد اوجب الله عليه نصا
 المحكوم به بحكم الله تعالى والقضا بما شرعه الله تعالى ولا يتم امر الله سبحانه به من الحاكم
 بالحق والعدل وبما انزل الالهذا وهكذا لا يتم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بهذا ومن زعم
 ان غيبة الذي عليه الحق عن الحاكم في مطلق من له الحق وعدم انصافه ورفع ظلامته
 فعليه الدليل وهكذا اذا كان الذي عليه الحق في موضع لا يعرفه فان جواز الحكم عليه
 اظهر من جواز الحكم على من كان غائبا في مكان معروف وهكذا اذا كان من عليه الحق متمردا
 عن حضور مجلس الحاكم تارك لما اوجبه الله تعالى عليه من الاجابة الى شرعه فان جواز
 الحكم عليه اظهر من الامر بالسابقين ولو تم للمتمرد من الشرع تمرد لم ينفذ الحق على
 غالب الناس حينئذ تبطل الاحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملة بين العباد ويبطل ما هو اس
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومثل قيام البينة عند الحاكم المتصفة بالصفة السابقة ^و
 اقرار متقدم من الغائب الجاهل او المتمرد ومثلا ايضا علم الحاكم بثبوت الحق عليه ولكن

على الحاكم ان يؤذن الغائب بانه قد توجه الحاكم عليه فان نفى له ما يدفع به نفسه
اورده اذا كان غائبا في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالاعذار اليه وهكذا يرد على المتمرّد
على انه قد رد في الحاكم على من لم يحضر له مجلس الشرع دليل يخصه وكتب شيخنا القاضي محمد
بن علي الشوكاني على ذلك المسألة طويلا وذكر فيها ما يشرح له صدر النص في وينتظر قلبه
فمن أحب الوقوف عليها فليقف عليها ويحيط بالحكم حيث لم يكن الاعذار الى الغائب
او المتمرّد بالتوق على المحكوم اعلان ان يتصرف فيما حكم به به حتى ينظر ما يقوله الغائب في حضره
والمتمرّد بعد رجوعه عن تمرّده وكذلك مجهول المكان حتى يظهر مكانه فان قلت اذا كان المظن
بالحكم ليس عليه الا اليقين بان يكون الظاهر معه قلت ينبغي ان يحكم له يمينه المسنة
الى الظاهر الذي معه ويؤخذ عليه ان يتصرف فيه نحو ان يكون مع خصمه الغائب
او المجهول او المتمرّد ما يترجح عليه يمينه وتنقل عن الظاهر الذي معه فكذا ينبغي ان يقال
في هذا المقال واما منع الدائعين عن الحاكم على هؤلاء فهو سدا لباب حكم الشرع واهمال ما
امره تعالى به من امر بالمعروف والنهي عن المنكر وظلم وبحث لمن جاء يشكو ظلامته ويصر
المستند الذي امر الله تعالى بالحكم بالحكم به واما قد مسافة الغيبة فينبغي تفويض النظر
فيه الى الحاكم المجتهد باختلاف الاحوال باختلاف الاشخاص والاموال ومتى حضر هو والمجهول
او المتمرّد مجلس الحاكم عرض عليه الحاكم المستند الذي حكم به عليه فان جاء بما يخالفه ويخرج
يخل عليه والا فاعطه بما تقدم من الحكم عليه والايفاء من مال الغائب صحيح مع التوق منه
بان لا يخرج عن ملكه قبل معرفة ما ينتهي اليه الحال **مسألة** اذا كان المتولى للحاكم مكان
مكين من العلم والدين فالظاهر انه حكمه حق وعدل وما كان كذلك فتنفيذه حق وعدل
ولا سيما اذا كان لا يستفد الا بهذا التنفيذ فانه واجب تخيير الحاكم الله عز وجل قيا ما بحق
المظلوم والاعتناء من الظالم وليس قيام الدعوى عند الغير مما يوجب ان لا يحكم فيها غيره
من الحكماء ولكن لابد ان يسمع الحاكم الاخر ما يقوله الخصمان **مسألة** قد ثبت العمل
بالخط بالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع وبالكتاب حفظ الله هذه الشريعة حتى
عليها من تأخر حكمها فاما من تقدم ولو لا ذلك بان هبت الشريعة لاسيما في الامور المتأخرة

فان الحفظ فيها في غاية القلة ولم يبق من العلم الا ما احوته بطون الدفاتر وهكذا حفظ الله
 بالكتابة اخبار السلف حتى عرفها الخلف ولولا ذلك لذهبت بها الأعصار وصارت نسياناً
 منسياً وهذا ظهر من الحكمة الالهية في الامر بالكتابة بنص القرآن الكريم والكتابة معمول بها
 في الجميع والتفرقة فيها بين العبادات والمعاملات غير صحيح وبذلك جاء القرآن الكريم فانه امرنا
 بالكتابة اذا تدايننا بين الدين والمدانية معاملة محضه ليست من العبادات في شيء وهذا
 عمل اهل العلم قاطبة ولكن هذه الكتابة المعمول بها ليست الكتابة المطلقة بل الكتابة المقتضية
 بغيرها منها معرفة الكاتب معرفة عدالتهم ومعرفة خطه على وجه لا يلبس بغيره فاذا كان الخط
 جامعاً لذلك فالعلماء متعين فان كان كاتبه حاكماً وصرح فيه بالحكم كان ذلك منزلة من
 احكام الحكم وان كان مفتياً كان ذلك منزلة الرواية لتلك المسئلة وان كان لاحكام ولا
 مفتياً بل حرراً فما في رواية او هبة او نحوها كان ذلك بمنزلة الخبر من ذلك الكاتب وحكم
 الخبر معروف في ما اذا كان الخط غير معروف فهذا الاختلاف بين المسلمين انه لا يجوز العمل
 به في غير الاقطار وهذا لو كان معروفاً ولكن بما يلبس بغيره لم يجز العمل في شيء وهكذا لو كان
 معروفاً ولا يلبس بغيره ولكن صاحبه ليس بعدل فانه لا يجوز العمل بالكتابة لما تقر من ان
 عدم العدل المقسط للشهادة والرواية باللفظ فضلاً عن الكتابة فاذا اجتمعت مقتضيات
 العمل هي الثلاثة الامور التي ذكرناها وعدم المانع وهو القادح في شيء منها فلا شك ولا ريب
 ان ذلك الخط معمول به على ذلك التفصيل الذي ذكرناه واذا كان خط الحاكم الاول معروفاً
 لدى الحاكم الاخر بحيث لا يعتريه فيه شك ولا شبهة كان ذلك قائماً مقام مشافهة الاول
 قال في دليل الغام الحق الخط الذي لا يجوز فيه التغيير والتبديل والاستنباه معمول به في كل شيء
 من غير فرق بين الحدود وغيرها وقد كان علمه يكتب الاقطار ويرتب على الكتابة اراقة الدماء
 وعصمتها فضلاً عما دون ذلك والقاتل بعدم العمل بالخط مطلقاً ليس بمبدع متمسك لا يجوز
 الاشتباه والزيادة والنقصان ومحل النزاع خارج عن ذلك والادلة على ما ذكرناه كثيرة
 ولا يلزم ان يكون الامر القراني بالكتابة ولو كانت غير معمول بها لم تكن بالامر بها فائدة وهذه المسئلة
 قد اوردتها رسالة مستقلة ونخصت حاصليها في الرسالة التي سميتها اطلاع ارباب الكمال على

ما في رسالة الجلال من الاختلال انتهى ومن اداة السنة على ذلك امره صلى الله عليه وسلم بكتبة الصلاة
 بينه وبين قريش ومنها كتبة الامانات ومنها كتبة الاقطاعات ومنها كتبة عقد الزمة والصلح
 ومنها كتاب عمر بن حزم الذي كتبه اليه صلى الله عليه وسلم واخذ الصحابة كثيرا من الاحكام الشرعية عند
 وقد وى مسندا ومرسلا ومن احكام اجماع الصحابة على العمل بالخط الرازي في المحصول
 واما من بعد الصحابة فيدل عليه اجماعهم الفعلي على الاحتجاج بذلك والعمل في معاملة
 وفي المصنفات في الفنون العلمية على اختلاف افعالها ومنها علمهم بالوجادة التي صرح
 العلماء بقبولها وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه ويختمها بخاتمته مع رسول معروف
 فيعلم ذلك القهري البعيد لا يشكون فيه وكانوا اعلم بالتمسك عند علم هذه المراتع الحادثة
 بعد اختلاف طوائف العالم والتحيلات بكل ممكن والحرص على تنقيح ما يوافق الغرض و
 ان كان باطلا **مسئلة** اذا اقر بان حكم الحاكم ظني سواء تعلق بحكوم فيه قطعي او
 ظني في ايقاع او وقوع فلا ينفذ الا ظاهرا لا باطنا فلا يحل به الاحرام ولا يحرم به الحلال للحكم
 له والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجوز من امتنع منه فان كان المحكوم له
 يعلم بان الحكم له به باطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استعماله بغير حكم الحاكم من غير فرق
 ومذهب الحنفية القائلين بان حكم الحاكم يحل الاحرام ويحرم الحلال وان كان في نفس الامر
 وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها مقالة باطلة وشبهة داحضة وفيها
 الله سبحانه في كتابه العزيز بقوله ولا تأكلوا اموالكم سيئكم بالباطل تدلوا بها الى الاحكام كلها
 فريقام اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون وودعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى قضيت له
 بشي من مال اخيه فلا يأخذه وانما اقطع له قطعة من النار هذا على تقدير انه غير المستند
 في اموال وغيرها الذي في كتبهم تخصيص ذلك بماعدل الاموال ولا يختلف في هذا من يقول
 بان كل مجتهد مصيب من لا يقول بذلك ان القائل بالثبوت لا يريد بذلك المجتهد قد
 اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد بان حكمه في المسئلة هو الذي
 كلفه وان كان خطأ في الواقع وهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم
 فاعطاه اجر وان اجتهد فاصاب فاجران فعمله مصيبا نارة ومخطيا اخرى ولو كان

مصيبا دائما لم يصح هذا التقسيم النبوي وهذا تعرف ان المراد بقول من قال كل عتيد مصيب
 انه — من الصواب الذي لا ينافي الخطا لامن الاصابة التي تنافيه **مسئلة** ينزل
 الحاكم بالجور لانه قد صار بالجور غير عدل والعدل الشرط والشرط يؤثر عدمه في عدم الشرط
 وهكذا اذا وقع من الحاكم قبول الرشوة فانه ينزل لبطولان عدلته بصد هذه المعصية
 الكبيرة منه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنة الله على الراشي والمرشي في الحكم اخرجهم احمد اما
 بطلان حكم الحاكم بغير الرشوة وان كان الحكم حقا فمبني على انه ينزل بفعل محرم من الجور
 وحينئذ لا وجه لتخصيص الرشوة بل لا فرق بينها وبين الزنا وشرب الخمر مثلا اللهم الا ان يقال
 ان هذا محرم يتعلق حكمه لانه يجوز مع الارتشاء ان يحكم بالباطل ولكن كان ينبغي تخصيص
 ذلك بما ليس بحق من الحكم اما اذا كان حقا فلا يبطل بفعل المحرم والحاصل انه لم يرق دليل على
 انه ينزل بفعل شتم المحرمات وليس عليه اذا وقع في شيء من ذلك الا التوبة الصحيحة الملية
 للذنوب كفى بها والله اعلم **مسئلة** لا ينقض حكم الحاكم الا بدليل علمي لانه اذا كان الحاكم
 الذي حكمه جامع للشرط المتقدم فقد صار حكمه لازما للمحكوم عليه يجب عليه ان يتلقا
 بالسمع والطاعة وان لا يجد في صدره حرجا من ذلك لئلا يسلم شيئا كما ذكره الله سبحانه
 في الكتاب العزيز ولكن اهلية الحاكم ليست بعصمة ودين الله هو ما شرعه لعباده في كتابه
 وسنة رسوله فان كان هذا الحاكم المتاهل قد صاب الحق في حكمه فلا شك ولا ريب
 انه لا يجوز لمسلم كائنا من كان ان يتعرض لنقض هذا الحكم بل لا يجوز لمسلم ان يترك الامتناع
 له فضلا عن ان يحاول نقضه وفي الفتاوى ومعنى كونه قد اصاب في حكمه ان يوقفه
 موافقا لما في كتاب الله تعالى او لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد فيما ما يقتضي
 ذلك يقول على القياس عليه بما جامع مفعول كالنص على العادة او عدم الفارق ووجه هذا
 ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن للقتال فامر به بالحكم بما في كتاب الله
 عز وجل فان لم يجد فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد احسن رايه وهو حد صحيح
 العمل به ولا يصح لنقض حكم الحاكم المتاهل وجوب دليل يعارض دليله اذا كان معاهل حكما
 لا يحتاج به لان ذلك هو فرضه عند تعارض الادلة اما اذا تبين ان الحاكم المتاهل اخطأ

في الحكم فلا يجوز اقرار حكمه بل يجب على الحاكم الاخر نقضه لان مجرد ناهل الحاكم
 للنقض ليس بصحة ولهذا يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله في الحديث الثابت في الصحيحين
 وغيرها اذا اجتهد الحاكم فخطأ فلا اجر وان اجتهد فاصاب فلا اجر ان فقد رجل النبي
 صلوات الله عليه متروك دأب الصواب والخطأ فليست الاهلية تعصمه عن الخطأ كما في هذا
 القول النبوي وذلك بان يستند في حكمه الى رأي والدليل الصحيح الذي يقوم به الحجة فهو
 فان الحكم النبي على هذا الرأي منقوض بالدليل الصحيح مضروب وجه الحاكم به لان شرع الله
 عز وجل واحد لا يخرج بخطط الحاكم عن كونه شرعاً والتعبد به للعباد ثابت قبل الحاكم وبعده
 في هذه القضية التي حكم فيها الحاكم وفي غيرها على هذا الحكم له وعليه وعلى غيرها اما
 اذا كان القاضي المتولي للحكم غير متاهل للنقض فحكمه باطل من اصله لانه صادر عن غير
 حاكم لكنه اذا وافق الحق فقبوله واجب من حيث كونه حقاً لا من حيث كونه صادراً من
 غير من يصلح للنقض لان الحق حق في نفسه لا يخرج بحكم من ليس بمتاهل للنقض من كونه حقاً
 وان كان القاضي الذي ليس بمتاهل انما لانه قضى بالحق وهو لا يماره فهو احد قضاي النار
 كما تقدم في الحديث لانه لا يعرف كون الحكم الذي حكم به خطأ او باطلاً اذ هو لا يتعلل بالحجة
 فضلاً ان يحكم بها بين الناس واذا تقررت هذه الرغبت ان لزوم حكم الحاكم وجوب
 امتثاله وتكرير نقضه يرجع الى كونه مطابقاً للحق وعدم لزومه وجواز نقضه يرجع الى
 كونه مخالفاً للحق ومثل هذه الموافقة والمخالفة لا تخفى على المحققين من اهل العلم المستفيدين
 بادلة الكتاب والسنة وان يحل الرب عز وجل عبادة وبلاده عن وجود من يقوم بالعباد
 لما في الكتاب والسنة ويرشد العباد الى ما اشتمل عليه مما شرعه لهم وقد اقررت المخالفة
 الدليل القطعي وخالف اجماع المسلمين من الاحكام كان اولي بالنقض الحق بعد وجوب
 الامتثال **مسئلة** اذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جاز وجوبه بطلان لايت كما تقدم
 ولا مذهب للجهتد الا ما بلغت اليه قدرته من النظر في الادلة واتبع فيها توجيه الرأى
 منها فان حكم بخلاف ما يصح له اجتهاد اعد فقد حكم بالبطل وهو يعلم بانه باطل
 كفى هذه الجرأة والجسارة والمخالفة لما امر الله سبحانه به فان تلفه احكمه بالاعتقاد

الرجوع على من اتلفه ضمنه القاضي لانه قد تسبب بسبب متعاضية عامدا معاندا للشرع
الله تعالى مضاد الحق واما غير المتاهل فليس حكمه بشيء الا اذا وافق الحق لكن صحته انما هي
لكونه وافق الحق كما قد منادى اما اذا حكم بخلاف الحق عامدا على فرض انه قد اعتقد اعتقاد
جهل ان الحق هو كذا فهذا ايضا من هذه الحثية اذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجوع
قيمتها فان تعذر غرم من بيت المال ان الحاكم معذور باخطا وقد منان تاهله لبعضه
عن الخطا فاذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل له اجر كما تقدم في الحديث الصحيح
ولكنه ما هنا قد كان حكمه هذا الواقع على جهة الخطا سببا لذهاب مال المحكوم عليه فهو مظلوم
ورفع ظلامته واجبه قد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمتها على المحكوم له ولم يتعلق
بالحكم الضمان ولا يجوز تضمينه مع الخطا فلم يبق الا جبر ما حقه من الخسر من مال بيت مال
المسلمين فيكون له حكم التاديب وقد تنقل رسول الله صلى الله عليه وآله في آخر ايام النبوة بعد ان فتح الله
تعالى على المسلمين بان من ترك ديننا او ضاعا فخر اليه وعليه كما انطقت بذلك الاحاديث
النحوي فقال هذا المحكوم عليه باخطا خودين على من استغفره وقد تعذر الرجوع عليه فكان
دينا عليه بيت مال المسلمين ~~مسئلة~~ اجرة الحاكم من مال المصالح قد ثبت ثبوت الاشكالية
ولا شبهة ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحمل من عمل لا يرجع الى مصالح المسلمين رزقا ومن ذلك رزاق
المصدقين والامراء الذين يؤمرون على البلاد وهكذا ثبت في ايام الخلفاء الراشدين الذين
قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله يستحقون سنة الخلفاء الراشدين انهم كانوا يجلبون للوالة
والقضاة ومن يعمل في الصدقات رزقا من بيت مال المسلمين وكان المسلمون يقرضون
الامنة رزقا يقوم بحيث جرت اليه مع حاجتهم الى ذلك وعدم وجود ما يقوم بهونتهم في
خالص امرهم ولا شك ان انصاب القاضي للقضاة المقتضى ان يصيب في مصلحة عامة فله
نصيب في بيت مال المسلمين من هذه الحثية وليس ذلك اجرة على واجب بل ثبت
حتى له في مال المسلمين وقد ركن الصحابة يأخذون عطائهم من بيت المال وان لم يولدوا كما
هو معلوم فكيف اذا قام مع ذلك بما لم يقيم به ما زال المسلمين وقد جعل الله سبحانه العالمات
على الصدقة احد الاصناف الثمانية المسحقين لها ولا سبب لذلك الا ما فعلوه من العمل وهكذا

كل ذي ولاية دينية راجعة الى القيام بمصالح المسلمين وأما سائر الاموال التي هي معدة
 في بيت مال المسلمين فلا يشترط فيها فقر القاضي ولا غيره وقد صرح عنه صراحة قال
 اعصرها جاك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فتخذ وما لا ولا تتعبره نفسك
 بعد ان قال عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيه من هواجج الله منه ووركان الصحابة رضي
 الله عنهم ياخذون من العطاء الا لو في التولية كما هو معلوم بل كان الحسن بن عبد الله بن
 جعفر وامثالهم ياخذون المائة الالف فما هو اكثر منها قال الشوكاني في ذيل النعمان مال الله و
 لمصالح المسلمين وهاهنا قيل لبيت مال المسلمين ومن اعظم مصداق دينهم ودينهم القضاة
 العادل في احكامهم العارفين بالشرعية المطهرة بما يحتاج اليه في حاله واربانه بل ذاك
 المصلحة التي لا تلهي مصالحه الا به يشهدهم الى مصالح الشرع وينصرون لخصومه باحكامهم
 فهو محل لاعتناء الدين والرحم عنه من جناح اليه من المسلمين وورقه من بيت المال من احمر
 الامور ولا سيما اذا استشرف اوقاته في فصل خصومه ما ظهر فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون اموال الله بين المسلمين ويحبون
 للعلماء نصيبا موفرا القاضي اذا كان متورعا عن اموال العباد قائما بمصالحهم
 والعباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات كونه من المسلمين ومنها كونه عالما
 ومنها كونه قاضيا واما ما اعتاده جماعة من القضاة من اخذ الاجرة من المخصوم على الرقوم
 فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يخل له ذلك لانه قد قبض اجرته من بيت المال
 وان اظهر من ياتيه ان نفسه طيبة به الذي او جب عليه كونه قاضيا وكون الاعراف
 قد جرت بمثل ذلك والافواه لا تسبح به ما له لولا لم يكن كذلك هذا اما الاشياء فيد ولا شبهة
 واما اذا لم يكن مكفيا من بيت المال فشرط العمل ان ياخذ مقدرا لاجرة بطيبة من يقسم
 بقصد ويكون كالاخيرة حكما لا يورده غير موجز من بيت مال المسلمين انتهى وقد تقدم الكلام
 على ذلك مستوفى في آخر القسم الاول فاجب **مسئلة** المدعي الشخصي نوع من الشبهة
 لان كل فرد من افراد الناس يمكن ان يوجد له غير يراعه اليه اما اجلا او عاجلا والصانع
 تدرج تحت الغيوب لهذا يقول الصادق المصدوق جللت القلوب على حب من احسن

وحقير الرشوة ليس إلا لما تفرقه من الميل ولا فرق بينهما وبين الهدية في ذلك لأن الكل أحسان
 إلى القاضي والمتودع في حقه التحري لنفسه من القضاة يابى من قبول كل هدية من غير فرق
 بين من كان يهدى له قبل الولاية وغيره وإن كان الخطر في من كان يهدى له قبل الولاية
 أخف لأنه لم يفعل ذلك لغرض الولاية لكن العلة الميل المتأثر عن الإنسان وربما كان الهدية
 من يهدى إليه قبل الولاية لأجل كونه مظنة للولاية أما كونه من العلم بمكان أو من بيت
 يعتادون الدخول في هذا الشأن فإذا رأت القاضي يقبل الهدايا فما عليك إذا سأته
 ظنا وإياك والاعتراض بما ورد من الترغيب في المهادة فإن تلك الهدايا المرغوب فيها غير هذه
 الهدايا التي هي أثمان الأديان ولهذا صرح عنه صلوات الله عليه عن قبول الهدية في مقابل شفاعته
 أدقضا حاجة تكفي سنن أبي داود وغيرها ورواها عن الناس متعلقة بالقاضي أثره في
 ثمن دينه ويلحق بذلك ما يأخذ القاضي من النكاح عند خطبة النكاح في مجلس العقد باسم
 حق النكاح قليلا كان أو كثيرا فإنه لا يحل لأحد مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه قاضيا
 كان أو غيره فإذا أخذ القاضي ذلك فقد أكل مال أخيه المسلم بالباطل اللهم إلا أن يعطي الذي
 بيده عقدة النكاح شيئا بطيبة من نفسه من غير تعيين لمقدار من جهة القاضي العاقد
 النكاح كيف وهذا الأخذ بالحكم لا يوجد بحججه دليل لا في كتاب ولا في سنة ولا في إجماع ولا قياس
 عند من يقول بحدوث الأخيرين فكان هذا المال المأخوذ في حكم الهدية أو الرشوة بلا فرق بينهما
 بينهما والله أعلم ومن الأدلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن
 عن الحسن بن سعيد بن جبيرة أنها فسر قوله تعالى أكلون السحت بالرشوة وحكي عن مسروق
 عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
 الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمته فيهلك
 لك فإن أهدى لك فلا تقبل وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحدا يمة التابعين القاضي
 إذا أخذ الهدية فقد أكل السحت وإذا الرشوة بلغت به الكفر رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح
 أنته ما حكاه ابن رسلان ويدل على المنع من قبول هدية من استعان بها على دفع مظلمة
 ما أخرجه أبو داود عن أبي مامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع لأخيه شفاعته فأهدى له هدية

عليها فقبلها فقد اتى بابا عظيم من ابواب الربا وفي سنده القسم بن عبد الرحمن الاموي
مولاهم الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الامراء
حديث هدايا الامراء غلول اخرجه البيهقي وابن عدي من حديث ابي حميد قال الكاظم
واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن اهل الحجاز
واخرجه الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة قال الكاظم واسناده اشد ضعفا واخرجه
سنيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عمار
واسمعيل ضعيف واخرجه الخطيب في تلخيص التشابه من حديث انس بلفظ هدايا
العمال تحت وفي باب الزكوة في باب العمالين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه
وسلم استعملناه على عمل فزقناه رزقا فما اخذه بعد ذلك فهو غلول اخرجه ابو داود و
ابو البخاري في ابواب القضا باب هدايا العمال وذكر حديث ابن التبية المشهور والظاهر
ان الهدايا التي هدى للقضاة وغوهم هي نوع من الرشوة لان المهدي اذا لم يكن معتادا للالهة
الى القاضي قبل ولايته لا يهدي اليه الا لغرض وهو اما التقوي به على باطله او التوصل اليه
لله احقة والكل حرام واصل الاحوال ان يكون طالبا لقرية من الحاكم وتغنيها ونفوذ كلامه ولا
غرض لئلا ذلك الاستطاعة على خصومه او الامن من مطالبتهم له فيحتمل من له حق عليه
ويخافه من اذنه قبل ذلك وهذه الأغراض كلها قول والمالك الرشوة فلجوز الحاكم
المحظ لديه المستند لوقوف بين يديه ربه من قبول هدايا من اهدى اليه بعد
للقضا فان الاحسان تاتى في طبع الانسان والقابيل مجبوله على حب من احسن اليها
وفيما مالت نفسه الى المهدي اليه ميلا يورث الميل عن الحق عند عروض الخاصة من المهدي
وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك فيظن انه لم يخرج من الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان
في قلبه والرشوة لاتفعل زيادة على هذا قال شيخنا وراكنا القاضي محمد الشوكاني ومن
هذه الحثية امتنع عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء من كان يهدي الي قبل الدخول
فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لمسطر
اسأل الله ان يجعله خالصا لوجهه فلتع مسئلة كان الخصمان اذا التفتحا الى منزل الله

صلح فانتعد للوعد فاني احدهما ولم يواف الاخر قضى لاني وثق منهما كما يدل عليه خبر
 ابي موسى الاشعري ان معاوية بن ابي سفيان قال له اما علمت ان رسول الله صلوات الله
 اذ اجتمع اليه الرجلان فانتعد للوعد فجاء احدهما وامرات الاخر قضى للذي جاء على التمسك
 لم يخفى فقال ابو موسى انما كان ذلك في الدابة والشاة والبعير الذي غر فيه امر الناس
 رواه الطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد وفيه خالد بن نافع الاشعري قال ابو حاتم ليس
 بقوي يكتب حديثه وضعفه الائمة انتهى وله شواهد ذكرها الشوكاني في الفتح الرباني قال
 واني لم اجد لاحد من الحفاظ كلاما على اسناد هذا الحديث بعد البحث عنه الا ما ذكره
 واما الكلام على منته فامر اجد شيئا من ذلك والكلام في ذلك ينحصر في وجوه جلها ستون
 وجهًا ثم ذكر ذلك قال والظاهر انه لم يقل ذلك براه به بل قاله حاكيا لما كان يفعل النبي صلوات
 ولكن اذا وقع التردد والعناد والتصميم عليه فذلك مبيع للدم فضلا عن كثير من المال هذا
 القضاء على من لم يحضر ليس هو القضاء الذي ذكره اهل الفقه على الغائب والتمتع فان الذي
 نحن بصدده هو القضاء على التمتع بمجرده فمردود بخلاف ما ذكره اهل الفقه فلا بد فيه من مستند
 يحكم على التمتع عندهم والله اعلم **مسئلة** اليمين حق ثابت للمدعي ثبوته انصصصصص علي
 بالادلة الصحيحة جمعا عليه عند جميع اهل الاسلام فاذا قال المدعي انا اطلب يمين خصمي هذا
 المنكر حتى كانت اجابته الى هذا حقا ثابتا لازما متعينا بانصص والا جماع فان اجاب الى
 اليمين كان على الحاكم التراجع اليه ان يقول للمدعي هذا خصمك المنكر كما تدعي عليه
 قد اجابك الى ما هو الواجب عليه فان لم تكن اليك بينة فليس لك الا هذا فان قال البينة ذاب
 فليس له الا اناس اليمين من خصمه وان كانت له بينة الزمه الحاكم بايراد ما حديث شامل
 او يمينه فاذا قال المدعي اريد اليمين فهو قد راد الحق الذي اثبت للشرع فليس للحاكم ان يقول
 ليس لك ذلك بل عليك ان تذهب فتاقي بالبينه فان هذا هو قلب الشريعة ولكن على
 الحاكم ان يبين للمدعي ان خصمه اذا حلف فقد انقطع الحق بيمينه ولا بينة بعد ذلك واذا
 وضع الحاكم هذا فقد صنع ما هو محض الشريعة الغراء فلو قال المدعي بعد ان طلب اليمين وتقيأ
 لها المنكر له يمينه او بينتي موجودة وخصمي لم يحلف فقال الحاكم قد قضى الامر وحلف القلم

وانقطع الحق وليس انشاء ما قد طلبته من اليمين التي لم يكن قد نطق المنكر بخبر من هذا النوع
الحاكم بالاحكام الشرعية وشبهه منه بالاحكام الطاغوتية فضلا عن الاستحسان الشرعية
ومعلوم ان مثل هذا ليس من الشريعة السجدة السهلة الواضحة التي يلجأ اليها اهلها والرجوع
اليها كمال ذلك فقد ظاهرا بينا **مسئلة** ان كانت الشهادة المعتبرة التي يصح الاستدلال
للمحكم الشرعي قد حصلت فلا وجه لطلب زيادة على شهادة شاهدين عدلين او رجل وامرأتين
ويسمونه التكميل ثم هذا التكميل ان اريد به التكميل باليمين من المدعي وهي التي يسميها بعض اهل
الفقه اليمين الموكدة فهذا ان يكون سببه حصول بعض رتبة الحكم لا لوجوب ترك العمل بالشهادة
فيطلب اليمين الموكدة للحصول الطائنة وانتلاج الصدر ورفع الحرج وقد يستأنس لذلك بمثل
قوله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما ومع هذا فان المدعي اذا تكلم عن اليمين
الموكدة ولم يحسب اليها كانت الرتبة في ذلك قينة والشك عظيم والحرج بليغا وان اريد به
طلب زيادة في الشهادة فهذا الوجه ان نصاب الحكم قد حصل فان حصل الحكم رتبة اشئ
في الشروع فليس عليه بذلك باس لكن اذا لم يجد المدعي غير تلك الشهادة التي قد يكون فيها
لهم حرج الحكم ان يترك الحكم له بل يجب عليه ان يحكم له بتلك الشهادة لان ما حصل له من الرتبة
لا يسوغ له ترك الحكم مع كمال النصاب فاما ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اقتصى بما اجمع فمن
تضمنت له شئ من مال اخيه فاما القطع له قطعة من النار ولا شك ولا ريب ان طلب الطائنة
سنة انبياء الله عليهم السلام ولا سيما في مثل هذه الازمنة التي قد نشأ فيها الكذب فشاوا ان
على الازمنة المتقدمة قال الشركاني واني ارى ان هذه حجة قوية لمن توقف عن الحكم بعد
كمال النصاب المعتبر فيه وبجئت وفحصت حتى نظيت نفسي ويطمن خاطره لكن بشرط ان لا يحمل
الحكم لمن قد حصل النصاب المعتبر اذا لم يحصل ما يطلبه من الطائنة وكم من قضايا قد تكشف
لنا فيها مزيد البحث وتكميل الفحص ما يتفحص به الحق انتصاح شمس النهار وان كانت الاسباب
الشرعية اذا حمل الجامد عليها استنكر شيئا من ذلك ولو كشف عن المقصد الذي يريد
والمطمح الذي يطلبه لقررت بذلك حينه والحاصل انه لا تنافي بين العمل بالاسباب الشرعية
للمحكم والاستنبات فيها حتى تكون اسبابا يتقوى بها الظلم ويظهر بها الحق ظهورا لا يدحضه

من غير استنبات **مسئلة** لوجه ليقول من ليس يعدل فان اعتبار العدالة امر
 نطق به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومع ذلك فهو مجمع على اعتبارها كما حكى ذلك غير
 واحد الاختلاف في تحقيق مفهومها وبيان ماهيتها لا يخرجها عن كونها معتبرة بالنص
 والاجماع ولا اختلاف بين المتكلمين في اعتبار العدالة انها غير معتبرة في الاخبار المفيدة
 المتواترة هاهنا بحث لشيخنا وبركتنا الشوكاني ينبغي التنبيه له وامعان النظر فيه وهو ان
 كثير من القرى التي يسكنها جماعة من الجرائين المعروفين الآن بالقبائل قد يوجد في القرية
 الواحدة وان كثرة الساكنين بها من يستحق ان يطلق عليه اسم العدل قط بل قد يكون اكثر
 اهلها ان لم يكونوا كلهم متساهلا في الايقان باركان الاسلام كالصلوة والصيام فحوا
 وان صله مثلا وفعل صلوة لا يحسن لها ذكر ولا يقيم لها ركنا بل كثير منهم لا يحسن النطق بكلمة
 الشهادة فكان حالهم في ذلك ظلمات بعضها فوق بعض ثم يقع بينهم الظلم في الدماء والاموال
 وليس فيهم عدل معتبر في الشهادة ولا يحضرون عدل من غيرهم فيترافعون الى حكام الشريعة
 ونحن نعلم انهم لا يتورعون من منكر من المنكرات ولا يتوقفون عند حد من حدود الشرع
 ويقدمون على الايمان الفاجرة وعلى شهادات الزور فلذا يصنع الحاكم عند ترافعهم اليه
 ان وقف على اعتبار العدالة في الشهود وعلوا ذلك منه سفكوا الدماء وهتكوا الحرم واكلوا
 اموال بعضهم البعض في من من ان يقبل عليهم شاهد او يلتفت الى اخبار يخبر بل غاية ما هناك
 ان الحاكم يسد باب البينة والاخبار اذا عدل معتبر ولم يبق الا تخليف الخصم الذي قد علم
 كل عالم حاله ان البين الفاجرة اهلون شي عليه والسير امر عنده ولو سمعوا على اكثرهم تطبيقهم
 لغالب هذه الدار اليمينية بانه ليس على من قتل نفسا واخذ مالا او هتك حرمة الايمان
 لكان ذلك من اعظم البواعث لهم على الاذات في ذلك التهافت عليه والتتابع وحينئذ
 يفتح لهم باب لا يعلق وتضمن فيهم نار فتة لا تنطفي ابدا وهذه الشريعة المطهرة من عرفها
 حتى معرفتها وجد هاهنا مبنية على جلب المنافع ودفع المفاسد اعتبار هذا الاصل العظيم
 من الكتاب والسنة كثيرة جد التحمل مؤلفا مستقلا فان قال الحاكم المترافع لانه هات البينة
 التي معك لم تجمعها واستكدر من عدمها حتى تلوح له امارات الصدق او يبلغ الى التواتر

كان ذلك اقرب الى اعتبار جلب المصلحة الشرعية ودفع المفاسد المخالفة للشرع واجر
 لخلق العوام الاغتمام عن انتهاك الحرم وسفك الدماء وضياع الاموال فان جاء المدعي بما
 يفيد ذلك ويصح به الصواب فيها ونعمت وان لم يأت بذلك جع الى اليقين الشرعي
 لا يعتبر في قطعها الحق كون صاحبها غير فاجر لا يتورع عن اليقين الفاجرة وكان في ذلك
 زجر للعصاة واهل الجسارة عن ان يسفكوا الدماء وينتهبوا الاموال يهتكوا الحرم وليست في
 الامكان ابداع مما كان وقد يستدل لقبول شهادة غير العادل مع عدم وجود العادل
 لكن على الصفة التي ذكرناها من الاستكثار منهم حتى يحصل من ذلك ما يكون سببا لظهور
 الحق واتضاح الصواب بما في الصحيح من ذكر قصة السهم الذي مات بارض ليس بها احد من
 المسلمين فشهد على وصيته من اهل الزمة ونزل في ذلك يا ايها الذين امنوا شهادة
 بينكم الآية والكلام على الآية وسبب نزولها يطول وهي مستوفاة في كتب الحديث
 والتفسير فمن احب الوقوف على حقيقة ذلك رجع اليها في سنن ابي داود وسنن
 الدارقطني عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة ولم يجد احدا من المسلمين
 يشهد عليه وصيته فاشهد جارين من اهل الكتكاف فلما الكوفة فأتيا ابا موسى الاشعري
 فاخبراه وقد عايناه المبيت ووصيته فقال ابو موسى هذا امر لم يكن يعمل الذي كان في
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاحلف بهما بعد العصر فاحلفا ذاك وبواكيا ولا آخاهما فخر واذا وصيته
 الرجل وتركته فامضه شهادة **مسئلة** المبيت على النفي ليست بمناسبة للمساك
 الشرعية كما انها ليست بمناسبة للمساك العقلية نعم اذا كانت ايلة الى الاستدلال
 من الوجوه كانت مثبتة مقبولة وليس الاعتبار بخرج الا لما ظرر بما يستفاد منها من المعاني
 فالحاكم العارف بمدلولات الكلام وخواصه ينبغي له ان ينظر في شهادة الشاهد فيه بها
 وان كانت نافية لا شاق تشتغل على ما يفيد المراد من حيث المعنى وان كانت مرجحة
 اللفظ نافية واما الرد لها بخرج كونها نافية فهو مرجح وظاهريه متجدي بمسألة
 بعث الامناء لكل امر من الامور الثابتة في الشريعة ونظر محل خصوصية كالشفعة والاجارة
 والشراكة وسقي الاعلى ومقدار ما يعمل من السقاة الاول حتى يرسله الى من بعده ونحو ذلك

عنه ^{عليه السلام} بعث أصحابه إلى الاقطار لتعليم الشرائع وقبض الزكاة واصلاح دين المسلمين
 كما ثبت عنه انه بعث عليا في نصاص خالده مع بني جذيمة وفي قصته مع مالك بن نويرة
 بل خرج بنفسه الشريفة للاصلاح دين بني عمرو بن عوف بل بعث انيسا في امر عظيم فقال
 واغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فارجعها واذا لم تكن بعث عليا لقتل الرجل الذي
 كان يدخل على امهات المؤمنين فوجد محتونا فتركه ونحو هذه الوقائع كثيرة وذلك ظاهر
 مكشوف لا يخالف فيه من يعرف الشريعة ولا مانع الا من من اخذ ما يستحقونه من الاجرة بل
 الذي في الشريعة الامر باعطاء الاجرة والتأكيد في ذلك التحذير من التقصير في شأه والصحابة الذين هم خير
 القرون كانوا يعلمون رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقات ونحوها ويجعل لهم ما يعيشون بها بل ثبت في الأحاديث الصحيحة
 ان اهل الاموال كانوا يشكون الرسول الله صلى الله عليه وآله من ظلم المصدقين فياومهم ان يصبروا على ظلمهم يقولون انهم
 الذي لهم اسأله الله الذي لهم وكان ياومهم ان يرجع المصدقين لا وهم راضون ان يكونوا هم اذا نزلوا عليهم فان
 كان هذا الظلم الذي شكوه الرسول الله صلى الله عليه وآله فكيف يطمع الآن في الناس لا يشكون ممن يشيئون من ماله
 ان كان باطلا فكيف لا يجوز صدق ومثله مثل اهل نعمنا ونخل المشكوة منه على السلامة والطعن عليه من سعي في
 مكسب لا يعرف الحاجة إلى الناس يعود عليه من يعرفون ان هذا لا يقع لمن سلف هذه الامامة ولا من خلفها
 وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسعون في المكاسب على اختلاف ادعائها وما سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وآله انكر على احد منهم بل كان يرغبهم في ذلك حتى امر من لا كسب له ان يأتي ببعض
 ملبوسه واشترى له بذلك فاسا وامره ان يذهب فيحطب بل قد كان الصادق المصدق
 صلى الله عليه وآله يقبل البعثة بتجارة خديجة رضي الله عنها الى الاقطار الشامية ثم الاعتياش بمثل
 هذا العايش كان في جميع الاقطار الاسلامية مع جميع قضاة الاسلام فقد كانوا يختبئون
 النواب يرسلونهم الى اطراف ولايتهم ويزيد من عليهم اهل منصب اخر يسمى لهم الشهود وقد كان
 في النواب من الشهود جماعة من اكار العلماء المصنفين ومن رجال الرواية المحفاظ المتقنين
 وهذا يعرفه كل من لا يخبر باحوال الناس ومن شك في هذا فليطالع كتاب تاريخ الاسلام
 او كتاب النبلاء بل الكتب التي هي موضوعة لاصح من هؤلاء المصنفات المشتملة على تراجم
 رواة الامهات الست وفي هذا المقدار كفاية فليس المراد منه الا مجرد التذكير ولو كان كلف القاص

بان يقسم التركات وينظر مكان الخصومات ويجرد السجلات لكان قد كلف بالاطمئنان
 ولا يدخل تحت قدرته واصر ذلك باهل الخصومات لاسيما عند ان يشد الرحل ويتزود
 للسفر الى مكان بعيد ينظر اسباب الشفعة بين البدوي الفلاني وغريمه او يقسم تركته المقترة
 في جوانب الارض فان هذا يعود على المرض المقصود من نصبه الاحكام الشرعية بالنقض من
 قال ان هذا من عمل القاضي فهو لا يدري ما هو القضايل الذي يجب على القاضي ان يقول الورثة
 المتخاصمين اليه بكيفية القسمة على الفرائض الشرعية ويقول للمتخاصمين في الشفعة بعد
 ان يحكم العدل صورة الاسباب المستحق للشفعة صاحب هذا السبب ومن هذا ونحو
 ذلك وهكذا في سائر الامور المشابهة لهذا واما اذا كان من يامر القاضي بالنظر في القضية
 من المتاهلين للحكم فيها بالشريعة المطهرة فلا حرج على القاضي في ذلك وسواء كان الحاكم
 قاضيا او غير قاض فان تفويضه من القاضي يجعل بمنزلة القاضي له ان يفوض الحكم اليه
 لانه يثق به بان لا يزيغ عن الحق لورعه وامانته ولا يحكم خطا ولا جزا فالعلم بالشريعة المطهرة
 وتاهله للحكم بها ولكنه لما كان مأمورا بامر ومباشرا بتفويضه كان عليه ان ينظر في
 حكمه ومستنده اخذ بالحزم وعلا بالعزيمة فان المتأهل غير معصوم من الخطا وقد يخفى
 عليه مع علمه بالشريعة بعض ما قد اختلفوا في اعتضد نظره بنظره واجتمع عليه مع علمه
 كان ذلك غاية ما يجب في نهاية ما يلزم وبالله التوفيق **مسئلة** اعلم ان الذي ينبغي اعتقاد
 في اجرة السجنان والاعوان هو ان المسجون ومن احتاج الى اعوان الحاكم لا يخلو واما ان يكون
 قد تقرر عليه حق الغير فيجب عليه التخلص منه كالدين وغرة فامتنع مع تمكنه من ذلك
 بوجه من الوجوه وعدم وجود عذر شرعي كالاعصار الشرعي فمن كان هكذا فما لزم للسجنان
 والاعوان فهو عليه من ماله ولا يخل اخذه من خصمه ولا من مال المصالح اما ان لا يخل اخذه
 من خصمه فظاهر لانه مظلوم وقد رفع مظلمته الى شرع الله فوجب على القاضي والوالي ان
 يوصله الى ما يطلب من الحق ويدفع عنه الظلم بالزامه خصمه الظالم له بتسليم ما ظلمه
 فيه فاذا ازمه بشيء من اجرة السجنان والاعوان فقد ظلمه الا ان يقتضوا الحال وتوجب الضرورة
 ذلك لمن يطالب غريمه في القصاص كان المقص منه فقيرا ولم يكن في الوجود مال

مصالح من خارج ومعاملة وجزية وفضلة سهم في ميل الله او كان ولكنه بائع قوم
 يتغلبون عليه وكان هذا المطلوب بالقصاص لا يمكن استيفاء ذلك منه الا بارسال
 الاعوان عليه وجبته في السجن وكان الاعوان والسجان لا يفعلون ذلك الا باجرة هذا الظالم
 للقصاص قد صار لا يمكن من استيفاء ما اوجبه الله له الا بتسليم ما يحتاجوا لثبته من اجرة
 وعلى القاضي ان يوضح له ذلك ويقول له اما رضيت لنفسك بهذا الذي لا يمكن الوصول
 اليه حقك الا به او تركت واما كونه لا يجوز اخذ اجرة السجان من مال المصالح حيث كان من عليه
 الحق متمكنا منه متمتعا من تسليمه بعد الحكم عليه فلعدم الوجه المسوغ لذلك فان مصرف
 مال المصالح هو المصالح وهذا الرجل الممتنع من تسليم ما عليه بعد حكم الشرع قد صار جانيا
 على نفسه ووجب عليه استخلاص الحق منه والاخذ على يديه حتى يتخلص من الذي عليه
 ولما كان هذا الاستخلاص دفع الظالم والحكم بالحق لا يمكن الا بارسال الاعوان عليه وحفظه
 في السجن كان ذلك مما لا يتم الواجب الا به فوجب علينا فعله وحل لنا الزامه بما يطلبه الاعوان
 والسجان من الاجرة على وجه العدل فانه ظالم وقد سمي النبي صلام فعلة ظلم فقال لي الواحد
 ظالم يحل عرضه وعقوبته كما ثبت في الصحيح والعقوبة لا تختص بنوع معين بل يحل لنا ان نذكر
 به ما يصدق عليه اسم العقوبة واخف العقوبات ما لا يمكن استخلاص الحق منه الا به من
 الحبس اجرة السجان والاعوان وهذا ظاهر بل لو لم يرد هذا الحديث الصحيح لكان تسويج
 ذلك معلوما من قواعد الشريعة لوجوب دفع المظلة علينا وان ما لا يتم ذلك الا بحجب
 كوجبه وان من تمام ذلك ما يعتاده السجان والاعوان ولو لا ذلك ما فعلوا ما نمرهم به
 وهذا الظالم هو الذي تسبب بظلمه وامتناعه عن التخلص من الحق الى ما يحتاج الى غرامة
 مالية هذا اذا كان عليه الحق على الصفة التي ذكرنا واما لو كان فقيرا قد تبين فقره فهذا يحل
 ارسال الاعوان عليه ولا سجنه بل يجب عليه الحيولة بينه وبين الطالب له بنقل القران
 الكريم وان كان ذو عسرة فنظرة الى مديرة فان حبسه الحاكم وارسل عليه كان ظالما
 وكان واجبا عليه ان يسلم اجرة من ارسله واجرة السجان من ماله واذا لم يكن قد تبين
 فقره واعساره عن تسليم ما عليه ولكنه يدعي ذلك وخصمه يخالفه وينكر فان كان حقيقا

الى القاضي ووقفه مع خصمه لانه يمكن ان يدن ارسال الاعوان عليه فلا يحمل ارسال
 الاعوان عليه بل على الحاكم ان يطلب من البرهان بدعواه فان جاء به انظره الى ميسره
 وان عجز عنه اوجاه غريمه بما يقدر عليه الزمه بالنسب لبرهان امتنع مع ذلك كان الحكم
 فيه كالكلام في الموضع الذي امتنع من التخلص عليه وقد تقدم واما بعد الملتبس بحاله
 فقد اختلف اهل العلم في ذلك فسوغ بعضهم حبسه حتى يتفصح الامر وقال اخرون لا يحمل
 حبسه بل يجب عليه العمل بما ينتهي اليه الحال قال الشوكاني وعندني ان هذا محل نظر للحاكم فان
 ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من يكون في حبسه مصلحة يظهر عندها انه متمكن من
 التخلص وان دعواه التي ادعاها لا حقيقة لها ولا هي فوائدها انما فعل ذلك وادام الحق فمروا
 وبعد اعراض الانصاف ومنهم من يكون عرضه اعز عليه من ماله وهم اهل التسلط والحياء المروءة
 وكان لهاد بار الذباية الذين يغلب على الظن انهم لا يدعون الاعسار الا عند الضرورة فمن كان من
 هؤلاء فلا يحمل حبسه ولا ازال نوع من انواع العوان به بل ينظر ما يصح من امره وينتهي من حاله
 ولا يسوغ حبسه لا غير فانه لم يتبين انه واجد حتى يكون مطلبا طالما اجل رضاه وعقوبته
 ولا فائدة تحصل في بطلان دعواه كما تحصل في بطلان دعوى الاو حتى يكون ذلك مسوغا
 لحبسه وقد حبس الشيخ مسلم في التهمة ولا تفرق بينهما فقيمة فان قلنا ان كان الحبس حجرا فقيمة
 او كان الامر ملتبسا على الحاكم وهو يرجو ايضاح الحق بعد طول الخصومة وكان يخشى نفوذ
 احد الخصمين فاستوثق منه بحبسه فعلم من تكون اجرة التجار والاعوان في هذه الحالة انما يصح فان لم
 يكن مال المصالح او كان لا يمكن الوصول اليه فلو اكره ان يجعلها بعد ان تصح الحال على امره كما متعتا
 فخاصا في باطل لانه تسبب بفعله الى لزوم ما يلزم من الاجرة وهكذا ينبغي ان تكون اجرة هؤلاء من
 مال المصالح اذا كان السجون تمنح على الناس من ضرره اذا اطلقوا من كثر رغبة في
 اوقطع الطريق والاذية للمسلمين بوع من انواع وكان لا يندفع ضرره عنده الا بمقتضى
 العجى لمن كان يترجم باقامة الحد عليه فانه لا يحمل حبسه بعد ذلك وهكذا ذكرنا في التهمة
 والاعوان من مال المصالح اذا كان الحبس لسوغ شرعي نحو من يجب عليه الاقتصاد في الميراث
 فاقصر او غائب هو مسلم نفسه غير متمنع من استيفاء حاكم الله منه فان لم يكن مال له صالح

او كان ولا يمكن الوصول اليه كان ذلك من المقتض وبالجملة فمن كان محبوبا لمحق عليه
يجب عليه التخلص منه وهو ممكن من ذلك وقد تقر الحق عليه بحكم الشرع فالزم يستحب
فعليه لا على غيره ولا على خصمه ومن كان امره ملتبسا وكان حبسه سائعا لوجه من الوجوه
فالزم من مال المصالح فاذا لم يكن مال مصالح فلما اكر ان يجعله على من صح ان له مخاصم في
باطل ومطالبه لا يقتضيه الشرع عما منه مع علمه ومن كان محبوبا لمصلحة راجعة
الى المسلمين او كان باذلا لما عليه من الحق لكنه عرض ما يقتضي الانتصار كان ذلك من مال
المصالح فان لم يكن فلما اكر ان يجعله من المسلمين اذا كان الحبس لمصلحة هذا ومن له الحق
اذا اطل الحبس لمصلحته واما اجرة الاحكام الماخوذة من الخصمين فان كان ما ياخذه الحكماء
من الخصوم الى مقابل على يعملونه كقمر السجلات والسير الى الامكنة المتنازع فيها لما يحتاج
الى مشاهدتها كاسباب الشفعة ونحوه الشكوك كان الحاكم لا اجراية له من بيت المال يقبضها
الى مقابل اجرة وكان ما ياخذه بمقدار عمله الذي عمله مع طيبة من نفس الخصوم فهذا الاشك
انه حلال لبيع قبضه ولا فرق بينه وبين من يعمل مع الناس ويحترف بنوع من انواع الحرف
من نجارة او خياطة او عمارة او نحو ذلك فان ما ياخذه هؤلاء حلال طابق لانه في مقابل عملهم
وقد امر النبي صلى الله عليه وآله باجراية الحاكم على تلك الصفة داخل في هذا العموم لانه اجبر
اخذ اجرة بطيبة من نفس المجرم وطيبته بجره ما يحل له المال الغير اما ما يعتبه كثير من
اهل الفقه من اعتبار امر زائد على طيبة النفس كالايجاب والقبول بالفاظ مخصوصة
او نحو ذلك فلا دليل عليه واما اذا كان ما ياخذه القاضي المذكور زائدا على مقدار
عمله ولم ينطبق النفس او كان له اجراية من بيت المال فما ياخذه سمى حرام وكل المال الغير
بالباطل وقد قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لا يقال ان ما ياخذه القاضي هو الى
مقابل الحاكم وهو اوجب عليه والاجرة على الواجب حرام لا نقول ليس ما ياخذه هنا اجرة
عن الحاكم بل عن ما ذكرناه من قمر السجلات والنظر في الامكنة التي تتعلق بها الخصومات
وذلك غير واجب هذا اخر ما ذكره الشوكاني في منحة النكاح في اجرة القاضي **مسئلة**
اختلف اهل العلم في جواز التاديب بالمال على الاطلاق فحوزه قوم ومنعه اخرون استدلل

المجرى والمنازع بادا من الكثرة في السنة يطول ذكرها والذي يرجح ان المعنى في المال الاثني
 استعمالها في كل قضية قضية بل في قضايا خاصة وردت في السنة المطهرة ثم في
 القضايا الخاصة لا وجه لتخصيص ذلك بالامام لان الاصل في الاحكام الواردة عنه صلح
 عدم اختصاصها بفرد او افراد ولكنه يعلم بالضرورة اختصاصها باهل الولايات لان الله
 والتغريب اليهم ولو اجزنا ذلك لكل فرد لزم ان ياكل الناس من اموال بعضهم بعضا بالباطل
 وهو باطل وحاكم الصلاحية اذا كان عالما من جملة اهل الولايات الذين تحت طاعتهم
 فيجوز له التاديب بالاموال على ذلك الحد مصرف المال فيمن يكون الصرف اليه مصلحة و
 لا شك ان الصرف الى احد الخصمين اذا كان لا يرضى الا بصرف المال اليه وكان يؤثر ضرر
 الى غير فتنه وتنشأ مفسدة مصلحة لان المصالح لا تختص بنوع من الانواع فلا يصلح من
 الصرف اليه عند ذلك لان الامور التي ترفع بها المفاسد مصالحة لا تترتب عنها مفسد
 مساوية او راجحة وقد شرع الله سبحانه لعبادة الشرائع وحد لهر الحدود وجعل لكل ذنب
 عقوبة فالقاتل يقتل او يسلم الذب ان لم تكمل شروط القصاص او كملت ورضي الورثة بالدية
 والجاني يقتصر منه فيما يجب فيه القصاص يسلم الارش في الجناية التي لا قصاص فيها والراي
 والسارق والغافق السكران وجازات الشريعة بعقوبات مقدرة في كل واحد منهم ثم
 تارك اذا كان الاسلام او بعضها اذا اصر على الترك ولم يترك جناية بحسب الطاقة وهكذا
 جازات الشريعة المظهر قبله لم كل من فعل محرما او ترك واجبا ولم يات في شيء من هذه الامور
 الشرعية التامد يجب ان ان ورد شيء من ذلك في الشريعة كتضعيف الغرامة في بعض
 المسائل واخذ شرط من من لم يسلم الزكاة واخذ ثياب من يقطع اشجار حرم المدينة وغواص
 فهو مقصور على محله لا يجوز مجاوزته الى غيره لان الاصل الاصل المعلوم بالضرورة الدينية هو
 تحريم مال المسلم وعصمته وعدم تسويغه الا بطيبة من نفسه وان تلك المواضع التي وردت
 فيها التاديب بالمال كالتخصيص هذا العموم فيقتصر عليها ولا يجوز مجاوزتها الى غير ما وانه لا يجوز
 ذلك في هذه المواضع التي وردت الا لائمة المسلمين المتحررين في معرفة احكام الدين ولا يجوز
 لاواحد منهم كائنا من كان لا يشك عالما ان تلك المواضع اليسيرة واردة على خلاف الاصل

في هذه الشبهة فان الاصل المعلوم بالضرورة هو ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله
 من العقوبات المقدرة للعصاة وقد قهانت الظلمة في هذه المسئلة قهانتا شيئا حتى
 عطوا الحد الواجبة واستحلوا اموال المسلمين بغير حقها فانخذلوا ما حرم الله عليهم
 اخذوه وهو مال المسلم واهلوا ما اخذ الله عليهم القيام به وهي الخردة الشرعية فجمعوا بين
 خطيئتين شنيعتين هما استحللوا اموال المسلمين واكلوها بالباطل وتعطيل حد الله التي
 شرعها لعباده واعاظموا على ذلك عملا البسوا فانفقوا هم ما وجدوه في نصوص اهل العلم من
 الكلام على التاديب بالمال فضلوا واضلوا وكافوا شركاءهم في المظلمة مع ان نصوص اهل
 العلم مقيدة بيقود ومشروطة بشرط وكذلك الدلالة الواردة في ذلك فانها في مواضع خاصة
 مبينة لما يفعله اهل الظلم مبنية على مصالح عامة وخاصة لا يقف على وجه الحكم
 فيها الا افراد العلماء ولشيخنا وبركتنا الشوكاني في ذلك الكتابات ورسالة سرد فيها المواضع
 التي ورد فيها التاديب بالمال وهذا زبد منها **مسئلة** عدل الحاكم العالم المتامل
 المتمكن من الحكم بما انزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله في الحادثة التي لا راي والاستحسان
 يخرج عن مسمى القاضي الى مسمى الخائن لله وللمسلمين وللشريعة بل يلحقه بالخروج كما بالاطغوى
 واهله لانه عدل عن حكم الله الى حكم نفسه وقدم رايه على راي الشارع واتخذ يانه على
 ما رضى الله لعباده ودبر الامم بغير التدبير الذي دبرها الله به فهو عن الحاكم الذي يحكم بالشريعة
 المطهرة بعزل ولا يلزم الاجابة اليه ولا امتثال امره بل يجب على كل مسلم عزله والحيولة بينه
 وبين المسلمين فانه مع كونه ظالما للعباد باحكم عليهم بغير الشرع هو ايضا ظالم للشريعة معاند
 لله ورسوله وشريعته فهو اشر من الظلمة الذين يظلمون الناس في ما هم واهلهم واعوانهم
 لانه شاركهم في ظلم النعموراد عليهم بكنز الله وعلى سبيله وعلى الشريعة وحكمه بين العباد
 بالاطغوت بصورة الشرع لكونه منتصباً في منصب المترجمين عن الشرع هذا على فرض انه متاهل
 لا يخفى عليه ما شرع الله في تلك الحادثة واما على فرض انه جاهل لا يعقل الحجج بل يقرب على نفسه
 بذلك فيظلم الناس كالمهوشان غير المتاهلين فهذا وان كان من قصلة النار ومن شر الاشرار
 لكنه ليس بمن ذهب يكذب على الله وعلى شريعته عالما بانه كذلك متعمدا للعدل عما يفعله

من الشرع الى رأيه الفاسد لان غير المتاهل هو لا يعلم الشرع حتى يقال عدل منه الى رأيه
 اورأي غيره بل ذلك عنده هو الشرع بعينه واما اذا كان ذلك المتاهل القاضي بالرأي
 والاستحسان انما قضى به بعد ان لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسول ولا في القياس الصحيح
 مستند تلك الحادثة فهذا الانكار عليه فقد عمل بحديث معاذ الوارد في هذا الباب
مسئلة الاستناد في الاحكام الشرعية الى الاعراف المألوفة لا ينبغي ان ينسب ذلك الى
 الشرع الا في مثل حمل اقرار المقر حلف الحالف ونحو ذلك من المحاورات على عرف بلدة
 فان هذا له مدخل فيما يتعلق بالقضا من هذه الحيثية لا من حيث جعله دليلا للحكم
 فان ما وقع في كتب الاصول والفرع من الكلام على الاعراف لا يراد به الا هذا الا في مثل
 تقديمهم عرف الشرع على اللغة ونحو ذلك من المباحث فانه يراد بعرف الشارع واهل
 الشرع لا ما اصطلىه قوم بينهم وجعلوه عرفا لهم فان ذلك لا مدخل له في الشرع الا من تلك
 الحيثية واما ما في الكتاب العزيز من الارشاد الى العمل بالعرف المعروف فكذلك طاق السنة
 المطهرة من الاحاديث المصرحة بالامر بالمعروف فهو المقابل للمعروف والمراد المعروف في الشرائع
 وعند اهلها وكذلك ما لا يبر عقول المشرعين من تحسين العدل وسائر الملكات النفيسة
 المستحسنة فانه من المعروف ما كان منافرا لها من الظلم وما يشاهده فوهن المنكروا بالجملة
 فتحقيق هذا البحث يحتاج الى تطويل واما ما ينسبه اهل الاصول الى بعض الطوائف **مسئلة**
 من العمل بالاعراف والعادات فينبغي حمله على ما ذكرناه لانه يبعد كل البعد ان يقول عالم
 من علماء الاسلام ان ما اصطلى عليه قوم فيما بينهم بعد عصر النبوة بعصور يكون شرعا
 لهم **مسئلة** طلب المدعى المصاحبة على فرض عدم قيام شاهد ولا غيره من الامور التي
 يثبت بها الحق على طريق الاستقلال او مع الانضمام الى الغير لا يكون اقرارا يبطالان دعواه
 ولا يبطال الا ما يستحقه زائدا على ما وقعت به المصاحبة لما تقدم من ان المصاحبات ليست
 باحكام تجب على كل احد من المتصالحين التزامها والتوقف على مقتضى ما وقعت عليه
 لكل واحد منهما من انقضائها متى شاء وهذا مما لا علم فيه خلافا ولا يجوز للمدعي بعد وقوع المصاحبة
 بعض المقدار الذي ادعاه ان يطلب بالزائد عليه فان كان له برهان على ذلك فلا

شك في صحة ذلك وزومه وان لم يكن له برهان فله طلب اليقين من المدعى عليه
 انه لا يستحق عليه ذلك المقدار ولا يستحق عليه شيئا من الاصل ولا يتحقق عليه ذلك
 على ما وقعت به المصالححة فلهذا الصلح مع كونه غير لازم هو ايضا صلح عن انكار وقتلهم
 اهل المذهب بانه غير صحيح وان كان الحق انه صحيح اما ولا فلعدم المانع والاصل الجواز
 واما ثانيا فلان ادلة الكتاب والسنة دلت على مشروعية مطلق الصلح فمن ادعى عدم
 مشروعية فرد من الافراد فعليه الدليل واما ثالثا فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سمع من جماعة ابي بن كعب بن ابي جندب في المسجد قال يا كعب ضع الشطر فقال
 رضيت يا رسول الله ثم قال ابن ابي جندب قد قرأ قضاة هذا ان كانت الخاصة الواقعة بينهما
 في المقدار وان كانت في التجيل والتاجيل فليس ما يدل على محل النزاع **مسئلة** اذا كانت
 لقبيلة ارض موات يدعونها ولا منازع لهم فيها ولا بينة الا باليد الحكيمة فينظر في مستند
 دعوى كوها ملكا لهم هل هو صدوق راحيا في زمان سابق او شراء من محبي او نوع من انواع
 التملك او كان المستند هو كوها اصبا السيل الى املاكهم او مواطن رعي انعامهم فان كان
 الاول فلا شك ان دعوى الملك صحيحة واليد الحكيمة تثبت بها الاصل والظاهر لا تقبل
 من الغير دعوى تخالف ذلك الا ببرهان شرعي وان كان المستند ما ذكرنا اخرا فمثل الاصاب
 والمراعى ليست باملاك في نفسها فحج ذلك لا تقبل دعوى الملك لان غاية ما تقيد به اليد
 على الاصاب والمراعى هو ثبوت الحق لا الملك وعلى الاول اذا علمت غيره او خذ ذلك كان له
 زعمها منه ولا يرجع بما غرم فيها الا باذن وعلى الثاني ليس له زعمها منه ويكون الحق بها الا انه
 اذا حصل الضرر على الاول بعدم اصاب السيل الى ارضه او مدعي ما شئته في ذلك
 المحل فالظاهر ان له منعه وباتزان يمنع والحاصل ان الاسباب المقتضية للملك معروفة وقوة
 جواز ثمة للعلم الكلام في الاحياء والتجوز في قوانينها بما يشفي فلا يرجع كلامهم في مواطنه
مسئلة الارض التي فيها اثار ملك متقدمة ما لك غير معروف ان كانت في البلاد
 الامامية في بيت مال يكون امرها الى الامام يجعلها المصلحة من مصالح المسلمين او يبيعها
 او ياجرها وان كانت في ارض غير امامية كان امرها الى صلح اهل تلك البلاد يجعلها في

مصالح المسلمين على أي صفة من الصفات التي يعود نفعها على المسلمين وإذا كان
 لأحد الأسماء أوضاع صحيحة تفيد أنه ملك فيها مقدار معلومًا غير معين في جهة من
 جهات كان له ذلك المقدار في أوسط بقاعها الذي يكون متوسطا بين أعلامها وأدناها
 إذا كانت مختلفة فإن كانت متحدة كان للإمام أو الحاكم من جهة أو حاكم الصلاحية
 أن يعين لأصحاب الوضع ما اشتمل عليه وضعه في أي جهة من جهاتها والمفروض أنه لا يثبت
 يد عليها حتى يعارض الوضع الذي بيد المتسابين وإذا كانت تلك الأرض تقوم بمعرفة
 وهي منسوبة إليهم نسبة تفيد الملك فإن كان نصيب كل واحد معلومًا غير معين في
 جهة قسمت بينهم على قدر الانصاف وإن كان النصيب مجهولًا قسمت بينهم على الراس مع
 عدم البرهان الشرعي بوجه من الوجوه **مسألة** قد امر الله سبحانه وتعالى بإحسان
 عشرة الزوجات فقال وعاشروهن بالمعروف وفي عن أمساكن ضرارا وأمر بالامساك
 بالمعروف والتشريح بإحسان فقال تعالى فامساك بمعروف أو تشريح بإحسان وفي عن
 مضارهن فقال عز وجل ولا تضاروهن فالغائب أن حصل مع زوجته الضرر بغيبته
 جاز لها أن ترفع أمرها إلى أحكام الشريعة وعليهم أن يخلصوها من هذا الضرر والقانع هذا
 على تقدير أن الغائب ترك لها ما يقوم بنفقتها وأما الضرر من جهة أخرى كونه لا
 مزوجة ولا إيماء أما إذا كانت متضررة بعدم وجود ما تستنفقه مما تركه الغائب فالفسخ
 لذلك على الأفراد جاز ولو كان حاضر فمضاد لأن يكون غائبا وهذه الآيات التي ذكرها
 وغيرها تدل على ذلك فإن قلت هل تعتبر مدة مقدرة في غيبه الغائب قلت لا بل مجرد حصول
 الضرر من المرأة مسوغ للفسخ بعد الاعتذار إلى الزوج إن كان في محل ضرورة إذا كان لا يبرئ مسبقا
 فإنه لا يجوز الحاكم أن يفسخ النكاح بمجرد حصول الضرر من المرأة ولكن إذا كان قد ترك
 الغائب ما تقوم بهما تحتاج إليه ولم يكن الضرر منها إلا امر غير النفقة ونحوها فيسبغ في حقها
 مدة يخبر من العهد من النساء بأن المرأة تتضرر بالزيادة على تلك المدة وأما إذا لم يترك
 لها ما تحتاج إليه فالمسارعة إلى تخليصها وفك أسرها ودفع الضرر عنها واجب ثم إذا
 تزوجت بالآخر فقد صارت زوجته وإن عاد الأول فلا يعود نكاحه بل يطل بالفسخ

ولا تستعمل هذه التفصيل التي ذكرها الفقهاء في كتبهم **مسئلة** الافتضار في
الدعوى على البعض لا يوجب اهل ما شهده به الشهود من الزيادة فان هذه الزيادة
قد ثبتت المستند الشرعي الذي جعله الله سببا لحكم الشرع كما في الكتاب والسنة
فمن ادعى ان هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سببا الا اذا طابق الدعوى فقد ادعى
تقييد الكتاب والسنة بما ليس عليه اثاره من علم بل ليس عليه وجه من وجوه الرأي
المستقيم عند من يعمل به فاذا اقام شاهدين شهدا له بالف على فلان وهو لم يدع من قبل
شيئا او ادعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالالف حكم كتاب الله تعالى سنة
رسوله صلى الله عليه وآله واذا ادعى من شهدوا عليه بالالف انه قد سلم بعضه او كله وروى عن ذلك
فاه حكمه ولا يقدح في شهادة الشهود بالالف لا ينافيها لاختلاف وقت الزوم والسقوط
وهذا امر معقول ظاهر واضح وهو الشريعة التي شرعها الله تعالى للعباد فمع عند هذا
الرأي **مسئلة** الدعوى التي قد علم كذبا بانقضاءها لا يحل قبولها ولا يماع بان ذلك
انعاب المدعى عليه بما قد اعترفت المدعى بكذبه اذا كان ذلك الذي تقدم في كذا لا يمكن
اجمع بينه وبين الدعوى بوجه صحيح والحاصل ان المستند لا بطل هذه الدعوى هو قرار
المدعى بالها باطلا والافراسبب قوى من اسباب الحكم بل هو اقوى الاسباب التي ورد بها
الشرع فاذا كلفنا من وقعت عليه الدعوى باجابتها وادخلناه في الخصومة كان ذلك
ظلم بينا وخرجا عن العدل ومخالفة للحق وهذا ظاهر لا يخفى **مسئلة** احكام امنا الله
تعالى في ارضه فان ظهر لهم المستند الشرعي وجب عليهم ان يحكموا لله تعالى وايضا ان
المدعى بالاستحقاق فان جوزه الحاكم ان عند المدعى عليه المخرج عن الاجابة او الغائب عن
موقف الحاكم ما يدفع ما جاء به المدعى استثبت فان امكن وقوعه على الحقيقة فالدان
لم يمكن فقد لزمه العمل بالسبب الذي يصلح للحكم وتجعل العين المحكوم بها في يد المدعى وقوفه
حتى يتبين ما عند المدعى عليه **مسئلة** اقل احوال ثبوت اليد على الحق ان يكون مفيدا
لكون الظاهر مع ثابت اليد لم يستصحى الحال ولا ينتقل عنه الا بما قل ارجح منه كما ان ثبوت اليد
على العين يوجب استحباب الحال ولا ينتقل عنه الا بما قل ارجح منه ولا يعارض هذا الاصل

في منافع الاعيان ان تكون تابعة للعين فان هذا الأصل قد عورض به احوال جمع منها
 وهو ما افاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو سقوطه في الثابت
 وينبغي هذا ما يوجد في الخارج كثير من الاعيان التي يتعلق بها حقوق لغير كمالها وصاحبها
 ان مجرد نفس الاصل او الظهور انما يستفاد بها كون القول قول للمستفيد بها والبيينة
 خصه لان المدعي هو من معه اخفى الامر فاداه مجرد عن ارادة الناقل فمن نفسه انما
مسئلة الحكم بالقران القوية قد حكى الحافظان القيم رحمه الله جمع عليه واستنبطه
 لذلك بقضايها اقامة الحد مجرد الحمل وبجدة وجود الرافعة في النكاح بما دفع منه علم
 من الامر للزير يتعدى باحد بنى التحقيق ليدل على ارجح الخطبة قد ادعى ذهاباً
 النفقات فقال صالم هو اكثر من ذلك والبرهان في ذلك من ذلك فثبتت من عليه
 السلام حيث استند الحكم الى قد القميص من قبل او دبره وذكه غيره من الامور من نظائرها
 هذا الحكم لكل من ثابت اليد بالحكمة بما يليق به هو من الحكم بالقران واثبات احوال ان يكون
 ذلك الشيء الذي يليق باحد هادون الآخر فيدين يليق به ظاهر ان يكون القول قوله منع
 لان من معه الظاهر هو المنكرو ومن معه اخفى الامر هو المدعي واذا وجد ما هو اقوى
 من القرينة التي هي كونه يليق باحد هادون الآخر لم يجز العمل بالقرينة ولا بالتبويل عليها بل
 الواجب الرجوع الى ما ثبت في الشرع انه يجوز الحكم به من البيينة واليمين والاقرار ونحوها
مسئلة الاسباب التي ورد بها الشرع هي الاقرار والبيينة واليمين واذا حصل واحد من
 هذه على وجه الصحة فقد جبه حكم الشرع ووجب عنده الزام الخصم واما النكول فهو
 ان كان من اقوى القران على صدق ادعوى المدعي ولكنه لما كان عليه قد كانت الرفع عن
 اليمين كما يفعل اكثر من المنكرين وقد يكون الحامل عليه مزيد العبادات حيث توجه عليهم
 اليمين وعدم حله بان اليمين واجبة عليه وقد يكون الحامل عليه ما يعتقده اكثر من العامة
 ان يخرج الخلاف ولو على حق لا يجوز وانه ياتر الفاعل انما يكون الامر هكذا المر ان مجرد النكول
 سبباً شرعياً للحكم فان قلت اذا عجز المدعي عن البيينة وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق و
 ترك العمل بما يوجب الشرع من ايصال كل ذي حق بحقه وانضاف النكول من الظالم فقلت

لا يجوز تقرير المنع من اليمين على امتناعه فان ذلك يؤدي الى ضياع الحق كما ذكرت
 ويوجب ترك حكم الشرع وما يجب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة احكام الله
 تعالى بل يجب على الامانة وحكام الشريعة ان يعرفوا الناكل بان اليمين حق واجب عليه وانه
 لا يجوز له الامتناع منها فان اجاب بذلك وان لم يجب انزلوا به بعض ما ينزل بمن لم يقبل
 الحق ولم يجب الشرع من الاخذ بيده واطره على الحق اطرا ولو بان يسه سوط من العذاب
 فان الحق لا يتم الا بذلك والشرع لا يضي الابه وقد اوجب الله تعالى على عباده الحكم بالحق والعذر
 وكف يد الظالم عن المظالم واستخراج المظلمة من يد الظالم وردوها الى المظالم فيجب التوصل
 الى ذلك بما يسوغه الشرع وقد قد من ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الزبير ان يعذب اليهودي حتى يقرر
 بالمال الذي يحكي بن اخطب فيدل على موضعه والله اعلم **مسئلة** لم يصح شي في بيان
 الرد قط وما روي في ذلك فلا تقوم به حجة ولا ينهض لك الا على المطوب والاسباب
 الشرعية لا تثبت الا بالشرع واما الاستدلال لمشروعية يمين الرد بقوله سبحانه وتعالى
 او ترد ايمان بعد ايمان فاعلم فظاهر فان معنى الآية غير هذا كما هو مبين في كتب التفسير هذا
 فاجهود على انها منسوخة فان قلت لا شك ان هذه اليمين لا تحجب المدعي اذا ردها عليه ^{المنكر}
 فلا يجوز الزامه بها ولا يكون نكواه عنها نكوا لا تثبت به ما ثبت بالانكول ولا يحتاج الا الى
 الاستدلال على لزومها بما ورد من التخصيص على الاسباب الشرعية لقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك
 او يمينه وقول المدعي البينة وعلى المنكر اليمين لان الدليل على من ادعى انها سبب شرع
 والاصل عدم ذلك والنافي لكونها سببا يكفيه قيامه مقام المنع اما الشأن في شيء اخر
 غير الزام من ردت عليه بها وهو ان المنكر لما طلبت منه اليمين التي هي عليه شرعا ولا ينفذ
 عنه الحق الا بفعلا قد رضي لنفسه بان يحلف المدعي بان هذا الامر الذي ادعاه ثابت
 على المنكر وقنع بذلك وخرج اليمين المتوجه عليه بهذا الرد فالحكم عليه بهذه اليمين اذا
 حلفها المدعي ليس لكونها سببا شرعيا بل لكون المنكر قد رضي بها عوضا عن اليمين التي عليه
 قلت هذا الصحيح من هذه الحثية والانسان ان يلزم نفسه ما شاء بما شاء فان حلفها المدعي
 لزم المنكر ما افادته وان ابى ان يحلف فلا اراه ولا يكون تركه لفعلها حجة عليه مبطله

لادعواه فاعرف هذا وتأملاه فانه نفيس **مسئلة** اليمن الموكدة ليس عليها اثاره من علم
بل الواجب النظر في البينة التي اقامها المدعي فان كانت شهادة مفيدة قد صحت للحاكم وجب عليه
الحكم بها ولا يكون طلب المدعي عليه لها موجبا للتوقف في الحكم ولا يحل للحاكم ان يسمع منه ذلك
واما اذا كانت البينة غير صحيحة الاستناد الحكم اليها بوجوه من الوجوه فعلى المدعي ان ياتي
ببينة صحيحة معمول بها فان هضم بذلك وان عجز عنه فليس له الا يمين المنكر لان الشهادة
التي اقامها ليست سببا شرعيا للحكم فان قلنا اذا عرف الحاكم من طلب الطالب اليمن التاكيد
انه يعلم ان في شهادته خلافا وان كانت في الظاهر صحيحة فالحاجة للسببية للحكم فانه يقول
انا لا انكر شهادة الشهود ولا ادعي الفهم وعدم الكذب ولكن ادعي ان في شهادة قهر علة توجب
ردها والمدعي يعلم بذلك قلت اذا كان الامر هكذا لم يحل للحاكم ان يجزم بالحكم حتى يبحث
عن تلك العلة التي يدعيها المنكر ويطلبه ببينائها فان تعذر البيان من جهته فهو هذه
الدعوى قد صار مدعيها والمنكر لعلها بخلاف الشهادة قد صار منكرا فلا يبعد ان يرد اجماعنا ذلك
تحت قولنا صلح على المدعي البينة وعلى المنكر اليمن فيكون ايجابها على المدعي ثابتا من هذه
الحثية لامن حيث كونها موكدة **مسئلة** التخليف انما هو بالله تعالى لان اليمن التي هي سبب
من اسباب الحكم هي اليمن الشرعية لا تنصرف الى غيرها اصلا فمن ادعى انه يجوز الزام المنكر بغير
هذه اليمن فعليه الدليل وهو لا يوجد الا على ذلك هذا على تقدير انه لم يرد الامر بالحلف بالله
وحده والنبي عن الحلف بغيره كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة الكثيرة فمن زعم انه يجوز للمدعي
ان يحلف المنكر بغير الله من طلاق او عتاق او نحوها فقد اوجب على الحالف ما لا يوجب الله تعالى
عليه واثبت السببية للحكم بما لم يثبت به الشرع وذلك هو من التقول على الله تعالى بما لم يقل
واليمن الشرعية متصل بالاتهام بالله عز وجل او بصفة من صفاته على الانفراد ولا يجب على
من تجب عليه اليمن الا هذا وقد اخرج ابن ماجه باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف بالله تعالى فليصدق ومن حلف بالله فلا يرض ومن لم يرض
فليس من الله عز وجل واماما ما ورد من تخليفه صلى الله عليه وسلم لرجل فقال له احلف بالله الذي لا اله الا
الله وما اعندي شيء كما اخرج ابو داود ومن حديث ابن عباس باسناد رجاله ثقات كل ذلك

ما روي عنه صلواته قال في تخليفه لليهود اذ كره بالله الذي تجاكم من ال فوعن واطعمكم
 البحر وظل عليكم الغمام وانزل عليكم المن والسلوى وانزل التوراة على موسى الحديث اخرج
 ابو داود فغاياة ما في ذلك انه يجوز للامام التعليل ببعض الاوصاف اذ ارى في ذلك صلاحا
 وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع وجوب التاكيد بالوصف **مسئلة** ان كان المحل عليه
 ما يمكن الخلف ان يقطع به جاز تخليفه على ذلك من هذا القبيل ان يخلف على انه ما قتل
 او ما غصب ما قال كذا وهكذا اليمن على انه ملكه تلقاه من مورثه واشتراه من بايعه واخى
 ذلك اما اذا كان لا سبيل الى القطع وذلك بان يخلف المنكر على نفي ما كالدعي فالا سبيل
 الى القطع في مثل ذلك يجوز ان يكون يملكه في الاصل وانه خرج عنه بما لا يصلح للنقل وخفي
 ذلك على المدعي عليه فها هنا لا يخلف الا على العام ولا طريق الى القطع واما ما كان فعلا
 لغيرة فلا سبيل الى القطع على كل حال لا يجب عليه ان يخلف الا على العام اذا اتفق بذلك
 فائدة فاعرف هذا فان جعل اليمين على القطع تارة وعلى العام تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه
 والا كان الالتزام به ظلما واخلف به غير مطابق للواقع فتكون اليمين غموسا في انما الخالف
 والقاضي الذي الزمه بها من غير فرق بين مدح ومنكر ومشترو وارتد وليس على من عليه
 اليمين وهو المنكر الا ان يخلف على نفي ما يدعيه المدعي فان طلب منه زيادة على هذا النفي المطوق
 لم يجب عليه ذلك **مسئلة** الاقرار هو اقوى الاسباب في ثبوت الحقوق والحدود والاسباب
 والاسباب فاذا وقع على وجه الصحة كان معمولا به اذا كان في جميع من اه دخل في ذلك
 النسب السبب كما في هذا ما صح من قول صلواته لولد الفرياش فان هذا الحكم انما هو مع الاختلاف
 كما شهد لذلك سبب الحديث واما مع الاتفاق وحصول الاقرار فلا رجوع الى الفرياش لانه قد
 وجد ما هو اقوى منه ولا شك ان القرينة تقرير لمضمون الاقرار فتصدق ولا وجه للفرق
 بين الاقرار بالمال والاقرار بالنسب السبب بل محجج القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع **مسئلة**
 الاقرار استوجب جهتها على الاعراف الغالبة لانها المقصودة للمقر في محاوراته كما هو الواجب
 عن هذا التبادر والناذر لا يجوز الحمل عليه ولا الحكم به لانه خلاف ما هو الظاهر المتبادر و
 اذا عرفت هذا نظر في عرف المقر هل يحل عليه ان كان غير عت هذه الاشارة كان العمل

على ذلك فان لم يكن في ذلك عرف او كان العرف مختلفا ولا غالبه جب الرجوع الى
عرف الشرع ان وجد فان لم يوجد كان العمل على ما تقتضيه لغة العرب ان كان المقر
عربيا وان كان غير عربي كان العمل على ما تقتضيه لغته **مسئلة** الاقرار بما هو فرع
لثبوت الشيء او اربثبوت ذلك الشيء فمن قال قد قضيتك ما كان لك على من الدين او
قال لمن ادعى عليه عينا بعها مني او اخذ ذلك فهو هذه الدعوى وهذا الطلب قد اقر بان
ذلك الشيء للمدعي فيجب استحباب الحال والحكم عليه بثبوت ما اقر بثبوته حتى ياتي بما ينقل
عن هذا الاستصحاب وهذا مسلك شرعي لا يمكن العدل الا باعماله لا باعماله فان ذلك
جور وظلم **مسئلة** المراد بالشهادة الاخبار بما يعلمه الشاهد عند التحاكم بما يلفظ
كان وعلى اي صفة وقع ولا يمتد الا ان ياتي بكلام مفهوم يفهمها معه فاذا قال مثلا
رايت كذا او سمعت كذا او كذا هذه شهادة شرعية وقد احسن المحقق ابن القيم حيث قال
في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل لمن كتاب في السنة ولا اجماع ولا قياس
صحيح انتهى قال الشوكاني في السيل قد مضى لك في كثير من الابواب ان اشراط الالفاظ
انما هو صنيع من لم يعم النظر في حقائق الاشياء ولا وصل الى تعقل ان الالفاظ غير مرادة
لذاتها وانما هي قوالب للمعاني تؤدي بها فاذا حصل التادية للمعنى المراد فاشراط زيادة
على ذلك لم تدل عليه رواية ولا رواية وهكذا لوجه بحسن الاداء من عقل ولا نقل ولا ورد
فيه شيء وليس المراد الا ان يفهم المعنى المراد من كلامه وان جاء بعبارة غير حسنة وبالفاظ
غير ما نوسا فليس المقام مقام بلاغة حتى يقال انه يشترط حسن الاداء في الشهادة بل المقام
مقام اخبار بما علمه الشاهد ولو بالوطانة واللغة المستعجمة اذا كان يفهم عنه ذلك وتصح
بمجرد الاشارة المفهمة من القادر على النطق وبالكناية **مسئلة** عدالة الشهود هي الشرط
الذي ينبغي عليه القضاة ويرتب عليه القبول وهي الشرط الذي لم يشترط الله سبحانه وتعالى
في كتابه غير ولا يثبت عليه سواء بقوله واشهد اذ دعي عدل منكم وقوله تعالى من ترضون
من الشهود والمراد بهذه العدالة ان يعلم الحاكم او غيره من به اطلاق على حال الشهود اهل
حال تادية الشهادة قائمين بما اوجب الله تعالى عليهم تاركين لما نهاهم عنه ليسوا من مجازي

على الكذب ولا على ما من شمله الحديث الذي أخرجه احمد وبنو داود وابن ماجه والبيهقي
بسند قوي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجوز شهادة
خان ولا خاتنة ولا ذي غمر على اخيه ولا يجوز شهادة القانع لاهل البيت وهو الذي ينفق عليه
اهل البيت وفي الباب احاديث مقوية لهذا الحديث تقدمت في القسم الاول من هذا
الكتاب والحاصل ان اعظم اركان العدل تحوى الصدق وعدم التسامح في الكلام
والترديد فيه فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ولا يحتاج بعده الا الى ان يكون
في الحال ظاهر العدل التي هي ملكة تمنع النفس عن اقتراض الكبار والردايل ولا يحتاج
الى كثرة التفطيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض اهل الاصول ان الفسق
ما نفع فلا بد من تحقق عدمه بل نقول الفسق وان كان مانعا فالاصل عدم وجوده
فينبغي على هذا الاصل حتى يقوم ما ينقل عنه ورضي الخصم بالشهادة يدل على كل علة ترد
عليها فكانه قد رضي باثبات ما شهدت به عليه اذا لم يكن الرضا قصوري في نفسه
وادراكه كمن يظن ان مجرد شهادة الشهود عليه على اي صفة كانت مرجحة لثبوت
الحق عليه وليس المعتبر في الشهود الا ان يكونوا اعداء لمرضيين كما نطق به الكتاب
العزيز فان كانوا كذلك لم تتعلق بقرينة ولا يجوز تخليفهم للثمة وان تعلقت بقرينة
فليسوا باعدول مرضيين فشهادتهم مردودة من هذه الحيثية واما الاستدلال بقوله
تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما فهذه القصة منسوخة مع كونها واردة
في اهل الذم ودعوى نسخ بعضها دون بعض تحكم رابا بالانصاف وفي انطباقها على
محل النزاع خلاف قال في ويل الغمام واما تخليف الشهود عند الريبة فالظاهر انه من
جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وقواش كثير من الناس على شهادة الزور
وكثيرا ما يخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليقين الفاجرة والبعض بالعكس من
ذلك ولم يرد ما يدل على المنع من تخليف الشهود مسئلة اذا كان حال الشهود
عند الحاكم ملتبسا فاراد ان يختبر صدقهم واتفاقهم على ما شهدوا به فلا بأس بهذا
فانه مما يتوصل به الى اثبات الحق ودفع الباطل قال الشوكاني في السيل وقد اتفقنا بهذا

التعريف في غير قضية ولا سيما اذا كان الشهود قد جاؤا بالشهادة بلفظ واحد من غير
 اختلاف فان ذلك مما يؤذن بالريية ويدعو الى التهمة بالهرق واطوان يشهد بذلك
 اللفظ وتواصوا به بينهم والغالب في شهاة الصدق ان يؤدى كل شاهد معنى ما شهد
 به الاخر بالفاظ يعبر بها عند التادية سواء وافقت لفظ شهادة من شهد معه و
 خالفته مع الاتفاق على المعنى وما يوضح الصدق من الكذب مع الريية ان يقرهم الحكم
 رئيسا لهم عن صفات تتعلق بالزمان او المكان او الحال وينوع لهم ذلك فان الشهادة
 الكاذبة عندهم انتعاز غاية التعذر ويظهر خللها او يتبين صدقها قال في دبل الغمام
 واما تفرق الشهود فهو من اعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها
 ولا سيما اذا سألهم الحاكم عن بعض الاحوال التي لا يجوز تواطئهم عليها ولقد اتفقت بتفرق
 الشهود وتوزيع سؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل بل يجب عليه
 اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه انتى مسئلة قوله لا تصح
 الشهادة من كاذب وتصريح وهذا مجمع عليه كما نقله المحققون من اهل المذاهب المختلفة
 ولم ينقل في اختلاف من زعم ان في المسئلة خلاف فقد اخطأ الوجه في هذا ما صرح
 به القران الكريم من اشتراط ان يكون الشهود عدولا مرضيين والكاذب ليس بعدل
 ولا مرضي فهو مسلوب الاهلية ومظنة للتهمة واما قوله عز وجل او اخوان من غيركم
 فليس ذلك مما نحن بصدد به بل هو في شئ اخر كما بينه محققو المفسرين وايضا الآية منسوخة
 فلا حكم للاستدلال بشئ مما اشتملت عليه والحاصل ان الامر واضح واجلي من كل جلال
 ولكن من حجب اليه المجني بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتاب السنة والاجماع وهو
 لا يشعر بمسئلة تصح شهادة الي على مثله لا كما مودون بتقريرهم على شرعهم ومن
 التقرير على شرعهم قبول شهادة بعضهم على بعض ولم يقبل شهادة بعضهم على بعض
 لكان ذلك مقتضيا لاهل اركان كثير من القضايا التي لا يوجد فيها شاهد يشهد بينهم المسلمون
 لان المتأخة والمدراخلة انما هي فيما بينهم والمسلمون متزهون عنهم مسكنة ومخالطة
 وهذا الدليل اعني تقريرهم على شرعهم يعني عن الاستدلال بمثل ما اخرج ابن ماجه من

حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض فان في اسنادها
 مسئلة اخرى في شيء من الادلة ما يدل على ان الشاهد يجوز له ان يشهد على شاهد
 شاهد الاخر بل اوجب الله سبحانه على الشهود ان ياقوا بالشهادة التي تحاولوها فقال سبحانه ولا
 ياتي بالشهادة اذ ما دعوا وقال تعالى ولا تلتقوا الشهادة ومن يكتمها فانه انظر قلبه ليجوز
 هذا الادعاء لعدم وروده في الشرع فان عرض الشاهد على غيره معه في كماله عرض
 لا يصغر المكان بعيد كان الارض ما هنا جاز الانها قد اقتضت الضرورة وفي تركه اضرار
 من له الشهادة وتقويت حقه فوجب السعي في تلافي الامر بحسب الامكان وهذا غاية ما يمكن
 وما يقوم مقام الادعاء اذ الم يكن اقوى منه ان يكتب شهادة بخطه اذ كان معروفا بخط
 او يكتبها بخط من يعرف خطه ويشهد على ذلك فانه قد وردت الادلة الصحيحة الدالة على
 العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب السنة وورد ما يدل على قبولها على العموم
 وقد تقدم الكلام على قول الخط في القسم الثاني من هذا الكتاب فاجمع مسئلة
 ارتفاع احدى الشهادات المتعارضتين باي مزية من الزايات يصيرها راحة فتكون الاخرى
 مروجحة والظن بصحة الراحة اقوى كما انه بصحة المروجحة نقص وقد يبلغ الى رتبة لا يفيق
 المروجحة تانير في تحصيل الظن المعتبر وليس اعتبار مجرد وجوب النصاب مقتضيا لاعتداد
 المانع ووجود الشهادة الراحة من جملة ما يصدق عليه وصف المانع فاعرف هذا
 كل اختلاف يمكن حله على تعدد الواقعة من غير مانع لا يضر من هذا الاختلاف في زمن
 الاقرار او الانشاء او مكاتها واما الاختلاف في قدر المقومة فهو وان امكن حله على تعدد
 الواقعة لكنه لا يلزم الا ما اتفق عليه لانه الذي ترفع عليه نصاب الشهادة فان امكن
 تكميل النصاب على الزيادة بان يشهد شاهد اخر على ما شهد به من شهد بالزيادة او يحلف
 المدعي كان الواجب العمل بذلك لوجود النصاب المعتبر في الحكم والا ثبت مقدم على
 النفي لان الشاهد به شاهد يعلم ونافيه غاية ما تضمنته شهادته انه لا يعلم وعدم العلم
 ليس على بالعدم فان كل المدعي شهادة المثبت يمينه او شهد معه شاهد اخر وجب الحكم
 بذلك وهذا الكلام في الاختلاف في قدر العوض والحاصل ان المعتبر في جميع هذا الباب

هو هذا ولا وجه للفرق بين بعض صوره دون بعض الشهادة على النفي بل ان كانت في غير
 المتعارف ذلك الشيء في عالم الشاهد فان عورض هذا النفي بالاثبات فلو اتجمع منه واقع
 لانه شهادة عن علم وان لم يعارض هذا النفي فلا وجه للحجج بعدم صحة الشهادة عليه بل
 معارض افض منه لانه قد افاد في الجملة فانه معمول بها مع عدم المعارض ولو لم يكن الا
 كون هذه الشهادة معارضة للاصل ومقوية له فان العدم مقدم على الوجود والشهادة
 المقضية للاثبات هي شهادة اثبات ولا اعتبار بدخول النفي في لفظها لانه لا اعتبار
 بمجرد الالفاظ وان ذلك وجود لا يليق باهل التحقيق **مسئلة** قلما كانت الشهادة لا تكون
 الا عن يقين ولا يكفي فيها ظن كانت الشهادة على الافعال متوقفة على الرؤية التي يحصل
 عندها العلم اليقين وهكذا الشهادة على الاقوال فانه لا بد فيها من رؤية صاحب القول
 وسماع صوته الا ان يكون الشاهد عارضا لذلك القائل بحيث يعلم علم يقينيا ان القول
 قوله ولا يمتري في ذلك بوجه فانه لا يحتاج حينئذ الى مشاهدة القائل **مسئلة** الشهادة
 مستند ضعيف فاذا عورضت بما هو اقوى منها لم يبق لها حكم فكم من شهرة تنشأ عن مجرد
 كذب كاذب خزل هازل وقد يحصل لسامع لها ظن اكثر مما فيكشف بخيال كاذب **مسئلة**
 الواجب الاصل هو قضاء ما لزم بوجه الشرع فصاحب الحق يطالب من هو عليه بتسليمه
 ليس عليه ان يقبل الضمين حتمال يجب انصافه بالتسليم فان تعذر الاعسار وجب الانظار
 كما حكم الله به عز وجل في كتابه واذا اطلب ان يمهله صاحب الحق مدة وكان الوفاء متعذرا
 في الحال لما تعذر ماله او لعدم نفاذه في الحال كان الامهال متوجها لافاقضية الضرورة
 ولصاحب الحق ان يتوقى من غريمه ومن اضمن ان يطلب ذلك وهكذا اذا كان من عليه
 الحق متمكنا من التسليم في الحال بلا مانع ورضي من الحق بامهاله مدة مع التوقى بضمين
 كان هذا اليه لان مالك المال لا التضيق في التسليم مع الامكان والله التفتة بشي
 عليه من عليه الحق بالتاجيل هكذا ينبغي ان يقال **مسئلة** دخول الكفيل في الكفالة
 باختياره او اذ نفسه بما لزم الغير عليه من الزام بما ذهب على الغير هكذا امر جميع المكلف
 بالدخول فيه لانه رضى بملء عقبيه بغير الضمان ولا الامانة ان يخرج من ماله ما مائة

فيما شاء ولا فرق بان يخرج شيئا من ماله فليكن اَوْهبة أو بين ما عليه وبين ان يلزم
 نفسه عما يلزم فلا ناو بما ذهب على ذلك والجملة في الحال لا تؤثر فسادا في هذه الكفالة
 ولا بطلانا لان الاعتبار في مثل هذا انما تنتمي اليه الحال وهو سينتهي الى العلم بقدر
 جملة او تفصيلا واذا عرفت هذا فالصيانة على المعين بالعلوم وبالجهول وبما ثبت وبما
 سبقت وبما على المصادر وبما يثبت او يغرق او يتلف بوجه من وجوه التلف كلها متفقة
 في اختيار المكلف لنفسه بما يلزمه من الضمان والزام لها بذات من غير اكره ولا اجبار وله
 ان يتصرف في ماله بما شاء وكيف شاء في غير اضااعة ولا في امر لا يبيح الشريعة وليس في شيء
 من هذه الصور اضااعة مال ولا تصرف به في غير حال فان الالتزام بما على المصادر قوة
 عظيمة وتفرج كربة ودفع ظلامة وهذا الذي ينبغي المصير اليه والتعويل عليه مسئلة
 لما كان الدين ثابتا بذمة معلومة معينة وصاحب الدين مطالب به والغريم محاط له
 مع تمكنه من القضا من ماله كان مستحقا لما ثبت عنه صلوات من قوله في الواجد ظلم يحل
 عرضه وعقوبته وعلى حكام الشريعة القادرين على رفع الظلمات والخذل على ايدي الظلمة
 ان ياخذوا صاحب الدين دينه من ظلمه قسرا وقهرا اذا لم يطلب من له الدين الا مجرد
 الحجر على من غلبه الدين كان هذا اقل ما يجب على حكام الشريعة وهذا الذي ذكرنا مع
 بكتليات الادلة وجزمياتها ومن ذلك الادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والخذل للظلم
 من الظالم وهي كثيرة جدا في الكتاب والسنة وهو ينفي عن الاستدلال بحديث كعب بن مالك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه اخرجه الدارقطني والبيهقي و
 الحاكم وصححه وحدثه عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شابا ضيفا فلم يزل يدان
 حتى اغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ليحكمه فلم يزلوا يتركون المعاذ
 لاجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء رواه سعيد بن
 منصور في سننه هكذا امرسلا واخرجه ايضا ابو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل
 اجمع وقال ان الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت انتهى ويدل على انه يجوز جرمال المفسر
 تفويقه كله بين اهل الدين ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثي سعيدان رجلا

اتباع مثلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاصابتها جائحة فماتت دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله
 عليه فلم يبلغ وفادينه فقال اخذوا ما وجدتم من ثمنكم الا ذلك ومعلوم انه اذا جاز
 تفريق مال المفلس جميعه بين اهل الدين كان جواز حجرة حتى يفرق بينهم ثابت بنحو الخطأ
 وماتدعوا اليه الحاجة الضرورية من ملبوس ومسكن وما يحتاج اليه لوقاية البرد والحر
 في حكم المستثنى مما يجب فيه القضا من ماله ولهذا لم ينقل اليها به صلحاً اخرج معاذ من
 مسكنه او عماره من ثيابه واخرج ما يحتاج اليه من متاع المنزل الذي لا بد منه وهكذا
 ينبغي ان يذكر المفلس على كل تقدير ما تدعو حاجته اليه من الطعام والادام الى وقت
 الدخل وهكذا اترك للجهاد والمحتاج الى المدافعة عن نفسه او ماله سلاحه وللعالم ما
 يحتاج اليه من كتب التدريس والافتاء والتصنيف وهكذا اترك لمن كان معاشه بالحرف
 ما يحتاج اليه في الحرف من دابة والالة الحرف وهكذا اترك لمن كان كسبه بدابته بتاجيرها
 ونحو ذلك ولا شك ان الرجل الكسوف الساعي في وجوه الرزق وابواب الدخل هو في حكم المستغنى
 عن استثناء القوت والادام اذا كان يحصل له من الكسب ما يقوم بذلك وان كان كسبه
 يقصر عن الوفا بما يحتاج اليه كان له حكم غيره في القدر الذي تدعو الحاجة اليه والحاصل
 ان تفويض مثل هذا الامر الى انظار حكام العدل العارفين بالحكم بما انزل الله تعالى هو الذي
 لا ينبغي غير اختلاف الاحوال والاشخاص والامكنة والازمنة مسئلة من اسباب الحجر
 الصغير والرق والجنون والرهن اما سببية الصغير فوجهها ان الصغير لا يتصرف عنه الا اليه
 والعدل لا يملك شيئاً ولا يتصرف في شيء الا باذن مولاه والجنون يتصرف عنه وليه لا به لا
 يعقل ما فيه النفع والضرر فلم التكليف لم يجز عليه ما دام مجنوناً واما الرهن فوجهه كونه بمنزلة
 الحجر ما دام رهناً ظاهراً لان الحق قد تعلق به للرهن فلا يخرج عن الرهنية الا باذنه في ابراء
 الرهن وهكذا من اسباب السقاة وسوء التصرف وعدم ادراك ما فيه مصلحة من سقاة
 وما فيه ربح خسر قد قامت على ذلك الادلة والتاويل حق المديون ولم يحصل له الحجر عليه
 ما يقتضي سقوط الحق الثابت له مسئلة والصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً محرماً
 او احل حراماً كما ورد بذلك حديث عمر بن الخطاب وعذابي داود والتمذي داود الحاجة

والحاكم وابن حبان وصحح الزمذني وهذا الصحيح منه هو ما انتقد عليه فان في سنده
 كثير بن عبد الله بن عمار بن عوف وقد قال الثاني وابو داود فيه انه ركن من ركني الكتب
 واعتذر للزمذني بانه صحيح باعتبار كثرة طرقه وقد اخرج ابو داود من غير طريقه من
 حديث ابي هريرة وصحح ابن حبان والحاكم وحسنه الزمذني واخرجه الحاكم من حديث
 النس وخرجه ايضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة وله طرق غير هذه وبعضها تقوم
 به الحجة في كل صلح الا ما استثناه اخرج الحديث وهذا الدليل يتقرر ان صحة الصلح بالمفارقة
 يصح بالمال وبالبعض كما يصح بالكل وبالوجل والمجمل وتقيد الصحة في بعض هذه الصور
 بقيد لا بد من قيام دليل عليه فان لم يقم عليه دليل كان كل صلح جازا الا ما احل حراما او
 حرم حلالا ويجوز الصلح عن الجهول بمعلوم والمعتبر في هذا لصول التراضى الذي هو مناط
 الشرعي في تحليل الاموال فاذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما امكن الوقوف على القدر
 جملة او تفصيلا لان ما لا يوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل على جواز
 الصلح بالجهول عن المعلوم ما ثبت في الصحيح ان جابر بن عبد الله كان عليه ثوب يهودي
 فعرض عليه ثوبستانه فابى فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكلم اليهودي فعرض صلى الله
 عليه وسلم اليهودي فابى ففشي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جد له فاودى اليهودي وبقي ثوب جابر قد وهو
 سبعة عشر سقا بعد ان اوفى اليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا وتصح الصلح عن انكار
 الدخول تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تحليل حرام ولا تحريم حلال وقد وقع ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين المتنازعين في المجدار تفعت اصواتهما فاشار النبي صلى
 الى صاحب الدين بان يضع الشطر من دينه فوضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح وهذا الصلح
 عن الانكار ايضا داخل تحت قوله تعالى والصلم خير وقوله تعالى واصلاح بين الناس قال
 الشوكاني في بل الغمام الظاهر انها تجوز المصالحة عن انكار دخول يدي رجل على اخرمانة
 دينا رفينكرة في جميعها فصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضى
 والمنكر قد رض بان يكون عليه بعض ما انكره واي مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث
 لا عمل مال امر مسلم الا بطيب من نفسه فهذا اقل سلم بعضا ما انكره بطيبة به نفسه وان

كان غير ذلك فامور ثم حديث كعب المتقدم فان كان المتنازع بينهما في الفضل فهو أصح
 صلح عن انكار وقد جوزه الشارع وان كان المتنازع بينهما في التجميل فالأصل في كل واحد منهما
 صلح عن انكار لان منكر الاجل قد صلح على ان يتجمل البعض من دينه وينقذ الباقي الى
 مقابل دعوى صاحبه الاجل انتهى **مسئلة** لا شك ولا ريب ان العوايد الشرعية قاضية
 بان ملك كل ملك على ملكه لا يخرج عنه الا وقوع التصرف منه باختياره او موته وانما اذا لم يخرج موته
 فجميع ما يملكه باق على ملكه لا يجوز لغيره التصرف فيه بوجه من الوجوه اكل اذا خشي عليه الفساد كان الحكم من الظاهر
 في المصالح ان يجاوز بغير العدل يقيمون ما يحتاج الى اقامته ويعين ما يخشى عليه الفساد فيأخذون اجرهم
 كما يأخذون ذلك من مال الاحياء الحاضرين فان كان في الورثة من يصلح لذلك فهو له من غيره
مسئلة الذي نقله الائمة اللغة والاعراب وصار كالجمع عليه عندهم ان العدل
 في الاعداد يفيد ان المعدود لما كان متكررا يحتاج استيفاءه الى اعداد كثيرة كانت
 صيغة العدل المفردة في قوة تلك الاعداد فان كان محي القوم مثلا اثنين اثنين او ثلاثة
 ثلاثة او اربعة اربعة وكانوا الوفا ووافقة فقلت جاءني القوم مثني فادت هذه الصيغة
 الفهر جاوا اثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع افاد ذلك ان القوم
 جاؤك تارة اثنين اثنين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة اربعة اربعة فهذه الصيغة بينت
 مقدار عدد دفعات الحجى لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها اصلا بل غاية
 ما يستفاد منها ان عددهم متكرر تكرر اشق الاطاعة به ومثل هذا اذا قلت تكلم النساء
 مثني فان معناها تكلمن اثنتين اثنتين وليس فيها دليل على ان كل دفعة من هذه الدفعات
 لم يدخل في كاحه الا بعد خروج الاولى كما انه لا دليل في قوة جاءني القوم مثني انه لم يصل
 الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقت الاثنان الاولان اذا انفرد هذا فقوله تعالى مثني
 وثلاث ورباع يستفاد منه جواز تكلم النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا واربعا
 والمراد جواز خروج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الاوقات ليس في هذا امر
 لمقدار عدد من بل يستفاد من الصيغة التكررة من غير تعيين كما قد مضى في القوم وليس فيه
 ايضا دليل على ان الدفعة الثانية من ذلك تعدل مقدار الدفعة الاولى ومن زعم انه

نقل لنا اية اللغة والعرب ما يخالف عن افعي زامفاه الاستفاد منها فليست فضل
 بها عليا وابن عباس ان صح عنه ما نقل في الآية انه قصر الرجال على اربع فهو دمن اذ ما
 واما القصة بدعوى الاجماع فما هو نجا وايسر خطبها عند من لم تفر عنه
 هذه الجلبة وليفصح اجماع خالفته الظاهرية وان الصباح والعمراني والقسم ابراهيم
 نجمل الرسول وجماعة من الشيعة وثلة من محقق المتأخرين وخالفه ايضا القرآن
 الكريم بما بيناه وخالفه ايضا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك وتواتر من جمعه بين
 تسع واكثر في بعض الاوقات ومائة كثر الرسول في زده واما كثر عندنا فقد كان كثر في رسول
 الله اسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ودعوى الخصم صفة
 الى دليل والبراه الاصلية مستعجبة لا ينقل عنها الا ناقل صحيح تنقطع عنده المعاذير
 واما حديث امره صلى الله عليه وسلم ان لما اسلم وتحت عشر نسوة بان يختار منهن اربعة فارق
 سائرهن كما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد قال ابن عبد
 كلهما معلولا واعلا غير من الحفاظ لعل اخرى ومثل هذا لا ينتهض النقل عن الدليل القوي
 والفعل المصطفوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراه الاصلية ومن صح لنا
 هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة او جاءنا دليل في معناه فجزاه الله خيرا فليس بين
 وبين الحق عداوة وعلى العالم ان يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التحرير والتقريب
 كما فعلوا في كثير من الابحاث واذا حاك في صدره شي فليكن قد رعى في العمل لا في تقرير النص
 فإياك ان تقام، التصريح بالحق الذي تبلغ اليه ملكتك لقليل وقال ولا سيما في مثل موا
 تجب عنها كثير من الرجال فانك لا تسأل يوم القيمة عن الذي يرضيه منك العباد بل
 عن الذي يرضيه المعبود واذا جاء فمر الله بطل فهو معقلع ومن ورد البحر استقل
 السواقياء اتهم ما في ويل الغمام وان شئت الاطلاع على بيان هذا الجمل فعليك بالرجعة
 الى النيل وتفسيرنا فتح البيا

خاتمة القسم الثاني في جواب الاجابة الى المسالك الشرعية

الاجابة الى الشريعة المطهرة واجبة على كل مسلم فمن دأب خصمه الى القاض من القضية
 الذين يعرفون حكم الله في تلك الخصومة ويتمكنون من الحكم بما امر الله بالحكم به في
 محكم كتابه فانه امر رسوله وسائر عباد الله بالحكم بما انزل الله والعدل والقسط وبما اراد
 الله وجب عليه اجابته ومعلوم انه لا يعرف ذلك الا من يعرف ما انزل الله في كتابه
 وعلى لسان رسوله فان ذلك هو الشريعة المحمدية وجميع ما يحصل من المسائل الشرعية
 بالمقاييس الصحيحة هو من جملة ما تناوله الكتاب والسنة بتلك الوساطة كذلك كان
 من المسائل بدليل فحوى الخطا في حكمه ويدل على وجوب هذه الاجابة دليلان من
 كتاب الله تعالى وهما قوله عز وجل انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم
 بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا وقوله سبحانه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
 ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ولا يعرف خلاف لفرد من اهل المسئلة
 سابقهم ولا حقهم في وجوب اجابة من دأب خصمه الى الحاكم الى الشريعة المطهرة فمن ادعى
 ان ذلك لا يجب الا في زمن النبوة الى سول الله صلى الله عليه وآله فقد طوى بساط الشريعة بعد
 الرسالة وخالف جميع اهل الملة الاسلامية من لدن الصحابة الى الان فانهم متفقون على وجوب
 اجابة الى الشريعة متقيدون باحكامها قولها وفعلا واعتقادا واداءا فنزول وجوب اجابة
 الطالب لخصمه الى الشريعة المطهرة بالضرورة الدينية فلا بد ان يكون القاضى المدعوا اليه
 على الصفة التي قد منا من العلم بالشريعة التي هي الكتاب والسنة وما يلتحق بها وقد قل بلوغ
 درجة التحقيق فيهما والاتقان لهما جدا خصوصا في ذياريها هذه فان وجود من يعرف تفسير
 واحد من معتبرات التفاسير ويعرف الامهات الست فضلا عن غيرها عن زبد مع ان
 التوسع في معرفة السنة المطهرة لا بد منه لمن يدعي انه يقتدر على الحكم بين المتخاصمين بما
 في الكتاب والسنة لان دليل المسئلة قد يوجد في كتاب لا يوجد في كتاب اخر فان كثيرا
 من المسائل التي تقع فيها الخصومة لا يوجد دليلها في الامهات الست وهو موجود في غيرها
 من المسانيد والمستدركات والمستخرجات وغيرها هذا ليعلم كل باحث عن الادلة وناظر
 في مواظنها فواجب ان يكون المتخاصم الى من هو اعلم بالمسائل الشرعية الماخوذة عن الادلة

متعين اذا كان في مكان معلوم لا يحصل به الاعتاب للخصمين واما اذا لم يكن في ذلك
 المكان قاض كذلك بل كان فيه من القضاة من لا يتعقل الحجة الشرعية اذا جاءته فهذا
 وجوده كعدمه وارتفاع الخصمين اليه جهل على جهل فكشف للخصمين ان القاضي لا يعلم
 بالشرعية لم يتخصص اليه وهكذا لو علم القاضي الجاهل بانه غير عالم بالشرعية لم يصد نفسه
 بالحكم اذا كان فيه ادنى نصيب من الدين واحقر حصاة من التقوى ولكنه شبه عليه الا
 فطن بجهله ان الشرعية المطهرة هي ما يحفظه بعض الممارسين للخصومات من تلك
 القوانين التي وقع الاصطلاح عليها فاقدم على الحكم اقدام من جهل بالحكم الشرعي وجاهل بانه
 جاهل به وهذا القاضي لا فوق بينه وبين من يتكسب بالوكالة للخصوم في ديار ناهضة لا يصلح
 ان المحل الذي يسكنه الخصمان ان كان من يتمكن من الحكم بينهما بالشرعية المطهرة على
 وجه تخصصه فلا يجوز لاحدهما ان يطلب الاخر بالخروج الى قاض اخر في مكان غير المكان الذي
 يسكنانه لان ذلك مجرد اعتاب ومحض مشقة وان لم يكن فيه من هو كذلك بل لم يوجبه
 فيه قاض او وجد فيه وهو غير عالم بحكم الله سبحانه على الوجه المتقدم فالواجب التراجع الى
 قاض يعرف ما شرعه الله لعباده وان بعد مكانه لان التراجع الى من لا يعرف الشرعية
 ليس بتراجع الى الشرعية ومجرد وجود اسم القاضي لا يستلزم ان يوجد في ضمنه المسمى
 بالاخلاق وحكم الله تعالى في الاحداث ليس الا واحد يصيبه من اصابه من اهل الاجتهاد
 ويخطئه من اخطاه ولو كان حكم الله هو مظهر كل مجتهد لكان تابعا لاجتهادات
 المجتهدين ومراتب المريدن وهو يستلزم انه لا حكم لله في تلك الاحداث اطلاقا بل حكمه
 فيها متحد بوجود اجتهاد كل مجتهد على حسب ما يقتضيه اجتهاده وهذا باطل وان قال به
 بعض المتأخرين من المعتزلة وقلده من قلده ممن جاء بعده فمن جاء بالقول الفاسد
 فهو رد عليه كائنا من كان وما يستلزم الباطل باطل والكلام على هذه المسئلة طويل
 الذيل وليس المراد هاهنا الا الاشارة الى فساد هذا القول واحاصل ان اجابة الداعي الى
 الشرعية بمجرد كونه الطالب لها الداعي اليها واجب على المسلمين خصوصا وعلى اولى الامر
 عموما فاذا نظم من ظلم وصرخ صارخ بانه قد وقع الحكم عليه بخلاف الشرعية المطهرة

وإما من حاكم متامل غلطا أو جزاة أو من مقصر خطا وجزافا وطلبان ينظر في قضيه
 حاكم آخر من يوثق بعلمه وورعه ودينه فاجابته واجبة لأن الحكم المذكور أن كان صوابا
 فالحق لا يرد ولا يدفع وإن كان غلطا أو جزافا كما ذكره المتظلم فانصافه بإيصاله الحق
 واجب ليس في ذلك ما يخذل في الزعامة ولا ما يفت في عضد الرئاسة بل هو من كمال الحكمة
 وقام الدلائل نص الشرعية وإيصال طائفتها إليها وانتقاد نظام المتظلم لا يزيد أهل الرئاسة
 الانحطاط ولا يكسب باب الحيل والعقد الاضخامة بهذا جرت عادة الله تعالى في المتحاملين
 للآباء المتقلدين للأمر والنهي فانفذهم أمر أو أوقى أمر أو أصدروا أو أشد هم عضدا و
 أكثرهم مدح النصر لهذه الشريعة وأعظمهم اهتماما بها وأكثرهم أشادة لا ركاها ومن
 كان مطالعا على أحوال الدول في قديم الزمان وحديثه لم يركب هذا ولقد تعاطت المحنة
 على الإسلام وأهله بقوم ينفر عن الأحكام والفتاوى المستندة إلى نصوص الكتاب
 والسنة وياشون بالأحكام والفتاوى المنسوبة إلى بعض أفراد الأئمة الذين هم مكلفون
 بالشرعية كغيرهم ومتعبدون بأحكامها كسائر الناس ليسوا بأئمة بل مشرعيين
 ولا متبوعين بل تابعين وناهيك خساراً وبواراً وجهلاً لمن ياترك كلام من هو من جهة المتعبد
 بالشرع على كلام من جاء بالشرع فضلا عن أن يسوي بينهما فضلا عن أن يقدم ما يجب تقديمه
 وقد رأينا من هذا وسعدنا بما يحكم القلم عن سرده حيا من الله سبحانه فإنه من أعظم التجرى
 عليه والتقص له تعالى عن ذلك ولا يستبعد هذا من أمر يشاهد بل عليه أن يجد الله
 على السلامة والعمانية وقد ألف شيخنا وركنتا الشوكاني رح في ذلك رسالة سماها الأبحاث
 البدعية في وجوب الإجابة بالحكام الشرعية وقال في تشنيف السمع بجواب المسائل السبع ما
 حاصله إذا عمل المجتهد المطلق بغير ما قد ثبت عليه فاحد القاضيين الذين هما في
 النار بل هو شرهما وأقبحهما لأنه قضيه خلاف الحق وهو يعلم الحق فان قلت إذا عمل المجتهد
 بقول القضاة في أرض لا يعرف أهلها إلا التقليد ولا يدبون إلا بما صرح به من هم متقلدون
 له ويعبدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة المظهر للحق في هذا الأمر فإنه كان في
 غالب الديار الإسلامية مناهجاً ومناهجاً ومصرها ورواهها وشوقها وغيره من أئمة

انه قد عفا عنها ولم يخرج من ذلك الا الشاذ النادر كما لو اُخذ الفرح من الالف بل من
 منات الالف بل من الالف لم يكن ذلك بعيدا من الصواب وما يؤيد ذلك ما رايته
 في بعض مؤلفات الشيخ العلامة قسطنطين النباري بالمدينة المنورة في هذا العصر ^{المعروف}
 رحمه الله تعالى في الايام القريبة فانه قال انه دار الغرب الشرق ومصر الشام والحرمين فلم
 يجد في هذه الدار مع طول البحث ومزيد الكشف من يعمل بالادلة ويؤيدها على التقليد الا
 ثلاثة رجال فقط اتفقوا على هذا المذهب المسكين المبطل من جهتين الادوية تولى للقضاة الشا
 كونه في ديار المقابلة الذين هم بتلك الصفة يجب عليه ان يقدم حتى الله عليه ويؤثر مراده
 منه فيقضي بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فملتفت الى غيرهما ولا
 موثلا سواهما ويضرب بذلك وجه الحاكم عليه فان وجد الحق ناصرا فيها ونهت ان لم
 يجد الحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواه لانه قد بلغ الحجة ووفى بما اخذه الله عليه
 من البيان وقام بالميثاق الذي اياه الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك وجفت
 عن الحزم به بواره واصابه الجبن الذي يصاب به كثير من حملة العلم فاجب عليه وجوبنا
 مضيقا ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه ويستريح ويرجع فان لم يقبل منه ذلك ولا جأ
 من يساعده عليه ويقبله منه ففي سعة الخافقين مضطرب وفي بلاد من اختها بدل
 فان لم تساعده المقادير على ذلك ولا بلغت اليه طاقته فعليه ان يرد كل خصومة ترد
 عليه وفيها دليل واضح لا يمكن من الحكم به الى غير من الحكم ولم يوجب الله عليه ان يحكم
 بخلاف الشرع ولا يسوغ له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما اضطرب
 فيها الادلة وتعارضت فان المجتهد وان رجع احد الادلة فالخالف له قد رجع دليلا معاضا
 لدليله بوجه من وجوه الترجيح على اختلاف الانظار في ذلك وتباين مراتب العلوم و
 تفاوت اقدام العلماء وان العقبة الكثرة والمعضلة العمياء الصماء ان يكون قد الف الناس
 بسبب التقليد قوله هو محض أي وقد عارضه دليل صحيح ظاهر بالادلة واضحة المعنى كعاصمة
 حديث المصرة المتفق عليه بتلك الخيالات المختلفة والآراء المتعالة وامثاله كثيرة و
 نظائره جمة واخطر مواطن الخلاف واصعب مواطن الوطن الاول ما يشتر الحيل الخ

بوصاحبه بن محمد العرس
 الشير الطالاني مؤلف
 كتاب ايقانهم اول
 الاصل لافق البسب
 المهاجرين لافق البسب
 تدرعهم عن الاستماع
 الشاع في القرن الثامن
 من تقليد المذاهب مع
 الحجة والصبغة في فقهنا
 الاقصاد اخذ عن الشيخ
 العم الحق محمد بن عمر
 بن محمد العمري الطالاني
 واخذ عنه شيخه محمد بن
 السكوني المسمى
 بن الحسن خان

الشرع التي سوغها بعض أهل العلم لشهد لها دليل ولا شك من سبل الحق في سبل الوطن
 الثاني تنوع الضررات في الموارث التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين أهلها
 وتوزيعها بين مستحقها فإذا جبن الحاكم عن الصدع بالحق في هذين الوطنين فالمرتبة خير
 من الحياة لأنه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات لأدلة الكتاب والسنة يصعب حصرها
 وتتعرض لأخطائها وما عدا هذين الوطنين فهو ذوها في الصعوبة ولا يعجز عن توجيه الحق
 فيه ولو بذريعة من ذرائع التوصل إلى الحق الأيمن عجز وضعف ومن كان كذلك فليس
 بأهل للدخول في هذا المنصب ولهذا علل صلوات الله عليه في ذلك من رضى الله عنه عن قول الإمامة
 بضعفه عن القيام بها كما ثبت ذلك في الصحيح ولست أظن بحاكم يعرف الكتاب والسنة
 ويحفظ ما كان يعدل عنه ما ليس منه ما بل إلى ما يخالفهما فإن هذا قد تقم النار على بصيرة
 واستحق العقاب على علم منه أما إذا لم يجد مستندا للحكم في تلك الخصومة من كتاب ولا
 سنة ولا قياس معتمد ولا إجماع يحتج به على خلاف ذلك فحديث معاذ وإن كان فيه مقال
 لبعض أهل العلم فطرقه قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته ومجموعها ينتهض للاحتجاج بها ^{حب}
 على الحاكم أن ينظر في نصوص الكتاب والسنة فإن وجد ذلك فيها قدمه على غيره وإن لم
 يجد أخذ بالظواهر منها وما يستفاد بمنطوقها ومفهومها فإن لم يجد نظر في أفعال النبي
 صلوات الله عليه في تقريراته لبعض أمته ثم في الإجماع إن كان يقول بحجية ثم في القياس على ما يقتضيه
 اجتهاده وإذا عوزه ذلك تمسك بالأدلة الأصلية وعليه عند التعارض بين الأدلة أن
 يقدم طريقا على وجه مقبول فإن عوزه رجوع إلى المرحلات المذكورة في كتب الأصول بعد
 أن يجعله أن ذلك الموضع مرجح وذكر الشوكاني في قوله في كتابه إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق
 من علم الأصول وذكر قول من قال إن النصوص لا تنفي بالحدوث وتعقب ذلك بما يخالفه
 وقال في الفتح الرباني وعندني أن من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والحديث النبوية
 وجعل ذلك دأبه ووجه إليه همته واستعان بالله عز وجل واستمد منه التوفيق وكان
 معظمه ومروى قصدة الوقت على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب لمذهب
 من المذاهب وجد فيها ما يطلبه فإنها الكثير الطيب والجر الذي لا ينفذ والنهر الذي يمشي

منه كل وارد عليه والمعتصم الذي يداوي اليه كل خائف فاشد يدك على هذا
فانك ان قبلته بصد منشرح وقلب موفق وعقل قد حلت به الهداية وجدت فيما
كل ما نطلب من ادلة الاحكام التي تريد الوقوف على دلائلها كما نأما كان فان استبعد
هذا المقال واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اتيت ومن قبل تقصيرك اصبت و
على نفسها يراش تحنى وانما تشرح لمثل هذا الكلام ضد رقوم من مدين وقلوب رجال
مستعدين لهذه المرتبة العلية لا تغذل المشتاق في اشواقه حتى تكون حشاك
في احشائه لا يعرف الشوق الا من يكابد ولا الصباية الا من يمانها
دع عنك تعنيفي وذوق طعم الهوى فاذا هويت فبعد ذلك عتف اذا عرفت هذا
فاعلم ان الحاكم الموثوق بدينه وعلمه ربما عمل في حكم من الاحكام بمصوم الكتاب والسنة
يخفى على كثير من يطالع على ذلك فيظن به انه على الراي عند عدم الدليل او عدل الى
نوع من انواع الناس الميعول به عند البعض والملغى عند آخرين وربما يظن انه ان خالف
نصا يعرفه ولو علم بما عند ذلك القاضي من الوجه للسوغ للعدل لتبين له انه لم يعدل
الا الى ما هو حقيق بالعدل اليه بل لا بينة يكون العدل اليها اجلب لمصالح الشرعية وادفع
للفاسد عنها لو رأى وجه حبيبي عاذلي لتقارنا على وجه جميل والامر ما يقول
الصادق المصدق عليه السلام فيما صح عنه في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم
فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطأ فله اجر فوده بين اجر داجرين وان هذا الامر
تقر به من قضاة الحق كل عين ولسان حال ذلك القاضي يقول س ستفقد في قومي
اذا جد جد ها وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر فان قلت واين هذا القاضي ومتى
جاد الزمان بمثله وفي اي بلاد نجد قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا
وجودك له لا يستلزم عدم قبولك الكلامي هذا انتهى

خاتمة الكتاب في بيان تيسير اكل الحلال في كل زمان

قل شيخ الاسلام احمد بن حنبل رضي الله عنه في فتاواه مسئلة في رجل نقل عن بعض

روى في الروايات
سماذج من السؤل
من افضت الزمان
والتي افضت الزمان
كن به سماه اعلام
الوقت من اكل في
حقوق الفقهاء
والاقتداء على
بهم وبعده في
ذلك في

الفقهاء انه قال اكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان فتقبل انه لم يزل
 فذكر ان رخصة النصورة لم تقم الغنائم فيها واختلطت الاموال بها للعداء لا تقبل
 ان الرجل يوجر نفسه بعمل في الاعمال المباحة وياخذ اجرته حلالا لان الدرع في نفسه
 حرام فقبل له وكيف قبل الدرع التعين او انفسا حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التعين
 فيكون حلالا بالسبب المشروع فما الحكم في ذلك الجواب هذا القائل الذي قال كل الحلال
 في هذا الزمان لا يمكن وجوده مخفي في قوله بانفاق اية الاسلام فان مثل هذه المقالة لا
 يقولها بعض اهل البدع وبعض اهل الفقه الفاسد وبعض اهل الشك الفاسد فانكر
 الائمة ذلك حتى ان الامام احمد مع ورعه المشهور كان يذكر مثل هذه المقالة في وجدها رجل
 من النساء فذكر له شيئا من هذا فقال انه قد روي الى هذا الحديث يحرم اموال المسلمين وقال
 بلغني ان بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لان المال ادين معصوم ومثل هذا كان يقول
 بعض المنتسبين الى العلم من اهل العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهوان الاحرام
 قد غلب على الاموال لكثرة النصوص في العقود الفاسدة وهوان الاحرام لم يميز من الحلال
 ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فانفقوا بان الانسان لا يتناول الا
 بمقدار الضرورة وطائفة لما رأت مثل هذا الحرج الشديد يسلب الروع صلا وواعيد
 الاباحية لا يميزون بين الحلال والاحرام بل الحلال ما حل لا يدير الاحرام ما حرمة لا يفرقوا
 مثل هذا الظن الفاسد ان الاحرام قد طبق الارض راوا انه لا بد للانسان من الطعام
 والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث امكن فليست العاقل ما في ذلك الروع الفاسد
 كيف اوردت الاخلال عن دين الاسلام وهو لا يكون في الروع الفاسد حكايات بعضها
 كذب عن نقلت عنه وبعضها غلط حكوا عن الامام احمد ان ابنه صالح لما تولى القضاء
 لم يكن يخاف في ناره وان اهله خبزوا في تنوره فلم ياكل الخبز بالقوة في دجلة فلم ياكل من
 صيده جله وهذا من اعظم الكذب والفرية على مثل هذا الامام ولا يقبل مثل هذا الامور
 هو من اهل الناس واعظمهم مكر واحدا لاعداء الامور وقد زعموا انه من هذا ولم يعلموا
 ان ابنه تولى القضاء في حياته وانما لم ياكل بعد موته لكن كان الخليفة المتوكل قد جاز اولاده

واهل بيته جواز من بيت المال فامرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا اجواز السلطان فاعتدوا
 اليه الحاجة فقبولها منه فترك الاكل من اموالهم والانتفاع بغيرهم في خبزهم وما كلهم
 لكونهم قبلوا اجواز السلطان وسأله عن هذا المال احرام هو فقال لا فقالوا انما نحن منه نقا
 نعم وبن لهم انه انما امتنع لئلا يصير ذلك سببا في ان يدخل الخليفة فيما يريد كما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم العطا ما كان عطاء فاذا كان عوضا عن دين احدهم فلا تاخذه ولو بقي في دجلة الدم
 وحكم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ومن الناس من انه الا فراط في الورع الى
 امر اجتهد فيه فيغاب على حسن قصده وان كان المشروع خلاف ما فعله مثل من امتنع
 من اكل ما في الاسواق ولم يأكل الا ما نبت في البراري ولم يأكل من اموال المسلمين وانما يأكل
 من اموال اهل الحوث وامثال ذلك ما يكون فاعله حسن القصد وله فيما فعل تاويل لكن
 الصواب المشروع خلاف ذلك فان الله جل جلاله خلق الخلق لعبادته وامرهم بذلك
 وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله امر المؤمنين بما امر به
 المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال يا ايها الذين امنوا كلوا
 من طيبات ما رزقناكم فذكر الرجل يطيل السفر اشعث اعبر ميديا الى السماء يقول يا رب
 ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني استعجاب له ذلك فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
 امر المؤمنين بما امر به المرسلين من اكل الطيبات كما امرهم بالعمل الصالح لا يمكن الا بالكلية
 ولباس ما يحتاج اليه من سكنى ومركب وسلاح يقاتل به وذكر اع يقاتل عليه وكتب يعلم
 منها وامثال ذلك مما لا يقوم ما امر به الا به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فاذا كان
 القيام بالواجبات فرضا على جميع العباد وهو لا يتم الا بهذه الاموال فكيف يقال ان الحلال
 مستعد بل كيف يقال انه قليل بل هو كثير بل الغالب على اموال الناس وان كان الحرام
 هو الاغلب الذي لا يقوم الا به للزم احدا من امرين اما ترك الواجبات من اكل الخلق واما
 ابلحة الحرام لاكثر الخلق وكلاهما باطل والورع من قاعد الدين نفى الصحيح عن النعمان بن بشير
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك امور مشبهات لا يعلمهن كثير
 من الناس فمن ترك المشبهات استبرأ عرضه ودينه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام

كالراعي يرى حول الحمى ويشك ان يقع فيه الاوان لكل مالك حمى وان حمى الله بحماره الا
 وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد سائر الجسد
 الا وهي القلب في الحديث الاخر عنه صلعم ما يريكم الى الا يريكم وراي ^{صلعم} فساظن
 فقال ولا اخاف ان تكون من الصدقة لا كتبها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وهذا ينبغي
 بذكر اصول احدها انه ليس كل ما اعتقده فقيه معين انه حرام كان حراما انما الحرام ثابت
 تحريمه بالكتاب السنة والاجماع او قياس مزج لذلك وما تنازع فيه العلماء رد هذه
 الاصول ومن الناس من يكون نشأ على مذهب امام معين واستفتى فقيها معين او سمع
 حكاية عن بعض الشيوخ فيريد ان يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ولهذا نظر
 منها مسئلة الغنائم كان السنة في الغنائم ان تجزى وتقسم بين الغنائمين بالعدل
 وهل يجوز للامام ان ينقل من اربعة اخماسها فيه قى لان مذهب فقهاء الثوريين خيفة
 واهل الحديث ان ذلك يجوز لما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل في بدر اربع بعد الخمس نفل
 في رجعتة الثلث بعد الخمس قال سعيد بن المسيب مالك والشافعي لا يجوز ذلك بل
 يجوز عند مالك التفضيل من الخمس يجوز عند الشافعي من خمس الخمس كان احمد يعجب من
 سعيد بن المسيب مالك كيف لم تبلغها هذه السنة مع وفور علمها وقد ثبت في الصحيحين
 عن ابن عمر انه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد فبلغت سهامنا اثني عشر
 بعيرا ولم يحفل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد بعين فان ذلك لا يمكن ان يكون السهم عشرون
 بعيرا وذلك لان السهمين بعد الخمس من اربعة اخماس المال فاذا زيد عليهما بقدر ربعهما
 كل المال فاذا كان السهمان اثني عشر جزءا كانت القسمة خمسة عشر جزءا فيكون النفل
 ثلث الخمس ولو كانت القيمة خمسة وعشرين جزءا وكان الخمس خمسة اجزاء
 لا يمكن ان يكون حينئذ النفل المذكور خمس الخمس ولذلك اذا فضل الامام
 بعض الغنائم على بعض لمصلحة قراجه كاعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلمة
 بن الأكوع في مغزوة ذي قرد سهم راجل وفارس فان ذلك يجوز في اصحها قال العلماء
 ومنهم من لا يجوز ذلك كما تقدم وكذا اذا قال الامام من اخذ شيئا فصوله ولم يقسم الغنائم

فوجاز في أحد أقوال العلماء ومن طرقت هذه الجوز في القول الآخر وهو المشهور من
 مذهب الشافعي وفي كلام المذهبين خلاف في مثل هذا الأصل تبين الغنايم الأربعة
 المتأخرة مثل الغنائم التي غنيتها السلافة الأتراك والغنائم التي غنمها المسلمون
 من النصارى من تغور الشام ومصر فإن في هذه أفتى بعض الفقهاء كابن محمد الجويني
 والثوري أنه لا يحل لاسلم أن يشتري منها شيئاً ولا يبطأ منها فاجأ ولا يملك منها ما
 ولزم من هذا القول من الفساد ما لا يملكه فعارضه أبو محمد بن سباع الشافعي
 فافتى أن الإمام لا يجب عليه قسمة الغنائم حال ولا تحميمها وإن كان يفضل الرجل وإن
 يحرم بعض الغنائم ويخص بعضهم وزعم أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك هذا القول
 خلاف الإجماع والذي قبله باطل منكر أيضاً وكلامه الخواف وأصواب في مثل هذه
 أن الإمام إذا قل من أخذ شيئاً فضوله فإن قيل يجوز ذلك دليلهم عن الغنائم بل أراد
 منها ما لا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل ولا يجوز له الأذن في الانتهاك
 ففهمنا الغنائم مال مشترك بين الغنائم ليس يبيعهم فيها حق من أخذ مقداره حقه جاز له
 ذلك وإذا شك في ذلك فامان يخطأ أو يأخذ بالورع المستحب أو يفتي على غالب ظنه
 ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وكذلك المزارعة التي يسميها بعض الناس الحبازة قد تنازع
 فيها الفقهاء لكن ثبتت السنة بجوازها فإنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من
 ثمرة وزرع على أن يعمر وعاملهم وأما هبة عن الحبازة فقد جاء مفسراً في الصحيح بأن المراد
 أن يشترط أن تكون زرع بقعة بعينها وكذلك الأرض بجنس الخراج منها يجوز له أبو حنيفة
 والشافعي وأحمد في المشهور عنهما وهي عن مالك وأحمد في رواية ونظائر ذلك كثيرة فهذا
 العمل والأصل الثاني أن المسلم إذا عامل معاملة يعتقد جوازها وقبض المال جاز لغيره
 من المسلمين إن تعامل في مثل ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة فإنه قد ثبت
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع اليه أن بعض عماله يأخذ خمر أهل الذم فيعجزه
 فقال قال الله ولا تأكل أموالهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليوم حرمت عليهم الخمر
 فجوزوا ما كانوا يحرمون ثم لم يرفعوا له من ذلك ثم لم يرفعوا له من ذلك ثم لم يرفعوا له من ذلك

أهل الذمة الدرام التي باعوها الخمر لا يهرىبتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء
 ان الكفار اذا اتوا بمينهم بمعاملات يعتقدون جوازها وتقابضوا الاموال ثم اسلموا
 كانت تلك الاموال لهم حلالا واذا تخالكو اليينا قروناها في ايديهم سوا يتحاكموا قبل الاسلام
 او بعده وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
 فامرهم بترك ما بقى في الذمم ولم يامرهم برد ما قبضوا الا فخر كانوا يستقبلون ذلك فالمسلم
 اذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالحيل الربوية التي يفتي بها من يفتي من اصحاب ^{حنيفة} ابي
 والشافعي واخذ من ذلك اوزار على ان البذر من العامل او كرى الارض جزء من الخراج
 منها او جنس الخراج او غو ذلك وقبض المال جاز لغيره من المسلمين ان يعامله في ذلك
 المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الاولى والاخرى ولو انه تبين له انها باعة
 نجان التحريم لم يكن عليه اخراج المال الذي كسبه بتاويل سايع فان هذا اولى بالعفو
 بعدد من الكفر المتناول ولو اطبق بعض الفقهاء على بعض اهل الورع الجاه الى ان يعامل
 الكفار ويترك معاملته المسلمين ومعلوم ان الله تعالى ورسوله لا يامر المسلم ان ياكل من اموال
 الكفار ويدع اموال المسلمين بل المسلمون اولى بكل خير الكفار اولى بكل شر الاصل الثالثة
 ان الاحرام نوعان حرام بوصفه كالميتة والدم وحكم التحذير فهذا اذا اختلط بالمباح وغبا
 لونه او طعمه او ريح محرم وان لم يغير فقيها نزاع ليس هذا موضعه الثاني احرام بكسبه
 كما لو خذ غصبا او بعقد فاسد فهذا ان اختلط بالحلال لم يجرمه فلو غصب الرجل
 دراهم او دنانير او دقيقا او حنطة او خبزا او خلط ذلك بماله لا يجرم اجمع لا على هذا
 لا على هذا بل ان كانا متماثلين امكن ان يقسموه فياخذوا هذه هذه حقها وان كان قد
 الى كل منهما عين مال الاخر الذي اخذ الاخر نظيره وهل يكون الخلط كالتلاف وفيه وجهان
 في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما أحدهما انه كالتلاف فيعطيه مثل حقه من حيث احب
 والثاني ان حقه باق فيه فللمالك ان يطلب حقه من المختلط فهذا اصل نافع فان كثير
 من الناس يتوهم ان الدرام المحرمة اذا اختلطت بالحلال حرم اجمع وهذا خطأ وانما تؤد
 بعض العلماء فيما اذا كانت قليلة وامام الكثرة فما اعلم فيه نزاعا الاصل الرابع اذا تعد

معرفة ما لكه صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كمالك واحمد وابي حنيفة وغيرهم
 فاذا كان بيد الانسان غصوب او عوامر او دايغ او رهون قد ايس من معرفة اصحابها
 فانه يتصدق بها عنهم او يصرفها في مصالح المسلمين او يسلمها الى قائم عدل يصرفها
 في المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول بل توقف ابد حتى يتبين اصحابها والصواب
 الاول فان حبس الاموال دائما لا يجي له فائدة بل تعرض لهلاك المال واستيلاء الظلمة
 عليه وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية ودخل بيتا لياقي بالثمن فخرج فلم يجد
 البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية
 فان قبل ذلك وان لم يقبل هو لي وعلي مثله الى يوم القيامة وكذا اتى بعض التابعين لمن
 غل من الغنمة ومات بعد تفرقهم ان يتصدق بذلك عنهم ورضي هذه الفتوى الصحابة
 والتابعون الذين بلغتهم معاوية وغيره من اهل الشام وهذه مبنية على اصلين احدهما
 وقف العقود والتصرف عن الغير بغير اذنه وفيه ثلاثة اقوال احدها ان يبيع موقفا على
 اجازة المتصرف عنه فان اجازة جاز وهذا مذهب مالك وابي حنيفة واحمد في احد
 الروايتين عنه واحد قولي الشافعي وغيرهم الثاني انه يقع باطلا وهو المشهور من مذهب
 الشافعي الثالث التفصيل بين بعض المواضع وبعض وهو الرواية الاخرى عن احمد فاذا
 تعدد استيدان المالك واحتيج الى التصرف وقع موقفا وكذلك اذا اشتراه في الذمة ولم
 يسمه في العقد اصل الثاني ان المالك اذا اجهل صار كالمعروف وهذا يتبين بالاصل الثالث
 وهو الذي يكشف عن المسئلة وهو ان المجهول في الشريعة كالمعروف ومثله المعجوز عند
 الله تعالى لا يكلف الله زنتا الاوسعها وقال تعالى فان تقوا الله ما استطعتم وقال صلوات
 امرتكم بامرفا وامنما استطعتم فالله اذا امر بامر كان مشروطا بالقدرة عليه والتمكن
 من العمل به فان عجزنا من معرفته والعمل به سقط عنا ولهذا قال صلوات في اللقطة فان جاء
 صاحبها فادها اليه والا في مال الله يوتيه من يشاء فهذه اللقطة ملك للمالك معصوم
 ووقعته فلما تعددت معرفته قال النبي صلوات في مال الله يوتيه من يشاء فدل ذلك
 على ان الله شاء ان يزيل عنها ملك المالك الاول ويعطيها لهذا الملتقط الذي عرفها

ولا راع بين الامامة بعد تعريف السنة يجوز للملحق ان يتصدق بها وكذلك ان
 يتملكها ان كان فقيرا وهل له التملك مع الغنا فيه قولان مشهوران فمنه الشافعي واحدا
 انه يجوز واي حنيفة انه لا يجوز ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح
 المسلمين وان كان في نفس امره وارث غير معرف حتى لو تبين الوارث سلم اليه ما اراد ان
 كان قبل الثبوت صرفه الى من يصرفه جازا واخذ له غير حرام مع كثرة من يبيع من عصبة
 تعرف بعد واذا تبين هذا فيقال ما في الوجود من الاموال المعصومة والمقبوضة بعقود
 الانتبايح بالقبض لمن عرفه لمسلم اجتنبه من علم انه سرق ما لا ادخا في امانته او
 غصبه فاخذه من المعصوم فهذا يغير حرمه ويجزائه اخذه منه لا بطريق الهبة ولا بطريق
 المعاوضة ولا عن عدة ولا عن مبيع ولا فاء عن رضى فان هذا غير ما ذكره المظا
 واما اذا كان ذلك المال قبضا بتاويل ما يقع في مذهب بعض الايام فجاز له ان يستوفيه
 عن المبيع والاجرة والقرض وغير ذلك من الديون فان كان مجهول الحال فالمجهول كالمعدوم
 والاصل في ما يبد المسلم ان يكون ملكا لان ادعائه ملكه او يكون وليا عليه كالناظر
 للوقف وولي اليتيم وولي بيت المال او وكيله فيه وما تصرف فيه المسلم والذي بطريق
 الملك والولاية والوكالة تجاز تصرفه فاذا لم يعلم حال ذلك المال بيده ثبت الامر على الاصل
 ثم ان كان ذلك الدرم في نفس امره قد اغتصبه هو ولم اعلم به انا كنت جاهلا بذلك
 والمجهول كالمعدوم فليس اخذني لثمن المبيع واجرة العمل وبذل القرض بدون اخذ النقطة
 فان النقطة اخذتها بغير عوض ولا اعلم لها مالكا وهذا المال اعلم له مالكا من هذا وقته
 اخذته عوضا عن حقي فكيف يحرم هذا علي لكن ان كان ذلك الرجل يعرف ان في ماله
 حراما ترك معاملته ورعا وان كان اكثر ماله حراما ففيه نزاع بين العلماء واما المسلم
 المستور فلا شبهة في معاملته اصلا ومن ترك معاملته ورعا فقد ابتدع في الدين
 بدعة ما انزل الله بها من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغلط
 يقول ان اللعان والالبان التي وكل قد تكون في الاصل قد غصبت وغصبت فيقال المجهول
 كالمعدوم واذا لم يعلم ذلك يقينا كما انه لم يكن وهذا لان الله تعالى انا حرم ما حرمه

من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فانه يقول في كتابه لقد ارسلنا رسلنا
 بالبينات فانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وانزلنا الحديد فيه
 بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز
 والغصب انواعه كالسرقة والخيانة داخل في الظلم والميسر الربوي حرام لما فيها من
 الظلم واذا كان كذلك فهذا المظلوم الذي اخذ حقه بغير حق ثم بيع لغيره وقبضه
 ذلك المشتري والمشتري لا يعلم بذلك ثم انتقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره فعلم
 ان اولئك لم يظلموا وانما ظلموا من اعتدى عليه ولكن لو علم به ففعل لم يظلم به
 بما لا يترتب مواضعه على قولين للعلم اصحهما انه ليس له ذلك والذين قالوا استقر الضمان
 على الغار لا على المغرور كما هو الصحيح تنازعوا هل للمالك مطالبة المغرور والضمان على
 الغار وليس له مطالبة على قولين في ذلك في مذهبي احمد وغيره ومثال ذلك ان الظالم
 اذا ادعى ماله عند من لا يعلم انه غاصب فتلفت الوديعة ففعل للمالك ان يطالب الوديعة
 على قولين اصحهما انه ليس له ذلك اطعم المال لضيافته ولم يعلم بالظلم لم يعلم للمالك فعل له
 مطالبة الضيف على قولين احدهما انه ليس له ذلك من قال بمطالبة لا يقول
 انه حرام بل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه وانما عليه اداء ثمنه بمنزلة ثمن شراة
 وحاصل القول يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه لصاحبه بحال وانما الغرم على الغاصب
 الظالم الذي اخذ منه بغير حق فاذا نظرنا الى معين بيد انسان لا نعلم انه مغشوب
 ولا مقبوض قبض لا يفيد للمالك واستوفينا منه او اقتبناه او استوفيناها عن اجرة او
 بدل قرض لا اثر علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر قد سرقة او غصبه ثم اذا
 علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى اصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد فلا يستقر
 علينا الضمان اهدا او وهب لا ضمان اكثر من الثمن وكذا الاجرة وبذل القرض اذا كان
 قد تصرف فيها لم يستقر علينا ضمان لكن تنازع الفقهاء هاهنا في مسئلة وهبنا هل للمالك
 تضمين هذا المغرور الذي تلف المال عنده ثم يرجع على الغار بما غرمه بغيره ام ليس له
 المطالبة للمغرور الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هار وايتان عن احمد ومثل هذا

لو غصب رجل جارية فاشتراها ثمنها النسيان واستولدها أو وهبها إياها فقد اتفق الصحابة
 والأئمة على أن ولد هذا المغمور يكون حراً لأن الواطئ لم يعلم أنها مملوكة لغيره بل اعتقد
 أنها ملكة مع اتفاقهم على أن الولد يتبع أمه في الحرية والرق ويتبع أباه في النسب ولو لمع منه
 جعلوا النسيان حراً لأن الولد لم يعلم والمجهول كما لم يعلم وأوجبوا السيد تجاريته بدل الولد
 لأنه كان يستحقه ولو لا الغمور فاذا أخرج من ملكه بغير حق كان له بدله مرد أو جولد مهر
 منه وقالوا في أصح القولين هذا يلزم الغار الظالم الذي غصب التجارية وباعها ولا يلزم
 المغمور والمشتري إلا ما ألتزم بالعقد وهو الثمن فقط ثم هل لصاحبها أن يطالب المغمور
 بضد ما ولد والمهر ثم يرجع به المغمور على الغار أم ليس له إلا مطالبة الغار الظالم على ما
 هما روايتان عن أحمد لا نزاع بين الأئمة أن وطنها ليس بحرام وأن ولده ولدتة لا ولد
 زنية فهو ولد حلال لا ولد نكاح في سائر هذه الصور لم يمتاز عوانه إلا ثم على الأصل
 ولا على الأبسح لأعلى الواطئ الذي يعلم وإنما تازعوا في الضمان لأن الضمان من العبد
 الواجب في حق الأدميين وهو يجب في العبد الخطأ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأ
 ومن قتل مؤمناً خطأ فخرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فقال
 النفس خطأ لا ياتم ولا يفسق بذلك ولكن عليه الدية وكذلك من تلف مالا مغموراً خطأ
 فعليه بدله ولا أثر عليه فقد تبين أن الأثر منتف مع عدم العلم وحينئذ تنجم الأموال
 التي يملكها المسلمون واليهود والنصارى التي لا يعلم بدلالة ولا أمانة أنها مغمورة ومقبوضة
 قبضاً لا يجوز معها معاملة القابض فإنه تجوز معاملتهم فيها بالريب لا نزاع في ذلك
 بين الأئمة ومعلوم أن غالب أموال الناس كذلك فلقبض الذي لا يفيد الملك هو الظلم المحض
 وأما القبض بعقد فمما كرهوا وليس هو كالمقبض الذي لا يفيد الملك فيه اختلاف على قولين بين العلماء أحدهما أنه
 يفيد الملك وهو مذهب الحنفية والثاني لا يفيد وهو مذهب الشافعية أحمد في المذهب من مذهبه
 والثالث أن ما لم يملكه المالك وان أمكن رده إلى مالكه ولم يتغير في وصفه لا يفسد لم يفيد
 المالك وهو المحكي عن مذهب مالك هذه الأمور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب
 لكن نبهنا على قواعد شريفة تنسخ باب الاشتباه في هذا الأصل الذي هو أصل أصول الإسلام

كما قال الامام احمد خير ان اصول الاسلام من على ثلاثة احاديث الاحكام بين والحلال بين وقوله
 انما الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان الاعمال المنقولة ومحظورة
 والاول فيه ذكر المحظورات والماورد ما قصد القلب النية واما العمل الظاهر فهو المشرع
 الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله لي يا كرامكم احسن عملا قال اخلصوا صوابه
 قالوا يا ابا علي ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا او يكون صوابا
 ولا خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على
 السنة وتبين بما ذكرناه ان هذا القائل الذي قال اكل الحلال معتذرا ولا يمكن جوده في
 هذا الزمان قول مخالف للاجماع بل الحلال هو الغالب على اموال الخلق وهو ايسر من الاحكام
 وهذا القول قد تقوله طائفة من المتفهمة المتصوفة واعرف من قاله من كبار المشايخ في
 العراق ولعله من اولئك انتقل اليه بعض الشيخ من شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك عليه
 ان ليس باب الاكل بل قال ان الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يوقى فيما يفعل ويترك
 ولم يحضرني الا ان فليتد بالعاقل وليعلم ان من خرج من القانون النبوي المجري الشرعي الذي
 دل عليه الكتاب والسنة واجماع سلف الامة واميتها احتاج الى ان يضع قانونا خريديا
 متناقضا رده العقل والدين لكونه ان كان مجتهدا مقرا بالطاعة لله ورسوله فانه يشبه
 على اجتتهاده ويغفر لخطاه ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
 غلاظين امنوار ربنا انك رؤوف رحيم وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها
 المغامرة دخلت الشبهة فيها على كلامان احدهما ان يقال الذي اختلط باموال الناس من
 الاحكام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون عليه من الولاة والقطاع واهل الفتن
 وما يدخل في ذلك من الخيانة في المعاملات اكثر من ذلك لكنه لا سيما في هذه البلاد المصرية
 فانها اكثر من اقليم الشام والمغرب ظل الظلم بعضهم بعضا في المعاملات بالخيانة ومحمد
 الحق وكثرة ما فيها من الظلم الموضوع من جهة المتولين يفيق فاحالة التبريم على هذا الامر
 اولى من حالته على المغامرة الثاني ان تلك المغامرة قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها وبيننا الصحيح
 ان الامام اذا اذن في الاخذ من غير قسم جاز وانما اذا لم يجز فمن اخذ مقدرا حقا جاز وان

اخذ اكثر من حقه وتقدر رد على اصحابه لعدم العلم به فانه يتصدق به عنهم وان لو
 لم يتصدق به عنهم وتصرف فيه فمن وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن محرما عليه
 ولا عليه فيه اثم وهل هذا الحكم جار في سائر الغصب المذكورة ام لا ففيه اختلاف و
 يتبين بما ذكرناه ان من اجر نفسه او دابته او عقارا فاخذ الثمن في الاجرة لم يحرم عليه سواء
 علم ان ذلك الثمن والاجرة حلال للمالك او لم يعلم بحاله بل كان مستورا لكن ان علم بالغصب
 تلك الدراهم او سرقها او قبضها بوجه لا ينبغي اخذها عن ثمن واجزته مع ان هذا موضع نزاع
 بين العلماء والفقهاء تضيق هذه الورقة عن بسطه وما قول القائل الدرهم كيف قبل التعيين
 فصار حراما للسبب المنع ولم يقبل التعيين فيصير حلالا بالسبب المشروع فيقال لا بل قبل
 التعيين فيما حرم بوصفه وما حرم لكسبه فالاول مثل النحر فانه لما كانت عصبه كالحديد
 حلالا طاهرا باتفاق العلماء فلما نحر كان حراما نجسا فاذا اغتسل بفعل الله غمق قصد لتخليها
 كان خل النحر حلالا طاهرا باتفاق العلماء وانما اختلفوا فيما اذا قصد نحرها وقد تنازعوا في
 سائر النجاسات كالخزير اذا صار ملحا والنجاسة اذا صار دما اذا قيل لا تظهر كقول
 الشافعي واحدا في مذهب مالك واحمد وهو صحيح والثاني مثل الماء المغصوب هو حرام لانه
 قبض بالظلم فاذا قبض حتى ابيع مثل ان ياذن المالك للغاصب او يهبه اياه او يبيعه منه
 او يقبضه المالك له او وليه او وكيله فوالغاصب اذا اعطاه من لا يعلم انه مغصوب
 كان قبضه حتى لان الله لم يكلفه ما لا يعلمه وكذلك من قبضه من القايض حتى والله اعلم
 هذا الخمر اسم جمعه الخاطر الكليل من ذلك المطلب الجليل الذي يكون لما وراءه من المقاصد
 الحسنة خير دليل والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وكان الفراغ من زبده يوم الاحد لستة
 عشر يوما ختم من شهر ربيع شعبان من شهر سنة اربع وثمانين ومائتين والله الموفق
 على ما يحبها افضل الصلوة والتسليم والتحية قبله هو نال المحبة من بلاد مالكة البركة
 المنبذة قاتلا **ع** يا من عليه التكاليف ومن اليه متابي وجل لي بقولك من اذ احب
 كتابي واخذ عواي ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم في خاتمة
 النبيين وشفع المذنبين العاصين يوم الدين وعلى الله ونعمته وحكمته وبره وبره

ومقدمة سنته الطهرة اجمعين التعين البصينة

حَاقِمَةُ الطَّبَعِ لَوْلَا الْمَوْلَفُ

يقول الراعي من ربه المنان جزيل الفضل وكريم الامتنان وجميل الجزاء ووسيع الاحسان
علي بن صديق بن حسن احسن الله اليه في السر والعلن ان مما لا يحتاج
الى البيان بشهادة المحسن به والعيان ان حضرة الرئيسة العظمى وخبة الدولة الكبرى
ذات النجدة والكرم صاحبة السيف والقلم حضرتنا **فواب شاهجهان بيگم**
واليه حوزة هويال المحروسة ومالكة مملكتها الموروثية لا تحصى مناقبها ولا تستقصى واهبها
فاكر لها من اثار حسنة ومشروعات مستحسنة صادرة عن روية سليمة صائبة مستقيمة
وحسبك شاهد على ميلها الى ترفيه العباد ومحبتها النشر المعارف على الحاضر منهم
والباعد ودامها الشريف بطبع كتب نية وصحف شرعية يقينية في المطبعة الشاهجانه
المنسوبة اليها منها هذا الكتاب الذي جمع من احكام القضا ما يزي بالقلائد الدرية ويزد
العقود الجهرية الموسوم **بظفر الاضي بما يجب في القضا على القاضي**
السيد **الوالد الاب المجد الذي** تضلع من العلوم والمعارف بكل تاليد منها وطارد وكشف
من حلالها بالمطارف وتقيما من ظلالها بالمديد الوارف المجاز لا نافع الحماد والتفاخر
المخاطب بنواب على الجاه امير الملك السيد **محمد صديق حسن خان بهادر**
فبح الله في امده فتلقى امرها العالي بالامثال والانتاد وطبع حتى ساح سيجاه في الامصار
والانظار وانبغ ثمر ما حقه كل وجاجد الله تعالى وعونه على وفق الامل تصحيحه الرافل
في حاة الفضيلة المتوصل الى الله سبحانه باحسن الوسيلة السيد الكريم المجد الواحد
ذوالفقار احمد المولوي البهوفالي طابت ايامه واليالي بشركة الشيخ العابد الماهر
العالم الصالح الباهر المولوي **عبد الصمد** الفشاردي حتى جاحديته في فن التصحيح
بمنه تعالى ما بين حسن وصحيح يقر عين الودود ويسخن طرف الحسود وكان قد تصدى بزور
المفيد ونسخه المجيد البرقي عن كل شين التحلى بكل زين المنشئ **محمد احمد حسين الصفوري**

عافاه الله القوي تحت إدارة المأمور بتجيز أشغالها ومباشرة أعمالها المولوي محمد
 عبد المجيد خان سلمه الرحمن مدي مطابع الرياسة العليا محروسة بهيئ بالحمية
 هذا وافي طبع ذلك الكتاب جلد التمام وفاح من تمثيله مسك الختام موافقا لختم شهر ربه
 ذي الحجة من شهر سنة أربع وتسعين ومائتين والتمت بحمد الله على صاحبها الصلوة والتحيات
 بدنه وعسل بحر العلم وطهر - وقد انتدب لخرير ختامه الشيخ الذي المتوفى الذي
 الفاقد المثل ذو الطبع المشتعل والخاطر المشتغل أبو الفتح محمد عبد الرشيد الشويبياني فخر الله
 له الأمال والأمان بما صورته هذه +

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الله العالمين ابتدي وبسما نور هذا اقتدي سبحانك اللهم لا تحصى الثناء
 عليك ما عجز عنه الألسنة انت كما اثنيت يا رب على نفسك جل ذوالجلال والإعلا
 سبحانه وأخبر كل له لديه والشوم أنفسنا ليس اليه ثم صلوة الله والتسليم
 على نبي هديه قسيم محمد ما حي ظلام الكفر عن ساحة الدنيا بنور الذكر
 من ختم الله به الرسالة وطهر الأرض من الضلالة والال من عترته الكرام
 وصحبه ذوى الهدى الأعلام وبعد فلما استليت بنبأ عهدة الأئمة ببلدة بهيئ بال
 المحية هتقت بي ربح القضاء الى اختبار الطوية وينطت على عائل الفياض بحقها وميشت
 عني تائم الطمانية بما في قلب بروقها فاغضيت الأحفان على قدما وطوية الاحتشاء على
 لقبها واذاها وجعلت كلما جوت على الساني كلمة تأسف فيه امثل بقول القائل المبتدأ هذه الاز
 عذجت نفسك لكن لا يسكنين فاستنت رغباني واحال هذه الى العثور على الامانة
 عنه لمن انتصب لهذا المنصب فطق به لسان الشرع ودرج عليه أجهور واليه ذهب
 بيدان الوقوف على الحق المحقق بالقبول تقصر عنه باع الجهد وان تطاول في الطول
 اذ هم متقاعد قاصرة والكتب المتضمنة بما تمس اليه الحاجة عزيزة نادرة فبينما ان كنت
 متيقظا وناما ومتقلبا وهي الى جهة السماء قائما اذا وقعت على رسالة يدعية سنية

وضحية جامعة ناعمة رائعة مضيئة التي سماها من لفها بظفر اللاضي بما يجب في القضا
على الفكاية فامعنت فيها النظر وقل بها وجه الفكر واستظلت بظلمتها الوديع في مشتمت
من نسيها اللطيف الفينها متصفة بكل وصف بديع ونجاذبة لاطراف الطبايع بازهار
المزرية بالربيع ملئت بادلة الكتاب السنة خضر اوراقها وحليت بحلي نقل ما من السلف
والتحقيق خلخال ساقها استنطق اللسان ليعرب عن حسن هذبيها فاستعجم واستقدم جواد
القلم للجري في هذا الميدان فاجمروا قد فيها من مصباح السنة المضيئة السرج والشمع كما
جنة وثمراتي عنها لا مقطوع ولا ممنوع فله در كتاب غاية في الباب في نهاية في النصاب
ضالة منشودة وودة منشودة قد سرى مسرى السلاف في طبع البليب الماهر اليتار

بنان ابيات الشاعر

في التي جمعت من كل نادرة	كافها روضة او خلق صاحبها
كافها بحر احقان احسان بنا	في العقل واكوس الصهباء شارها
كافها البدر ان قلبتها صحفا	كافها الشمس اذ تطوى بمغربها

كيف لا قد قدح زبد جمع من اتفق على بلوغه في هذه الصناعة الحديثة الغاية القصوى
واجتهاده من شجرة الخلد وملك لايل الذي اصحت السنة المطهرة بمساعيه وقد نذرت عليها
من كل جانب وقد وختلت اجياد عصره بقلائد الفوائد قد صغت بجواهر العقود وصينت
الشريعة الحقبة بتواليه عن تطرق الضياع والخل والامر الاتباع للحق ما كان يؤل اليها
في الثالث والثاني والاول فلو تجسد كلامه لكان ياقوتاً او استظم لكان للدرية والرواية فلكة
وقلجل في تجديد السنة واجتهاد حرر دقور ومهد فامتلا وطابه وشرف بالانتماء الى العلم
انتسابه ورجحت تجارته وحسنت اشارته وعظمت فائدته وجلت عائدته المصنف المنصف
والعارف المعروف الامير الكبير الذي يظهر منه ما يظهر عن الاحوار ويصد نواب الاجاه امير
الملك الشريف **صديق حسن خان بهادر** لا بحت خاتل الفضائل برشحات
اقلامه مخضلة ونسائر الفواضل بنسبات انفاسه معتله ما ترنمت الاقلام بصورها ولا فها

ولا أدركت الدنيا إليك يد العدا	بقيت سليماً لا تقابل بالرد
ولا بات جفن العين منك مسهداً	ولا شاب صفو العيش منك مكذراً
بكل الذي قهرى وجانبك الردى	ولا زلت مسرور الفؤاد متمعاً
منبهاً وركناً للعلوم مشيداً	ولا زلت حصناً لا ما جد سبيدي

وقد استغرب أهل الرأي وشروذمة التقليد كفاية السنة المطهرة للحوادث وإن لهر التناوش من مكان بعيد فقالوا قد صد الباب عن فهم معاني السنة والكتاب فتعين للمصير إلى أراء الرجال في الاعتقاد والاعتقال فود عليهم المؤلف في غير هذه الرسالة مراعاة الفهم وبين الأمر خلا ما ادعوه جالبا حوت فحرم وجاء في اثبات دعواه ببينة أمثال هذه الرسائل فافتى مفتي الاعتراف بالحق وقضى قاض الأنصاف بالصدق بكفائتها في جميع المسائل هذا ولما حل بدخاتها في مهلتها وبلغ الهدى إلى كعبة محلها صدر الأمر بتصنيفها وطبعها وبذل الجهد البالغ في حسن تحريرها ووضعها من المليكة الكريمة والدارة اليتيمة هجاء الهجاء ومجمل الهجاء روح السياسة المدنية وروح جنات الراحة العمومية مسئلة العدل ورواية الفضل غرة الدر ودرة البحر محمية آثار الجود والكرم رئيسة المحذرات حضرتنا **أشاهجهان بيگم** لازالت كواكب سعودها زاهرة المطالع ومواكب جنودها قاهرة الطلائع فطبع طبعاً جيداً شاك ان تضرب به الأمثال وتفتخر على مصر القافرة مطبعة موبال والقيت مقاليد التصحيح والتهديب إلى الماهر العارف الأديب الأريب من نبغ في هذا الفن قدماً ولم يزل في مراعاة حقوق مستند المتضاع من هذا المنهل الروى الشريف العلامة **ذوالفقار احمد البوفال** المقيمي بمشاركته من بلغ من الفضائل قاصديتها وملك من الفواضل ناصيتها والله قام وركع وسجد المولوي **عبد الصمد** تحت اداة المشار اليه بالبنان العامل الكامل المولوي **عبد المجيد خان** في الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٢٩٢ من هجرة من حج بالتبليغ وشج وانا الفقير الحق الجاني المقتبس من انوار الايمان اليماي ابو الفتح **عبد الرشيد** الكاشميري الشويباني ايدة الله بالفتح الرباني بجاهه من نزلت عليه السبع المثاني ونعمت بركاته القاصي الداني كاتب هذه الرسالة **احمد حسن الصفوري** غفر الله ذنوبه ستر عيوبه

تقریر و الطبع المستند الشاعر الماهر الباهر السحر الحافظ خان محمد خان
المختص بالشعر حفظه القدير بايات فارسية صورته ماله

امير ملك شهيرت فدای تقریرت
تو هر چه گفتی و گوی جز این نخواهم گفت
چه گویت که چو دادی و چه ببرد
گهی کلام خردار کاغذی بقصیر
مگر تویی که بروز نخست استشهاد
بهر فنی که خرد پروان دانشند
بهر کتاب تو خوشتر ندیدم و دیدم
هر آنچه آمده پوشیده آشکار نیست
بیک کنایه توانی ز صد کتب بصریح
تو هر چه بود بهر علم در خوار و در
اگر تو خسته خریدی ز مرهم آوردی
بگوشت غنچه دمی که فسانه نویسم
بمنتظر پر پرواز از تو بهد بد را
برای بر مننه فن تو پیر من برد
کمن نگشته نوا بای متصل که در
عیل بود شفا آمدی طبیب شیعی
لباس فم نمیداشت قامت قاضی
یقین که بعد ازین خطبه با صواب کند
نماند قرض بدوش قضا حاجت
کتاب نیست قضا را تو داده بهر
خطا اگر نیت دار القضا که درت رفت

تو خوشتر گفتی به نام

تو خوب گفتی و خوش گفتی و بی گفتی
بسند گفتی و به گفتی و بلا گفتی
چه گویت که چو کردی و چه گفتی
گهی تو شرح احادیث مصطفی گفتی
مقدم از همه دانشوران بی گفتی
ز بهت نتوانند ز انتها گفتی
بزور علم تو اکثر گفتها گفتی
هر آنچه در پس صد پرده بر ملا گفتی
بیک اشاره ز قانون شفا گفتی
تو هر چه بود بی جمله فن بساز گفتی
و اگر شکسته شنیدی ز موسی گفتی
سوی من خبر از مقام من بیا گفتی
بهتد بد طلب فسانه سبا گفتی
برای گرسنه علم از غذا گفتی
سرود تازه بدلداری قضا گفتی
مریض بود قضا رفتی و دوا گفتی
مریانه زیر این وقتب گفتی
طلا قنانه ز قاضی سوختا گفتی
که عاقلانه ز پروانه ادا گفتی
کتاب نیست بقاضی ز پیشوا گفتی
هم از صواب نوشتی هم از صفا گفتی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي العظيم والصلوة والسلام على سيدنا محمد الكريم وآله وصحبه على التعظيم
تصحيح اغلاط طبع رسالة القضا

صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
۳	۱۱	القضا	القضا	۲۵	۲	فواجعه	فواجعه
۵	۲	شرعها	شرعها الله	۲۶	۲۳	عمر بن مرة	عمر بن مرة
۱۶	۱۶	معان	معاذ	۳۴	۲۲	وصلاته	وصلاته
۵	۵	للمنتقى	للمنتقى	۴۰	۹	لا هدي	لا هدي
۲۲	۲۲	يهدى	قدي	۱۴	۱۴	لفقرة	لفقرة
۲۳	۲۳	ويصده	وتصده	۴۲	۱۱	لا تغزير	لا تغزير
۵	۳	امروا	امروا	۴۳	۲	حقير	حقير
۱۱	۱	يقفه	يقفه	۴۵	۱	ابو يعلى	ابو يعلى
۲	۲	وثقة	وثقه	۴۶	۹	وحد	وحد
۳	۳	لان	لان الخريف	۴۶	۹	على	الشهادة على
۱۲	۶	كالزبية	راس كالزبية	۴۷	۲۰	يتصف	يتصف
۱۹	۱۹	ويكون	ويلون	۵۰	۱۱	الصواب	الصواب
۱۶	۱۱	فوج	فوج	۵۱	۱۹	لا يقتضي	لا يقتضي
۱۴	۱	ياخذه له	ياخذه	۵۵	۲۳	لا يقتضي	لا يقتضي
۱۹	۲	التغزير	التغزير	۵۱	۵	فيجب	فيجب
۲۳	۱۵	ياذا المدعى	ياذا المدعى	۵۵	۲۲	انصاف	انصاف
۲۴	۱۵	ويوضع	ويوضع	۵۶	۱	غير مافية	غير مافية
۲۴	۱۱	اوطينا	اوطينا	۵۸	۱	وهي براء	وهي براء
۲۸	۲۲	كلا حالتيه	كلا حالتيه	۵۹	۲۱	ان دليل	ان دليل
۳۲	۲۲	عنه	عنه	۶۰	۲۲	البحر	البحر
	۲	عنه	عنه	۶۱	۶	نشا جوتا	نشا جوتا

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٦١	١٩	لم يكن	لم يكن	١٢١	١٣	الابطال	الابطال
٦٣	١٢	غير مسلم	غير المسلم	١٣٣	٢٢	او غيره من به	او غيره من له
٦٤	٤	لصغير	نصفين	=	٢٣	قائمين	قائمون
٦٨	١٦	متعت	منعت	=	=	تاركين	تاركون
٤٣	١٠	والزاماة	والزاماة	١٣٤	٢	اذ	اذا
٤٦	١٥	ماخوذ	ماخوذا	١٣٨	١	بان يخرج	بين ان يخرج
٤٩	٢١	بني فينقاع	بني فينقاع	=	٩	وتفرج	وتفرج
٨٦	٨	ان يتيقن	ان يتيقن	١٣٢	٢	وليف	وكيف
٨٩	١٦	فاض	فاض	=	٦	بما	كما
٩٣	٣	اليها	اليهما	١٣٨	١١	انه ان خالف	بانه خالف
=	١٨	ما اراده	بما اراده	١٣٩	١٢	صارت	صارت
=	٢١	فيهما	فيهما	١٥١	١٦	ان يكون	الا ان يكون
٩٣	٢٢	لغرض من الاغراض	لغرض من الاغراض	١٥٢	٣	السلاخقة	السلاخقة
٩٥	١٢	الذين	الذان	١٥٣	١٢	احد	احدى
٩٤	=	ابن عسكر	ابن عساكر	١٥٥	١٦	وبذل	وبدل
١٠٤	٨	الموادعات	المراوغات	١٥٤	١١	يعلم	لم يعلم
١٠٩	١٤	لن يخل	لن يخلي	١٦٠	١٣	وكتسى	وكتسى
١١٠	شبه	ما اللحم	اللحم	<p>س ك ش</p> <p>قد تم تصحيح الاغلاط</p> <p>للمساكين نظير الاراضي بما</p> <p>يجب في القضاء على القايض</p>			
١١٦	١٨	اليمنية	اليمنية				
١١٨	١٢	من سعى	من سعى				
١٣٠	١	مصالح	المصالح				
١٣٦	٨	محيي	محيي				
١٣٤	٤	وفي	وفي				

مَنْ أَفْتَى بَفِتَاغَيْرِ كَثْبَةٍ فَمَا أَتَى عَلَى الذِّي أَفْتَى



طَبَعَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي بَلَدَةِ يَمُوكَا

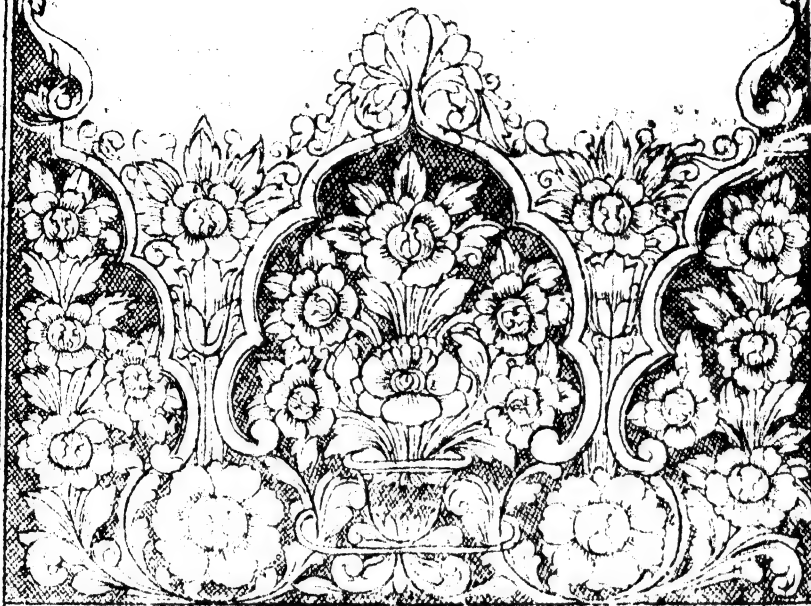
فهرس مطالب كتاب في خرمحتي من اداب المفتي

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	دباجة الكتاب	٣١	وبن يذبح في المفتي ان يذبح دليل الحكم
٤	ذكر كون فتاوى الامام احمد رضي		وماخذ ما امكنه من ذلك
	الله عنه مبدية على اصول خمسة	٣٢	وبن اذا كان الحكم مستغرا جدا
١٢	بيان انواع الراي الباطل		فينبغي ان يوطى قبله ما يكون
١٢	بيان انواع الراي المحمود		مؤذابه كالليل عليه
١٥	بيان الاقيسة المستعملة في الاستدلال	٣٣	وبن يجوز اخلاف المفتي والناظر
	وهي ثلاثة		على ثبوت الحكم عنده
١٤	ذكر مدح الله سبحانه اهل الاستنباط	٣٤	وبن الافتاء بالفظ النص
٢٣	ذكر انواع التقليد	٣٥	وبن بحث المعنى من قوله الافتاء
٢٨	ف استئلة السائلين اربعة انواع		الحقيقة الى ما وجد الصواب معلما
	الاخامس لها	٣٦	وبن لا يحل للمفتي ان يفتي الا ان
٢٩	وبن جواز عدول المفتي عن		يكون عالما بالحق
	جواب المستفتي الى ما هو انفع له منه	٣٧	وبن حكم الله ورسوله يظهر على اربعة السور
=	وبن يجوز للمفتي ان يجيب السائل	٣٨	وبن لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله
	بالذكر مما سأل عنه		وعلى سوله صلى الله عليه وسلم بان احل
٣٠	وبن من فقه المفتي ان يبدل		كذا او حرمه او اوجبه كرهه لا بما يعارض
	المستفتي حله ما هو عوض له من سؤاله		الا مرفيه كذلك
=	وبن تنبيه المفتي للسائل على	=	وبن اجناس الفتيا
	الاحترار ما قد يذهب اليه الوهم منه	٣٩	وبن تحذير المفتي من افتي السائل بحد
	من خلاف الصواب	=	وبن لا يجوز للمفتي تحذير السائل

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
٢١	فتاوى جواب المفتي عن مسئلة فيها شرط	٥٦	فتاوى عدم جواز تتبع الحيل	
٢٢	فتاوى عدم جواز اطلاق الجواز في مسئلة فيها شرط	=	فتاوى حكم رجوع المفتي عن فتياه	
٢٣	فتاوى عدم وجوب موانع الاراء في مسئلة الفرض	٥٨	فتاوى اعلام المفتي للمستفتي عند	
٢٤	فتاوى عدم جواز الافتاء بما هو مقلد فيه		تغيير الفتوى	
٢٥	فتاوى حكم تقليد المصنفين بالاصليين في الفتوى	٥٨	فتاوى ضمان المفتي باتلاف نفس	
٢٦	فتاوى حكم افتاء العاصي وتقليد اذ اعرض		مثلا اذ ابان خطأه	
	حكم حادثة	٦٠	فتاوى حكم الفتوى في حال الغضب وغيره	
=	فتاوى مصالح المفتي	=	فتاوى حكم الفتوى بعرف اهلها	
=	فتاوى ولا راد لان الاستفتي عليه	٦١	فتاوى تحريم اعانة المستفتي في	
٢٧	فتاوى كذا كذا المفتي		مسئلة فيها حيل	
٢٨	فتاوى جواز الافتاء لاتبه وابنه	٦٣	فتاوى اخذ الاجرة والهدية والرزق	
=	فتاوى عدم جواز الفتوى من غير نظر في الزجر		حله الفتوى	
٢٩	فتاوى اقسام المفتين	=	فتاوى حكم الفتوى عند تغيير الاجتهاد	
٥١	فتاوى حكم افتاء من ليس بمجتهد مستغلا	٦٢	فتاوى ترك الفتوى بما يخالف السنة	
=	فتاوى حكم تقليد الميت والعاصي	٦٥	فتاوى الفتوى بالصحيحين وغيرهما	
=	فتاوى حكم تجزى الاجتهاد	٦٤	فتاوى فتوى للمقلد بقول غير امامه	
٥٢	فتاوى اثم مفتي الناس وليس باعلاه	=	فتاوى الفتوى بمذهب غير امامه	
٥٣	فتاوى طرق التقليد وما ليس هذا المفتي	٦٨	فتاوى حكم الفتوى عند عدم ترجيح احد	
=	فتاوى الفتيا اوسع من الحكم والشهادة		القولين	
٥٥	فتاوى افتاء القاضي وقضاء المفتي	=	فتاوى حكم الفتوى بالقول المجموع عنه	
=	فتاوى فتيا الحاكم ليست حكما منه	٦٩	فتاوى تحريم الفتوى بضد لفظ النص	
=	فتاوى الاستفتاء عن مسئلة لم تقع	٤٦	فتاوى عند اخراج الكتاب والسنة عن ظاهرها	

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٨٧	فت ٥٥ لا عمل بالفتوى الا اذا اطمئن القلب	٨٧	فت ٥٤ تغيير المال شرع في مواضع ٥
٨٤	فت ٥٦ اجزاء الترجمة بين المفتي والمستفتي	٨٤	فت ٥٣ اجل امرأة المفقود اربع سنين
٨٩	فت ٥٧ طريقة الجواب عن سوال محمل للصواب العديدة	٨٩	فت ٥٢ ليس في الشريعة شيء على خلاف
٨٧	فت ٥٨ حكم البيضا خلال السطور		القياس
٩٠	عبارة الفتوى	٩٠	فت ٥١ عموم دعوة الرسول الى يوم
٨٨	فت ٥٩ المشاورة في الافشاء بالموتوى العلم		القيامه
٨٨	فت ٦٠ اكنار المفتي بالرداء عند الافشاء	٨٨	فت ٥٠ اتفاق العلماء حق
٨٨	فت ٦١ الافشاء بما يوافق المستفتي	٩١	فت ٤٩ غربة الاسلام وقلة العلم
٨٨	فت ٦٢ حكم الاستدلال على الفتوى	٨٨	فت ٤٨ كثرة الاختلاف في كتب
٨٩	فت ٦٣ تقليد المفتي للميت من غير سؤال		المقلدين
	عن الحج	٨٨	فت ٤٧ ذم المتفرق في الدين
٨٨	فت ٦٤ عمل المستفتي في الحادثة الثانية	٨٨	فت ٤٦ ذم تقطع الامر ذرا
	بفتوى المفتي الاولى	٨٨	فت ٤٥ الدعوة الى الله ورسوله صلوات
٨٠	فت ٦٥ لزوم المستفتي السؤال عن علم	٩٢	فت ٤٤ ذم الحاكم الى غير الله تعالى
	الاعيان	٨٨	فت ٤٣ السؤال عن اهل الذكر
٨٢	فت ٦٦ بآي قول ياخذ عند اختلاف المفتين	٨٨	فت ٤٢ تحريم الافشاء بالتقليد
٨٨	فت ٦٧ هل يجزى العمل على الفتوى ام لا	٨٨	فت ٤١ تفسير اولى الامر
٨٨	فت ٦٨ جواز العمل بخط المفتي	٩٣	فت ٤٠ ذم المختلفين والاختلاف
٨٣	فت ٦٩ جواز الاجتهاد في مسألة ليس	٨٨	فت ٣٩ المقلدون ليسوا على هدى
	فيها قول واحد	٩٢	فت ٣٨ زلة العالم وعدم عصمته
٨٨	فت ٧٠ عبودية كل احد لله تعالى انواع	٨٨	فت ٣٧ عدم اعتداد المقلدين باقوال
٨٨	فت ٧١ البيان من النبي صلى الله عليه وسلم		الصحاب والتابعين

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٥	فتاخذ المقلدين من الآيات	١٠٣	فتخصيص التقليد بفرد وفرد
	والحديث ما وافقهم		فتحكم المقلدة بخلاف الأرض عن العالم
	فتارتكاب فرقة التقليد بخلافه	١٠٣	فتلافت على مخلص ثنية
	أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم		فتلافت على مخلص ثنية
٩٦	فتأمر النبي عن التقليد		فتلافت على مخلص ثنية
٩٧	فتأمر فتوى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم		فتلافت على مخلص ثنية
	لأنه تقليد الأسلاف		فتلافت على مخلص ثنية
	فتأمر قبول قول المخارص والافاض		فتلافت على مخلص ثنية
	المقوم وغيرهم		فتلافت على مخلص ثنية
٩٨	فتأمر من رحمه الله عدم تكليفنا		فتلافت على مخلص ثنية
	بالتقليد		فتلافت على مخلص ثنية
٩٩	فتأمر كون كل واحد ما موراثته		فتلافت على مخلص ثنية
	الرسول صلى الله عليه وسلم		فتلافت على مخلص ثنية
	فتأمر من كل عبد ما يخصه الأحكام		فتلافت على مخلص ثنية
	فتأمر ذكر العلم النافع وما هو		فتلافت على مخلص ثنية
١٠٠	فتأمر دعوى إجماع العلماء على		فتلافت على مخلص ثنية
	جواز التقليد باطل		فتلافت على مخلص ثنية
	فتأمر كون التقليد فطرة العباد		فتلافت على مخلص ثنية
١٠١	فتأمر إكراه جعل فتوى العامة بمنزلة		فتلافت على مخلص ثنية
	النصوص		فتلافت على مخلص ثنية
١٠٢	فتأمر ذم الحاكم غير الرسول صلى الله عليه وسلم		فتلافت على مخلص ثنية
	وفاته صلى الله عليه وسلم		فتلافت على مخلص ثنية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد على ما جعلتنا من المسلمين وهذا بيننا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
 عليهم من النبيين والصديقين والتائبين والصالحين وأرشدتنا إلى أسمى الكتاب العزيز
 وقدة السنة المصطفوية الذين هم أئمة الدين الحق وأصول الشريعة المبين وجنبتنا عن
 اتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين وصل اللهم على هؤلاء وبنيت وصفيحة
 أصفياءك المكرمين محمد وآل محمد الطاهرين والغيث المطمئنين هتوت السيل وناسوت الكمال
 وطلعة الحق عز وجل وإنسان عين الرحمة في هذا الزمان اللهم صل عليه فإنه فيك عليه وعلى
 آله وصحبه وحمة آثاره ونقطة إخمارة وانباعهم بالاحسان وسلاماً طيباً كثيراً
 وبعد فهذا كتاب ذخري المحتوي من أداب المفتي وهو آخر كتابنا ظفر
 اللاضي فيما يجب في القضاء على القاضي الذي هو صون كتابنا أكمل
 الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة فهذه الثلاثة التي لا غنى عنها لأحد
 ممن له شغل بالعلوم الشرعية وعمل على الأحكام الليلية الثابتة بالكتاب السنة النبوية
 قد طبعت في هذا الزمان ببلدنا هذه بصوالب الحمية صانها الله وأهلها المسلمين

كل مكروه في الدنيا والدين بتغاية من باهى بها هذا القطر على جميع الأقطار وانفجرها
 هذا المصير على كل الأمصار حيث جمعت من كل صفة طيبة وسجية رضية وإرادة
 حسنة وفكرة صائبة وهمة شائعة ومقاصد صالحة وخصلة فاضلة ما يليق بأهل
 الرياسة والدلالة وولاية الأمور وأصحاب الصولة والجولة فهي كالشمس بين النجوم
 كعلم السنة بين العلوم وكالدرة القيمة بين الأصداف وكالحرة الشريفة في زمرة
 الأماة الأجلاف تضيق صدور الأعلام بما رحبت عن أن تكشف أدنى شيء عن فضائلها
 العليا وتخرج بطون الحماير عن إبانة أسرارها الصالحة الحسنى وهي سكية وكوشى وعليه
 وأهل بيته في حضرة وغيبته **نواب شاهرمان بيك** حرس
 الله حالها ومالها وعليها النعم ولم يعش على هذا الجمع والتأليف إلا الصديق الحق الذي
 أوجب الله بيانه على أهل العلم والديانة وأخذ عليه الميثاق عنهم وحرم كتمانته فجمعت في
 هذا السفر من أواب الفقيه أو شان التقليد ما نطق به أئمة هذا الشأن وآلوه في كتبهم
 بأبلغ برهان وأشفى بيان لا سيما ما حققه الواحد المتكلم بحافظ محمد بن أبي بكر القيم
 في كتابه أعلام الموقعين عن رب العالمين من فوائد هذا الباب وشواهد هذا الآيات
 والذهاب فاستندت هذه فوائد كثيرة وزدت عليها فرائد يسيرة فأتانا اللهم لا تجعلنا
 ممن يريد قولاً غير قولك وقول رسولك صلى الله عليه وآله وسلم ممن يتعصب لما هو مخالف
 لله على الحق بحولك وطولك أو يفتي من دون ثبت وعلم أو يحكم من غير دلك وفهم أو
 يعرض الحق ويحكم بخلافه أو يجهل الحق عند حكمه وإضافته ويعلم التحريم الهوى عن تركه
 المحارم ويقدم عليها أو يكون علمه لغرض زبوي فإنه لا ينفع به كما قال صلى الله عليه وآله وسلم
 ومن كانت هجرته إلى دنيا يصدها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما بينهما على ما تشاء قد يروى
 بالإجابة جدير هذا ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة صادرة من مواردها وكان
 الإضافة أحب إليه من التعصب والهوى والعلم والحجة أزره عنده من التقليد لم يكدر
 يخفى عليه الصواب الواقع في هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الإحسان إلا إساءة
 ولا الهدى إلا ضلالة

فقل للعيون البعيد للشمس عين
سواله تراها في مغيب ومطلع
وسأخ نغوسا بالقشوق قد انقضت
وليس لها لك من متطلع

يعلم سلك الله تعالى بي وبك اوضح محججه وجعلنا من انبي صواب الصواب ونحججه ان
التلقي عنه صلى الله عليه وسلم على فو عين بواسطة وبغير واسطة الثاني حظا صحابه
صلواتهم على اهل من الامة بعد هم في الحاق بهم في ذلك وهم القوالى التابعين ما تلقوه
من مشكوة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيه صلاتهم عن جبريل عن رب
العالمين سندا صحيحا عاليا ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الشريف الرشيد و
كانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين
ثم جاء الائمة من القرن الرابع المفضل في احدى الروايتين فسلكوا على اثارهم فصا
وكان دين الله سبحانه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدروا عليه رأيا
او معقولا او تقليدا او قياسا فطاردتهم الثناء الحسن في العالمين وجعل الله لهم لسان صدق
في الآخرين ثم سار على اثارهم الرعيل الاول من اتباعهم زاهدين في التعصب للرجال
واقفين مع الحجة والاستدلال ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا و
جعلوا التعصب للمذاهب ياتهم التي بها يدبون ورويس اموالهم التي بها يتجرون ويخرون
منهم فنعوا بمحض التقليد وقالوا انا وجدنا ابا عنان على امة وانا على اثارهم مقتدون و
الفرقيان بمنزل عما ينبغي اتباعه من الصواب ولسان الحق يتلو عليهم ليس بايمانكم
ولا امانى اهل الكتاب قال الشافعي اجمع المسلمون على ان من استلبات له سنة رسول
الله صلاتهم لم يكن له ان يدعها القول احد من الناس هـ

دعوا كل قول عند قول محمد فما امن في دينه كخاطر

وقال يوسف بن عبد البر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معدودا
من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله يعني وبدون الدليل تقليد فقد تضمن
هذا الاجماع اخراج التعصب بالهوى والمقلد الاعشى عن زمرة العلماء وسقوطهم من
ورثة الانبياء وكيف يكون من ورثة الرسول من يجهد ويكدر في رد ما جاء به الى قول

مقلدة ومتبوعة ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه تالله لها فتنة
 عمت فاعمت ورمت القلوب فاضمت ربي عليها الصغير وهرم فيها الكبير ولحقن لاجلها القلوب
 الكريمة بحور السنة الصالحة بالثبته المحكمات القائمة مقروكة وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مستطورا
 قال عبد الله بن المبارك وغيرهم ايسر سلف صنفا من الناس اذا صلح اصلح الناس واذا فسد فسد الناس الملوأ والعلم

رايت الذنوب تميمت القلوب وقد يورث الذل ادماها

وترك الذنوب حياة القلوب وخبر لنفسك عصيانها

وهل انفس الدين الاملوك واحبا رسوء ورهبانها

ولم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما يبلغ
 صادا قافيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في اقواله وافعاله متشابها للسر
 والعلانية في مدخله ومخرجه وجميع احواله فحقيق بمن اقيم في هذا المنصب ان يعلم الميقم
 الذي اقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاد
 وكيف وهو المنصب الذي تولاها الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستغنونك في النساء
 قل الله بغتيةكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في كفى بما تولاها الله بنفسه شر فاجلاله
 انه يقول في كتابه العزيز يستغنونك قل الله يعيتكم في الكلاله
 ويعلم الفتى حسن يتوكل في فتواه وليوقن انه مسئول عدا وموقوف بين يدي الله تعالى
 وآول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين عبد الله
 ورسوله وامينه على وجه وسفيرة بينه وبين عباده فكان يفتي عن الله تعالى بوجه
 المبين وكان كما قال له احكم الحاكمين قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين فكذا
 فتاواه صلح جوامع الاحكام ومشتمة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتحكيمها
 والتحاكم اليها ثمانية الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدل عنها ما وجد اليها سبيلا
 وقد امر الله عباده بالرد اليها كما قال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
 ان كنتم قومون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويله ان شتم قام بالفتوى بعد
 برك الاسلام وعصاية الايمان وعسكر القرآن وجند الرحمن فلو انك اصحابه صلح

ابراهيم قلوبا واعمقها علما واقلمها تكلفا واحسنها نياتا واصدقها ايمانا واعلمها نصيحة
 واقربها الى الله وسيلة وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتور
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله مائة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة نحو
 اسمائهم الحافظ ابن القيم في الاعلام ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سفير ضخيم
 وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي الموثق من المامون فتيا ابن عباس في
 عشرين كتابا وابو بكر هذا احد ائمة الاسلام في العلم والحديث وكان الصحابة ساء
 الامة واثمها فهدم سادات المفتين العلماء كما قال بذلك جماعة من اهل العلم يطول
 ذكر احوالهم ويعسر حدها وكان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيا ولكن قاتل الله تعالى
 الشيعة فافهم افسد واكثر من علم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكذب عليه
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعتمدون من حديثه وفتواه الا ما كان من طريق اهل
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكو ويقول ان هربا عبد الله عبت
 له حكمة والدين والفقه والعلم انتشر في الامة عن اصحاب ابن مسعود واعوانهم
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب
 هؤلاء الاربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر وعلم اهل مكة عن اصحاب
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت عائشة رضي الله عنها
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحلال والحرام والقضاء وحديث ابيها عليه
 السلام والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين كان من المفتين في المدينة
 وبمكة وبالبصرة والكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جم وخلق كثير كما
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمائهم وكان اكابر التابعين يستفتيهم الناس فيفتوهم واکابر الصحابة
 حاضرون يجوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بغداد امام اهل السنة على الاطلاق
 احمد بن حنبل الذي ملا الارض علما وحديثا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة
 بعد ائمتها تبعوا الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديدا لكرهه لتصنيف الكتب
 وكان يحب تجريد الحديث ويكره ان يكتب كلامه ويستدعيه جل فعمل الله حسن نيته

وقصده فكتب من كلامه وفتاواه أكثر من ثلاثين سفا وجمع الخلال نصوصه فبلغ
 نحو عشرين سفا وألف ورويت فتاواه ومساائله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت
 اماما وقد ولاه أهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان المخالفين لمذهبه بالاجماع
 والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النص
 وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منها على الآخر
 ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى ان الصحابة اذا اختلفوا على قولين جاء
 عنه في المسئلة روايتان وكانت فتاواه مبنية على خمسة اصول أحدها النص
 فاذا وجد نصا فاقى بموجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كأنما كان من
 كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم
 غيره بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس اجماعا ويقدمون على الحديث الصحيح وقد كان
 احمد بن ابي حنيفة هذا اجماعا ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص
 الشافعي في رسالته الجديده صالفة ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا ونصوص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجل عند الامام احمد وسائر أئمة الحديث من ان
 يقدموا عليها توهم اجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ولو ساع لتعطلت النصوص
 وساع لكل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة ان يقدم جهله بالمخالف على النص
 فهذا هو الذي أنكره احمد والشافعي من دعوى الاجماع لا ما يظنه بعض الناس انه
 استبعاد لوجوده **الأصل الثاني** ما فتنى به الصحابة فانه اذا وجد لبعضهم قول
 لا يعرف مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من وراء
 في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه او نحو هذا واذا وجد هذا النوع عن الصحابة
 لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا **الأصل الثالث** اذا اختلف الصحابة تخير
 من اقوالهم ما كان اقربها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن اقرأهم فان لم يتبين له
 موافقة احد الاقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول وعن احمد انه سئل عن
 الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال يفتي بما وافق الكتاب

وما لم يوافقهما أمسك عنه قيل له افيجاب عليه قال لا **الاصل الرابع** الاخذ باليسر
 والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس
 وتضمن به عند قسمة الصحيح وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى حسن بل الى صحيح
 وضعيف الضعيف عند مراتب فاذا لم يوجد في الباب اثر ايد فعه ولا قول صاحب الاما
 على خلافه كان العمل به عند اولى من القياس وليس احده من الائمة الا وهو موافقه
 على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف
 على القياس كما ذكر امثلة ذلك كما قطب ابن القيم في الاعلام **الاصل الخامس** وهو
 القياس فاستعماله للضرورة فهذه الاصول الخمسة عليها مدار فتاواه وقد يتوقف في
 الفتوى لتعارض الادلة عند او لاختلاف الصحابة فيها او لعدم اطلاعها فيها على اثر او
 قول احد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بمسئلة ليس فيها
 اثر عن السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم وينفع
 من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبي مذهب عليه ولا يسوغ العمل بفتاواه وسئل
 عن كثير مما فيه الاختلاف في اهل العلم فقال لا ادري وكان ابن عيينة كان هون
 عليه ان يقول لا ادري وسأل رجل من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال
 لا ادري فقليل نقول لا ادري قال نعم ابلغ من وراءك اني لا ادري وقد كان السلف
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم ان يكفيه اياها
 غيره فاذا رأى انها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة
 او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال ابن عباس ان كل من افتى الناس في كل ما سألوه
 عنه لمجنون وبلغنا عن ابن مسعود مثل ذلك وقال سمعون اجسر الناس على الفتيا
 اقصر علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه قال الكافظ
 ابن القيم رحمه الله قلت الجراحة على الفتيا يكون من قلة العلم ومن غرابة وسعته انتم اقول الاول
 الاكثر واغلب الثاني اندر واعز وعن حذيفة قال انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم
 ما نسخ من القرآن او امير لا يجد بدا الحق منكلف قال ابن سيرين لمست بواحد من هذين

ولا أحب أن أكون الثالث ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وذلك من
 به اشكالات أوجيها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر قال جعفر بن حسين
 رأيت أبا حنيفة رجع في النوم فقلت ما فعل الله بك قال غفري فقلت له بالعلم فقلت
 ما أضر الفقيه على أهلها فقلت بم قال يقول الناس في ما لم يعلم أنه مني وقال يحنون
 يومئذ الله ما أشقى المفتي والمحاكم ثم قال ها أنا ذا يتعلم مني ما يضرب به الرقاب وتوطأ به
 الفروج وتؤخذ به الحقوق أما كنت عن هذا غنيا وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال علي ما لم يقل فليتبوء بيوتا في جهنم ومن أفتى بغير
 علم كان آثمه على من افتأه أخرجه أبو داود وفي هذا وعيد عظيم لواضع الحديث
 وزيادة خطر على المفتي الذي يفتي فتيا معينة على شخص معين بخلاف فتوى العامة
 فإنها عامة غير ملتزمة فكلاهما أجره عظيم وخطره كبير وقد حرم الله تعالى القول عليه
 بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من أعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا
 منها قال تعالى **تَعْلَمُ أَلَمْ تَحْشُرْ** أي أفرأيت أم لا تحشرون الله ما لا تعلمون
 فربيع ما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعم القول عليه سحما
 بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه **وقال تعالى** ولا تقولوا لما
 تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وهذا لبيا
 منه سبحانه أنه لا يجوز لأعبد أن يقول بمجرد التقليد أو التأويل هذا حلال هذا حرام
 إلا بما علم أن الله أحله وحرمه وقد يحكي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أميرة بريدة أن ينزل عن
 إذا حاصرهم على حكم الله وقال فانك لا تدري تصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن إنزلهم على حكم الله
 وحكم أصحابك فنامل كيف فرق بين حكم الله وحكم أمارة المجتهد وفيه أن يسمى حكم المجتهد
 حكم الله وكان السلف يطلقون لفظ الكراهة على التخيير وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحرم
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به الآخرون إلى كراهة ترك الأولى فحصل بسببه غلط عظيم على
 الشريعة وعلى الأئمة وامثلة ذلك كثير جدا ذكرها في الأعلام قال **تعالى** كل ذلك كان سيئه
 عند ربك مكروها وفي الصحيح أن الله عز وجل كره لكم قيل وقال الحديث وهكذا حملوا اللفظ

لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي لمحدثه وقد اطر في الكتاب السنة
 استعمال لا ينبغي في المحظورات شرعا وقد اوفى الاستحسان المتعقولة وما ينبغي للرحمن
 ان يتخذ ولدا وقوله فما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على لسان نبيه كذبني ابن ادم
 وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله ضللت في لباس الحرير لا ينبغي هذا التقدير
 وامثال ذلك والمقصود ان المفتي يخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لما شرعه
 كان قاتلا عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفزع وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه
 الوعيد وعفي له عما اخطأ به وأُتِيب على اجتهدا له ولكن لا يجوز ان يقول لما اذا اه اليه
 اجتهدا له ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا او واجب كذا او اباح كذا وان
 هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجهد في رايه
 ان نطق الاطنا وما نحن بمستيقنين فينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا ان يكون عالما
 بوجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة
 بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل
 الامصار وتكون له قريحة بعد هذا اذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد
 لانه ليس بعلم والمقلد لا يطلق عليه اسم عالم هذا قول اكثر اصحاب احمد وقول جمهور الشافعية
 وقبل يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد ويجوز الافتاء في دين الله بالرأي المتمسك
 لمخالفة النصوص والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم يستجيبوا
 لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ففهم الامر الى
 امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به
 الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيقسم طرق الحكم
 بين الناس الى الحق والى الهوى وهو مخالفة والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا
 لا يتسع المقام لذكرها ولولا الامرانما يطاعون تبعاطاعة الرسول فمن امرهم بخلاف
 ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة كما صرح عنه صلوات الله على الخلق في معصية الخلق
 وقال انما الطاعة للمعروف وان من تخاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاعة

وقما كرام اليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبع أو مطاع أو متبع
 كل قوم من يتحاكمون اليه غير الله ورسوله أو يعبدونه من دون الله ويتبعونه على غير
 بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلمون انه طاعة لله فهذه طواغيت العالم اذا تاملتها
 وتاملت احوال الناس معها رايت اكثرهم من اعرض عن عبادة الله الى عبادة الطاغوت
 وعن التحاكم الى الله ورسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى
 طاعة الطاغوت ومتابعته وهؤلاء لم يسلكوا طريق الناجين الفاضلين من هذه الامة
 وهم الصحابة ومن تبعهم ولا قصدوا قصد هم بل خالفوهم في الطريق والقصود ومن
 عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
 لا يرفع العلم بعد اذا عطاكموه انتزاعا ولكن يرفعه مع فضل العلماء يعلمهم في بيت
 ناس جهال يستغفون فيفتنون براهم فضلوهم ورضوهم رواه البخاري وفي الباب
 احاديث جمة عن عيشة وغيرهما بطرق والناسط تشهد لذلك المعنى ومن عوف بن
 مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرق امتي على بضع وسبع مائة
 فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين المخرجون به ما اجل الله ويحلون ما حرم الله
 اخرجه نعيم بن حماد قال ابن عبد البر قال في اسئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما خرج
 منه عن السنة فهذا الذي قاس الامور برأيه فضل واصل ومن رد الفروع الى اصولها
 فليرقل برأيه وقد تواتر النقل عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس
 وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ وابي موسى الاشعري في
 انكار الرأي وذهبه كما بسط ذلك في الاعلام فان شئت الاطلاع عليه فراجعوه وكذا
 ان هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا الرأي وحنوا وامنه
 وهو اعن الفتيا والقضاء به واخرجه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم للفتيا
 والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لاننا نقول لا تعارض بحول الله بين ذلك لاننا
 عن السادة الاخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا الثابتين بالفرق بين الرأي
 الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا من الله وجه عنه لاحد من المجتهدين

فالرأي الباطل انواع احدها الرأي المخالف للنص هذا يعلم بالاظراد من دين
الاسلام فساد وبطلانه ولا تحل الفتيا به ولا القضاء وان وقع فيه من وقع بنوع تاويل
وتقليد الثاني هو الكلام في الدين بالخصوص والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص
وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جهلها وقاس برأيه فمأسئل عنه بغير علم بل بخبر
قد رجع بين الشيعين الحق احدها بالآخر او بخبر قد فارق يراه بينهما بفرق بينهما في
الحكم من غير نظر الى النصوص والاثبات فقد وقع في الرأي المذموم الباطل الثالث الرأي
المتضمن تعطيل اسماء الرب وصفاته وافعاله بللقائس الباطلة التي وضعها اهل البدع
والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم حيث استعمل اهلها قياساتهم
الفاسدة ورايهم الباطلة وشبهتهم بالاحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فسدوا
لاجلها الفاظ النصوص ^{لله} وجدوا السبيل الى تكذيب رواياتها وتخطيئهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فقايلوا النوع الاول بالتكذيب والثاني بالتحريف و
التاويل فملأوها الاوراق سودا والقلوب شكوكا والعالم فسادا وكل من به مسكة من عقل
يعلم ان فساد العالم وخوابه انما نشأ من تقدير الرأي على الوحي والوحي على العقل وما
استحكم هذا ان الاصلان الفاسدان في قلب الاستحكام هذا كله وفي امة الاوفياء امر بها ان
فساد فلا اله الا الله كونه في جذرة الارض حتى وان ثبت بها من باطل واميت بها من هذا
واحبي بها من ضلالة وكمر هدم بها من معقل الايمان ونمر بها من دين الشيطان وكأثر
اصحاب الجحيم هم اهل هذه الاراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الجحيم هم الذين
يقولون يوم القيامة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير الرابع الراي الذي
احدث به البدع وغيره به السنن وعمره البلاء وترى عليه الصغير وهم في الكبير
فهذه الانواع الاربعة من الراي الذي اتفق سلف الامة وانتمت عليه ذمه واخراجهم
من الدين الخامس ما ذكره ابو عمر من عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الراي المذموم
في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه والتابعين انه القول في احكام شرع الدين
بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ العضلات والاعطوطات ورد الفروع بعضها

هذا هو الرأي الباطل
الذي هو المخالف للنص
والذي هو الذي لا يحل
القضاء به ولا الفتيا
به ولا هو الذي لا يحل
الاعتداد به ولا هو الذي
لا يحل الاستحسان به ولا
هو الذي لا يحل الظنون
به ولا هو الذي لا يحل
الاشتغال بحفظ العضلات
والاعطوطات ولا هو الذي
لا يحل رد الفروع بعضها

على بعض قياسادون ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي
قبل ان تنزل وفرعت وشقت قبل ان تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأي المضارع
للظن قالوا وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبحث على جملة
وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه
احتجوا على ما ذهبوا اليه باشيء انتهى قال ابن عباس ما سأله اي النبي صلى الله عليه
وسلم الا عن ثلث عشرة مسألة ومراده المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم لا
فالمسائل التي سأله عنها وبين لهم احكامها بالسنة لا تكاد تحصر وقد ذكرنا جملة صالحة
من فتاواه صلح في بلوغ السؤل من افضية الرسول فراجعها وانما كانوا يسألون عما يفهم
من الوقائع ولم يكونوا يسألونه عن المقدرات والاعلوطات وعُضل المسائل فلم يكونوا
يشتغلون بتفريع المسائل وتوليد هابل كانت همهم مقصورة على تنفيذ ما امرهم به فاذا
وقع بهم امر سألوه عنه فاجابهم والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة الواردة في النبي
عن ذلك كثيرة يعسر جدا ويطول عدوها ومن تدبر الآثار المروية في ذم الرأي وجد
لا تخرج عن هذه الانواع المذكورة انفا وذكر في الاعلام ان اثار التابعين ومن
بعد هم لتبيين المراد بذلك لان طول الكلام بذكرها قال احمد بن حنبل لا تكاد ترى
احدا انظر في الرأي الا وفي قلبه دخل وقال ابنه عبد الله سألت ابي عن الرجل يكون
بيلد لا يكون فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأي
فتنزل بهم النازلة فقال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي وضعيف
الحديث عنده اقوى من الرأي واصحاب اي حنيفة مجمعون على ان مذهبهم حنيفة
ان ضعيف الحديث عنده اولى من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه والمرد في الحديث
الضعيف في اصطلاح السلف ما يسميه المتأخرون حسنا والمقصود ان السلف جميعهم
على ذم الرأي القياس المخالف للكتاب السنة وانه لا يحل العمل به لافتي ولا قضاء وان
الرأي الذي لا يعلم مخالفته لهما ولا موافقته فغابته ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه
من غير التزام ولا انكار على من خالفه قال ابن وهب اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأي

قال ابن شهاب وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتزعم السنن ان اليهود و
النصارى انما النسخ من العلم الذي كان بين ايديهم حين اشتقوا للراي واخذوا فيه
وذكر ابن جرير في كتاب تهذيب الآثار له عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع الراي فانه من
اتبع الراي جاء رجل اخذوا مني في الراي فاتبعه فانت كلما جاء رجل غلبك واتبعت
وقال مالك لابن وهب ما علمته فقل ودل عليه وما لم تعلم فاسكت واياك انت تقلد
للناس فلا دة سوء وقال سحنون ما ادري هذا الراي سفكت به الدماء واستحلت به
الفروج واستخفت به المحرق غير اننا راينا رجلا صاكما فقلدناه وقال الامام احمد لا
التابع وراي مالك وراي ابي حنيفة كله عندي راي وهو عندي سواء وانما الحجة
في الآثار واما الراي المحمود فهو ايضا انواع الاول راي ائمة وابرهم واولا عظم
علماء واولهم تكلفا واصحهم قصودا واكملهم فطرة واتمهم ادراكا واصفاهم اذهانا الذين
شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبة اذانهم وعلوهم وقصودهم
الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كنسبتهم الى صحبته والفرق بينهم وبين من
بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنسبة راي من بعدهم اليراهيم
كنسبة قد هم الى قد هم الثاني الراي الذي يفسر النصوص ويبين وجه الدلالة
منها ويقرها ويوضح محاسنها ويسهل طريق الاستنباط منها كما قال ابن المبارك وليكن
الذي تعتمد عليه الاثر وخذ من الراي ما يفسر لك الحديث وهذا هو الفهم الذي يختص
الله سبحانه به من يشاء من عباده وهو راي مستدل الى استدلال واستنباط من انصر
وحدها ومن نص اخر معه فهذا من الطف فهم النصوص وادقه الثالث من الراي
المحمود الذي قاطأت عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما تواتر اعلين من
الراي لا يكون الا صوابا كما تواتر اعلين من الرواية والرواية والامة معصومة فيما تواتر
عليه من روايتها ورواها وهذا كان من سداد الراي واصابته ان يكون شوري
بين اهلها ولا ينفرد به واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شوري بينهم

الرابع ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجد هافي القرآن ففي السنة
 فان لم يجد هافي السنة فيما قضى به الخلفاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم
 يجد فبقالة واحد من الصحابة فان لم يجد اجتهد برأيه ونظر الى اقرب من ذلك من
 كتاب الله وسنة رسوله واقضية اصحابه فهذا هو الراي الذي سوغه الصحابة واستعملوه
 واقر بعضهم بعضا عليه والادلة على ذلك من الكتاب السنة كثيرة طيبة جدا وفيها
 اثارة عن الصحابة والسلف يطول ذكرها ويستدعي مؤلفا مستقلا وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا فهو فضل علم اية محكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة
 وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من الناس على
 رجل فقال من هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا علم الناس
 بانساب العرب واعلم الناس بالعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه
 العرب فقال هذا علم لا ينفع وجه لا يضر ولا حديث في ذلك كثيرة تشهد بعضها
 على بعض ورسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري في القضاء واحكامه معروفة
 ذكرها في كتابنا ظفر الاضي وهو كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنا عليه
 اصول الحكم والشهادة والحكم والمفتي اخرج شي اليه وكذلك قد اخرج الائمة الاربعة
 والفقهاء قاطبة بصحيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يعرف في ائمة القرون
 الا من احتاج اليها واحتج بها وانما طعن فيها من لم يتحمل اعباء الفقه والفتوى كما في حاتم
 البستي وغيره والاقية المستعملة في الاستدلال ثلاثة قياس حلة وقياس دلالة وقياس
 شبهة وقد وردت كلها في مواضع من القرآن والاول هو الجمع بين الاصل والفرع بالنسبة
 في المعنى الثاني هو الجمع بينهما بدليل العلة ولفظها والثالث لم يحكم الله سبحانه الا من
 البطلان كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فلم يجمعوا بينه ما بعلة ولا دليلها
 وانما الحقوا الحد بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبهة الجامع بينهما ^{سيف} ويزيد
 وهو قياس فاسد وامثلة هذه الاقيسة على وجه البسط والتفصيل ذكرها الحافظ
 ابن القيم رحمه الله في الاعلام لا يتسع هذا المختصر لذكرها وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم ما اذا علم اجتهاد

فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله وهذا الحديث ذكرناه في رسالة القضاء وان كان
 عن غير مسميين فهم اصحاب معاذ فلا يضر ذلك لانه يدل على شهرة الحديث وان كان
 حدث به الحارث بن عمرو وجماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا البالغ والشهرة
 من ان يكون عن واحد منهم لوسمي كيف شهرة اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل
 والصدق بالحل الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل
 اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة
 حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث اذا لبت شعبة في اسناد حجة
 فاشد ديديك به قال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن
 بن غنم عن معاذ وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد
 نقلوه واحتجوا به فرفقنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى
 لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الظهور ماؤة والحل مينة قوله اذا اختلف المتبايعان
 في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وتراد البيع وقوله الدرة على العاقلة وان كانت هذه الاشياء
 لا تثبت من جهة الاسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غنى بصحتها عندهم عن طلب
 اسناد لها فذلك حديث معاذ الاحتجوا به جميعا اغنوا عن طلب اسناده انتهى كلامه
 وقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم للحاكم ان يجتهد بآية وجعل له على خطئه في اجتهاد
 الراي اجر واحد اذا كان قصداً معرفة الحق واتباعه وقد كان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقضون بعض الاحكام على بعض ويعتبرون
 النظر بنظيرة وقد اجتهدوا في دين النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امر
 يوم الاحزاب ان يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق
 وقال لهم من التأخير وانما اراد سرعة النهوض فنظر الى المعنى واجتهد اخرون في
 اخرها الى بني قريظة فصلاها ليدلوا على اللقطة وهو لا سلف اهل الظاهر والملك
 سلف اهل المعاني والقياس فامثلة اجتهاد الصحابة كثيرة جداً استدعي مؤلفا مستقلاً
 وبالحجة فالصحابة مثلاً الوقائع بنظائرها وشبهوها بامثالها ووردوا بعضها الى بعض احكاماً

وفتح العلماء باب الاجتهاد ونحوه طريقه وبينوا لهم سبيله والفقهاء اختص من الفهم
 وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قد رزأك على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة ونحوه
 تفاوت الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة انهم الامامة
 لم يأتها واتبع له وانما كانوا يندفون حول معرفة مرادة ومقصودة ولم يكن احد
 منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البتة والعلم
 بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم علمته والحوالة على الاول اوضح
 لارباب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لارباب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل
 من الفريقين ما يخجل بمعرفة مراد المتكلم فيعرض لارباب الالفاظ للتقصير بها عن
 عمومها وهضمها تارة وتحميلها فوق ما اريد بها تارة ويعرض لارباب المعاني فيانظروا
 ما يعرض لارباب الالفاظ فهذه اربع اوقات هي منشأ غلط الفريقين وذكر في الاعلام
 امثلة لذلك واصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واضحا
 الالفاظ فصرحوا بمعانيها عن مرادة والمقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام من
 الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى
 حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه واخبر انهم اهل العلم ومعلوم ان
 الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها
 بصحة مثله وشبهه ونظيره ويلغى ما لا يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط
 قال الجوهري الاستنباط كاستخراج ومعلوم ان ذلك قد رزأك على مجرد فهم اللفظ
 فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال
 به العلل والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد التكلم والله سبحانه ذم من سمع ظاهرا
 مجردا فاذا دعاه واشتأه وحمد من استنبط من اولي العلم حقيقة معناه قد اتينا على ذكره في اول
 نافذة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج له لعلك لا تنظرونها في غير هذا المختص
 ولا يقرب منها فلندكر مع ذلك ما قالها من النصوص والاطالة على ذم القياس وان
 ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجوب قال تعالى فان تنازعتم

وهو القياس وعنه قال لأننا نعلم بعينة الحق من أن يقول في مسئلة بلاني والعينة
بالعين المهمة اختلاط تنقع في إبطال الأدل حينما حتى تظلم بها الأدل من الجرح وكان أحمد
بن حنبل يترك على أصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وهذا الباب واسع جدا
ولو كان القياس حجة لما تعارضت الأقيسة وناقض بعضها بعضا وحججه الله وبيناته لا تتعاضد
ولا تنهاكت وعامة الاختلاف بين الأئمة إنما نشأ من جهة القياس وهذا يدل على أنه
من عند غير الله وكان النزاع والاختلاف أشد شيء على رسول الله صلى الله عليه وآله وكان إذا رأوا
من الصحابة اختلاف يسيرا في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كأنما فقه فيه حجة الرب
ويقول أي هذا الأمر ثم ولم يكن بعده أشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وتنازع
الصحابة في عدة نزاع يسير في قليل المسائل وأما بعضهم بعضا على جهة غير ذم ولا طعن فلما كان خلا
عثمان اختلاف في مسائل يسيرة قد انقضت الخلاف إلى علي رضي الله عنه والسيوف والفتن والاختلاف لما بعث الله
رسوله صلى الله عليه وآله على لقضائه انقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الاختلاف وأرجو أن أمت
كلمات أصحابي وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله من قبلنا أنما نحن باختلاف فهم على
النبيا ثم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا غيض من فيض وقطرة من
بحر من ذم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدره ولا يتعد
طوره وليعلم أن وراء سوء يقينه بحار طافية وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السج
عالية فان وثق من نفسه أنه من فرسان هذا الميدان وجملته هو لاء القرآن للمجلس
مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم بما يرضى الله ورسوله بين هذين الحزبين فان الدين
كله لله وان الحكم الآله ولا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور
من الأصحاب وتوصل لنا في المسئلة كذا وكذا وجها وصحح هذا القول خمسة عشر مرسحا
الأخر سبعة وان علا نسب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذلك انقضت فون
الاجماع والناس انقسموا في هذا الموضع إلى ثلاث فرق فرقة قالت النصوص لا تحيط
بأحكام المحلوث وعلى بعض هو لا حتى قال ولا بعشر معشارها فالحاجة إلى القياس
فوق الحاجة إلى النصوص ولعمري ان هذا مقلد النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة

لا مقدار هاني نفس الامر واجتهد هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادث امباذرة
 متناهية واحاطة التناهي بغیر المتناهي وهذا احتجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها المحقق
 ابن القيم في الاعلام ولا يتسع لذكرها هذا اللقاهم والسنة والقرآن كفيلا لان محكم كل حادثة
 تحدث وازالة تنزل التركة فالة يعرف ذلك من شرح الله صدره للاسلام ولم تفسد عقله
 اراء الخاص والعامة وقرقة قالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا
 القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا
 محكمة اصلا ونحو تعليل خلقه وامره وهؤلاء ردوا من الحق العلوم بالعقل والفطرة و
 الشرع ما سلطوا به عليهم خصوص مهم وصاروا ممن رددوا بدعة بدعة وقابل الفاسد
 بالفاسد وقرقة قالت بالقياس لكن نفت المحكمة والتعليل والاسباب كابى الحسن
 الاشعري واتبعه ومن قال بقوله من الفقهاء اتباع الائمة وليس عند اكثر الناس غير
 اقوال هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض
 والاضطراب ومناقضة بعضها البعض ومعارضة بعضها البعض بقي في الحيرة فتأخر
 الى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق بمسألة تارة وشكلا
 اخرى وتارة يلقي الحرب بينهما ويقف في النظارة وسبب ذلك خفاء الطريقة المشهورة
 الوسط الذي هو في المذهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة وائمها و
 الفقهاء المعتبرون والعلماء المبرزون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحمودة
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فاتفق عليه الكتاب والميزان ومن تأمل
 كلام سلف الامة وائمة السنة رآه ينكر قول الطائفتين المخوفتين عن الوسط فيذكر
 قول المعتزلة المالكين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب الرحمة فلا يرضون
 لانفسهم بقول احد من هؤلاء وطامة البدع الحديثة في اصول الدين من قولها تارة
 الطائفتين الجهمية والقدرية والمقصود اظهر كما انقسموا الى ثلاث فرق في هذا الاصل
 انقسموا في فرعه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم

والتعليل والناسبات والفرقتان اخلت النصوص عن تناولها جميع احكام المكلفين
 وانها اختلفت على القياس الصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث هوان النصوص محيطة
 باحكام الاحداث ولم يحلنا الله ولا رسوله على بلقياس بل قد بين الاحكام كلها
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح مطابق للنصوص فهذا دليل ان الكتاب
 والميزان وقد تحف دالة النص او لا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقا
 للنص فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقة
 او مخالفة ولكن عند المجتهد قد يخفى موافقة او مخالفة وكل فرقة من هذه الفرق
 الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر عما يحتمل به وبيان ذلك يستدعي مؤلفا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم الاحلام
 فصولا في بيان شمول النصوص واغنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة
 شيء عليه خلاف القياس وان ما ينطبخ مخالفة للقياس فاحد الامرين لازم فيه ولا بد
 اما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر
 لذلك امثلة كثيرة بشرح وبسط لا يتصور فرفقه ثم قال في هذه نبذة يسيرة تطلعك
 على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة
 الذين لا يعلم لهم فيه مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا
 وعدما كما ان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدما فلم يخبر الله ولا رسوله بما
 يناقض صحيح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل انتهى وهاهنابحاث في
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه الى
 ما يسوغ من غير ايجاب قد اطل الحافظ ابن القيم في الاحلام في تفصيل القول في ذلك
 الى كرايس طويلة وحرر احتجاج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لهم
 جوابا شافيا كافيا وافيلا لم يغادر شيئا من الرد على المقلدين وذكر احد اثنين
 وجهان للاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من غرضنا في هذا الكتاب وما الحق
 البجانه هذه بالافراد وجعلها كتابا مستقلا مع ضم كلام القاض العلامة محمد بن علي الشوكاني

ولا يقضي به وان فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم وهذا من اعظم
جنايات فرقة التقليد على الدين ولو اهتموا واحدا هم ومزيتهم واخبروا اخبارهم
عما وجدوه من السواد في البياض من اقوال لا علم لهم بصحيمها من باطلها لكان لهم عذرا
فما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد اهتموا به القايين لله بحجة قال
ابو عمرو وليس احد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله قد خفي عليه بعض امر انتهى قد سر ذلك
الخفايا الحافظ ابن القيم في الاعلام اسما باسم ثم قال وهذا باب لوتبعناه بحجاء سفير
انتهى اذا كان قد خفيت اشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأوا
من هو بعدهم وانما يحرض الناس في هذا الزمان على ما قاله الاخر فالأخروكلها تآخروا
اخذوا كلامه وهجروا واكادوا يهجرون كلام من فوقه حتى تجد اتباع الأئمة أشد لنا
همر الكلامهم واهل كل عصر انما يفنون ويقضون بقول الادنى فالادنى اليهم وكلما
بعد العهد ازداد كلام المتقدم همرا ورغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق
لرأوا نفوسهم وطريقهم مع اهل الاتباع كما قال قائل ❖

تروا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالبيداء بعد نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تزال طائفة من ائمة على الحق لا يضرهم
من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهو لا يهتم ولو العلم والمعرفة بالعلم
الله به رسوله فاهتم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الاعشى الذي قد شهد على نفسه
بانه ليس من اولى العلم والبصائر والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالمتابعة
والافتداء وتقدير النصوص على اراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما يتنازع
العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء عنها باراء الرجال وتقديرها عليها و
الانكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال
العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة فطالته من لوازم الشرع ولا يهتم
الذين لا بانكاره وابطاله وهذا لون والاشباع لون واختلفوا متى انسداد باب الاجتهاد على
اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان عند هؤلاء ان الارض قد خلت من قائم له حجة

ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم والحق ولم يحل لاحد ان ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى
لاخذ الاحكام منها ولا يفتي ولا يقضي بما فيها حتى يعرضه على قول مقدرة ومتبوعان
وافقه حكمه وافق به والارادة ولم يقبله وهذا قول كما ترى قد بلغت من الفساد
والبطالان والتناقض والقول على الله بلا علم وباطال حججه والزهد في كتابه وسنة رسوله
وتلقى الاحكام منها مبلغها وايضا ان يتم فوره ويصدق قول رسوله صلى الله عليه وآله
الارض من فائمه بحجة ولن تزال طائفة من امة علي محض الحق الذي بعثه به وانه
لا يزال ان يبعث علي راس كل مائة سنة لهذه الامة من يجد لها دينها ومن مضى
الدنيا وعجايبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي والقياس لائمة
الفقه وعدم تجويز ذلك لحفاظ الاسلام بدور الايام وصدره والانام واعلم الامة
بكتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة وقتا واهم كاحمد والشافعي وابن راهويه
والبخاري وداود بن علي ونظر ائمتهم على سعة علمهم بالسنن ووقوفهم على الصحيح منها
والسقيم وتخريجهم في معرفة اقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استخراجهم
للدلائل ومن قال منهم بالقياس فقياسه من اقرب القياس الى الصواب وابتعد
عن الفساد واقربه الى النصوص مع شدة ورعهم وما منحهم الله من حجة المؤمنين
لهم وتعظيم المسلمين علماءهم وعامتهم لهم فان اختلف كل فريق منهم بترجيح
متبوعه بوجه من وجوه التراجع في نقد مزمان او زهد او ورع او لقاء شيوخ
وامئة لم يلزمهم من بعده او فقه امكن غير هؤلاء كلهم ان يقولوا لهم جميعا بقولكم
هذا ان لم تأتوا من التناقض بوجوب عليكم ان تتركوا قول متبوعكم لقول من هو
اقدم منه من الصحابة والتابعين واعلم واورع وازهد واكثر اتباعا واجل فإين
اتباع الصحابة من اتباع الائمة المتأخرين في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الائمة
باتباعهم اسعد من هو لا باتباعهم وفي الاعلام فصل مستقل في تحريم الافتاء و
الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص
وذكر اجماع العلماء على ذلك لا يطول الكلام بهذا كما فيه من الادلة والآيات الدالة

بالآثار السلفية والفتاوى الصحابة وانها اول ما اخذ بها من راي المتأخرين فصار لهم
 وان قري بها الى الصواب بحسب قرب اهلهما من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والاعتماد
 عليه وعلى الله واهله فكلما كان العهد بالرسول اقرب كان الصواب غلب هذا
 بحسب الجنس لا بحسب كل فرد ومن المسائل لكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر
 من المفضلين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في اقوالهم أكثر من الصواب في اقوال
 من بعدهم فان التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم
 في الفضل والدين ولعله لا يسع المفتي والحاكم عند الله ان يفتي ويحكم بقول فلان
 وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة وياخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم
 بقول البخاري والبخاري واهوبه وعلي بن المديني وعمر بن نصر المروزي وامثالهم بل
 يترك قول ابن المبارك والافرناعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن
 زيد وحماد بن سلمة وامثالهم بل لا يلتفت الى قول ابن ابي ذئب والزهري والليث
 بن سعد وامثالهم بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم بن سالم
 وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وابي واثل وجعفر بن محمد واضرارهم بما سوغ الاخذ
 به بل يرى نقد بقول المتأخرين من اتباع من قلده على فتوى ابي بكر الصديق وعمر وعطاء
 وعلي وابن مسعود وابي بن كعب وابي الدرداء وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر
 وابن الزبير وعباد بن الصامت ابي موسى الاشعري واهلهم فلا يذري ما عذرهم
 عند الله تعالى اذا سوى بين اقواله اولئك وقتلواهم طغوا في هؤلاء وقتلواهم
 فكيف اذا رجعوا عليها فكيف اذا عين الاخذ بها حكما وافتة ومنع الاخذ بقول الصحابة
 واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة وتخالفه
 اهل العلم فانه يكيد الاسلام تالله لقد اخذ بالمثل المشهور رمتي بداتها والسكت
 وسني ورثة الرسول باسمه وكساهم اقلبه ورماهم بداته وكثير من هؤلاء يصيح
 ويصيح ويقول ويعان انه يجب على الامة كلهم الاخذ بقول من قلدها ديننا ولا يجوز
 الاخذ بقول ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة وهذا كلام من اخذ به

وتقلده ولاية الله تعالى ما قول ويجزيه عليه يوم القيامة الجزاء الأولي والذي ندين الله به ضد
 هذا القول والرد عليه كما فصل ذلك صاحب الاعلام في الاعلام والذي لا يسعنا غيره
 هو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه شيء
 اخر ينسخه ان الفرض علينا وعلى الامة الاخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه
 بخلاف احد من الناس كائنا من كان لا رايه ولا غيره اذ من الممكن ان ينسب الراوي
 الحديث او لا يحضره وقت الفتيا ولا يتفطن لذلك لانه على تلك المسئلة او يتناول فيه
 ثابلا مرجوحا ويقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الامر او يقلد
 غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لما هو اقوى منه ولو قد
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل الى العلم بانتفاءه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب
 مخالفته لما رواه سقوط عدلته حتى بلغت سيئاته حسناته ومخالف هذا الحديث
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم لو اوجب علينا عند فقد الحديث الاخذ بفتاوى الصحابة
 ثم بفتاوى التابعين اذ لم تكن مخالفة للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن
 الى اقوالهم اذ لم تكن مخالفة للغة العربية التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة ثم
 الاخذ بفتاوى اهل العلم بالحديث وهم الحفاظ كاصحاب الامهات الست من
 يدانهم في هذا العلم الشريف واما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذاهب
 الاربعة وغيرها فهو فتيا بما لم يره الله ولا رسوله بل بما اراده متبوعه ومطاعه او نفسه
 وابليس فهو الحكم بالطاغوت اجارنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فوائد ملة
 لا مندوحة للمفتي ومن يجيز الفتيا عن الاطلاع عليها والعلم بها

فائدة استئلة السائلين اربعة انواع لا خاص لها الاول السؤال عن الحكم يقول ما
 حكم كذا وكذا الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه دالته الرابع الجواب
 عن معارضة فان سال عن الحكم فلم يسؤل حاله ان احداهما ان يكون عالما به
 الثانية ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا به حرم الافتاء بل اعلم فان فعل فعليه
 انمه واخر المستفي فان كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يتبين له الضرب

ونظيره ووجه مشروعيته كما سئل عن بيع الرطب بالقر فقال ينقص الرطب اذا جف
 قالوا نعم ومن المعلوم انه كان يعلم نقصانه بالجفاف ولكن نيههم على علة التحريم وسببه
 ومن هذا قوله صلعم لم يعرفه سائله عن قبلة امرأته وهو صائم فقال الليت لو تمضمضة
 ثم مجتهه اكان يضر شيئا قال لا فنبهه على ان مقدمة المحذور لا يلزم ان تكون محظورة فان
 غاية القبلة انها مقدمة على الجماع فلا يلزم منه تحريم مقبل منه ومن هذا قوله صلعم لا تمنع
 المرأة على عمتها ولا خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم فذكر لهم الحكم ونبيههم
 على علة التحريم ومنه قوله لابي النعمان بن بشير وقد خص بعض بلاد بغلام خله اياه
 فقال ايسر لك ان يكون لك في البر سواء قال نعم قال فانقر الله واعدا لوابين اولادكم في
 لفظان هذا لا يصلح وفي لفظاني لا تشهد على جور وفي لفظ رده والمقصود انه نبه
 على علة الحكم ومن ذلك قوله ان الله ورسوله يخبركم عن الحرام الحرام الانسية فانها حرام
 ومن ذلك قوله في القرص تصيبها الجائحة اذيت ان منع الله الثمرة فبم ياكل مال اخيه
 بغيب حتى والمقصود ان الشارع مع كون قوله حجة بنفسه يرشد الامة الى علل الاحكام
 ومداركها وحكمها فورشته من بعد ذلك وهذا كثير جدا في السنة فينبغي للمفتي ان
 ينبه السائل على علة الحكم وما خذ ان عرف ذلك والاحرم عليه ان يفتي بلا علم و
 كذلك احكام القرآن الكريم يرشد سبحانه فيها الى مداركها وعللها كقوله ويستلونك
 المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض فامر سبحانه بنبيه ان يذكر لهم علة الحكم
 قبل الحكم وكذلك قوله ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الآية وكذلك قوله و
 السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الآية وقال في جزاء الصيد ليدوق وبال امره
فتا **لدة** اذا كان الحكم مستغرا جدا عالم تالفه النفوس وانما الفت خلافه فينبغي
 للمفتي ان يوطي قبله ما يكون مؤذنا به كالدليل عليه والمقدمة بين يديه فتأمل
 ذكره سبحانه قصة زكريا واخراج الولد منه بعد انصرام عصر الشبيبة وبلوغه السن
 الذي لا يولد مثله في العادة فيذكر قصة مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادة
 من غير ارجان النفوس لما النسب بولد بين شيخين كبيرين لا يولد لهما عادة سهل عليها

لما كان وضع المار
 في الفم مقدر
 ثم ربه وليس القدر
 ثم ربه ليس القدر
 فان سئل عن
 قال انما الظاهر
 القبح هو الذي
 انما يباح في
 على من شارب
 البراءة فاحذر
 النوع
 من قوله لفظا
 ان مع الله الذي
 ياكل مال ابنك
 وما بهما الصواب
 ندين الله
 في السنة
 في السنة
 انما هو
 انما هو

التوحيد وقوله ص والقرآن ذي الذكر وأما أقسامه فمخولة التي هي آيات دالة عليه فتنجدا
قائمة ينبغي للمفكر أن يفكر بلفظ النص مهما أمكنه فانه يتضمن الحكم والدليل مع
 البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في احسن بيان وقول
 الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والائمة الذين سلفوا على
 منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص
 واشتغلوا بالفاظ غير الفاظ النصوص فاجب ذلك هجر النصوص ومعلوم ان تلك
 الالفاظ لا تنفي بما تنفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران
 الفاظ النصوص والاقبال على الالفاظ الحادثة وتعليق الاحكام بها على ائمة من الفساد
 ما لا يعلمه الا الله فالفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة واصولهم التي اليها يرجعون كانت علومهم اصح من علوم
 من بعدهم وخطأهم فيما اختلفوا فيه اقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة
 الى من بعدهم كذلك وهلم جرا ولما استحكمت هجران النصوص عند اكثر اهل الانواء والبدع
 كانت علومهم في مسائلهم وادلتهم في غاية الفساد ولا اضطراب والتناقض وقد كان
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اسأوا عن مسألة يقولون قال الله تعالى اوقال رسول الله
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا اليه سبيلا قط ومن تأمل اجوبتهم جلد
 شفا لما في الصدر فلما طال العهد بعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند
 المتأخرين ما يذكر في اصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله اما اصول
 دينهم فنصر حواشي كتبهم ان قول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل اصول
 الدين وانما يجتمع كلام الله ورسوله فيها الحشرية والمجسمة والمشبهة وما فرغهم يقنعوا
 بتقليد من اختصوا ببعض المختصات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا
 عن الامام الذي زعموا فهم قلده دينهم بل عمدتهم فيما يفتنون ويقضون به ويقولون
 به الحق ويدينون به الفروج والدماء والاموال على قول ذلك المصنف واجلهم عند
 نفسه وزعمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا لفظ

والحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباح ما
 أبطله والصحيح ما صححوا ولنا جهل في مثل هذا لا زمان فقد دفعنا إلى امر تضع منه الحق
 الله ضيغاً وتبع الفروج والأموال والدماء إلى ربها عجيبة تبدل فيه الأحكام وتقلب الحلال
 بالحرام ويجعل المعروف فيه اعلم مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله
 من افضل القربات الحق فيه غريب واغرب منه من يعرفه واغرب منهما من يدعو
 اليه وينصح به نفسه والناس قد فلق له فائق الاصباح صبحه عن غياهب الظلمات
 وابان له طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الحائزات واداه بعين قلبه ما كان عليه
 رسول الله صلواته واصحابه مع ما عليه الكفر الخلق من البدع المضلات دفع له علم الهدية
 فشمريه ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه فطوب له من وحيد على كثرة
 السكبان غريب على كثرة الحيران بين اقوام رؤيتهم قذاء العيون وشجي الحلو وكذب
 النفوس وحشى الارواح وغمر الصدور ومرض القلوب ان انصفتم لم تقبل طبعه بل انصافاً
 وان طلبته منهم فليس الثريا من يد الملقس قد انكست قلوبهم وعي عليهم مطهرهم
 رضوا بالاماني واتوا بالخطوط وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحار العلم لكن بالدعوى
 الباطلة وشقا شق الهديان ولا والله ما ابتلت من وشيلة قدامهم ولا زكت به عقولهم و
 احلامهم ولا يرضت به لياهم لا شرقت بنورة ايامهم ولا ضحكت بالهدى والحق منه ربوة
 الرفا تراذ بليت بمدادة اقلامهم انفقوا في غير شئ نفائس الانفاس واتبعوا انفسهم
 وحبروا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول فحرموا الوصول واعرضوا عن الرسالة
 فوقعوا في مهاجمة البحيرة وبيداء الضلالة والمقصود ان العصمة مضمونة في الفاظ
 النصوص ومعانيها في الترميزان واحسن تفسير ومن رام ادراك الهدى والحق من غير
 مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **قائل** فيني المفقى الموفق اذا نقلت به المسئلة ان يعث من
 قلبه الانتقاد الحقيقي الحالي لا العلمي الجرد الى مسلم الصواب ومعلم الخير وهادى القلوب
 قلبه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه
 المسئلة فتسمى فرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق وما اجد من فضل به انه لا يحرم

مسودة ولا اظلم من كذب على الله وعلى دينه وان اخبر بما لم يعلم فقد كذب برأيه على الله
جهلا وان اصابوا في الباطن واخذوا بما لم ياذن الله لهم في الاخبار به وهم اسوعى كاذبون القاذ
اذا رأى الفاحشة وحده فاخبر بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم ياذن
له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبر مطابق لخبره حيث
لم ياذن له في الاخبار فكيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم ياذن له في
الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم للكذب هذا حلال وهذا احرام لتفتروا
على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم
وقال تعالى من اظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه والكذب يستلزم التلذذ
بالحق والصدق وقال تعالى من اظلم ممن افترى على الله كذبا ولشك يعرضون على بهيمة يقول الا نشاهد هؤلاء
الذين كذبوا على الله لعنة الله على الظالمين هؤلاء الآيات ان كانت في حق المشركين والكفار
فانها مقتدولة لمن كذب على الله في توحيد دينه واسماؤه وصفاته افعاله ولا تتناول المخطئ المأخوذ
اذ بذل جهده واستفرغ وسعته اصابة حكم الله شرعا فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا يتناول
المطيع لله ان اخطأ والله اعلم **قائل** حكم الله ورسوله يظهر على اربعة السلسل ان الراوي لسان المفتي
ولسان الحاكم لسان الشاهد الراوي يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله المفتي يظهر على لسانه
معناه وما استنبط من اللفظ والحاكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله تنفيذها والشاهد
يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة
ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكون حاكمين بما يخبرون به صادقين في
الاخبار به وافتة احد هم الكذب والتمسك فتم احق او كذب فيه فقد حاد الله تعالى
في شرعه ودينه قد جرى الله تعالى سنته ان يحس عليه بركة علمه ودينه ودينه اذا
فعل ذلك كما جرى عادته سبحانه في الباطنين اذا كتموا وكذا بان يحس بركة تبعهما من
الترحم البيان في مرتبته بولائه في علمه ووقته ودينه ودينه وكان مع النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى
بالله علما **قائل** انتم انتم عن سلطانكم وبالحق ان الله عن وجهه والوجهات من غير علم

فجاء احد ههنا يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامه والعبادة والتعظيم الذي يليه
 اهل الصدق والبيان ويلبسه ثوب الهوان والقتل المحرم بين عبادته فاذا كان يوم القيمة
 جازى الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكاذبين بطمس الوجوه وردها على اديارها كما
 طمسوا وجه الحق وقلوبه عن وجهه جزاء وفاقا وما نيك بظلام العبيد **فائدة** لا يجوز
 للمفتي ان يشهد على الله وعلى رسوله ^{صلواته} بانه احل كذا او حرمة او وجه او كرهه الا بما يعلم ان
 الامر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على اباخته او تحريمه او كراهته واما ما وجد في كتابه
 الذي تلقى عن قلدته دينه فليس له ان يشهد على الله ورسوله وغير الناس بذلك ولا
 علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف لا يجوز احدكم ان يقول احل الله كذا
 وحرّم الله كذا فيقول الله له كذا بيت امر احل كذا اوله احرّم كذا او ثبت في صحيحه مسلم من خبر
 برور قوس المحمديين ان رسول الله ^{صلواته} عليه وآله وسلم قال واذا احاصرت حصنا
 فسالواك ان تزعم على حكم الله ورسوله فلا تدعهم على حكم الله ورسوله وان كان رأيك
 حاكما لله فمهم ام لا وان كان الزعم على حكمك فاحكم احكامك **فائدة** المفتي اذا سئل عن
 مسئلة فاما ان يكون قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله واما ان يكون قصد
 معرفة ما قال الامام الذي شاعره المفتي نفسه باتباعه تقليد دون غيره من الائمة واما
 يكون مقصوده ما ترجح عند ذلك المفتي وما يتقدم فيها الاعتقاده علمه ودينه واما ان
 فهو يرضى بتقليده وليس له غرض في قول الامام بعينه فهذا اجناس القضا التي نرج
 على المفتين ففرض المفتي في القسم الاول ان يجيب بحكم الله ورسوله اذ عرفه وتيقنه لا
 يسعه غير ذلك واما في القسم الثاني فاذا عرج قول الامام نفسه وتيقنه فله ان يجيب
 ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي
 حفظها او طالعها من كلام المنتسبين اليه فانه قد اختلطت اقوال الائمة وقيل واهم
 باقوال المنتسبين اليهم واختيارهم فليس كل ما في كتبهم منصوب عن الائمة بل كثير
 منهم يخالف نصوصهم وكثير منهم لا نص لهم فيه وكثير منهم يخرج على فتاواه وكثير
 منهم افتواه بلفظه ومعناه فلا يحل لاحد ان يقول هذا قول فلان ومنهجه الا ان يعلم

قال حافظ ابن حجر
 سمعت شيخ الاسلام يقول
 لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله
 وعلى رسوله بانه احل كذا
 او حرّم كذا فيقول الله له
 كذا بيت امر احل كذا اوله
 احرّم كذا او ثبت في صحيحه
 مسلم من خبر برور قوس
 المحمديين ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 قال واذا احاصرت حصنا
 فسالواك ان تزعم على حكم
 الله ورسوله فلا تدعهم على
 حكم الله ورسوله وان كان
 رأيك حاكما لله فمهم ام لا
 وان كان الزعم على حكمك
 فاحكم احكامك

فيكتب يجوز كذا او يصح كذا او ينقد بشرطه فامرسل اليه يقول تاتنا فتا و منك فيها
 يجوز او ينقد او يصح بشرطه ونحن لا نعلم شرطه فاما ان تبين شرطه واما لا تكتب فيك
 قال وسمعت شيخنا يقول كل احد يحسن ان يفتي بهذا الشرط فانه اي مسألة وردت عليه
 يكتب فيها يجوز شرطه او يصح بشرطه او يقبل بشرطه ونحن ذلك وهذا ليس بعلم ولا
 يفيد فائدة اصلا سوى حيرة السائل وتبدله وكذلك قول بعضهم في فتاواه يرجع
 في ذلك الى رأي الحاكم فيا سبحان الله والله لو كان الحاكم شرعا واشباهه لما كان يرى
 احكام الله ورسوله الى رأيه فضلا عن احكام زماننا فالله المستعان وعليه التكلان
 وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل له كيف يعمل المفتي فقال
 يختار له القاضي احد المذهبين قال ابو عمرو بن الصلاح كنت عند ابى السعد
 ابن الانباري فحكي لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فاخذ
 بروي عليه وقال هذا جيد الفتوى ولم يخلص السائل من عمايته ولم يأت بالمطلوب
 قلت وهذا فيه تفصيل فان المفتي المتمكن من العلم المطلع به قد يتوقف في الصواب
 في المسئلة المتعارف فيها فلا يقدم على الجرم بغير علم وغاية ما يمكنه ان يذكر الخلاف
 فيها للسائل وتنبه ما سأل الامام احمد وغيره من الائمة عن مسألة فيقول فيها قولان
 وقد اختلفوا فيها وهكذا كثير في اجوبة الامام احمد لسعة علمه وورعه وهو كثير في
 كلام الامام الشافعي يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف اصحابه هل ايضا
 القولان للذان يحكيهما الى مذهبه وينسبان اليه ام لا على طريقين واذا اختلف
 عليه وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزياد بن وايل وغيرهم من الصحابة ولم يتبين
 للمفتي القول الراجح من اقوالهم فقال هذه مسألة اختلف فيها فلان وفلان من
 الصحابة فقد انتهى الى ما قد عليه من العلم قال ابو اسحق الشيرازي سمعت ابا الطيب
 الطبري يقول سمعت ابا العباس المحضري يقول كنت جالسا عند ابى بكر بن داود
 النخعي فاجاءته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة لاهو مسكها ولا هو
 مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقالوا يكون مؤثرا ما يصبر ولا احتسابا

وتبعث على التطالب بالاكساب وقال قائلون يومر بالاتفاق ولا يحمل على السلاطين فليهم
المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذه اجبتك عن مسئلتك وارشدك الى
طلبك ولست بسلاطان امضي ولا قاض فاقضي ولا زوج فارضى فانصر في
فانك ^{تدعي} اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحمل له ان يلزم بالعمل به بل ولا
يسوغه على الاطلاق حتى ينظروا في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله
فلا حرمة له ولا يحمل له تنفيذه ولا تسويغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فلينظر
هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام لا فان لم تكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزمه
ولم يحرم فلا تنصروا مخالفته وان كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فلينظر هل يغترب
التزامه والتقيد به ما هو اوجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع للمكلف واعظم
تحصيلا لمقصود الواقف من الاجرفان فالتزامه بالتزامه لم يجب التزامه ولا
التقيد به قطعا وجاز العدل بل يستحب الى ما هو اوجب الى الله ورسوله وانفع للمكلف
والترخيص لمقصود الواقف وفي جواز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل
ذكره صاحب الاعلام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يغترب التزامه ما هو اوجب الى الله و
رسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك المقربة وتحصيل غرض الواقف بحيث يكون
هو غير طريقتين موصليين الى مقصود ^{هو} مقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه
التزام الشرط بل له العدل عنه الى ما هو اسهل عليه وارتفع به وان ترجح موجب الشرط
وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزامه فهذا هو القول الكلي في شرط
الواقفين وما يجب التزامه منها وما يسوغ وما لا يجب ومن سلك غير هذا السلك
تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قدم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاون على البر
والتقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله
ويؤخر من اخره الله ورسوله ويعتبر ما اعتبر الله ورسوله ويلقي ما افاء الله ورسوله
وابن في كلام الله ورسوله واحدا من الصحابة ما يدل على ان لصاحب المال ان يقف
ما اراد على من اراد ويشترط ما اراد ويجب على الحكماء والمفتين ان يفتوا في ما يفتون ^{عليه}

فتأمل ليس للمفتي ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما
 سأل عن احد تلك الافواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما
 استفصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما عزموا اقر بالزنا هل وجد منه مقد مائة او حقيقته فلما اجاب
 عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقراره غير معتبر ام هو عاقل فلما علم
 عقله استقصاه هل احسن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه الحد ومن هذا
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا رأت المساء
 فضمن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال
 ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استقصاه هل يجزله رخصة ان يصلي في بيته فقال هل
 تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بانه يسمع النداء ولا يسمعه ومن ذلك
 انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امرأته فقال ان كانه استكرهها في حرة وعليه
 مثلها وان كانت طارعة في له وعليه لسيدتها مثلها وهذا كثير في فتاواه صلى الله عليه وآله وسلم
 التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يجد السؤال محتملا فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا
 القسم فالمفتي ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال وانفق
 هلاك واهلك فتارة تورد عليه المسئلان صورتها واحدة وحكمها مختلف فيجمع بين
 ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسئلان صورتها مختلفة وحقيقتها واحدة
 وحكمها واحد فيذلل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع
 الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن
 فيتبادر الى تسويفها وهي من ابطال الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كرهها من منزلة
 اقدام ومحل اوهام ومادع محقق الى حق الا اخرجها الشيطان على لسان اخيه وولييه من
 الانس في قالب تنفر عنه خفا فيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس وما حذر
 احد من باطل الا اخرجها الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستخف
 به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور ولا
 يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى

وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يرجي بعضهم الى بعض زخرف القول
 غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون قال الحافظ ابن القيم المذكر لك وهذا
 مثلا وقع في زماننا وهوان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتغيير عمامتهم وان تكون
 خلاف اللون عمام المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك
 من المصالح واعزاز الاسلام واذلال الكفر ما قوت به عيون المسلمين فالله الشيطان على
 السنة اولياته واخوانه ان صوابا يتوصلون بها الى ازالة هذا العيار وهي ما تقول
 السادة العلماء في قوم من اهل الذمة الزموا بلباس غير لباسهم المعتاد وزى غير
 زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجري عليهم
 السفهاء واذا وهم غاية الابداء فهل يسوع الامام ردّهم الى زيهم الاول واعادهم الى ما
 كانوا عليه مع حصول التمييز بعلامه يعرفون بها واهل ذاك مخالف للشرع ام لا
 فاجابهم من منع التوفيق وصعد عن الطريق يجوز ذلك وان الامام اعادتهم الى ما كانوا
 عليه قال شيخنا فاجابني الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم ويجب البقاء هم على الزي الذي
 يتميزون به عن المسلمين فذهبوا ثم غيروا الفتوى ثم جازوا بها في قالب اخر فقلت لا يجوز
 اعادتهم فذهبوا ثم اتوا بها في قالب اخر فقلت هي المسئلة المعينة وان خرجت في عد
 قلوب ثم ذهب الى السلطان وتكلم عند بكلام عجبه منه الحاضرون فاطبق القوم على
 ابقائهم على الزي ونظائر هذه الحادثة اكثر من ان تحصى سيما ان الله كم توصل هذه الطريق
 الى ابطال حق وانتبات باطل واكثر الناس اغماهم اهل ظواهر في الكلام واللباس و
 الافعال واهل النقد منهم الذين يعبرون بين الظاهر والحق حقيقة وباطنه لا يباغضون
 عشر معشار غيرهم ولا قريبا من ذلك **فتاوى** اذا سئل عن مسئلة من الفرائض
 لم يجب عليه ان يذكر موانع الارث فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا واذا
 سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله
 كذا وكذلك اذا سئل عن الاعمام وبنينهم وبني الاخوة فلا بد من التفصيل ومن تأمل
 اجوبة النبي صلى الله عليه وجاهد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه

الم
 قبل الفتن بين المؤمنين
 ان السؤال المطروح في
 العروة الاصلية على
 احوال النبي صلى الله عليه
 فانه في الجواب
 من غير ان
 او اجابوا عن
 لم يجب عليه ان
 من الفرائض
 ان لا يكون كافرا
 ولا رقيقا ولا قاتلا
 ولا سائرا من
 موانع الارث

مستحب لا يحتاج اليه دليل فيه مرة على ما علم من سرعة دينه من شروط الحكم وتوابعه
بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب من قبلكم ولا يجب على المتكلم والمفتي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها
عند ذكر المسئلة ولا يفتع السائل والمتعلم قوله بشرطه وصرم موانعه ونحو ذلك فلا يبدان
لهم من بيان الله ورسوله صلاهم وهذا كان هدي الصحابة والتابعين **فائدة** لا يجوز
للمقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة منه سوى انه قول من قلده
دينه قال الحافظ ابن القيم هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي
وغيرهما قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي بما هو الشافعيين بما وراء النهر و
القاضي ابو الجاسر السرمي ياتي صاحب حجر البز هبة غيرهما بانه لا يجوز له قلدان يفتي بما هو
مقلد فيه وذكر الجويني عن شيخه ابي بكر القفال المروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب
مذهب ونصوصه ان يفتي ان لم يكن عارفا بقوامضه وحقائقه كما لا يجوز للعالم الذي
جمع فتاوى المفتين ان يفتي بها قال ابو عمرو بن الصلاح فعل هذا من عذرناه في اصناف المفتين
المقلدين ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم قاموا مقام المفتين وادعوا عنهم
فعدوا منهم وسيداهم في ذلك ان يقول مثله مذهب الشافعي كذا وكذا او مقتضى
مذهبه كذا وكذا وما اشبه ذلك ومن تركه منهم اضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك
التقاء منه بالمعلق عن الصريح فلا باس قال الحافظ ابن القيم وما ذكره ابو عمرو حسن الا ان
صاحب هذه المرتبة يحرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا المالا يعلم انه نصه الذي افتى به
او يكون شهرته بين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصبه كشهرة مذهبه
في الجهر بالسملية والقنوت في الفجور وجوب تبديد النية لصوم الفرض من الليل ونحو ذلك
فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها الى نصبه
ومذهبه مجرد وجودها في كتبهم فكفر فيها من مسئلة لانص فيها البتة ولا ما يدلي عليه
وكفر فيها من مسئلة نصه فيها على خلافها وكفر فيها من مسئلة اختلاف التفسير اليه

قائد اذا عرف العالم حكم حادثة بدليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لغيره تعديه
فيه فقيه ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم احدها الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة
عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع
المعارض له فهذا قد رزق الله على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم
الاستدلال وعدم علمه بشرطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا ما ليس بدليل الثالث
ان كان الدليل كتابا او سنة حاز الافناء وان كان غيرهما لم يجوز ان القرآن والسنة خطا
لجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب به وسنة تنبيه صلا
ويجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه **قائد** ذكر ابن بطاينة في كتابه في الخلع عن
الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى تكون فيه خمس خصال اولها ان
تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية ان يكون
حلم ووقار وسكينة الثالثة ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته الاربعة الكفاية
والامضفة الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا ما يدل على جلالة احمد ومجده من
العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دوائر القوى في اي شيء نقص منها ظهر الخلل في الفتية
بحسبه واطال في الاعلام في بيان هذه الخمسة **قائد** دلالة العالم للمستفتي
على غيره موضع خطر جدا فلينبظر الرجل ما يحدث من ذلك فانه متسبب بدلائله اما
ان يكتب على الله ورسوله في احكامه او القبل عليه بلا علم فهو امام معين على الامر والعدل
واما معين على البدل والنفوى فلينبظر الانسان الى من يدل عليه وليتوالى الله به وكان
شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله شديد التحجب لذلك قال ابن القيم ذلكت مرة بحضوره على
مغيب او مذهب فانه هرب وقال مالك وله دعه وقد رأى رجل بيعة بن ابي عبد الرحمن
بيكم فقال ما ميكلك فقال استغنى من لاعلم له وظهر في الاسلام امر عظيم قال لبعض
يفتي بما حق بالبحر من الشقاق قال بعض العلماء فكيف لو رأى بيعة زمانا واقدم
من لاعلم عند على الفتيا وتوحيه عليها ومد باع التكلف اليها مع قلة النجدة وسوء السيرة
وشوم السيرة وشوم من اهل العلم منكرا وغريبا ليس له في معرفة الكتاب السنة

وانا دار السلف نصيب ولا يتبدى جوابا با حسان وان ساعد القدر فتواه كذلك يقول

فلان بن فلان

يبدون للافتاء باع قصيرة واكثرهم عند الفتاوى يذللون
وقد اقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من نظم عما تلتته وقرى الجوامع وهم
الكثرون مساجلة ومشاكلة وانه يجري معه في الميدان وانما عند المسابقة تفرسي
رمان ولا سيما اذا طول الوردان وارضى الازنب ولا كزنب الاثان وهذا بالمشادات
وخلى له الميدان الطويل من الفرس كان

فان ليس الحمار شيا بخر لقتال الناس يا لك من حمار
فتاوى كذلك المعنى لا يخلو من حالين اما ان يعلم صواب جواب من تقدمه
بالتقيا ولا يعلم فان علم فله ان يكذلك وهل الاولي له الكذلك او الجواب المستقل
فيه تفصيل فلا يخلو للبدي اما ان يكون اهلا او مسكينا متعاطيا ما ليس باهل
له فان كان الثاني فترك الكذلك اولى مطلقا اذ في كذا لكته تقر به على الافتاء و
هو كاستنهاد به بالاهلية وكان بعض اهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس باهل
فان لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل
وهذا نوع محامل الصواب انه يكتب في الورقة الجواب ولا يناف من الاخبار بدين الله
الذي يجب عليه الاخبار بكتابة من ليس باهل فان هذا ليس عند الله ورسوله
وهل العلم في كتمان الحق بل هذا نوع رياسة وكبر والحق لله فكيف يجوز ان يعطل
حق الله ويكثر دينه لاجل كتابة من ليس باهل وان كان المبتدي بالجواب اهلا
للافتاء فلا يخلو اما ان يعلم الممكن ان الصواب جوابه او لا يعلم فان لم يعلم صوابه
لم يكذلك التقليد الله اذ لعله ان يكون قد غلط ولونه لرجح وهو معذور وليس كذلك
معدو ابل مفت بغير علم ومن افتي بغير علم فانه على من افتاه وهو اهل المفتين
الذين هما في النار وان علم انه قد اصاب فلا يخلو اما ان تكون المسئلة
ظاهرة لا يخفى وجه الصواب فيها بحيث لا يظن بالمكذلك انه قد اصاب فيما لا يعلم او تكرر خفية

هذا هو الحق
والصواب
والجواب
والفتاوى
والجوامع
والعالم
والرئيس
والفاضل
والنظم
والعما
والتلتته
والقرى
والجوامع
والكثرون
والمساجلة
والمشاكلة
والجاري
والميدان
والانما
والعند
والمسابقة
والتفرسي
والرمان
واللا سيما
والاذا طول
والوردان
والارضى
والازنب
واللا كزنب
والاثان
وهذا
بالمشادات
وخلى له
الميدان
الطويل
من الفرس
كان

فان كانت ظاهرة فلاولى انكذلك لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للفتى بالصواب وبرائة
 من الكبر والحكمة وان كانت خفية بحيث يظن بالمكذالك انه وافقه تقليدا مخضا فان امكنه
 ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه على امر غفله فاجواب المستقل او
 وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذلك وان شاء اجاب مستقلا **فان** لا يجوز للمفتي ان
 يفتي اباه وابنه وشريكه ومن لا يقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضي له
 ولا فرق بينهما ان الافتاء يخرجى الى رواية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فانه
 يخص المشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم التحديث الذي يرويه ويدخل
 في حكم الفتوى الذي يفتيه ولكن لا يجوز له ان يحايي من نفسه فيفتي اباه وابنه او صديق
 بشيء ويفتي غيرهم بضده صحابة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون سببا يقضيه
 التخصيص غير المحاباة ويجوز له ان يفتي نفسه كما يفتي غيره وقد قال النبي عليه السلام في
 استفت قبلك وان افتاك الملقون نعم لا يجوز له ان يفتي نفسه بالرخصة وغيره بالمنع او
 بختم لنفسه قول الجواز وغيره قول المنع قال شيخ الاسلام سمعت بعض الامراء يقول عن
 بعض المفتين من اهل زمانه تكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني
 المنع والثالث التفصيل فالجواز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل **فان** لا يجوز للمفتي
 ان يعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكتفي بالعمل
 بحد كون ذلك قولاً قاله امام او وجه اذهب اليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه و
 الاقوال حيث رأى القبول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو العيار وبها
 الترجيح وهذا احرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكمه القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض
 اهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصديقي علي اذا وقعت
 له حكومة او فتيا ان افتيه بالرواية التي توافقه وقال واخبرني من اتق به انه وقع له
 واقعة فافتاه جماعة من المفتين بما يضره وانه كان غائبا فلما حضر سألهم بنفسه
 فقالوا له لم تعلم انها لك وافقه بما رواه الاخرى التي توافقه قال وهذا مما اخلاف
 بين المسلمين ممن يعتد بهم وبالحجة فلا يجوز العمل بالافتاء في دين الله بالتشبي والتخير

وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به
ويقتي ويحكم به على عدة ويفتيه بضدة وهذا من افسق الفسوق والكبر الكبار
والله المستعان **فان** ائمة المغنون الذين نصبوا انفسهم للفتوى اربعة اقسام
احدها العالم بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل
يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليد غيره
احيانا فلا يجد احدا من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هم الذين يسوغ لهم
الافتاء ويسوغ استفتائهم ويتادى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى
ان الله يبعث لهذه الامة على راس كل مائة من يجد لها دينها وهم غرس الله لا يزال
بغيرهم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب لن تخلوا الارض من قائم
لله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من ائمه فهو مجتهد في معرفة فتاواه
وقوله وما اخذوا اصوله عارف بها متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم ينص اليهم عليه
على منصوصه من غير ان يكون مقلدا امامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في
الاجتهاد والفتيا ودعاه الى مذهبه ودرجته وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه
وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي ابو يعلى علي بن موسى في شرح الارشاد
الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف وعبد
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر وعبد بن نصر المروزي
والمالكية في اشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في ابي حاتم
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد او متقيدين بمذاهب ائمتهم على
قولين ومن تأمل احوال هؤلاء وفتاواهم واختياراتهم علم انهم لم يكونوا مقلدين لاقتهم
في كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من ان ينكروا ان كان منهم المستقل والمستكثر وتبين
هؤلاء دون الائمة في الاستقلال بالاجتهاد النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب
انتسب اليه مقرر له بالدليل متقن لفتاواه عالم بها لكن لا يتعد اقواله وفتاواه ولا يجادلها

واذا وجد نص امامه لم يعد له عدله الى غيره البتة وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهب
 ائمتهم وهو حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب
 والسنة والقرينة لكونه يجزئ بنصوص امامه فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفي بها
 من كلفة التعب المشقة وقد كفاها الامام استنباط الاحكام ومقابلة استخارجها من
 النصوص وقد يرى امامه وقد ذكر حكما بدلي له فيكفي هو بذلك الدليل من غير
 بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من اصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة
 والمختصرة ونحو ذلك لا يدعون الاجتهاد ولا يقرن بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهادنا في
 المذاهب فرائنا اقربها الى الحق مذهب امامنا وكل منهم يقول ذلك عن امامه يزعم
 انه اولي بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيالله
 العجب من اجتهادهم فيكون متبعوهم ومقلدوهم اعلم من غيره احق بالاتباع
 ممن سواه وان مذهبهم هو الراجح والصواب دائر مع عدم بطلان اجتهادهم في كلام الله
 ورسوله على غاية البيان وتضمنه كجامع الكلم وفصله الخطاب وبراءته من التناقض و
 الاختلاف والاضطراب فقعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونهضت
 بهم الى اجتهادهم في كون امامهم اعلم الامة والاها بالصواب اقواله في غاية القوة وموافقة
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت
 اليه وحفظت فتاواه وفروعه واقرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه
 فان ذكر والكتاب والسنة يوماني مسئلة في وجه التبرك والفضيلة لا على وجه
 الاحتياج والعمل واذا رآوا حديثا صحيحا مخالفا لقول من انتسبوا اليه اخذوا بقوله وتركوا
 الحديث اذا رآوا ابا بكر وعمر وعثمان وعلي ارضي الله عنهم قد افتوا بقبولها ووجدوا
 امامهم فخالفوها اخذوا بفتيا امامهم وتركوا قواي الصحابة قائلين الامام اعلم به
 منا ونحن قد قلناه فلا تعداه ولا تتخطاه بل هو اعلم بما ذهب اليه منا ومن صداه هؤلاء
 فتمت كلف مختلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشغلين وقصر عن درجة المخلصين فهو
 مكلل الشك مع المذاهب لكن وان ساعد القدر واستقل بالجواب قال يجوز بشرطه يصح بطر

ويجوز ما لم يمنع مانع شرعي ويرجع في ذلك إلى أي الحاكم ويجوز ذلك من الإجماع إلى
يجسها كل جاهل وليس تحي منها كل فاضل ففتاوى القسم الأول من جنس توقيعات
نواهم وخلافاتهم وفتاوى النوع الثاني والثالث من جنس توقيعات حظها نواهم
من عداهم فمتشعب بما لم يعط متشبه بالعلماء بحال الفضلاء وفي كل طائفة من العلماء
متحقق تقيده وعمله له متشبه ^{فيما} إذا كان الرجل مجتهدا في مذهب الإمام
يكن مستقلا بالأجتهاد فهل يعني بقول ذلك الإمام على قولين وهما وجهان لأصحاب
الشافعي وأحمد ^{في} الجواز ويكون متبعا مقلدا للميت كاله وأما له مجزئ النقل عن
الإمام والثاني لا يجوز له أن يعني لأن السائل مقلد له لا للميت وهو لم يجتهد له
والسائل يقول له إذا قلرك فيما تقتني به والتحقق أن في هذا تفصيلا فإن قال له
السائل أريد حكم الله في هذه المسئلة أو أريد الحق أو ما يخلصني ويجوز ذلك لم يسه
ألا أن يجتهد له في الحق ولا يسه أن يقتضيه بحج تقليد غيره من غير معرفة أنه
حق أو باطل وإن قال أريد أن أعرف في هذه المسئلة قول الإمام ومذهبه يسأل له
الأخبار به ويكون ناقلا له ويبقى الدرك على السائل فالدرك في الوجه الأول على الشافعي
وفي الثاني على المستفي ^{وقد} أقبل فهل يجوز للحي تقليد الميت والعمل بفتاؤه عن غير اعتبار
بالدليل الموجب لصحة العمل بها فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي فمن منعه قال
يجوز بغير اجتهاده لو كان محذورا النظر عند نزول هذه المسئلة أما وجوبا وأما استحبابا
على النزاع المشهور لعلة لوحد فالنظر أرجح النظر عن قوله الأول والثاني الجواز وعليه
عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض وخيار ما يابرون من التقليد تقليد الأموات
ومن منع منهم تقليد الميت فلأنما هو شيء يقول بلسانه وعمله في فتاواه وأحكامه بخلاف
الأقوال لا تقتضي موت قائمها كما لا تقتضي الأخاء ^{بها} أو بوجا وناقلا ^{في} إذا اجتهاد ^{للحي}
تقبل التجزي والانتقام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقارنا في غيره أو في باب
أبوابه كما يستفزع وسعه في نوع العلم بالفرق ^{أو} أدلتهم أو استنباطها من الكتاب السنة
دون غيرها من العلوم أو في باب الجواهر ^{أو} غير ذلك فهذا الذي استدل به في أمر مجتهد وتقيده

ولا تكون معرفته لما اجتمعت فيه مسوعة له الافتاء بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي
 في النوع الذي اجتمعت فيه ثلثة اوجه اصحاب الجواز وهو الصواب المقطوع والثاني المنع والثالث الجواز
 في الفرائض وغيرهما فحجة الجواز انه قد عرف الحق بدليله قد يدل جده في معرفة الصواب فحكمة ذلك
 حكم الاجتهاد المطلق في سائر الانواع وحجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فاجعل بعضها
 مظنة للتقصير في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة
 وكتاب الفرائض وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى انقطاع احكام
 قسمه للوارث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقيها عن كتاب البيوع والاجارات والرهون وغيرها
 وعدم تعلقاتها وايضا فان عامة احكام الموارث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله
 ولما من ذلك جده في معرفة مسألة او مسئلتين فيجوز له ان يفتي بهما في اصح القولين هما وهما
 لاصحاب احمد وهل هذا الامر بالتبليغ عن الله ورسوله وجزى الله من اعان الاسلام ولو بشرط
 كلمة خير ومنع هذا من الافتاء بما علم خطأ محض قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية لا تجادلوا
 في ذلك من افتي للناس في ما ليس بهل للفتوى فهو اثر عاص من اقره من ولاية الامور على ذلك
 فهو اثر ايضا قال ابن الجوزي ويلزم ولي الامر منعهم كما فعل بنو امية وهو لا بمنزلة من يدل
 الركب وليس له علم بالطريق ومنزلة من لا معرفة له بالطب هو طبيب الناس بل هو اسوء
 حالا من هو لا علمهم واذا تعين على ولي امر منع من لم يحسن التطب من مداواة فكيف
 بمن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد بن ابي ماجة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم مرفوعا من افتي بفتيا بغير علم كان اثم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من حديث عبد الله
 بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال
 ولكن يقبض العلماء فاذا بقي عالم اتخذ الناس رؤسا جهلا فاستولوا فافقوا بغير علم فاضلوا
 واضلوا وفي اثر مرفوع ذكره ابن الجوزي وغيره من افتي الناس بغير علم لعنة ملائكة
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من سئل عن مسألة فنبغي له من قبل
 ان يجيب ان يعرف نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال القاضي ابن القيم
 وكان شيخنا زافر في معرفة
 شريعة المالكا على قول
 فسمع يقول قال لي
 بعض هؤلاء اجعل
 قلبا على الفتوى فقلت
 له يكون على الجاهل
 الباطل من في الجاهل
 على الفتوى فقلت لا يكون
 فذكر ان فان سئل

ثم يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا ادري فقليل لها انها مسألة خفيفة
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيف اذ سمعت قول الله عز وجل اناس اناسي عليك
 قولنا ثقيل فالعلم كله ثقيل وضابطه يسئل عنه يوم القيامة وقال ما اقيمت حتى شهد يسئل
 اني اهل لذلك قال لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه اهل الشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما
 اقيمت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فامراي بذلك وتوفهيا في انهيته قال واذا
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصعب عليهم المسائل ولا يجيب احدهم
 في مسألة حتى يأخذ بأي ضاحكة مع ما رزقوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين
 غطت الذنوب والخطايا قلوبنا وكان رحمه الله اسئل عن مسألة فكانه واقف بين الجنة والنار
 وقال عطاء بن ابي رباح اذكرت اقواما كان احدهم يسئل عن الشيء فيتكلم به
 ليرعد ويسئل النبي صلى الله عليه وسلم ايهم الاكثر فقال لا ادري حتى اسأل جبرئيل فقال فقال السؤلها
 وقال الامام احمد من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لآخر عظيم الا انه قد تلجى الضرورة
 ويسئل الشعبي عن شيء فقال لا ادري فقليل الاستعجالي من قولك لا ادري وانت فقيه
 اهل العراق فقال ولكن الملائكة لم تستعجلى حين قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا وقال بعض
 اهل العلم تعلم لا ادري فانك ان قلت لا ادري علموك حتى تدري وان قلت ادري
 سألوكم حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان
 كثيرا ما يسئل فيقول لا ادري وكان سعيد بن المسيب لا يكاد يفتي فيما ولا يقول شيئا
 الا قال اللهم سلمني سلم مني ويسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقليل الاجيب فقال
 ادرى الفضل في ساكوت او في اجواب قال ابن ابي ليلى اذكرت مائة وعشرين من
 الانصار ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل احدهم عن المسئلة فيردها هذا بهذا وهذا
 هذا حتى ترجع الى الاول ما منهم من احد يجادل بحديث او يسئل عن شيء الا ودان اجاب
 كفاة قال ابو الحسن الازدى ان احدهم ليفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن
 الخطاطب لجمع لها اهل بدر ويسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال لا احسنه فقال المسائل
 اني جئتكم لا اعرف غيركم فقال له القاسم لا تنظر الى طول بحثي وكثرة الناس

حري والله ما أحسنه فقال شيخ من قرأتش جالس إلى جنبه يا ابن أخي الوعظ والله ما
 رأيتك في مجلس إنبل منك اليوم فقال القاسم والله لا نقطع لساني أحب إلي من
 أن أكلم بما أعلمني به وكتب سلمان إلى أبي الدرداء وكان بينهما مواخاة بلغني
 أنك تعدت طيباً فأخذت أن تكون متطبياً أو تقتل مسلماً فكان ربحاً جارية للخصم
 فيحكم بينه كما تريد يقول ربه وهما على متطبٍ والله أعيداً علي قصتكما **فائدة** إذا نزلت
 بالعاصي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمه فافيه طريقاً للناس أحدهما
 أن له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في المحظور والإباحة والوقوف لأن عدم المرشد في
 حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة إلى الأمة والطريقة الثانية أنه يخرج على الخلاف في
 مسألة تعارض الأدلة عند المجتهد هل يعمل بالأخف أو بالأشد أو يتحرى الصواب
 بحيث إن يتقيا ما استطاع ويتحرى الحق بجهدة ويتعرف بمشأله وقد نصب الله تعالى على الحق
 أمارات كثيرة ولم يوسو الله بين ما يحبه ويسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا
 ولا بد أن تكون الفطر السليمة مأثلة إلى الحق موثقة له ولا بد أن يقوم لها عليه بعض الأمانة
 المرجحة ولو غلبت ولو بالهام فإن قلنا ارتفاع ذلك كله وعدمه في حق جميع الأمارات فهذا
 يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة إليها كمن لم تبلغه الدعوة وإن
 كان مكلفاً بالنسبة إلى غيرها فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة
 والله أعلم **فائدة** الفتيا أوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحرة والمرأة والرجل
 والقريب والأجنبي والأمي والقاري والأخوس بكنابته والناطق والعدو والصدوق
 وفيه وجه أنه لا تقبل فتيا العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا
 كالوجهين في الحكم وإن كان الخلاف في الحكم أشهر مما فتيا الفاسق فإن افتى غيره
 لم تقبل فتواه وليس للمستفتي أن يستفتيه وله أن يعمل بفتوى نفسه ولا يجب عليه
 أن يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز استفتاءه وفتاؤه
 ولذلك الفاسق إلا أن يكون معلناً بفسقه داعياً إلى بدعته فحكم استفتاءه حكم إمامته
 وشيادته وهذا يختلف باختلاف الأمانة والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب ينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلقي
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكمه والناس زمانهم انشبه عنهم بابائهم واداعم
الفسوق وغلب على اهل الارض فلو منعت امامة الغمماق وشهادتهم واحكامهم فمناوهم
وولايتهم لعطلت الاحكام وفسد نظام الخلق وبطلت اكثر الحقوق ومع هذا فالواجب
اعتبار الاصلح فالاصح وهذا عند القدرة والاختيار واما عند الضرورة والغلبة بالباطل
فليس الا الاصطبار والقيام باضعف مراتب الانكار فائدت لا فرق بين القاضي وغيره في
جواز الافتاء بما تجوز الفتيا به ووجوبها اذا تعينت ولم ينزل السلف والخلف على هذا
فان منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء
اجاهل القضاة مغتصب مثبت لما افتى به وذهب بعض الفقهاء من اصحاب الامام احمد
والامام الشافعي الى انه يكره للقاضي ان يفتي في مسائل الاحكام المتعلقة به ودور الطحا
والصلوة والزكاة ونحوها فان احتج باب هذا القول بافتياه تصير الحكم منه على الخصم ولا
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لانه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة او يظلم له قرائن لم
تظهر له عند الافتاء فان اصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتقد صحة
حكم بخلافها طرق الخصم الى قهقهته والتشيع عليه بان الحكم بخلاف ما يعتقد ويفتي به
ولهذا قال شريح انا اقضي لكم ولا افتي حكاة ابن المنذر واختار كراهة الفتوى في الاحكام
وقال الشيخ ابو حامد الاسفرائيني صاحبنا في فتواه في مسائل الاحكام جوابان احدهما انه
ليس له ان يفتي فيها لان كلام الناس عليه محال ولا احد الخصمين عليه مقفلا والثاني
له ذلك لانه اهل له وقتئذ فتيا الحكم ليس حكمه منه فلو حكم غير بخلاف ما افتى به
لم يكن نقضا حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز ان يفتي الحاضر والغائب من يجوز حكمه ومن
لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هناد دليل على الحكم على الغائب لانه صلوا لما افتاه فتوى
مخرجة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فانه لم يكن غائبا عن البلد وكانت مراسلة احصاء
مكنة ولا طلب البينة على عواها وهذا ظاهر محمد الله تعالى ان الله اذا سأل المستفتي عن
مسئلة لم تقع فهل تسحب اجابته او تكره او يخبر فيه ثلثة احوال وقد حكى عن كثير من السلف

انه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف اذا سأل له الرجل عن مسألة قال هل كان
 ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب الا قال عني عافية وقال الامام احمد لبعض اصحابه يا
 ان تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام والحق التفصيل فان كان في المسألة نص من كتاب
 الله او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله او عن الصحابة لم يكن الكلام فيها وان لم يكن فيها
 نص ولا اثر فان كانت بعيدة الوقوع او مقدرة لا تقع لم يستعمل الكلام فيها وان كان
 وقوعها غير نادر ولا مستبعد غرض المسائل الاحاطة بعلمها ليكون فيها على بصيرة
 اذا وقعت استعمل الجواب بما يعلم لاسيما ان كان السائل ينفعه ذلك ويعتبر بها
 نظائرها ويفرع عليها فحيث كانت مصلحة الجواب اجمحة كان هو الاولى والله اعلم فائدة
 لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكرهة ولا تتبع الرخص لمن اراد نفعه فان تتبع ذلك
 فسق وحرم استفتاؤه فان حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة
 التخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحبه قد ارشد الله تعالى به ارباب
 عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيده ضعفا فيضرب به المرأة ضربا
 واحدة وارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بيع التمرد لهما ثم يشترى بالدارهم ثم اخرجهما من
 الربا فاحسن الخراج ما خالص من المأثم واقبح الحيل ما وقع في المحارم واسقط ما اوجب الله
 ورسوله من الحرج الا لازم وقد ذكر الحافظ ابن القيم في الاعلام من النوعين ما علمك
 لا تظهر مجلته في غير ذلك الكتاب والله الموفق للصواب فائدة في حكم رجوع المفتي عن
 فتياه اذا افتى المفتي بشي ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن عملا بالاول فقبل
 يحرم عليه العمل به وعندني في المسئلة تفصيل وانه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع
 المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول استقر على العمل به وافتاه
 بموافقة الثاني ولم يفته احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول ان لم يكن في البلد الامن
 واحد سأل عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اختيار خلافه مع تسويغه لم يحرم عليه
 وان رجع لخطأ بان له وانما افتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول وهذا اذا كان
 رجوعه لخالفه دليل شرعي فان كان رجوعه مجرد ما بان له ان ما افتى به خلاف مذهب

لم يحرم على المستفي ما افتاه به ولا لأن تكون المسئلة اجماعية فلو تزوج بفتواه ودخل
 رجع المفتي لم يحرم عليه ما لو امرته الابد ليل شرعي يقضي تجريمها ولا يجب عليه مفارقتها
 بمجرد رجوعه ولا سيما ان كان انما رجعا لماتين له انما افي بخلاف مذهبه وان وافق
 مذهب غيره هذه الصواب واطلق بعض اصحاب احمد واصحاب الشافعي وجوب
 مفارقتها عليه وحكموا في ذلك وجهين ورجحوا وجوب المفارقة قالوا لأن الرجوع عنه
 ليس مذهباً له كما لو تغير اجتهاده من قلادة في القبلة في اثناء الصلوة يتحول مع الامام
 في الاصح فيقال لهم المستفي قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائعا ولم يقم ما يوجب
 مفارقتها لها من نص ولا اجماع فلا يجب مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي واما تياسمكم
 على القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يبطل ما فعله بالما مومر بالاجتهاد الاول ويلزمه التحول
 ثانيا لانه ما مورب متابع الامام بل نظير مسئلتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلوة
 فانه لا يلزمه الاعادة ويصل الثانية بالاجتهاد الثاني واما قول ابي عمرو بن الصلاح وابي
 عبد الله بن حمدان اذا كان المفتي انما يفتي على مذهب امام معين فاذا رجع كونه بان الله
 قطعاً انه خالف في فتواه نص مذهب امامه فانه يجب نقضه وان كان خالف في
 محل الاجتهاد لأن نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهد
 المستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذه المسئلة احد من الائمة ولا تقتضيها اصول
 الشريعة ولو كان نص امامه بمنزلة نص الشارع لمحرم عليه وعلى غيره مما الفقه وشيخ
 بخلافه ولم يوجب احد من الائمة نقض حكم الحاكم ولا ابطال فتوى المفتي بكونه خلا
 قول زيد او عمرو ولا يعلم من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب او سنة او اجماع الامة
 ولم يقل احد ينقض من حكمه ما خالف قول فلان او فلان وينقض من فتوى المفتي
 ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض احكام الحاكم فتاوى مثل السمر يكونها خالف
 قول واحد من الائمة ولا سيما اذا وافقت نصاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وفتاوى الصحابة
 يسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله ولا رسوله ولا احد من الائمة
 بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ومحرم خلافه فاذا بان المفتي انه خالف

هذا هو الحق
 في المسئلة
 التي هي
 في المسئلة
 التي هي
 في المسئلة
 التي هي

ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجز على الزوج ان يفارق امرأته ويحزب بدنه ويستت شعله
 وشمل أولاده بمجرد كون المفتي ظهروا له ان ما افق به خلاف نص امامه ولا يحمل له ان يقول
 فارق اهلك بمخرج ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة وباجملة فبطلان هذا
 القول اظهر من ان يتكلف بيانه **فتاوى** اختلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزم
 اعلام المستفتي أم قليل لا يلزمه اعلامه فانه عمل او كما بما سوغ له فاذا لم يعلم بطلانه
 لم يكن انما هو في سعة من استمراره وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما رجع عنه قد اعتقه
 بطلانه وبأن له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله
 بن مسعود حين افق رجلا لجل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول ثم سافر الى المدينة
 وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين اهله
 وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فاخطأ فيها ولم يعرف الله
 افتاه فاستاجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة
 فاخطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه ثم لبث اياما لا يفتي حتى وجده
 صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي
 ابو يعلى في كفايته من افق بآلة اجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان
 انما ظهروا له انه خالف مجرد مذهبه او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي
 على هذا المخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان
 صريح الكتاب يحرمها لكون الله اجمعها فقال وامهات نسائك ووطن عبد الله ان
 قوله اللاتي دخلتمهن راجع الى الاول والثاني فيثبته انه انما يرجع الى امهات الربائب
 خاصة فعرف انه الحق وان القول بجلها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين لم
 يفرق بينهما كما يكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمرو والله اعلم **فتاوى**
 اذا عمل المستفتي بفتيا مفت في اتلاف نفس او مال ثم بان خطاه فقال ابو اسحق
 الاسفرايني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى وخالف القاطع وان لم يكن
 اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافق على ان لا يجزى

في كتاب آداب المفتي والمستفتي له ولم اعرف هذا الا حديثه من اصحابه ثم حل وجها
 في ضمان من ليس باهل قال لانه تصدى باليسر له باهل وعرف من استغناه بتدريسه
 لذلك قلت خطأ المفتي خطأ الحاكم والشاهد قد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في
 النفس والطرف فعن احمد في ذلك روايتان احدى انها في بيت المال لانه يكره منه الحكم
 فلو حملته العاقلة لكان ذلك اضواء اعظم ابرم والثانية انه على ما قلته كما لو كان الخطأ
 بسبب غيره الحاكم واما خطأ في المال فاذا حكم بحق ثم بان كفر الشهود او فسقهم فنقض
 حكمه ثم رجع المحكوم عليه ببذل المال على المحكوم له وان كان الحكم به بائنا لا
 مباشرة بالسرية فقيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على المشركون لان الحكم انما
 وجب بتكليفهم والثاني يضمه الحاكم لانه لم يثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك
 البحث والسؤال والثالث ان المستحق تضمن ايها شاء والقرار على المزين لا هم الجاؤ
 الحاكم الى الحكم فعلى هذا الضمان وعلى هذا اذا استفتى الامام او الوالي مفتيا فاقاه
 ثم بان له خطأ فحكم المفتي مع الامام حكم المزين مع الحاكم وان عمل المستفتي بفتواه
 من غير حكم حاكم ولا امام فأتلف نفسا او مالا فان كان المفتي اهلا فلا ضمان عليه والضمان
 على المستفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم عن نطبة لم يعرف
 منه طب فهو ضامن وهذا يدل على انه اذا عرف منه طب اخطأ لم تضمن والمفتي
 اولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي خير بين قبول فتواه ورفضها فان قبوله
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا بآمال او طلاق
 او علق او قود فان بان خطأهم قبل الحكم بذلك لم يحكم به فان بان بعد استيفاء
 فعليه مدية ما تلف ويسقط الغرم على عدلهم وان بان خطأهم قبل الحكم بالمال المفتي
 شهدا قهرهم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم نقض حكمه كما لو شهدوا بموت رجل باستفاضة
 فحكم الحاكم بقسم ميراثه ثرياته فانه ينقض حكمه وان بان خطأهم في شهادة
 الطلاق من غير حجتهم كما لو شهدوا انه طلق يوم كذا وكذا وظهر الحاكم انه في ذلك
 اليوم كان محبوسا لا يصل اليه احد او كان مغنى عليه فحكم ذلك حاكما لو بان كفرهم

او فسقم فينقض حكمه وترد المرأة الى الزوج ولو تزوجت بغيره بخلاف ما اذا
 قالوا رجعتا عن الشهادة فان رجوعهما ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى
 لانهم قرروا عليه ولا تعود اليه الزوجة اذا كان الحاكم تكلم بالفرقة وان رجعا بعد
 الدخول ففيه روايتان احدهما انهم لا يغررون شيئا لان الزوج استوفى النفقة بالزواج
 فاستقر عليه عرضها والثانية يغررون المسمى كله لانهم فروا عليه البضع بشهائهم
 واصلها ان خروج البضع من يد الزوج هل هو مستقوم او لا وامامهم هو العتق فان بان
 خطا لهم تبينا انه لا عتق وان قالوا رجعتا غرروا للسيد قيمة العبد **فتاوى** لايسر
 للمفتي الفتوى في حال غضب شديد او جوع مفرط او هم مقلق او خوف مفرغ او نكاح
 خالب او شغل قلب مستول عليه او حال مدافعة الاختين بل متى احس من نفسه
 شيئا من ذلك يخرج به عن حال اعتداله وكمال نيته وبنية امسك عن الفتوى فان
 افترى في هذه الاحال بالصواب صحته فتيا ولو حكم في هذه الاحال فقل ينقض حكمه
 او لا ينقض فيه ثلثة اقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد
 فهم الحكومة فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهمها فلا ينفذ في مذهب الامام
 احمد **فتاوى** لا يجوز للمفتي ان يفتي في الاقارير والايمان والوصايا وغيرها مما
 يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون ان يعرف عرف اهلهما
 المتكلمين بها فيجملها على ما اعتاده وعرفه وان كان مخالفا لحقائقها الأصلية فتمت
 لم يفعل ذلك ضل واضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم لثمانية دراهم وعند طائفة
 اسم لاثني عشر درهما والدراهم عند غالب اهل البلاد اسم للمغشوش فاذا اقر له بدراهم
 او حلف ليعطينها اياها او اصدقها امرأة لم يجوز للمفتي ولا الحاكم ان يلزمه بالخالصه فلو
 كان في بلد انما يعرفون الخالصه لم يجز له ان يلزمه المستحق للمغشوشه وكذلك في الفاظ
 الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة على استعمال لفظ الحرية في العفة
 دون العتق فاذا قال احدهم عن مملوكه انه حرا وعن جاريته انها حرة وامر ابد ذلك
 العفة لم يخطربا له غيرها لم يعتق بذلك قطعا وان كان اللفظ صريحا عند من ألف

استعماله في العتق وكذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميم حيث لا يعرفون
لهذا المعنى غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عند من لا يعرف
ان يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائق او درهم ونحو ذلك لا سيما
ان كان من الميسرين الاغنياء الكثيرين والملوك وكذا لك لو اوصى له بقوس في محلة
لا يعرفون الا الاقواس العربية او اقواس الرجل او حلف لا يشتم الرنجان في محل لا يعرفون
الرنجان الا هذا الفارسي وحلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار والفرس
او حلف لا ياكل ثمر في بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها او حلف لا
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحدها دون الاردية والازر والجببات
ونحوها اتقيت يدت يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بعرف
دون موضوع اللفظ لغة او في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف
التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طالق وهو لا يعلم موضع هذه الكلمة فقال لها
لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لاخرانا عبدك وهو ملكك
على جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستجيب ملك رقبته بذلك ولو لم تراع المقاصد
والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القاتل ومالك رقبته بمجرد
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المفتي الجاهل فيغر الناس ويكذب على الله
ورسوله ويغير دينه ويحرم ماله يحرمه الله ويعوجب ماله ويوجب الله وتكلم في الاعلاء
على هذا الفصل كلاما مشعبا وافيافيا **فمثلا** في محرم على المفتي اذا جاعة مسئلة
فيها تخيل اسقاط واجب او تحليل محرمة او مكر او خداع ان يعين المستفتي فيها او يرشده
الى مطلوبه او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا
بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا
فقيها في احوال الناس وامورهم يوازن فقهه في الشرع وان لم يكن كذلك زانعا اذ
كثير من مسئلة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها ظلم تبجح فالغري ينظر الى ظاهرها ويقضي بحوازه
وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها فالاول عليه دخل المسائل كما يروج الجاهل

وقال الامام احمد هذه الخيل التي وضعها هؤلاء عمدوا فاحتالوا الى السن فاحتالوا
في نقضها التوال الذي قيل لهما انه حرام فاحتالوا فيه حتى حللوه وقال ما اخبرهم
يعني اصحاب الخيل محتالون لنقض سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال
بجيلة فهو حائن وقال اذا حلف على شيء فاحتال بجيلة ففصل اليها فقد صار ذلك
الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاعلام على هذه المسئلة مستوفى لعلك لا تظفر
بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجعه وبالله التوفيق **فتا** ثلثة في اخذ الاجرة و
الهدية والرزق على الفتوى هي تلك صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز
لان الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما قال له لا اعلمك
الاسلام او الوضوء او الصلوة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل لا يجيبك
عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً وبليزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجاب
بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمي ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله
بمنزلة اجرة الناسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد زاد على جوابه
والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب بحال الله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا
الحبر واما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عادتته يهديه ائمة
لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فان
كانت سبباً الى ان يقبى به بما لا يفتى به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديتها لانها
تشبه المعاوضة على الافتاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجاً الى جاز
له ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل
اليتيم فمن الحق بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحق بعامل اليتيم
منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المقتي بل القاضي اولى بالمنع وقد تقدم
من الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفى في كتابنا ظفر الاضي بما يجب في القضاء
على القاضي فلا حاجة الى اعادته هنا ولعلك لا تظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه
فتا ثلثة اذا فتى في واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستند لم يجز له

ما تغير اجتهاده ائمتي بهما من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرها ونسي مستندهما فهل له
 ان يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي احدهما
 انه يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهورها كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه
 تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يجز له
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافا مع نفسه قادحا في
 علمه بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسئلة قولنا فالكثير
 قال الحافظ ابن القيم رحمه الله سمعت شيخنا حم يقول حضرت عمر بن الخطاب عند نائب السلطان
 في وقف ائمتي فيه قاضي البلد الجوابين مختلفين فقر جوابه الموافق للحق فاخرج بعض
 الحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين
 في واقعة واحدة فوجه الحكم فقلت هذا من علمه ودينه ائمتي اولاد بني ثمرتين له
 الصواب يرجع اليه كما يفتي امامه بقول ثمرتين له خلافة فيرجع اليه ولا يقدح ذلك
 في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي بذلك سري عنه **فائدة قول**
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدتم في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلته وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انا قولانا اراجع عن قولنا قائل بذلك الحديث قوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاهم فاعلموا
 ان عقلي قد ذهب وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهب
 ما حل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث ويقال
 هذا مذهب الشافعي ولا يجل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي
 ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاري اذا
 قرأ عليه في مسألة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اضرب هذه المسئلة الحائط فليست
 بمذهبه وهذا هو الصواب قطعاً ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وابدأ فيه
 واعاده وصرح فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه الله فحسن تشهد بالله ان مذهب

وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب البخاري
 فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث واخبر انه انما
 خالفه لضعف في سند او لعدم بلوغه من وجه يثق به ثم ظهر للحديث سند
 صحيح لا مطعن فيه وصححه ائمة الحديث من وجوه لم تبلغه هذا لا يشك عالم ولا يماري
 انه مذهب قطعا وهذا كمسئلة الجواخ فانه لا حد سفيان بن عيينة يانه كان يترك ذكر الجواخ
 وقد صح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مريية فيها ولا علة ولا شبهة بوجه فقد
 الشافعي وضع الجواخ وبالله التوفيق وقد صرح بعض ائمة الشافعية بأن مذهب
 ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وان وقت المغرب يمتد الى الشفق وان من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه وان اكل حرم الابل تنقض الوضوء وهذا بخلاف
 الفطر بالحجامة وصلوة المأموم قاعدا اذا صلى امامه كذلك فان الحديثان صح في
 ذلك فليس بمذهب له فان الشافعي رواه وعرف صحته ولكن خالفه لاعتقاده لنسخه
 وهذا شيء وذاك شيء ففي هذا القسم يقع النظر في النسخ وعدمه وفي الاول يقع النظر في
 صحة الحديث وثقة السند فاعرفه **فتاوى** اذا كان عند الرجل الصحيحان او احدهما
 او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثق بما فيه فهل له ان يفتي بما يجده فيه
 فقالت طائفة من المتأخرين ليس له ذلك لانه قد يكون منسوخا او له معارض او
 يفهم من دلالته خلاف ما يدل عليه او يكون امر ندب فيفهم منه الايجاب او يكون
 عاما له محض او مطلقا له مقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا حتى يسأل اهل الفقه و
 الفتيا وقالت طائفة بل له ان يعمل به ويفتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون
 اذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث به بعضهم بعضا باد روال العمل من غير
 توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول احد منهم قطعه عمل بهذا فان ولورا ومن يقول
 ذلك لا ينكر واعليه اشد الانكار وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة لمن له ادراك
 بحال القوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعنفق الاسبغ ترك الاخذ ^{بها}
 ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها

فلان أو فلان لكان قول فلان وفلان عيارا على السنن ومركبا لها وشرطا في العمل هذا
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجة برسوله دون احاد الامة وقد امر النبي صلى الله عليه
 وسنه ودعا إلى بلوغها فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان
 لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في
 الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ولا شرطها فقد
 وقع الخطأ في الذهاب إلى المنسوخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في التقليد من يصيب
 بخطئ ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويجكي في المسئلة
 الواحدة عدة احوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ
 في فهم كلام الفقيه المفتي فلا يفرض احتمال خطأ من عمل بالحديث اقل من احتمال
 اضعافه حاصل من اقل تقليد من لا يعلم خطأ من صوابه قال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحمل غير
 فله ان يعمل به ويفتي به ولا يطلب منه التركية من قول فقيه او امام بل الحجة قول رسول
 الله صلى الله عليه وآله وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة خفية لا يبين المراد منها لم يجوز له ان
 يعمل ولا يفتي لما يتوهمه مراد اقل يسأل و يطلب بيان الحديث وجهه وان كانت دلالة
 ظاهرة كالعام على افرادة والامر على الوجوب والنهي على التحريم فصل في العمل والفتوى يخرج
 على اصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض فيه ثلثة احوال في مذهب احمد
 وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي
 فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في معرفة
 الفروع وقواعد اصوليين والعربية واذا لم تكن مثله اهلية قط فرفضه ما قال الله تعالى
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وسلم الاسألو اذا لم يعلموا
 انما شفاء العي السؤال اذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه الفتى من كلامه او كلام شيخه
 وان علم وصعد من كلام امامه فلان يجوز اعتماد الرجل على ما يكتبه الثقات من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بالجواز واذا قلنا انه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم

فَقَوِيَ الْمُفْتِي فَيَسْأَلُ مَنْ يُعْرِفُهُ مَعْنَاهُ كَمَا يَسْأَلُ مَنْ يَعْرِفُهُ مَعْنَى جَوَابِ الْمُفْتِي **فَالَّذِي**
 هَلْ لِلْمُنْتَسِبِ إِلَى تَقْلِيدِ إِمَامٍ مَعِينٍ أَنْ يَفْتِيَ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ لَا تَخْلُو الْحَالُ مِنْ أَمْرَيْنِ أَمَّا
 أَنْ يَسْأَلَ عَنْ مَذْهَبٍ ذَلِكَ الْأَمَامُ فَقَطْ فَيَقَالُ لَهُ مَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مِثْلًا فِي كَذَا وَ
 كَذَا أَوْ يَسْأَلَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ الَّذِي آدَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ فَإِنْ سُئِلَ عَنْ مَذْهَبٍ ذَلِكَ الْأَمَامُ
 لَمْ يَكُنْ أَنْ يُجَابِرَهُ بِغَيْرِهِ الْأَعْلَى وَجْهَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ سُئِلَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ انْتِصَافٍ
 السَّائِلُ قَوْلَ فُقَيْهِهِ مَعِينٍ فِيهَا هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْتَاءُ بِمَا هُوَ رَاجِعٌ عِنْدَهُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ
 السَّنَةِ مِنْ مَذْهَبِ أَمَامِهِ أَوْ مَذْهَبٍ مِنْ خِلَافِهِ لَا يَسْعُهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ وَ
 خَافَ أَنْ يُوَدِيَ تَرْكَ الْإِفْتَاءِ إِلَى تَرْكِ الْمَسْئَلَةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ صَوَابٌ
 فَكَيْفَ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ الصَّوَابَ فِي خِلَافِهِ وَلَا يَسْعُ الْحَاكِمُ وَالْمُفْتِي غَيْرُ هَذِهِ الْبَتَّةُ فَإِنْ
 اللَّهُ سَجَّاهُ سَأَلَهُمَا عَنْ رَسُولِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ لَعَنَ الْأَمَامُ الْمَعِينُ وَمَا قَالَهُ وَانَّمَا يَسْأَلُ
 النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ وَيَوْمَ مَعَادِهِمْ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّوْا فَيَقَالُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي
 هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بَعَثَ فِيكُمْ وَيَوْمَ يَقُولُ مَا ذَا جَبْتُمُ الرِّسَالَيْنِ وَلَا يَسْأَلُ أَحَدٌ عَنِ إِمَامٍ
 وَلَا شَيْخٍ وَلَا مَتَّبِعٍ غَيْرَهُ بَلْ يُسْأَلُ عَنِ اتِّبَاعِهِ وَاتِّبَاعِهِ غَيْرُهُ فَلْيَنْظُرْ بِمَا ذَا يَجِبُ وَلْيَعُدَّ لِلْجَوَابِ صَوَابًا
 وَقَالَ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْهُمْ ابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ حُلَيْلٍ مَنْ وَجَدَ حَدِيثًا يَخَالِفُ مَذْهَبَهُ فَكَانَ
 كَمَلَتْ أَلَةُ الْاجْتِهَادِ فِيهِ مَطْلَقًا أَوْ فِي مَذْهَبِ أَمَامِهِ أَوْ فِي ذَلِكَ النَّوعِ أَوْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ
 فَالْعَمَلُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ أَوَّلُ وَإِنْ لَمْ تَكْمَلِ التَّهَاجُتُ وَوَجَدَ فِي قَلْبِهِ حَرَارَةً مِنْ خِلَافَةِ الْحَدِيثِ
 بَعْدَ أَنْ يَحْتَجَّ فَلَمْ يَجِدْ لِحَالِ الْفَتْهُنِ عَنْهُ جَوَابًا شَافِيًا فَلْيَنْظُرْ هَلْ عَلِمَ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ لِمَا مَسْتَقِيلٌ
 أَمْ لَا فَإِنْ وَجَدَهُ فَلَهُ أَنْ يَتِمَّ مَذْهَبُ مَذْهَبِهِ فِي الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَدْلًا
 فِي تَرْكِ مَذْهَبِ أَمَامِهِ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَائِلٌ** هَسَلِ الْمُفْتِي الْمُنْتَسِبُ
 إِلَى مَذْهَبِ إِمَامٍ بَعْضُهُ أَنْ يَفْتِيَ بِمَذْهَبٍ غَيْرِهِ إِذَا تَرَجَّحَ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ سَأَلَ كَاسِيْدِيلَ
 ذَلِكَ الْأَمَامُ فِي الْاجْتِهَادِ وَمَتَابَعَةِ الدَّلِيلِ إِنْ كَانَ وَهَذَا هُوَ التَّبَعُ لِلْإِمَامِ حَقِيقَةً فَلَهُ
 أَنْ يَفْتِيَ بِمَا تَرَجَّحَ عَنْهُ مِنْ قَوْلٍ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حُجَّتُهُ دَلِيلًا مُتَقِيدًا بِأَقْوَالِ ذَلِكَ الْأَمَامِ لَمْ يَعُدَّ
 إِلَى غَيْرِهَا فَقَدْ قِيلَ لِلنَّسْرِ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ بِغَيْرِ قَوْلِ أَمَامِهِ فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ حُكْمًا عَنْ قَائِلِهِ حُكْمًا

محضة والصواب انه اذا ترجع عند قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول
امامه وقواعده فان الائمة متفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم ولا مرجوحا فاصله
ترده ويقضى القول الراجح فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الائمة بلا ريب فاذا تبين لهذا
الجهل المقيد بحج ان هذا القول وصحة ما اخذه خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به
وباسه التوفيق وقد قال الفقهاء لو ادى اجتهاده الى مذهب ابي حنيفة قلت من الشبهة
كذلك الكني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان
اعرفه ان الذي افتيه به غير مذهبه قال ابن القيم فسألت شيخنا قدس الله روحه ^{عليه} عن
فقال اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما سأل
عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه **قاعدة**
اذا اعتدل عند المفتي فوان ولم يترجح له احدهما على الآخر فقال القاضي ابو يعلى له ان يفتي بما
شاء كما يجوز له ان يعمل بما يشاء قبل بل يخير المستفتي فيقول له انت مخير بينهما لانه انما
يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين قلت لا يظهر
انه يتوقف ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتيه
بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تعارض عند الطبيب
في امر المريض امران خطأ وصواب ولو لم يتبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما
ولا يخيره وكما لو استشار في امر فعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له
ان يشير باحدهما ولا يخيره فكما لو تعارض عند طرفين مملوكة وموصلة ولم يتبين له
طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فمسائل الحلال والحرام أولى بالتوقف **قاعدة**
اتباع الائمة يفتون كثيرا بأقوالهم القديمة التي رجواعتها وهذا موجود في سائر الطوائف
فالحنفية يفتون بلزوم المنذورات التي عجزوا عن الخروج النجوم والحج والصدقة وقد حكموا لهم
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتون كثير
منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و
الشافعية يفتون بالقول القديم في مسئلة التثويب وامتناد وقت المغرب ومسئلة

التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين
 وقد يراد ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسئلة ومن المعلوم ان القول الذي صرح
 بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فاذا افني المذهب به مع نفيه على خلافه لرجحانه عنده لم يخرج
 ذلك عن المذهب بل مذهبهما الذي يخدم عليه ان يفتي بقول غيره من الائمة الأربعة
 وغيرهم اذا ترجح عنده فان قيل الاول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط
 قيل هذا فرق عدم التباين ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله وهذا
 كله مما يبين ان اهل الغلبة لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يجرى لاجل قول كل من
 خالف من قلادة هذه الطريقة ذميمة وخيمة حادثة في الاسلام مستندة لانواع من
 الخطأ أو مخالفة الصواب **مسألة ثالثة** يحرم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص وان وافق
 مذهبه ومثاله ان يسئل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طاعت الشمس هل يتم صلاته
 ام لا فيقول لا يتم وارسل الله صلى الله عليه وسلم يقول فليتم صلاته ومثل ان يسأل عن مات عليه
 صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يتم ومثاله ان يسأل عن مات عليه صيام هل يصوم عنه
 وعليه صيام صام عنه وليه ومثل ان يسأل رجل باع متاناً ثم افسس المشتري فوجده
 بعينه هل هو احق به فيقول ليس احق به وصاحب الشرع يقول فهو احق به ومثل ان يسئل
 عن رجل اكل في رمضان او شرب ناسياً هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب
 الشرع يقول فليتم صومه ومثل ان يسئل عن اكل ذي الناب من السباع هل هو حرام
 فيقول ليس حراماً وصاحب الشرع يقول اكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثل ان
 يسئل عن الرجل هل له منع جارية من غرض خشبه في جداره فيقول له ان يمنعه و
 صاحب الشرع يقول لا يمنعه ومثل ان يسئل هل تجزي صلوة من لا يقيم صلبه من
 ركوعه وسجوده فيقول تجزي صلاته وصاحب الشرع يقول لا تجزي صلوة من
 لا يقيم فيها صلبه بين ركوعه وسجوده ومثل ان يسأل عن مسئلة التفضيل بين
 الأولاد في الغضبة هل يصلح ولا يصلح وهل هو حرام لا فيقول يصلح وليس بجور وصاحب الشرع
 يقول ان هذا لا يصلح ويقول لا تنهوا في عار جور ومثل ان يسأل عن الواهب هل يحل له

ان يرجع في هبته فيقول نعم يحل له الا ان يكون والد او ولد او قرابة فلا يرجع وصاحب
 الشرع يقول لا يحل لو اهب ان يرجع في هبته الا الولد فيما هب ولده ومثل ان يسأل
 عن رجل له شرك في ارض او دار او بستان هل يحل له ان يبيع حصته قبل اعلام شركه
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم يحل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من
 كان له شريك في ارض اوربعة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه ومثل ان يسأل
 عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكافر ومثل ان
 يسأل عن بدع في ارض قوم غيرهم فيقول نعم للزرع حصا الشرع يقول ليس له من الزرع شيء ولا يفتنه ^م مثل ان يسأل
 هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول اميركم زيد فان قتل
 فجعفر فان قتل فعبد الله بن رواحة ومثل ان يسأل هل يحل القضاء بالشاهد واليمين
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصلوة الوسطى
 هل هي صلوة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلوة الوسطى
 صلوة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز الوتر ركعة واحدة فيقول لا وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خشيت الصبح فاقربوا واحدة ومثل ان يسأل هل يسجد في ان السماء
 انقشقت واقربا اسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد وقد سجدت ما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانهزها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له
 دينها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له ومثل ان يسأل عن رجل اطعم في يده رجل
 فخرقه فقاعيله هل عليه جناح فيقول نعم ثم رمية عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح ومثل
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او ردّها
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها ورجع الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ردّها وصاع من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحد تغريب
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه اربعة مائة وتغريب عام ومثل ان يسأل عن الحضرات
 او عمادون خمسة او سبعة هل فيها زكاة فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا زكاة فيها

أو يسئل عن امرأة تكثت نفسها بدن اذن وليها فيقول انكاحها صحيح وصاحب الشرع
 يقول فتكاحها باطل أو يسئل عن المحلل والمحلل له هل يستحقان اللعنة فيقول لا وقد لعنهما رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه أو يسئل هل يجوز اكمال شعبان ثلثين يوما ليلة الاغلاء فيقول لا
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غمر عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوما أو يسئل
 عن المطلقة المبتوتة هل لها نفقة وسكنى فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها
 ولا سكنى أو يسئل عن الامانة هل يستحب ان يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكرة ذلك
 وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلم عن يمينه وعن يساره
 السلام عليك ورحمة الله السلام عليك ورحمة الله أو يسئل عن رفع يديه عند الركوع
 والرفع منه هل صلاته مكروهة او ناقصة فيقول نعم مكروهة صلاته او هي ناقصة وربما
 على فقال باطله وقد روى بضعة وعشرون نفسا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرفع يديه
 عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسانيد صحيحة لا مطعن فيها أو يسئل عن بول
 الغلام الذي لم ياكل هل يجزي فيه الرش ام يجب الغسل فيقول لا يجزي فيه الرش وصاحب
 الشرع يقول يرش من بول الغلام ورشه ودمه يغسله أو يسئل عن التيمم هل يكفي بضربة
 واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزي وصاحب الشرع قد نص على انه يكفي صريحا
 لا مدفع له أو يسئل عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع سئل
 عنه فيقول لا اذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة اعمال ايمالك غيرها عند موته هل يكمل
 الحرية في اثنين منهم او يعتق من كل واحد سدا فيقول لا يجوز وقد اقرع بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثنين واربع اربعة أو يسئل عن القرعة هل هي جائزة او
 باطلة فيقول بل هي باطلة من اجكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأ بالقرعة
 في غير موضع أو يسئل عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلوة ام لا وهل يومر
 بالاعادة فيقول نعم له صلوة ولا يومر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع لا صلوة له امرأ
 بالاعادة أو يسئل هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة وترك
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اجالك رخصة أو يسئل عن رجل سلف رجلا لا يباعه سبعة هل اجلك

فيقول نعم يحل ذلك وصاحب الشرع يقول لا يحل سلف وبيع ونظار فذلك كثيرة جدا
وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله
صلعم برأي أو قياس واستحسان أو قول أحد من الناس كائنا من كان ويحرمون فاعل ذلك
وينكرونها على من يضرب له الأمثال ولا يسوغون غير الانقياد له والتسليم والتلقي بالسمع
والطاعة ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان
وفلان بل كانوا عاملين بقوله وما كان لهم من ولا مؤمنة إذ قضى الله ورسوله أمرا
أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ويقولون فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكموك فيما تنجز بينهم
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ويقولوا اتبعوا ما أنزل اليكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه أوليا قليلا ما تذكرون فأمثالها قد فعلنا إلى زمان إذا قيل لأحد
ثبتت عن النبي صلعم أنه قال كذا وكذا يقول من قال بهذا ويجعل هذا دفترا في صدره لا يحسد
ويجعل جهله بالمقابل به حجة له في مخالفته وترك العمل ولو نصح نفسه لعلم أن هذا الكلام
من أعظم الباطل وأنه لا يحل دفع سنن رسول الله صلعم بمثل هذا الجهل والفتح من ذلك
عدلة في جهله أذ يعتقد أن الأجماع منعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن
بجماعة المسلمين أذ ينسبهم إلى اتفاق على مخالفة نسخة رسول الله صلعم والفتح من ذلك
عدلة في دعوى هذا الأجماع وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث فعاد الأمر إلى
تقديم جهله على السنة ولا يعرف إمام من أئمة الإسلام السنة قال لا يعمل بحديث رسول
الله صلعم حتى يعرف من عمل به فان جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يحل له أن
يعمل به كما يقوله هذا القائل فأنت إذا استل عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة عن
رسول الله صلعم فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجه التأويلات الفاسدة لموافقة
نخلته وهو له ومن فعل ذلك استحق المنع من الافناء والحجر عليه وهذا الذي ذكرناه
هو الذي صرح به أئمة الكلام قد يما وحديثا قال أبو حاتم الرازي حدثني يونس بن
عبد الأعلى قال قال لي محمد بن إدريس الشافعي الأصل قرآن أو سنة فان لم يكن فحديث
عليه ما إذا اتصل الحديث عن رسول الله صلعم وصححه الاستناد فهو المنتهى والأجماع أكبر

قال النووي كان
من قبل التمام من كتابات الإمام
في علم الرجال في كتابه
والفريقين الإمامين في كتاب
أرشاد القول لهم في فتح
الفتح ما لا بد من فتح
أن لا يفتقر إلى غيره ويرد
فإنه لا بد من إجماع
الذي يفتقر إليه الإمام في
فإنه يفتقر إلى إجماع
فإنه يفتقر إلى إجماع

من الخبر المفرد والمحدث على ظاهره وإذا احتمل المعاني فما شبه منها ظاهرة أو لاهية
 فاذا تكافأت الأحاديث فاصحها اسنادا ولاها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب
 ولا يقاس أصل على أصل ولا يقال للأصل لم وكيف وإنما يقال للفرع فاذا صح قياسه
 على الأصل صح وقامت به الحجة برواية الأصم عن ابن أبي حاتم وقال أبو المعالي الجويني
 في الرسالة النظامية في الأركان الأصلية ذهب أئمة السلف إلى الاكتفاف عن التاويل
 وأجراء الظواهر على مواردها وتغليب معانيها إلى الرب تعالى وتغذي تركضيه رأيا
 وتدين الله باتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع والدليل السمع القطع
 في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد رجع صحبة الرسول
 صلوا عليه وسلموا تسليما عن ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها وهم صفوة الإسلام والتفكرون
 بأعباء الشريعة وكانوا أيا لولن جهدا في ضبط قواعد الدلالة والتواصي بحفظها وتعليم
 الناس ما يحتاجون إليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا ومحتوما لا وشك
 أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بغيره من الشريعة وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين
 على الأضراب من التأويل كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع فحق على ذي الدين أن
 يعقب تذكرة الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكمل معناها
 إلى الرب تعالى وسندهم في ذلك الرقعة على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا
 الله والذين هم من العزائم ابتداء بقوله والراستخون في العلم وما استحسن من كلام مالك
 إذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى قال الاستواء معلوم
 والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فليجأ إلى الاستواء والمجيب وقوله
 لما خلقت بيدي وقوله ويبقى وجه ربك وقوله تجري يا عيسى وما صح من أخبار الرسول
 كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال أبو حامد الغزالي الصواب للخلق الصلوات
 في مسلك الإيمان والرسول والتصديق بالجل وما قاله الله ورسوله بلا بحث وتفتيش وقال
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تعبير الظاهر رأسا والمحدث عن ابتداع تأويلات
 لم يصرح فيها بالصحة وحسم باب السؤال رأسا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن قال

ومن الناس من يبادر الى التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصريح به
 يؤدي الى تشوش قلوب العوام ببلع صاحبه وكلما لم يورث عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا
 الجنب بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغدر الظاهر بغير برهان قاطع وقال كل ما لم
 يحتمل التاويل في نفسه أو اثر نقله لم يتصور ان يقوم على خلافه برهان فخالفته تكذيب
 محض وما تطرق اليه احتمال تاويل ولو عجائب بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به
 وان كان البرهان يفيده ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بدعة وان عظم ضرورة
 فهو كفر قال ولم يخرج عادة السلف بالدعوة لهذه المجاذبات بل شذوا القول على من يجوز
 في الكلام ويستغل في البحث والسؤال وقال ايضا الايمان المستفاد من الكلام ضعيف
 فلا يمان الراشح بايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بتواتر
 معتد التعبد عنها قال وقال شيخنا ابو المعالي يخرص الامام ما أمكنه جميع عامة
 الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى وقد تفقت لائمة الاربعة على ذم الكلام
 واهله قال بعض اهل العلم كيف لا يجشي الكذب على الله ورسوله من يحمل كلامه على التاويل
 المستنكرة والمجازاة المستكره التي هي بالانغاز والاحاجي اولى منها بالبيان والهداية وهل
 يأمن على نفسه ان يكون من قال الله فيهم ولكم الويل عما تصفون قال الحسن هرواه لكل
 واصف كذب الى يوم القيامة وهل يأمن ان يتناوله قوله تعالى وكذالك يجزي القدر
 قال ابن عيينة هي لكل مفسر من هذه الامة الى يوم القيامة وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما
 يصف به خلقه الا المرسلين فانهم لما يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحانه
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحانه الله عما
 يصفون الاعباد الله الخالصين ^{هنا} فائدة لا يجوز ان تستفتي العبد فتقول مفتي اذا لم يطعن نفسه
 وحالك في صديرة من فتواه وتردد فيها القول صلواتك نفسك وان افتاك الناس
 وافضوك فيجب عليه ان يستفتي نفسه اولاً ولا يخلصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان
 الامر في الباطن بخلاف ما افتاه كما لا ينفع قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي صلواتك
 له بشي من حق انجيه فلا يأخذ فانما اقطع له قطعة من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء

الكلام على ذم
 الكلام وان قيل
 طوبى لمن يؤول
 جازم صانع
 الوالد في قوله
 فصل سبيل الخاتم
 الكلام وان قيل
 سيدنا الحسن بن
 سبيبة

ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يعفي له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه
 في الباطن سواء تردد وحال في صدره لعل له بالبحال في الباطن او لشك فيه او جهله
 به او لعله جهل المفتي او محاباة في فتواه او عدم تقيده بالكتاب والسنة اولانه
 معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة
 من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي
 سأل ثانيا وثالثا حتى يحصل له الطمأنينة فان لم يجد فلا يكلف الله نفسا الا وسعها
 والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما اعلم من
 الآخر فهل يجوز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان
 لاصحاب الشافعي احمد فمن جوز ذلك يرى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من
 هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ومن منع استفتاءه قال القصد حصول
 ما يغلب على الظن لاصابة وغلبة الظن بفتوى الاعلم قوى فيعين فالحق التفصيل
 بان المفضل ان ترجح بدانة وورع ونحو الصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء
 المفضل جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاعلم لولي الله اعلم **فأشك**
 اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزى ترجمة واحد
 بينهما لانه خبر محض فيمكن فيه من احد كخبر الديانات وطرد هذا الاكتفاء بترجمة
 الواحد في الجرح والتعديل والرسالة والدعوى والاقرار ولا تكاريين يكفي الحاكم **والثمة**
 في احادي الرطيتين وهي مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه اختارها ابو بكر اجراء لها **الجور**
 الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء له اجزى **الشهادة**
 وسلوكها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرحهم
 فاقترنت الى العدد كما لو شهد على اقراره شاهد واحد فانه لا يكفي به وهذا بخلاف
 ترجمة الفتوى والسؤال فانه خبر محض فافتراق **فأشك** اذا كان السؤال عهدة لصود
 حديد فان لم يعلم الصورة المستول عنها لم يجب عن صورة واحد فمنها وان علم الصورة
 المستول عنها فله ان يخصها بالاجواب ولكن يقيد لئلا يتوهم ان الجواب عن غيرها فيقل

وعوراهم على ما لا يطلع عليه غيرهم فعليه استعمال المسترف في الحسن اظهاره **قائدة**
حقيق بالمفتي ان يكثر الداء بالحديث الصحيح اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل
فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت متحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط
مستقيم قال الحافظ ابن القيم رحمه وكان شيخنا كثيرون الداء بذلك وكان اذا اشكلت
عليه المسائل يقول يا معلمي ابراهيم علمني ويكثر فلا استعانة بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل
حيث قال مالك بن عمار السكسكي عند موته وقد راه يبعي فقال والله ما ابكي على دنيا
كنت اصبها منك ولكن ابكي على العلم والايمان الذين كنت اتعلمهما منك فقال معاذ
رضي الله عنه ان العلم والايمان مكانهما من ابتغاهما وجدها اطلب العلم عند اربعة
عند عويمر بن الدرداء وعند ابن مسعود وابي موسى الاشعري وذكر الرابع فان عجم
عنه هؤلاء فسانوا اهل الارض اعجز فعليك بمعلمي ابراهيم وكان بعض السلف يقول
عند الافتاء سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم وكان مكحول يقول لاحول
ولا قوة الا بالله وكان مالك يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله العلي العظيم وكان بعضهم
يقول رب اشرح لي صدري وبيّني امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي وكان
بعضهم يقول اللهم وفقني واهدني وسددني واجمع لي بين الصواب والثواب اهدني
من الخطأ والحمران وكان بعضهم يقرأ الفاتحة قال ابن القيم رحمه وجرى بذلك نحن فربنا
من اقرب اهل الاجابة والمعل في ذلك على حسن النية وخالوص القصد وصدق
التوجه في الاستمداد من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء فانه لا يرد من صدق في التوجه
اليه لتبليغ دينه وارشاد عبيده ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا عمل فاذا صدقت
نيته ورغبته في ذلك لم يعد اجرا ان فاتته اجران والله المستعان **قائدة** قد ذكرنا لك
من اهل الافتاء الامساك عما يفوتون به بما يعلمون انه الحق اذا خالف غرض السائل ولم يوافق
وكثير منهم يسأله عن غرضه فان صادف عند كسبه والا حله على مفت او مذهبه كونه
عنده وهذا غير جائز على الاطلاق بل لا بد فيه من تفصيل فان كان المستول عنه مسئلة

سئل الامام عن فتيل
ارسلت عن الامام عن فتيل
بين من قال ان يكثر الداء
علا معلول باب التواضع
ابن ان يكثر الداء
ومشهور من التواضع
من قول النبي صلى الله عليه وسلم
من قال لا اله الا الله
منهم ما يقولون فانهم
بما ذكره ذلك في كتب
من السلف وكانوا في
السلف عن التواضع
وكانوا يكثر الداء
ابن عن السلف عليه السلام
وضعت في كتابي في
للعلو في التواضع
في العبد من الخطأ والصواب
ما لك في التواضع
ابن السلف في التواضع
تظن انك في التواضع
باب التواضع
من قول النبي صلى الله عليه وسلم
من قال لا اله الا الله
منهم ما يقولون فانهم
بما ذكره ذلك في كتب
من السلف وكانوا في
السلف عن التواضع
وضعت في كتابي في
للعلو في التواضع
في العبد من الخطأ والصواب
ما لك في التواضع
ابن السلف في التواضع
تظن انك في التواضع

العلوم والسنة والمسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المرسع المفتي
 تركه الى غرض السائل بل ذلك امر عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض السائل
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يجاذب عنها الاول
 والاقيسة فان لم يرجح له قول منها لم يسع له ان يرجح لغرض السائل وان ترجح له
 قول منها وظن انه الحق فاولى بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه
 عند الله فان عرفه المفتي افتى به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يسعه ذلك ايضا اذا
 علم ان السائل يدور على من يقتضيه بغرضه في تلك المسئلة فيجعل استفتاءه تنفيذ الغرض
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسعه ان يدل له على غرضه اين كان بل ولا يجب عليه
 ان يفتي هذا الضرب من الناس فافهم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلا الى
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي مسا عدهم فافهم لا يريدون
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق تبعوه
 في ذلك الموضع وتذهبوا به كما يفعل ارباب الخصومات بالدعاوي عند المحاكم لا
 يقصد احد منهم حاكمها بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عند صارا اليه قال ابن القيم
 قال شيخنا مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتوكل فافهم لا يستفتون الدين بل لوصولهم الى
 اغراضهم لو وجدوها عند غيري لم يحيثوا لي بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى
 لنبيه صللم في حق من جاءه يتحاكم اليه لاجل غرضه لا لزامه لدينه صللم من اهل
 الكتاب فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا
 فهو لا علم يلزموا دينه لم يلزمه الحكم بينهم والله اعلم فأما تلك عاب بعض الناس ذكر
 الاستدلال على الفتوى بهذا العيب اولى بالعيب بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل فكيف
 يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين عند من يقول بحجته وذكر اقوال الصحابة
 والتابعين والقياس الصحيح صيلا وهل ذكر قول الله ورسوله الاطرار الفتاوى وقول المفتي
 ليس بموجب الاخذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه ويرى هو
 من عهدة الفتوى بلا علم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسئلة

فيضرب لها الأمثال وتشبهها بنظائرها وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله حجة
 ولا يجب الأخذ به وأحسن أحواله وأعلاها أن يسوغ له قبول قوله وهيئات أن يسوغ
 بلا حجة وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئل أحدهم عن مسألة أفنى بالحجة
 نفسها فيقول قال الله كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا فيفتي
 السائل ويبطل القائل وهذا كثير جدا في فتاواهم لمن تأملها فترحم التابعون والأئمة
 بعدهم فكان أحدهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه وعلمه يأبي بتكلم بالحجة والسائل يأبي
 قبول قوله بلا دليل ثم يطال الأمد بعد العهد بالعلم وتفاصرت النظم إلى أن صار
 بعضهم يوجب بنعم أو لا فطر ولا يذكر للجواب دليلا ولا مأخذا ويعترف بقصوره
 بفضل من يفتي بالدليل ثم نزلنا أخرى إلى أن وصلت الفتوى إلى عيب من يفتي بالدليل
 وذمه ولعله أن تجد في الناس طبقة أخرى لا تدرى ما حكمهم من الفتاوى فائدة
 هل يجوز المفتي تقدير الميت إذا علم عد الله وأنه مات عليها من غير أن يسأل المحي
 فيه وجهاً لأصحاب أحمد والشافعي أصحهما أنه ذلك فإن المذهب لا تبطل بموت
 أصحابها وطوبطلت بموتهم لبطل ما ينشئ الناس من الفقه عن أئمتهم ولم يسع
 لهم تعليلهم والعمل بأقوالهم وأيضاً لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الإجماع والنزاع
 ولهذا لو شهد الشاهدان ثم ماتا بعد الأداء وقبل الحكم بشهادة لم تبطل شهادتهما
 وكذلك الراوي لا تبطل بهويته بموته فذلك المفتي لا تبطل فتواه بموته ومن قال تبطل
 فتواه بموته قال أهليته زالت بموته ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد لأنه قد
 تغير اجتهاده ومن حكى الوجهين في المفتي أو الخطاب فقال إن مات المفتي قبل عمل
 المستفتي فإد العمل به أو قبل العمل به أو الله أعلم **فائدة** إذا استفتاه عن حكم حادثة
 فافتاه وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فعمل أنه أن يعمل بتلك الفتوى الأولى بلزومه
 الاستفتاء مرة ثانية فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي فمن يلزمه بذلك قال الأصل
 بقاء ما كان على ما كان فله أن يعمل بالفتوى وإن أمكن تغير اجتهاده كما أن له أن
 يعمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وإن جاز تغير اجتهاده ومن منعه من ذلك قال

ليس علي ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فلعله يرجع عنه فيكون المستفتي
قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا يرجع بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي
واحتموا بقول ابن مسعود من كان منكم مسبقنا فليستن بمن قد مات فان الحي لا يؤخذ
عليه الفتنة **فإن ادعى** هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاعلم
والادين امر لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما أخذها والصحيح انه يلزم
بالاستطاع من تقوى الله تعالى الامام وربها كل احد واذا اختلف عليه مفتيان اوردع
واعلم فايهما يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب حتى ترجعها وهل يلزم العايم ان يتقدم ^{هـ}
بعض المذاهب المعروفة امر لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع
اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ووجب الله ورسوله على احد
الناس ان يتقدم بذهب بمذهب رجل من الائمة فيقلده دينه دون غيره وقد انطوت
القرون الفاضلة مثلاً اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعايم مذهب ولو تقدم ^{هـ}
به فالعايم لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذا ^{هـ}
على حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى اطامه واقواله
واما من لم يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلي او غير ذلك لم يصح كذلك
بمجرد القول كما قال انا فقيه او خوي او كاتب لم يصح كذلك بمجرد قوله يرضى ان
القاتل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبلي يزعم انه متبع لذلك الامام سبيلك ^{هـ}
وهذا انما يصح اذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال فلما مع جملة وبعد
جدل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانسحاب اليه الا بالدعوى المجردة
والقول الفارغ عن معنى العايم لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه
ولا غيره ولا يلزم احد الا ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة بحيث يأخذ اقواله كلها و
يدع اقوال غيره وهذه بدعة فجيحة حدثت في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض
كلها لم يتقبل بها احد من الائمة الاسلام وهم اهل رتبة واجل قد ثلوا حلهم بالله ورسوله
من ان يلزموا الناس بذلك وابعدهم منه من قال يلزمه ان يتمذهب باحد المذاهب الاربعة

في الله العجب مات مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مذاهب التابعين
 وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جملتها المذاهب أربعة انفس فقط من بين سائر
 الأئمة والفقهاء وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعى إليه أو دلت نقطة واحدة من
 كلامه عليه والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو
 الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلفت
 كيفيته أو قدره باختلاف القدر والعجز والزمان والمكان فالحال فذلك ايضا تابع
 لما أوجبه الله ورسوله ومن صحح للعامة مذهباً قال فهو اعتقاد أن هذا المذهب الذي
 انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهذا هو الذي قاله هؤلاء لوصح
 للزم منه تخيير استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه وتخيير مذهب
 بمذهب نظير امامه أو أخرج منه أو غير ذلك من المواضع التي يدل فسادها على فساد سائر
 بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير امامه
 أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه وعلى هذا فله
 أن يستفتي من شاء من اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي استبعاد
 بالأربعة باجماع الأمة كما لم يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلدة أو غيره
 من البلاد بل إذا صح الحديث وجب العمل عليه حجازاً كان أو عراقياً أو شامياً أو
 مصرياً أو يمنياً وكذلك لا يجب على الإنسان أن يتقيد بقراءة المشهورين بأئمة المسلمين
 بل إذا وافقت القراءة رسم الصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت
 القراءة بها وصحت الصلوة بها اتفاقاً بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد
 والثالث أن قرأ بها في كل حين مودياً الفرض وإن قرأ بها في غيره لم تكن مبطللة و
 هذا اختيار أبي البركات ابن تيمية لأنه لم يتحقق الاثبات بالركن الأول ولا الاثبات
 بالبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب أخذ غرضه من أي مذهب وجد

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان **فائدة** ان اختلف
 عليه مفتيان فالكثير فهل ياخذ باغلظ الاقوال او باخفها او يتخير او ياخذ بقول الاعلم او
 الاورع او يعدل الى مفت اخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوافق عليها
 او يجب ان يتجرب او يبحث عن الراجح يجد فيه سعة مذاهب ارجحها السابعة فيعمل كما
 يعمل عند اختلاف الطريقتين او الطبيبين او المشيرين وبالله التوفيق **فائدة** اذا
 استفتى فافتاكم المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا
 ان لم يعمل بها ولا توجب عليه العمل فيه اربعة اوجه لاحصاء احمد وغيرهم احدها
 انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلتزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ
 التردد والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه
 ان لم يجد مفتيا اخر لزمه الاخذ بفتياه فان فرضه التقليد ونقوى الله ما استطاع
 وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مفتيا اخر فان وافق
 الاول فابلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد الجهتين لزمه العمل
 به وان لم يستبين له الصواب فهل يتوقف او ياخذ بالاحوط ويتجرب او ياخذ بالاسهل
 فيه وجوه تقدمت في ذلك فيجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا
 عرف خطه او اعلمه به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه
 وان كان عبدا او امرأة او صبيا او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول
 الدار اعتمادا على القرائن والعرف كذلك يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتاب الوقف
 على كتاب او رباط او خان ونحوه فيدخله وينتفع به وكذلك يجوز له الاعتماد على ما يجده
 بخطبيه في تركه بما يجد انه له على فلان كذا وكذا فيختلف على الاستحقاق وكذلك يجوز
 للمرأة الاعتماد على الزوج انه ابانها فلها ان تتزوج بناء على الخط وكذا الوصي والوارث
 يعتمد على خط الوصي فيستغن ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الغرض
 عند شكا ان يعتمد عليه ويعمل بما فيه وبرويه بناء على الخط اذا تبين ذلك كله هذا عمل
 لهذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلوا الى الان وان انكروا من انكروا ومن العجب

ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يقضي به ويقضي به الا مجرد كتب قيل انه
 كتاب فلان فهو يقضي به ويقضي به ويحل ونجزم ويقول هكذا في الكتاب قد كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوك والامم يدعونهم الى الاسلام فتقوم
 عليهم الحجة بكتابه وهذا اظهر من ان ينكره للشوكاني من اجابته فغيست في العمل بالخط
 ذكرها في الفتح الرباني وايدىها بادلة كثيرة لا يحجرها الا المبطلون وقد سبق منا الكلام ايضا
 على ذلك في كتابنا ظفر اللاذعي في المحجب في القضاء على القاضي فراجعوه وان كان كلامنا
 مختصرا فخير الكلام ما قل ودل ولم يمل قائله اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد
 من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم امر لافيه ثلاثة اوجه احدها يجوز
 وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يسألون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجهدون
 فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فخطأ فله
 اجر وهذا يعمر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقوال واجتهاد
 في الصواب منها وعلى هذا درج السلف والخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع
 واختلاف الحوادث ومن له مباشرة الفتاوى للناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية
 الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانت اذا تأملت الوقائع رايت مسائل كثيرة فواقعة
 وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام الائمة المذاهب ولا اتباعهم الثاني لا يجوز الافتاء
 والحكم بل يتوقف حتى يظفر فيها بقائل قال احمد لبعض اصحابه اياك ان تتكلم في مسئلة
 ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدّة
 الحاجة اليها وسهولة حصرها ولا يجوز في مسائل الاصول واتحق التفصيل وان ذلك
 يجوز بل يستحب او يجب عند الحاجة واهلية المفتي الحاكم فان عدم الامران لم يجزوا
 وجدا حذما دون الآخر احتمل الجواز والنفع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها
 فتأيد الله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة للرسول
 بين عبادة فيها فعل العالم من عبوديته لشرائعه والعلم الذي بعث الله به رسوله
 ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر على ذلك ما ليس على غيره وعلى الحاكم

في كتاب
 الفقه
 في
 الفقه

من عبوديته اقامة الحق وتنفيذه والزام من ضليه به والصبر على ذلك والجماد عليه
 ما ليس على المفتي وعلى الغني من عبوديته اداء الحقوق التي في ماله ما ليس على الفقير
 وعلى القادر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببدنه ولسانه ما ليس على العاجز بها
 وقد غرأ إبليس أكثر الخلق بان حسن لهم القيام بنوع من الذكر القراءة والصلاة والصيا
 والزهد في الدنيا والانقطاع وعطوا هذه العبودية يا رب فلم يجدوا قلوبهم بالقيام بها و
 هؤلاء عند ورثة الانبياء من اقل الناس ديناً فان الدين هو القيام لله بما امر فترك
 حقوق الله التي تجب عليه اسوعاً لا عند الله ورسوا به من مرتكب المعاصي فان ترك
 الامر العظيم الكبر من ارتكاب النهي من اكثر من ثلثين وجهاً ذكرها شيخ الاسلام ابن تيمية
 في بعض تصانيفه ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله وبما كان عليه هو واصحابه
 رأى ان اكثر من يشار اليهم بالدين هم اقل الناس ديناً والله المستعان واي دين واي
 خير فيمن يرى محارم الله تنتهك وحدوده تضاع ودينه يترك وسنة رسوله صلعم
 يرغب عنها وهو بكاد القلب ساكت اللسان شيطان الخرس كما ان المتكلم بالباطل شيطان
 ناطق وهل بلية الدين الامن هؤلاء الذين اذا سلت لهم ما كلهم ورياساتهم فلا
 مبالاة بما جرى على الدين وخيارهم المتحرر للتلطذ ولو توزع في بعض ما فيه غضاضة
 عليه في جاهه او مال مبدل وتبذل وجد واجتهاد في استعمل مراتب الامكار الثلاثة
 بحسب وسعيه وهو لا مع سقوطهم من عين الله ومتعت الله لهم قد بلغوا في الدنيا باعظم
 بلية تكون وهم لا يشعرون وهم موت القلوب فان القلب كلما كانت حياته اتركان
 غضبه لله ورسوله اقوى وانتصاره للدين اكمل وقد ذكر الامام احمد وغيره اثر ان الله تعالى
 اوحى الى ملك من الملائكة ان اخسف بقرية كذا وكذا فقال يا رب كيف وفيهم فلان
 العابد فقال فيه فابدأ فانه لم يتمر وجهه ولم يقط وذكر له عمرو في كتاب التمهيد ان
 سمعانه اوحى الى نبي من انبيائه ان قل لفلان الزهد ما زهدك في الدنيا فقد جعلت
 الراحة واما انقطاعك الي فقد اكتسبت به العز ولكن ما علمت فيما لي عليك فقال يا
 رب واي شيء لك علي قال هل واليت في ولياً او عادت في عداوة

الحق في معاد
 الذي هو في الجهاد
 والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فان
 امر الله بالامر
 وضع ما كان في
 انفسهم من
 سلك الباطل
 ومن وضع من
 سلك القلوب
 من قلوبهم
 غير ان سلك
 فان سلك

البيان من النبي صلى الله عليه وآله من أحد هاتين نفي الوحي بظهوره على لسانه بعد ان كان
 خفياً الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظلم المذكور في قوله
 ولم يلبسوا ايما نهم بظلم هو الشرك وان الحساب لله هو العرض وان الخيط ^{بعض} الآ
 والاسود هما بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى
 هو جبريل كما فسر قوله لو اني بعض ايات بك انه طلع الشمس من مغربها وكما فسر قوله
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بانها النخلة وكما فسر قوله يثبت الله الذين امنوا بالحق
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يستل من ربك وما ينك
 وكما فسر الرعد بانه ملك من الملائكة موكل بالسحاب وكما فسر اتخاذ اهل الكتاب الجبال
 ورهبانهم اربابا يستحل مال ما حلوه لهم من الحرام وتحريم ما حرموا عليهم من الحلال
 كما فسر القوة التي امر الله ان يعدها لاعدائه بالرمي وكما فسر الزيادة بانها النظر الى
 الله وكما فسر الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم بانه العبادة وكما فسر اذ بار النجوم بانه
 الركعتان قبل الفجر واذ بار السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة الثالث
 بيان ما بالفعل كما بين اوقات الصلوة للامثلة بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من
 الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فاجاب
 القرآن باللعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل
 احرم في حبة بعد ما تضح بالخالق فجاء الوحي بان يترغ هذه الحبة ويفعل بالخالق
 السادس بيان ما لا احكام بالسنة ابتداء من غير سوال كما حرم عليهم تحوم الحجر والمتعة
 وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وامثال ذلك السابع بيان ما لا ملة جواز
 الشيء بفعله هو له وعدم تهميم عن التماسي به الثامن بيان ما جاز الشيء باقراره له على فعله
 وهو يشاهده او يعلمهم يفعلونه التاسع بيان ما اباحه الشيء معفويا بالسكوت عن تحريمه
 وان لم ياذن فيه نظراً العاشر ان يحكم القرآن بايجاب الشيء او تحريمه او اباحته و
 يكون لذلك الحكم شروط وموانع وقيد واوراق مخصوصة واحوال واوصاف فيجعل الرب
 تعالى رسوله في بيانها كقوله تعالى واحل لكم ما ورأى لكم فاحل موقوف على شرط المكاح

وانتفاء مواعنه وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم
يكن شيء منه زائدا على النص فيكون لنسخه وان كان رخصا ظاهرا طلاقه ^{فعله} هذا كل حكم
منه صلح المراءى على القرآن هذا سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى يوم يكلم الله في اولادكم الذين
حظوا الانبياء ثم جاءت السنة بان القاتل الكافر والرقيق لا يرث ولم يكن نسخ القرآن مع انه انه
عليه قطعاً اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة
مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل **فأئله** تغريم المال هو العقوبة المالية
شرع في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنمة ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف
الغرم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضلالة الملتقطه ومنها اشتر
مانع الزكوة ومنها غرمه على تحريق دور من لا يصلي في الجماعة لولا ما منعه من انفاذا
غرم عليه من كون الذرية والنساء فيها فيتعدي العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما
لا يجوز عقوبة الحامل ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو مجرمان سلب القتل
لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسي وامر الامير باعطائه فحرم الشفع له عقوبة للشافع
الامر وهذا الجنس من العقوبة كان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قبل التلف
اما حتى الله سبحانه كالتلف الصيد في الاحرام وحتى الاذي كالتلف ماله وقد نبه الله سبحانه
على ان تضمن الصيد متضمن للعقوبة بقوله لم يذوق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقص قصده من
الحرمات كعقوبة القاتل لورث مجرمان ميراثه وعقوبة المدبر اذا قتل سيده بيطلان تدبيرة
وعقوبة الموصي له بيطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط اقبقتها
وكسوتها النوع الثاني غير المقدور وهو الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك
ما لم يأت فيه الشريعة بأمر عام ولا يرد فيه ولا ينقص كالحكم في هذا الاختلاف الفقهاء فيه
على حكمه منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد
الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذا دلل على الترخي قد فعله الخلفاء الراشدون ومن
بعدهم من الائمة ولما التعزير في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فالاول كالسرقة والشرب
والزنا والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي الامة المشتركة

بينه وبين غيره وقبلة الأجنبية والخلاوة بها ودخل المحام بغير ميزر واكل الميتة والد
ولحم الخنزير ونحو ذلك اما النوع الاول فالحد فيه معنى غير التعزير واما الثاني فلهل يجب
مع الكفارة فيه تعزيرام لا على قولين وهما في مذهب احمد واما الثالث ففيه التعزير ولا
واحد لكن هل هو كالحد لا يجوز للامام تركه او هو راجع الى اجتماع الامام في اقامته وتركه
كما يرجع الى اجتماعه في قدة على قولين للعلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور
ما كان من المعاصي محرم الجسد كالظلم والفواحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا
لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسرقة وطرد هذا انه لا كفارة في قتل العمد
ولا في البين الغموس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس في ذلك تخفيفا عن تركهما
بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها فيها ما كان مباحا في الاصل
وحرم لعارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرح هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى
الحائض وهو موجب القياس لو لم تات به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة
ومرفوعة وعكس هذا الوطي في الدبر لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في الحيض
لان هذا الجنس لم يرج قط ولا تعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجبت في الزنا
والواط بطريق الاول فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة
والصلحية **قائدة** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اجل امرأة المفقود اربع
سنين وامرأها ان تزوج فقدم المفقود بعد ذلك فخير عمر بين امرأته وبين مهرها
فذهب الامام احمد الى ذلك قال ما ادري من ذهب الى غير ذلك الى اي شيء يذهب
وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد يقول له في نفسك شيء من المفقود فقال
ما في نفسي منه شيء هذا خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ان تترخص
قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في المفقود وقد قال بعض المتأخرين
من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقود يخالف القياس والقياس انها زوجة الفأدم بكل
حال الا ان يقول الفروقة منفذ ظاهر او باضا فتكون زوجة الثاني كل حال على قول بعض المخالفين
لعمري في ذلك فقالوا لو حكم حاكم بقول عمر في ذلك لنقض حكمه بعدة عن القياس طائفة ثالثة

اخذت ببعض قول عمر وقد كوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته
 ولا تدل الاول وان لم يدخل بها كذب الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف
 عمر لم يمتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس الصحيح مثل خبرة عمر
 المفقود المنقطع خبرة ان قيل امرأتني بقى الى ان يعلم خبره بقيت لا يماط ذات زوج الى
 ان تبقي من القواعد او تموت والشرعية لا تأتي بمثل هذا فلما اجلت اربع سنين ولم
 يكشف خبره حكم بموته ظاهرا وهذا ما اورد عن عمر في مسئلة المفقود هو عند طائفة
 من الفقهاء واجل الاول عن القياس حتى قال بعض ائمة وحاكمه حكم بقض حكمه وهو مع هذا الصحيح الاول باجرا
 في القياس كل قول قبل سواه فهو وسطا فمن قال انها تعاد الى كل حال او تكون مع الثاني بكل حال او كلا القولين
 خطأ قال السيد الامام العلامة محمد بن اسمعيل الامير اليماني رحمه في رسالته بطل الموجود في حكم الاعمار
 وامرأة المفقود واما ما روي عن المغيرة بن شعبه مرفوعا ان امرأة المفقود امراته حتى يأتيها
 البيان فاسناده ضعيف اخرجه الدارقطني وضعفه ابو حاتم وقال منكر وضعفه ايضا البيهقي
 وقال لا يجهل به وكذا عبد الحق وابن القطان وغيرهم والعمدة هوقوة الدليل لامتناع الاول
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الادلة العلماء المجلة فانه ليس المجلة الا في الكتاب والسنة
 لا فيما قاله ائمة المذاهب والاصحاب المسئلة اذ لم تكن في الاصلين فالواجب الرجوع الى قول
 الصحابة وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تزهر
 اربع سنين ثم تعدل اربعة اشهر وعشر اخرجه مالك والشافعي به قال عثمان وابن عمر
 وابن عمر هؤلاء اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي كرم الله وجهه وذهب الى قول عمر بن الخطاب من اهل المذا
 مالك واحمد واسحق وروي عن ابن مسعود وعن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء
 والزهرري ومكحول والشعبي هذا هو الحكم اللائق بهذه الشريعة الغراء المبينة على جلب
 المصالح ودفع المفاسد ورحم العباد وعمارة البلاد واداي مصلحة في حبسها بعد هذه
 المدة فليست المرأة بما يدخر بل كل مامضى عام من عمرها اتهدم جزء من جمالها وما
 يرغب فيها وهي مفسدة اشد من منعها عن الزواج مع طلبها الخلوص والحل لها

وامي مصلحة القالب في انفاق ماله عليه سعيه اذ اعاد له رغبة فيها فانية بخير عودها
 اليه واتي انتفاع له بها حتى يحسبها عليه فهذا الحكم الذي قاله الاكثر واشهر بسنة
 سيدنا عمر وهو اوفق الاقوال بحاسن الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسدها فخلص المرأة
 من حسيها وهذا يعرف قد دفعه الصحابة وجودة انظارهم وعوض افكارهم على امور
 الشريعة النبوية ويعلم بانهم قائلون بان للمرأة حقاً في الوطى فانه رأي الاكثر من الامة
 وقد اخرج ابن ابي الدنيا عن الحسن قال سأل عمر بنته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل
 قالت ستة اشهر فقال لا اجوز بل اكثر من ستة اشهر وفي الباب روايات
 بالفاظ وطرق وهذا عرفت ما كان عليه اهل العصر الاول من ثبات حق المرأة على
 زوجها في الوطى وان هذا كان امراً متقدراً عندهم لم يقل احد منهم انه ليس للرجل فيه النفقة
 والكسوة بل كان عمر امراً اجماعياً ان يامروا من لديهم بالعود الى اهلهم بعد ستة
 اشهر او اربعة على الشك انتهى حاصله فلما كاد لم يحل هذه المسئلة ايضا في رسالة القضاء
 فراجعها ينقح لك ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالحق والصواب **فائدة**
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس ان ما يظن مخالفة للقياس فاحد الامرين لا يرم
 فيه ولا بد ما ان يكون القياس باسداً او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع
 قال ابن القيم سألت شيخنا قدس سره وروحه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وري ما كان مخجماً عليه
 كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس والوضوء من تحوم الابل لفظ
 من الحجامة والسلام ولا جارة والحالة والكتابة والمضاربة والمزارة والمساقاة والقرعة
 وصحة صوم الاكل للناسي والنهي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس فهل ذلك
 صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انتهى اصل هذا ان لفظ القياس لفظ
 عمل يدخل فيه القياس الصحيح والفاسد والصحيح هو الذي يرد به الشريعة وهو الحجج بين
 المتماثلين والفرق بين المختلفين قياس الطرح والثاني قياس العكس وهو من العدل الذي
 بعث الله به نبيه صلواته على القياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي علق بها الحكم في الاصل

موجودة في الفرع من غير معارضة في الفرع يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تاتى
 الشريعة بخلافه قط وكذلك القياس بابتداء الفارق وهو ان لا يكون بين الصورتين
 فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس ايضا لا تاتى الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة
 باختصاص بعض الاحكام بحكم يفارق به نظائره فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف
 يوجب اختصاصه بالحكم ويجمع مساواته بغية لكن الوصف الذي اختص به ذلك النوع قد
 يظن ان بعض الناس وقد لا يظهرون ليس من شروط القياس الصحيح ان يعلم محتمل كل احد فمن رأى
 شيئا من الشريعة يخالف القياس فانما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا
 للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر وحيث علمنا ان النص بخلاف قياس علمنا قطعا
 انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت عن تلك الصورة التي تظن انها مناهها
 بوصف واجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا
 ولكن يخالف القياس الفاسد وان كان بعض الناس لا يعلم فسادا وقد اطال في الاملا
 في بيان ذلك اطالة حسنة كافية وافية شافية لا توجد في غيره **فائدة** دعوة
 الرسول صلعم عامة لمن كان في عصاة ولمن ياتي بعده الى يوم القيامة والواجب على من
 بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه وان تنوعت صفاته وكيفياته باختلاف الاحوال
 ومن المعلوم بالاضطرار ان الصحابة لم يكونوا يعرضون ما يسمعون منه صلعم على اقول علمنا ثم
 بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موافقه
 موافق ما ورأى ذي اى اصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الابنه وهو بعينه
 الواجب علينا وعلى سائر المكلفين الى يوم القيامة ومعلوم ان هذا الواجب لا ينسخ بعده
 ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفس ما اوجبه الله تعالى ورسوله
فائدة اقول العلماء وازاؤهم لا تضبط ولا تنحصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا اتفقوا
 ولم يختلفوا فلا يكون اتفاقهم لاحقا ومن المحال ان يجيئنا الله ورسوله على ما لا يضبط
 ولا ينحصر ولم تضمن لنا عصمة من الخطأ ولم يقيم لنا حليلا على ان احد القائلين اولى بكن
 نأخذ قوله من الاخير بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله محال ان يشرع الله

او يرضى به الا اذا كان احد القائلين رسولا والاخر كاذبا على الله فالفرض حينئذ ما يعتد به
 هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم **فائدة** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بدا الاسلام ثم
 وسيعود كما بدا واخبر ان العلم يقل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان
 كتب المقلدين قد طبقت شرق الارض وغربها ولم يكن في وقت قط اكثر منها في هذا
 الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه
 بحروقه وشبهاتها في الناس خلافا للغة بل هي المعروفة الذي لا يعرفون غيره فلو كان
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة والعلم في شح
 وظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **فائدة** الاختلاف كثير في كتب المقلدين
 واقرهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضا في شدة
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا
فائدة ان الله تعالى ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكل حزب بما لديهم فرحون
 وهؤلاء هم المقلدة باعيانهم وتفرقهم بينهم مما لا يجده الامم كما برأى بخلاف
 اهل العلم فيهم وان اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعا بل شيعا واحدة
 متفقة على طلب الحق وايتا مقاصد هم وطريقهم فالتقوى والحد والقصد واحد و
 المقلدون بالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة فليسوا مع الائمة في القصد ولا في
 الطريق **فائدة** ان الله سبحانه ذم الذين قطعوا امرهم بينهم زبرا والزبر الكعبة الصفة
 التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد امر الله الرسل بما امر به امرهم ان يأكلوا
 من الطيبات وان يعملوا صالحا وان بعدوا وحده ويطيعوا امره وحده وان لا يتفرقوا
 في الدين فنبضت الرسل وانبا عنهم على ذلك ممثلين لامر الله قائلين لرحمته حتى تشاك
 خلوت قطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب الذي بهم فرحون فمن تدبر هذه الآية ونزلها
 على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اي الحزبين هو **فائدة** ان الله سبحانه قال
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامر من بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم
 المفلحون فخص هؤلاء بالفلاح دون من عداهم والداعون الى الخير هم الداعون الى الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ابي فلان وقباس فلان وفقه فلان **فأئذ** قال
 ان الله سبحانه ذم من اذ ادعى الى الله ورسوله اعرض ورضي بالخيار الى غيره وهذا شأن
 على التقليد فكل من اعرض عن الداعي له الى ما انزل الله ورسوله الى غيره فله نصيب
 من هذا الذم فمستقل ومستقل **فأئذ** قال امر بامر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم باخذ قول
 من الامة بعينه ونزك قول نظيره ومن هو اعلم منه واقرب الى الرسول والد كوفي قوله
 تعلم فاستلوا اهل الذكروا القرآن والحديث الذي امر الله تعالى باسم نبيه ان يدل كونه بقوله اذ
 ما ينل في يوم تكن من ايات الله والحكمة فهذا هو الذكر الذي امرنا باتباعه وامر من لا علم
 عنده ان يسأل اهله وهذا هو الجب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذي ذكر الذي انزله
 على رسوله ليخبروه به فاذا خبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كان شأن ائمة اهل العلم
 لم يكن لهم قلد معين يتبعونه في كل ما قال فكان ابن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنة لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون اهل العلم
 خصوصاً عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة
 عن شأن بينهم فقط وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لا حد بابا عبد الله استأعلم بالحديث
 مني فاذا صح الحديث فاعلمني حتى اذهب اليه أما ما كان او كوفياً او بصرياً لم يكن احد
 من اهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ووجهه في اخذه وسدده ويخالف له
 ما سواه **فأئذ** قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ارشد المسفتين لصاحب الشجرة بالسؤال عن
 حكمه وسنته فقال قتلة قتلهم الله فدعا عليهم حين اتوا ليعير علم وفي هذا التحريم
 الاقناء بالتقليد فانه ليس علماً باتفاق الناس فان ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم وكذلك السؤال ابي العيص الذي روى بامرأة مستأجرة
 لاهل العلم فاهل العلم اخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر الزاني اقره على ذلك ولم ينكره
 فلم يكن ثمه سوالهم عن ارايهم ومذاهيهم **فأئذ** قال اولوا الامر فيهم الامراء وقيل هم
 العلماء وروايتان عن احمد وغيره والتحقيق ان الآية تتناول الطائفتين طاعتهم
 من طاعة الرسول لكن خفي على المقلدين اهلهم غايطاعون في طاعة الله اذا امروا بالله

ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحينئذ تجتمع امة
تبع الطاعة لله ورسوله فابن في الآية تقدير اراء الرجال على سنة رسول الله صلى
وايثار التقليد عليها **فائدة** قد صرح النبي صلى الله عليه وآله قال فانه من يعش منكم
بعدى فيرى اختلافا كثيرا وهذا دم للختلافين وتحذير من سلوك سبيلهم
وانما اكثر الاختلاف وتفاقم امره بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين
شنتوا الحجة وصيروا الهادة شبة مائل فرقة شذويعها وتذويعها وتذم من
خالفها ولا يرون العمل بقولهم حتى كانوا ملة اخرى سواهم يدعون ويكذبون
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومدبرهم ومدبرنا هذا والنبي
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان يتقادوا
الى كلمة سواء بينهم كالحق ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقر الله
كخصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضا اربابا فلو تفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل
منهم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كلهم الى السنة واثار الصحابة لقل الاختلاف
وان لم يعد من الارض وطرد الجند اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث
فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتقا واقل اختلافا منهم لما بنوا على هذا
الاصل وكلما كانت الفارقة عن الحديث بعد كان اختلافا فصح في انفسهم اشد
والكذب وان من رد الحق مرج عليه امرة واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب
فلم يدركوا اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم فصح في امر مرج
فائدة لا يقال ان الائمة المتقلدين في الدين على هدى فمقلدوهم على هدى
قطع الا انهم سألوا كون خلفهم لا نأقول سلوكهم خلفهم مبطل لتقليدهم لهم
فظعا فان طريقهم كانت اتباع الحق والذي عن تقليدهم فمن ترك الحق وركب
ما خول عنه ونهى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم وهو من المخالفين لهم
وانما يكون على طريقهم من اتبع الحق وانقاد للادلة ولم يتخذ رجلا يفتي
الرسول صلى الله عليه وآله مختارا على الكتاب السنة بعرضها على قوله وهذا يظهر

بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهاً وتبليساً بل هو مخالف للاتباع وقد
فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سلوك وطريق
المتبع والاتباع بمنزلة ما أتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى
الاتباع وأهلها وذم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرة
ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طبع لا يحتمل إلا مجلد مستقل
من التأليف إذا بطل التقليد وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي
الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله قال تركت فيكم
أمرين لن تضلوا ان تمسكتمهما كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله فائدة العالم
يزل ولا بد لأطيس معصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وتزيل قوله منزلة قول العصوة
فهذا الذي ذمه كل عالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس له مميزات ذلك
فيما خذون الدين بالخطأ ولا بد فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون
ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عن قلوبهم فالخطأ واقع
منه ولا بد قد ذكر البيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن أبيه عن
جدة مرفوعة أنقولة العالم وانتظر رأيته وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
ما اتخوف على امتي ثلاث زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعتقادكم من
المعلوم ان المخوف في زلة العالم تقليد فيها إذ لو التقليد لم يخف من زلة العالم على
غيره فإذا عرف أنها زلة لم يحزن له ان يتبعه فيها باتفاق المسلمين فإنه اتباع للخطأ
على عمل ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعمى ومنه وكلاهما مفترط فيما أمر به فأنزل كل طائفة
من معاشي المقلدين قد انزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من طهر
إلى آخرهم إلا من قلده في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعاب
بها ولا وجه للنظر فيها إلا التحمل وأعمال الفكر وكذا في الرد عليهم إذا خالف قولهم في متبوعه
وهذا هو المسوغ للرد عليهم عندهم إذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله
فالواجب التحمل والتكلف في إخراج ذلك النص عن دلالة التحميل لدفعه بكل طريق

حتى يصح قول متبوعهم في الله لدينه وكتابه وسنة رسوله وليدعه طاعت تشل
 عن شئ الايمان وقد ركنه لولان الله ضمن لهذا الدين ان لا يزال فيه من يتكلم بآراء
 ويذب عنه فمن اشوع ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد
 استخفافا بحقوقهم واقل رعاية لواجبها واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول
 رجل واحد منهم ولا الى فتواه غير صاحبه الذي التحذرة وليجته من دون الله ورسوله
صلوات الله عليه في كل ما يعجب من هذا كله ان معاشر اهل التقليد اذا وجدوا آية من كتاب
 الله توافق رأي صاحبهم اظهروا انهم يأخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما قاله
 صاحبهم لا على الآية واذا وجدوا آية نظيرها يخالف قوله لم يأخذوا بها وتطلبوا لها
 وجرة التأويل واخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه وهكذا يفعلون في نصوص
 السنة سواء اذا وجدوا حديثا صحيحا يوافق قوله اخذوا به وقالوا لنا قوله صلوات الله
 عليه كيت واذا وجدوا آية حديث صحيح لم يأخذوا به واذا وجدوا حديثا صحيحا لم
 يكن لهم منها حديث واحد فيقولون لنا قوله صلوات الله عليه كذا وكذا واذا وجدوا امرسلا قد
 وافق رأيه اخذوا به وجعلوه حجة فاذا وجدوا آية منسلة يخالف رأيه اطرحوها
 كلها من اولها الى اخرها وقالوا لا نأخذ بالمرسل واعجب من هذا انهم اذا اخذوا بالآية
 منسلة كان او مسند الموافقة رأى صاحبهم ثم وجدوا فيه حكما يخالف رأيه لم
 يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأيهم
 قلده وليس حجة فيما خالف رأيه ذكر في الاعلام من هذا طرفا فرجعة فانه من عجيب
 امورهم والمقصود ان التقليد حكم عليهم بذلك وقادهم اليه فمروا بحكموا بالرسول
 على التقليد لم يقموا في مثل هذا فان تلك الاحاديث ان كانت حقا وجب الاتباع
 ولاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يوجب شيئا مما فيها فاما ان تصح ويؤمن بها فيما
 قول المتبوع وتضعف او ترد اذا خالفت قوله او تول هذا من اعظم الخطا والتناقض **فان قيل**
 فروع التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله وامر رسوله هذا اصحابه لحوال انهم سلكوا طرق اهل العلم
 امر الله فانه امرهم ما تنازع فيه المسلمون والى الرسول المقلدون قالوا اننا نرى من قلنا واما امر رسول الله

فانه صلوات الله عليه عند الاختلاف لاخذ بسنة وسنة خلفائه الراشدين المهديين وامران يتمسك
بها ويعض عليها بالنواجذ وقال المقلدون بل عند الاختلاف يتمسك بقول مقلدنا
ونقدمه على كل ما عداه واما هدي الصحابة فمن العلوم بالضرورة انه لم يكن فيهم
شخص واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من
اقواله شيئا ولا يقبل من اقوالهم شيئا وهذا من اعظم البدع وافحج الحوادث فاما مخالفهم
لائمتهم فان الائمة فهو اعن تقليد هم وحدثوا منه واما سلكهم ضد طريق اهل العلم
فان طريقهم طلب احوال العلماء النظر فيها وعرضها على القرآن والسنن الثابتة عن
رسول الله صلوات الله عليه واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منها قبلوه وما اواف الله به
وقضوا به وافتوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه وردوه وما لم يتبين لهم كان عند
هم من مسائل الاجتهاد التي غابتها ان تكون سائغة الاخذ لا واجبة الاتباع من غير ان يلزموا
بها احد ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما
هو لاء الخلف فمكسو الطريق وقلوبوا وضاع الدين فيفوق كتاب الله وسنة رسوله و
اقوال خلفائه وجميع اصحابه فعرضوها على اقوال من قلدها فما وافقها منها قالوا
وانقاد والامة مذعنين وما خالف اقوال متبوعهم منها قالوا اجمع الخصم بكذا وكذا ولم
يقبلوا ولم يدنووا به واحتال فضلا وهم في ردّها بكل ممكن ونظروا لها وجوه الحيل
التي تردّها حتى اذا كانت موافقة لذهابهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها شنعوا
على منازعهم وانكروا عليه ردّها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصوص بمثل هذا
ومن له همة تسمى الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومع من
كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الخيم والخلق الذميم والله غفور رحيم **فانكروا**
ان الله انشئ على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بالا حسان
واتبأهم هو سلك سبيلهم منها جهم وقد هو اعن التقليد كون الرجل امعة واخبروا
انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم والله الحمد رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين
وقد اعادهم الله وعافاهم مما ابتلى من يرد النصوص لآراء الرجال تقليد لها فهذا التقليد

ضد متابعتهم وهو نفس مخالفتهم فالتابعون لهم بإحسان حقاً هم أولو العلم والبصائر
 الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله بأولاً قياساً ولا معقولاً ولا قول
 أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عياراً على القرآن والسنة هؤلاء أتباعهم
 حقاً جعلنا الله منهم فضلاً ورحمة **فأئذ** كان الصحابة يفتنون ورسول الله صلى
 الله عليه وآله بين أظهرهم ولم يكن ذلك تقليداً للمستفتين لهم لأن فتواهم إنما كانت تبليغاً
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم تكن فتواهم تقليداً لأبي فلان و
 فلان وإن خالفت النصوص فهم لم يكونوا يقلدون في فتواهم ولا يفتنون بغير
 النصوص لم يكن المستفتون لهم يعتمدون لأعلى ما يبلغوه فهم إياه عن بنيهم فيقولون
 امر بذلك أو فعل كذا أو خي عن كذا هكذا كانت فتواهم تخرج على المستفتين كما هي
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الواسطة بينهم وبين
 الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم من مستفتيهم لم
 يعملوا إلا بما علموه عن بنيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء بواسطة وهو لا يغير
 واسطة ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الأمة ليحلل به أحله ويحرم ما
 حرمه ويستقيم ما أباحه وقد أنكر النبي صلى الله عليه وآله من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر
 علي بن السائب وكذب به وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر وأنكر على من أفتى باغتصاب
 الحريم حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم كمن يفتي بما لا يعلم صحته وأخباره
 أتم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلى الله عليه وآله كان أحدهما كان يبلغه ويشير
 عليه فهو حجة باقراة لا يجوز افتاءهم الثاني ما كانوا يفتنون به مبلغين له عن بنيهم
 فهم فيه رواية لا مقلدون ولا مقلدون **فأئذ** قد جاءت الشريعة بقبول قول
 القائلين الخارص والقاسم والمقوم والحاكمين بالنسبة في جزاء الصيد وليس فيه
 ما يستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قبول قول هؤلاء
 من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول الغيبة في الدين من غير قيام
 دليل على صحته بل يخرج أحسان الظن بقائلها مع تجوز منه على ما ليس قبول الأخبار

والشهادات ولا تتركز إلى التقليد في الفتوى والخبر هذه الأمور يخبر عن امر حسي طريق العلم به اذراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبل خبر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال او قبل وقبول خبر الخبر عن اخبر عنه بذلك وهلم جرا هذا حق لا ينزع فيه احد فاما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن رؤية سماعه وادراكه فإين هذا ما يوجب علينا وليسوغ لنا ان نفتي بذلك او نحكم به وندين الله به ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة وأثار الصحابة واقول من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الامم في القبلة ودخول الوقت وغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديل والجرح فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم واذا كان تقليدا لها فانه سبحانه شرع لنا ان نقبل قول هؤلاء ونقلدهم فيه ولم يشرع لنا ان نسلم احكامه عن غير رسوله صلى الله عليه وآله عن ان نترك سنة رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الامة **وقائلان** ان من رحمة الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا لاننا لم نكن ندرى من نقلد من المفتين ^{الفقهاء} وهم عدو فوق المشين ولا يدرى عدوهم في الحقيقة الا الله فان المسلمين قد ملأوا الارض شوقا وغربا وجنوبا وشملا وانتشر الاسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو كلفنا به لوقعت في اعظم العنت الفساد وكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه واجاب الشيء واسقاطه مع ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم فالاعلم فمضى ما حل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلا عن المقلد الذي هو كالاخي وان كلفنا بتقليد البعض وكان جعل ذلك الى تشهينا واختيارنا فاصار ديننا يتبعنا

لا زادتنا واختيارنا وشهواتنا وهو عين المحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 رسول الله وامينه على وحيه وحجته على خلقه ^{صلى الله عليه وسلم} ثم يجعل الله هذا المنصب له بعد ابد
فائدة كل واحد منها ما موربان يصدق الرسول فيما اخبر ويطيعه فيما امر وذلك لا يكون
 الا بعد معرفة امره وخبرته ^{صلى الله عليه وسلم} فيجب الله سبحانه من ذلك محبة الامة الامامية حفظها
 ودينها وصلاحياتها معا شهما ومعادها وبكمال ذلك تضيع مصالحها وتفسد احوالها
 فما خراب العالم الا بالجهل ولا عارته الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قل الشرف اهله
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشرف الفساد من لم يعرف هذا فهو ممن لم يجعل الله له
 نورا قال الامام احمد لو العلم كان للناس كالبهاثم وقال الناس احوج الى العلم منهم
 الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين وثلاثة والعلم يحتاج
 اليه في كل وقت **فائدة** ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ولا يجب
 عليه ان يعرف ما لا تدعو الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاءة لمصالح الخلق ولا تعطيل
 لمعاشهم فقد كان الصحابة قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعادة حردتهم والقيام على امورهم
 والضرب في الارض ليتاجروهم والصفى بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غيرهم
فائدة العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدرات الاذهان ومساائل
 الجواهر والافان وتقريرات العقول وتعرفات الاحلام وتأويلات الجملات والتمكك
 اهل البطالة وذلك بحمد الله ايسر شيء على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كتاب
 الله الذي يسره للذكر كما قال ولقد يسرنا القرآن للذكر فضل من مذكر قال البخاري في
 صحيحه قال مطر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل تضيع عليه
 مصالحه وتتعلل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة محكمة
 واصول الاحكام التي تدور عليها خمسمائة حديث وفرشها وتفصيلها نحو اربعة آلاف
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدار انت الاذهان والمغلوطات المسائل و
 الفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في نحو زيادة وثقل

والذين كل حاله في غربة ونقصان **فائدة** من ادعى ان جميع العلماء صرحوا بجواز
التقليد في دعواه باطلة وقد تكفي الاعلام وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة
الاسلام في ذم التقليد واهله والنهي عنه ما لا يكاد يخصصه وكانوا يسمون المقلد الامعة
ومحقب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجال وكانوا يسمونه الامعة
لا بصيرته وليمون المقلدين اتباع كل ناعق يملأون مع كل صاحب لم يستضيئوا بنور العلم
ولم يلجأ الى ركن وثيق كما قال فيهم علي بن ابي طالب وكما سماه الشافعي حاطيل وفيه عن
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر نعم الله ورسوله المسلمين دعا
الى كتاب الله وسنة رسوله وامر باتباعهما دون قوله وامر بان تعرض لقوله عليهما
فيقبل منهما ما وافقهما ويرد ما خالفهما وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل السيرة
لم يظفوا فيها بنص عن الله ورسوله ولم يجدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم
فقلده وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب ان التقليد انما يباح للمضطر وامر من عدل
عن الكتاب والسنة واقتوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد
فهو كمن عدل الى الميتة مع قدرته على المذكور فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل
الا عند الضرورة فجعلوا حال الضرورة راس امورهم **فائدة** جعل الله سبحانه في فطرة
العباد تقليد المعلمين للمعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والفنون وهذا
ظاهر لا ينكره عاقل ولكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبع
بغير حجة توجب جعل قوله وتقدمه على قول من هو اعلم منه وترك الحجج لقوله وترك
اقتوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطرة احد
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلبة الحجج والدليل على صحة
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والمنج الساطعة والادلة الظاهرة
والآيات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحجج وقطع المعدن في هذا وهم اصدق خلقه
واعلمهم ابرهم اكملهم وانما اوجب الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجج وظهور الايات
المستلزمة لصحة دعوتهم لما جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا هو

مشترك بين جميع أهل الأرض مؤمنهم وكافرهم برهم وفاجرهم هو الانقياد للحجة
 وتطهير صاحبها وأن خالفوه عناداً وبغياً فلفوات اغراضهم بالانقياد ولقد احسن الله
 ابن وجه قول الحق في قلب سامع ودعه ففقد الحق بسري وشرق
 سيولته رشداً او ينسب نفارة . كما ينبغي التوثيق من هو مطلق
 ففطرة الله سبحانه وشرعه من اكبر الحجج على فرقة التقليد وكل منولود لما هو ولد على فطرة
 الحق فابواه يحفظانه ويشفعانه ويملكانه ويحببانه وكان امر الله قدر امقد ولا
فائدة لا يقال ان الله فادى بين الاذهان كما فارى بين قوى الاذهان فلا يلزم
 بحكمته وعبد له ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة
 لاننا لا نذكر لك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في
 كل مسألة مستقلة من مسائل الدين دقة وجلالة وانما انكرنا ما انكره الامة ومن تقدمهم
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد انقضاء المشرق والفاضلة والقرن
 الرابع المذكور على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب رجل واحداً وجعل فتاواه بمنزلة
 نص من الشارح بل يقدمها عليه يقدم قوله على اقوال من يعد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من جميع علماء ائمة الاكتفاء بتقليده عن تلقي الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله
 وهذا منع تضمنه الشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بلا علم والاخبار عن مخالفه
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب يقول
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل ادلة الكتاب والسنة متما^{لغة}
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشئ وضده في وقت واحد دينه تبعاً لآراء الجماعة
 وليس له في نفس الامر حكم معين فهو لما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالف متبوعه
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذا عرف هذا فاعلم
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما امره الله
 به ونهاه عنه ثم يلتزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو ليسوا امثاله من دله

الرسول فكل أحد سواه قد خفي عليه بعض ما جاء به ولم يخرج له ذلك من كونه
 من اهل العلم ولم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق وتباعدوا عن الله تعالى
 كل أحد ما استطاعه وبلغته قلوبهم من معرفة الحق وعلمه فيما خفي عليه منه
 فاختأه او قلد فيه غيرة كان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف
 ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا
 ينصبه معيارا على وجهه ويعرض عن اخذ الأحكام واقباصها من مشكاة الوحي
 فان هذا يناقض حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة
 كما وقع فيه من وقع **قاعدة** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول ^{صلعم} ^{وهو} ^{كما}
 انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد مماته فلو كان حيا بين اظهروا وتحاكموا الى غير
 لكننا من اهل الذم والوعيد فسننته وما جاء به من الهدى دين الحق لم نمت ذلك
 فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم تفقد من بيننا سنته ودعوته وهديه و
 العلم والايمان بحمد الله مكانهما من ابتغاهما وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ
 الذكر الذي انزله على رسوله فلا يزال محفوظا لحفظ الله محيا لحياته لنقوم حجة الله
 على العباد قريبا بعد قرن اذ كان نبيهم اخرا لانبياؤه ولا نبي بعده فكان حفظه ^{تد}
 وما انزله على رسوله مغنيا عن رسول آخر بعد خاتم الرسل والذي اوجب الله سبحانه
 وفرضه على الصحابة من تلقى العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرهما كونه
 واجب على من بعدهم وهو حكمهم لا ينسخ ولا يتطرق اليه التسخ حتى ينسخ الله العالم
 ويطول دنيا وقد ذم الله تعالى من اذا دعي الى ما انزل الله والى رسوله صلا واعرض
 وحذره ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وحذر
 من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفتنة
 في قلبه والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراضه
 عما جليه ومخالفته الى غير ما يصيب بالعذاب اليم ولا يدركه ما يصيبه من الله اذ قضى
 امره على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا خير

قال ابو عبد الله
 عبد البر بن عبد
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 او خفي عليه بعض
 امره ما نفي قلت
 وامنه الخ لا ينفك
 جوارا في الاعلام
 ويخبر به
 في الحسن فان

بعد قضاءه من البتة **فإن** قالت كل فرقة من المقادير أنه يسوغ أو يجب
تقليد من قبله دون غيره من الأئمة الذين هم موصوون أو أعلم منه وأقل ما في
ذلك معارضة قولهم بقول الشافعي الأئمة في ضرب من الأدلة بعضها ببعض ثم
يقال ما الذي جعل متبوعها أولى بالتقليد من متبوع الفرقة الأخرى في كتابه أو
سنة ذلك وهل تقطعت الأمة أمرها بغير ما زاد براد صار كل حزب بما لديهم فرحون لا
يهدل السبب لكل طائفة أنه عجمي متبوعها ونبائي عن غيره وتنتهى عنه وذلك بمقتضى
الفرقة من الأئمة وجعل حينئذ الله تابعاً للتشريع في الأغراض وعرضة للاضطراب باختلاف
الفرق على أن التقليد ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه، ويكفي في
إسناد التقليد من أفضل أصحابه ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض وأولم يكن فيه
من الشناعة إلا إيجابهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة
كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجب صارت أفتى وأحكم بقول واحد من مشايخ المذاهب
أحق بالقبول ممن أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وإبي كعب
وإبي الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه
فإن المقادير حكموها على الله تعالى قد لا وشرعاً بالباطل جهلاً والمخالف لما
أخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله فآخروا الأرض من القائمين لله بحجة وقالوا الميريق في الأرض
عالم منذ الأعصار المتقدمة وقالت طائفة ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة روح
وإبي يوسف وزفر بن محمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الخنفية
وقال بكسر بن علاء القشيري المالكي ليس لأحد أن يختار بعد المائتين من الهجرة وقال آخر
ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي وسفيان الثوري ووكيع وابن المبارك وقالت طائفة
ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي ثم اختلفت المقادير فمن يؤخذ بقوله من المنتسبين
إليه ويكون له وجه يفتي ويحكمه ومن ليس كذلك ثم اختلفوا في أنسد باب الاجتهاد على
أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان وعند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم الله
بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم لم يجل لأحد بعد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله

فإن قيل ما الذي جعل متبوعها أولى بالتقليد من متبوع الفرقة الأخرى في كتابه أو سنة ذلك وهل تقطعت الأمة أمرها بغير ما زاد براد صار كل حزب بما لديهم فرحون لا يهدل السبب لكل طائفة أنه عجمي متبوعها ونبائي عن غيره وتنتهى عنه وذلك بمقتضى الفرقة من الأئمة وجعل حينئذ الله تابعاً للتشريع في الأغراض وعرضة للاضطراب باختلاف الفرق على أن التقليد ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه، ويكفي في إسناد التقليد من أفضل أصحابه ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض وأولم يكن فيه من الشناعة إلا إيجابهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجب صارت أفتى وأحكم بقول واحد من مشايخ المذاهب أحق بالقبول ممن أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وإبي كعب وإبي الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه

الشارح عليه ووصفه العلماء القائلين بحشيتهم آية ورفع درجاتهم وضمه لهم
 الملائكة في شهادتهم كما دلت على ذلك الآيات والآثار والأحاديث المستندة وقد
 كان من مضى من الأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين خصوصاً عصاة المحدثين
 قائمين بنشر علوم الاجتهاد في جميع الأفاق وهم في ذلك متفاضلون فمنهم من كان
 الكتاب منهم القائم بضبط السنن والحديث المسطاب فما أعظم حظ من بذلك
 وجهدها في تحصيل العلم حفظاً على الناس بما بقي في أيديهم منه فإن في هذه
 الأزمنة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحجب الدنيا وقد فنع الحرص منهم من
 علوم القرآن بحفظ سواده وأغفل علم تفسيره ومعانيه ففهم أحكام الشريعة من
 مبانيه وأقصر من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرهم جاهل
 منه بعلم الأئمة فضلاً عن الدلالة ومنهم من قنع بزيادة أذهان الرجال وكفاية أفكارهم
 وبالنقل عن مذهبه وقد سئل بعض العارفين عن المذهب فأجاب أن معناه
 دين مبدل ومع هذا يخيل إليه أنه من رؤس العلماء وهو عند الله وعند علماء
 الدين اجعل الجمل بل بمنزلة قسيس النصارى أو حبر اليهود لأن اليهود والنصارى
 مأكفرون الأبائهم في الأصول والفروع وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
 سنن من كان قبلهم الحديث فأئدة المصنفون المتصفون بالانكسار على نصيب
 إمامهم المعتمدون عليها اعتماداً للأئمة قبلهم على الأصلين الكتاب السنة قد رفع
 في مصنفاتهم خلل كثير من وجهين عظيمين الأول أنهم يختلفون كثيراً فيما ينقلون
 من نصوص إمامهم وفيما يصحونه منها وصارت لهم طرق مختلفة خاسية وعراقية
 وبغدادية وهندية فترى هؤلاء ينقلون عن إمامهم خلاف ما ينقله هؤلاء
 والمرجع في هذا كله إلى إمام واحد وكتبه مدونة مروية موجودة أفلاكانوا يراجعون
 إليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها الوجه الثاني ما يفعلونه في
 الأحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على
 ما يذهبون إليه نصوصاً لقولهم وينقصون من الفاظ الحديث تناقضاً وتارة يزيدون فيها

وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد الغزالي وقد بسط الكلام على ذلك
 ابن أبي شامة الشافعي رضي الله عنه في كتابه المؤمل للرد على الأمر الأول لأن طول المقال يذكره هنا
قائد قد يسر الله تعالى له الحمد والوقف على ما ثبت من الأحاديث وتجنب ما ضعف
 منها بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسانيد فالجوامع هي المرتبة على
 الأبواب من الفقه والرقائق والمناقب وغير ذلك فمنها ما اشترط فيه الصحة أو لا يذكر
 فيه الأحاديث صحيح على ما شرطه مصنفه ككتابي البخاري مسلم وما الحنفي وما واستدل
 عليهم ما كان السنن الأربعة وسانن الأربعة قطني والبيهقي وغيرهم فلا بد من واحد فيجب
 الاشتغال بهذه الكتب النفيسة المصنفة في الأحاديث وفي شرحها وعرضها ولكنهم
 افترسوا ما هم وعمرهم بالنظر في أقوال من سبقهم من المشايخ والفقهاء وتكون النظر
 في نصوص نبيهم المعصوم من الخطأ وأما أصحابه الذين شهدوا الوحي وعينوا المصطفى
 وفهموا أمراد النبي صلى الله عليه وآله فما خاطبهم بقرائن الأحوال أن ليس الخبر كالمعاينة وقد كان
 العلماء في الصدر الأول معذرين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث لأن الأحاديث
 لم تكن حاضرة فيما بينهم مدونة إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال وهم متفرقون في البلاد
 فتجمع الحفاظ الأحاديث المحيطة بها في كتب نوحوها وقسموها وسماها بالطريق فبوابها
 وترجموها وبينوا ضعف كثير منها وصحة وفسر القرآن والحديث وتكلموا على
 غريبه وفقهها وكل ما يتعلق بها من مصنفات عديدة جليلة فالآلات متهيئة
 لطالب صادق ولذي همة وذكاء وفطنة وأمانة الحديث هم القدوة في فهمهم وجوب
 الرجوع إليهم في ذلك وعرض آراء الفقهاء على السان والآثار الصحيحة فما
 ساعدة الأثر فحق المعتمد والأفلا يطل الخبر بالراي الأبت **فأشك** التعصب
 لمذهب الإمام المقلد ليس هو باتباع أقواله كالجماعة كما كانت بل بالجمع بينها وبين
 ما ثبت من الأخبار والآثار ويكون الخبر هو المتبع ويؤمل كلام ذلك الإمام تنزيلا له
 على الخبر والآثار والأمر عند المقلدين وأكدهم بخلاف هذا إنما هم يؤولون تنزيلا
 له على نص أمما هم ثم الشافعية كانوا أولى بما ذكرناه لنص ما معهم على ترك قول إذا

قلت ومن هذا الباب
 أن يدين السلام من
 الأئمة لا علم من
 السلام أعين من
 بيان فيه أساليب
 من بعض السلف على
 الحديث والى هذا
 صحة تنوع في الكتاب
 ووجوده في كتاب
 على تفسيره في
 السيرة من خارج
 سيرة من كان

ظفر محمد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله خلافة فالتعصب له على الحقيقة انما هو
 امتثال امره في ذلك وسلوك طريقته في قبول الاخبار والبحث عنها والتفقه فيها
 وقد روي عنه في ترجمته في تاريخ دمشق ما ورد عنه في ذلك واما الذين
 يظهر من التعصب لاقوال الشافعي وغيره كيفما كانت ان جاءت سنة بخلافها
 فليسوا متعصبين في الحقيقة لانهم لم يمتثلوا امره ابا فاهم كذا شأن
 المقلدين الآخرين في ائمتهم قاعته وامنه يا اولى الابصار فائدة قال ابن
 ابي شامة رحمه الله في كتابه الموقل ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في مذهب كل امام ويعتقد
 في كل مسألة صحت ما كان اقرب الى دالة الكتاب السنة المحكمة وذلك يسهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم وليتجنب التعصب النظر في طرائق الخلاف المتأخر
 فانها مضیعة للزمان واصفوة مكدرة ولم ينزل الامر على ما وصفت الى ان استقر
 المذاهب المدونة ثم اشتهرت المذاهب الاربعة وهجر غيرها فنقصرت همم اتباعهم
 الا قليلا منهم فقبلوا ولم ينظروا فيما نظريه المتقدمون من الاصلين الكتاب
 السنة فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صار من يروم رتبة الاجتهاد يتعجلون
 له ويزدرون فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع المتيسر من الكتب المعتمدة اذا لزق
 الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا فاهم المتأخرين
 وعدم المعهدين ومن اكبر اسبابه تعصبهم وتقيدهم برق الوفوف وجهد اثر
 المتصدين منهم على ما هو المعروف الذي هو منكر ما لو انهم حاصله وعنه
 ان هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه وعملوا به ونسبوا انفسهم اليه صنفوا فيه كتباً
 ضخمة وسقوا به قرايطير كثيرة وملأوا بها اقطار الدنيا وبلغت دفاقة وطوامير
 من الثرى الى الثرى لا يلجج احد من المسلمين الى الاشتغال به وتضييع عمره بدركه
 وحفظه وصونه فان غالبه رأي الرجال ومسائله تناقض ما جاء عن الله ورسوله
 بل وما احق به حراق والحق والحق كيف كتاب الله العزيز وسنة رسول الله المظهر في كفاي

لاحكام الحوادث الموجودة والاثنية كلها ومحيط بجملة ما يحتاج الخلق اليها كما بينا ذلك في رسالة
ظفر الالهي بما يجب في القضاء على القاضين بالله التوفيق

خاتمة الكتاب

هذه الفوائد التي ذكرناها فصول حسنة واصول مباركة ضيئة كثيرة الفوائد عظيمة
العوائد ينبغي لكل من يستني بالعلم النظر فيها والاطلاع عليها وقد رايت ان اختمها
بفائدة اعنى بيانا لبرحامد الغزالي في اول كتابه الاحياء وهي ان ادلة الطريق
هم العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقد شغل عنهم الزمان لم يتركوا المرسومين وقد استحوذ
على اكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان واصبح كل واحد يعاجل حظه مشغوفا
فصار يرى المعروف منكرا او المنكر معروفا حتى ظل علم الدين مندرا مساويا للملوك
في اقطار الارض منطسا ولقد خيلوا الى الخلق ان لا علم الا فتوى حكومة يستعين بها
القضاة على فصل الخصام عند تهاشش الطعام او جدل يتدرب به طالب المباحثات
الى الغلبة والافحام او سمع مزخرف يتوسل به الواعظ الى استدراج العوام اذ لم يروا ما سوا
هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للحطام فاما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف
الصالح مما سماه الله تعالى في كتابه فقها وحكمة وعلماء ورضاء ونورا هداية ورشدا
فقد اصبح بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا الى اخر ما قال فان الله وانا اليه راجعون
هذا ونقول يا ربنا انك لتعلم اننا لم نجعل احدا من الناس عيارا على كلامك وكلام
رسولك ونرد ما تنازعنا فيه اليه ونتحاكم الى قوله ونقدم اقواله على كلامك وكلام
رسولك وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا اهلون من ان نقدم كلامهم اراهم
على وحيدك بل اقمنا بما وجدناه في كتابك وبما وصل اليك من سنة رسولك وبما
افتي به اصحاب نبينا ومن تبعهم بالا حسان من محمد في امه رسولك ومبلغ سنن نبينا
ما استطعنا وبلغ اليه علمنا وان عد لنا عنك فخطئنا لا نهدلهم ولم نتخذ من دونك ولا
رسولك ولا المؤمنين ليجهة ولم نفرق بيننا فنكون شيعا ولم تقطع امرنا بيننا وبين اهلنا
المؤمنين واصحاب الاخبار وعصاة الانار قدوة لنا ونساطينا وبين رسولك ونقائصهم

ما بلغوه للناس رسولك فاتبعناهم في ذلك فقد بيناهم فيه إذ أمرنا أنت يا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن تسمع منهم فقبل ما بلغوه عنك وعن رسولك فسمعنا ذلك لرسولك وطاعة وحباً وكرامة
 ولم نتخذهم رياءً بالتفكير إلى أن الله وخصام بهما ونعادي عليهما بل عرضنا أن الله عز وجل على كتابك
 وسنة رسولك فما وافقنا قبلناه وما خالفنا عرضنا عنه وتركناه وإن كانوا أعلم منا بك
 وبرسولك فمن وافق قوله قول رسولك كان أعلم منهم في تلك المسئلة ثم ندعو الله عز وجل
 طريقته قوم لم يبقوا ما بحق العلم وأراد به الدنيا وأعرضوا عما لهم في الآخرة من الدرجة العليا
 فلم يهتأوا بالجلالة ولم يمنعوها بضارته بل خلقت عندهم ديباً ختته ورتت حالته عز وجل
 جماعة من السادة فعظموه وبجلوه ووقروه واستغوا به ورأوه بعد المعرفة أفضل ما
 أعطى البشر واحتقرنا في جنب كل مغفّر ونلوا فما أثنى الله خيرهما التكرم وكيف لا يكون
 الأمر كذلك والعلم حياة والحمل موت وبينهما كما بين الموت والحياة وعن ابن عمر رفعه من
 قرأ القرآن فكانما استدجت النبوة بين جنبيه إلا أنه يوحى إليه ومن قرأ القرآن فأنشئ
 أن أحد من الخلق أعطى أفضل مما أعطى فقد حقر ما عظم الله وعظم ما حقر الله اللهم
 فاحصلنا من أهل القرآن وخُدامه ومن متبعي السنة رطاباً إلى الحديث في كل حال و
 المتمسكين بأحكامها إنك على ما تشاء قدير ولا إله إلا أنت جد يد وحيث وصل الكلام إلى
 هذا المقام وانتهى مشي القلم بما خطه من هذا الأرقام فلنحمده بالمحمد لله رب العالمين
 فإنها كلمة مباركة جعلها الله سبحانه مفتحة قرآنه وأخر دعوى أهل جنانه وخصمها من
 اجتباها من خلقه فكساها ملائكة رسالته ورضوانه وكان ختام زبده وتمام رقمه
 يوم الأحد لعله السابع من شهر رمضان المبارك من شهر سنة أربع وتسعين و
 مائتين والف للهجرة على صاحبها الصلوة والتحية في بلدة يهودى آل الحمية على يد
 مؤلفه الراحمي رحمة ربه الباري أبي الطيب **صديق بن حسن بن علي القزويني**
 الحسيني البخاري ختم الله له بالحسن وزيادة وزاده بسطة في العلم والإفادة
 لقد فرطت في حسن ابتداء يومه وتخلصي يوم الزحام وفي المختار أرحم عفو ربّي لا يرشدني
قد تمت الرسالة الرحمن الختام بعون الله وتوفيقه

حاز الط

تبع

من
تأليف
فكر
والفقه
الحكماء
كذلك
في القاموس
سبزوحي

يقول الراجي رحمة ربه الباري علي بن صديق بن حسن الحسيني القنوجي البجلي
قد تم طبع هذا الكتاب الفائق ذي المنهل العذب المرائق المسمى ^{٥٤} ذخرة الحق من ادب الفقيه
بدار الطباعة العامرة ذات المحاسن الباهرة في ظل من تجلت بها مراتب الدولة و
الرياسة وتجلت بها كواكب السعادة والسياسة نخبة الرؤساء الامجاد سلاله السراة
الصناديد حضرتنا **فواب شا هج** **كان بيكم** منع الله الوجود بدوام
وجودها ولا برحت منه ملة على اياها اسحاب كرمها وجودها وكان طبعه
على ذمة ذي اكرام السنية والحمد الرضية المولوي **محمد عبد المجيد خان**
مدير الطبع بالديار البهوية ولما تكامل طبعة راق للعيون وضعه انطلق من السيد
النقي **ذو الفقار احمد** التقوي الحسيني يراع التضييق في ميدان
التنقيح بشركة اللوذعي الامعي المولوي **محمد عبد الصمد** الفشاري وكان قد
تصدى لوزرة المفيد ونسخه المجيد الحافظ الصالح السعيد **علي حسين** البكوي
عافاه الله القوي فكان تمام طبعه وايناع طبعه في اخر شهر الله ذي الحجة من شهر
سنة اربع وتسعين ومائتين الف الهجرية المحمدية على صاحبها ازكى سلام وابهى تحية
فلتدبر لي تحرير ختام الطبع ومدحه الشيخ الماجد الفاضل العالم الماهر الكامل
ابو الفتح المدرعو عبد الرشيد بن محمد شاه الكشميري عافاه الله تعالى عن كل مكره ونحي
كل مرض ونشاعر الساهر المتكلم الخبير الحافظ خان محمد خان المخلص الشهير بالله لكل مطلو
وهامدا

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من جلت على وحدانيته آياته وشهدت بيوبيته مصنوعات في سبحان من جعل
لكل جهة هو مولها وانتدب عبادة لطاعته فامانا مصلحتها عن مجليها وصلو ولم
علم من هو خير من الرجح الرسالة وقال استفت قلبك ولو افناك المفتون في اية مسألة

وحلى له راحيابه المخصبين لمربع الشرائع، والمشرقين بثواب لافهام غياها بعبادة
المحادث والوقائع اللهم فصل وسلم عليه اله واصحابه ما طلعت شمس التدين
من اهلها شمس سوا طع، وكانت صناعة احديث النوى اشرف الصنائع، وبعد
فقد وقفت على هذه المصنفة ودونها الوقوف على اكبريت الاحمر ورصفت النطاوول
في تسريح الانظار بما فيها من الدر، والدر، فطفقت استفهم استفهام الدهش الحائر
عما صدق عليه قول الشاعر

ابرق بدا من جانب المغور لامع
أمر ان تقعت عن وجه سلى البراقع
اهذا نسيم الارواح ام نسيم الادواح، قد انفرج مؤلفها اعز الله تعالى بالرتبة التي
لم يصل اليها زيد ولا عمر، ولا سبقة احد في هذا المضمار الا اعياء الدهر ولا غرمان ارق
ملك بيان لا ينبغي لاحد من بعده ونصبت كلمة الحق على المدح والقبول في عهد
اورد كثر الله تعالى فوائده في هذه المقالة من مناهل فوائد القنيا مارق وصفاء، وبوقا
لعباد الله المخلصين له الدين في جنات السنن والاثار قصورا وغرفا وحث لمن اراد
الله به خيرا على التمسك بالسنة المطهرة حثا واجبا وادرك شأ والسلف الصالحين
في قوله صلى الله عليه وسلم ليلبلغ الشاهد الغائب الفرد العلم الذي لا يجر له لسانه
الافالقول الماثور في فميد، الحزبي بان ينشد المنشد هذه الايات فيه

انت في العلم والمعال في	وبث الحديث انت الوحيد
لك عز قد اشرقت بعلاء	شمس فضل بها الضياء يزيد
وعلوم ابدعتها بفهوم	بجلاها يتوج المستفيد
غصبت فيها على فرائد	في نخور احسان هن عقود
سائر انت كالشمس في كل قطر	مشرقات والجوهر منها يزيد
من يضاها في المقام الملع	ان هذا عن غيرك لبعيد
واذا ما انتهي اناس لاصل	انت للمجد اذ نسبت حميد

اعوذ بك يا كبير الذي يتبادر الدهن اليه اذا طاق لفظ الامام وعلامة

الحقيقة النبذة في نواب على لجاه امير المملك السيد الشريف
 صدوق حسن خان بهادر اشرف الله بذاته الشريفة وجوه السنة
 والكتاب وحاله من الدين ينادي بتمام المملكة الى جنات عدن من كل باب ولعمري
 ليس كل من صنف اجاد ولا كل من قال في المراد وما كل رجز يجر به الحادي ولا كل
 معرفة يعرفه اهل النادى ولا كل من رقى المنبر خطيب ولا كل من انتسب نفسه الى
 المحدثين لسبب وقد خص الله حكيمته لكل فن رجالا ولكل ميدان ابطالا ما للذات
 وطعمة العناء وابن مسابقة الجياد من العرجاء نصر الله امرأ حمل مقاتلي هذه على مواقع
 النصيحة والقبول ولم يسود وجه الميضة باستكثار الأراء التي لا ترجع الى اصل من لا يصل
 هذا وقد كتبت هذه الرسالة لحل التصريف والانطباع والتخلت بكل جواهر الختام
 عيون الاسماع فوحت بالطبع لدى الطبع موقع الماء الزلال عند اشندا الغلة وازا
 من يخفي قلصدر العلة بعد العلة قللة رسالة هي كثر الطالب وبغية الراغب اشتدت
 اليها رغبات من ابتلى بولاية الافتاء والقضاء وضافت عليه الارض مع ما لها من كثر
 والفضاء فكان طبعها في دولة الرئيسة التي استعطر من هواطل مكارمها الرائحة والفاحة
 وترنم بثناء محامد ما كل صادق وشاكي غلبت الملوك والولاة بحسن سيرة القبط
 لا يلحق شأوا لبحود والبرج لا يروج عند الصيافى النقاد والنجم مع الشمس تخفى انوارها
 لا تجتمع مع الثمام ازهاره وخطيب اللسان يدحما على منابر الانامل ومدارس اللسان
 في صدور المدارس المحافل حسنة الدهر زينة العصر فاختار الفخر والكمال **نواب**
شاهجهان بيگم صاحبه والية حوزة بهوپال جعلها الله على عدائهم
 منتضى فاضرهم في فتوح حسانه نارا لفضا وبالغ الجهد في تصحيح هذا السفر المبارك
 وتبيين خطائه عن صوابه وعرض النقول على الام المعول عليها وتجريد القشور
 لبابه الغطريف الشريف السند السيف المهند الواسع **والفقار احسن**
 بمشاكدة في الرأي الصائب اللب الشاقب المولى محمد عبد الصمد ابقاه الله
 تقارافلين في حل الحبوب متمكنين على ارائك الهيبة السيرة بتدار الطباعة الواحدة في حوزة

بهو بال بهیمة تخت دلالة المتجمع للخلال السنة الحری هذا الشأن عبد الحمید
خان حسن ذكره وكنیة بكتابة من هو فیها فرید دهره و زمانه و وحید عصر
داوانه الحافظ لكتاب الله المبين والتالی لحديث النبی الامین الشیخ ابی الحسن المزی
علی حسین الكنتوی ثبت له على الصراط السوی فی شمره المبارک و ذی الحجة
من شهر سنة اربع و ثمانین و الف و مائتین من هجرة من اتوا الله بیعتته علی الناس حجة
انا العبد الفقیر الی الله ابوالفتح عبد الرشید الكاشغری الشوبکی و فقهه الله
تعالی فی كل موطن لبضة السنة المطهرة و امانه علی جمیع التعاون علی البر و التقوی بحملها
صاحبه مستبشرة انه تعالی علی كل شیء قدير و باجابه دعاء عبده و ابن امته حجة

من تاج افكار شهید سلمه الله القدر

امیر خرد من نواب عصر	کز جمله نقش تمنا نشست	فریدون در آید منوچهر فیت	سکندر با تادار نشست
چو حاتم کرم کرد چون من داو	چو خنجر در آید چو کسری نشست	در استخوان در شستند و دم	الکریم خاست در پاشست
خبرمند بخاست فرزندیت	با تادانغ شکلیا نشست	صلواتی که علم و فن بوده	بهر جا که شایع باشد
بهو بلبل بنگامه آرامی نشست	بهندوستان در پنا نشست	زمن فرود آمد هم دینار را	که بر صده دولت می نشست
نهی که فرمای لفظ فصیح	که او رنگ آبی معنی نشست	کتبخانه نبوشت و دل پیمان	بفکر دیگر کار فرما نشست
هنوزش سر انجام شوق نشست	که شوق دگر در تقاضا نشست	ز قاضی رسید و مفتی رسید	ازا خایه آمد در پنا نشست
بگو قاضی چرخ را بپوشد	که نواب بر صده پنا نشست	چند و گنا یک در کنج دل	نیکبانی خویش تمنا نشست
بود شاد بزرگ گاه غمزد	اگر رفت خویش خود آرا نشست	دایم مفتی کند آنچنان	که خضری بیکم می نشست
بگفتند اهل نظر اهل دل	بچشم اندر آمد بپنا نشست	بود بکج کلاه کنار تبویل	اگر شوخ بر مقام پنا نشست
رمانید را و بار نادانیش	که مفتی هم قبال آنا نشست	اگر سرخش روی اجاب نشست	سیاهی بجای بود نشست
بهر پرواز و رنایت شخیص	با ما و آمد با نا نشست	نه بجای اندیشه لغزنا نشست	نه شامی بکفر ماث نشست
آهی گویند از خیر خواه	که حفظ از تو تعالی نشست	روشن بپارند این فرود	که در بر غم غم نام نشست

قد هذا الکتاب عن المکالمات علی يد کاتب علی حسین الله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فهذا ذكر كتاب الحسيد الامام العلامة السجستاني الفاضل
حضرت نواب خاكي اجاه امير الملك بهادر لزال قرين العلي والتفاخر من راجع الشريف
قله الطيف الاول الكتاب اثني عشر باسم حضرة السلطان محمد عبد الحميد خان خلد الله ملكه
والثاني المعنون باسم باشا مصر القاهرة والباقي باسم اهل العلم والدين بحاج
بظهر من فحوى كل رقيم باليقين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نور الله شمس الاسلام واطلعتها وتجرعوني معين الشريعة النبوية وايضا ولا
كواكب الدين الحنيف استطعها واطل منار الملة الحنيفية ورفعتها وكسرت برامج الشرك
وقصعها وارتل جوع الظلم والعدوان وزرعها وارصد قلوب الجبابرة المردة و
افزعها والفت بين قلوب المؤمنين والمسلمين وجمعها بدوام دولة مولانا السلطان
الاعظم في الملك الباهر الافخم القاطع بسيف عزمه عنق كل جبار اثم الهادي بابا واهره
ونواهيته الى سواء الصراط المستقيم الذي اوتي الملك والحكم والله يختص برحمته من
يشاء من فضله العليم شمس سماء الخلافة وقمرها البضئ في الليل البهيم ظل الله في
ارضه القاهر باحياء سنته وفرضه ودينه القويم حجة الله الواضحة ودلالته الناصحة
للخلق على التعميم امين الله على خلقه وخليفته القائم بحقه بتقدير العزيز العليم
الفخار وراكي الفخار الفاتر نهوض قصبات السبق في الحسب الصميم الكافي لا كف من فجاء
عن الهداية وسلك مسلك الغواية وكان له في الجهالة والضلالة تصميم الذي لا يفت
صفاته بعد ادولوان التبحر اقلام والبحر مداد مولانا سلطان العرب لذلك والعجم
المختص بحماية الحرم المحترم السلطان بن السلطان بن السلطان مولانا السلطان الفارسي
عبد الحميد خان بن السلطان الفارسي عبد المجيد خان خراسان حبيب الله جنابه العالي ورحمه
الحترم من صرفنا الايام والليالي وخلد ملكه وسلطانه وافاض على العالمين بروه ورحمته

بما حفظ به الآيات والذكر الحكيم واهدي الى مقامه الشريف وعزة الشيف كاث
 التحية والتكريم ورحمة الطيبة وبركاته الصنية الموصولة بنعيم دار النعيم وبعد
 فالباعث على تحرير هذا الرقيم انه مما من الله به على هذا العبد الاثيم ان اخبر طفي
 سلا من فسر التزيل واظهر فيه كنوز الكشف وحقائق التأويل فكتب تفسيراً
 للكتاب العزيز في اربع مجلدات سماه فتح البيان في مقاصد القرآن وان هذه النعمة
 عظيمة وموشية حسنة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يؤدي شكره احد فان
 من جملة اداء الشكر واطوار النعم اصال ما تفضل به المولى على العبد الى اخوانه
 المسلمين واخوانه المؤمنين ولما كان مولانا الاعظم حميد الشيم سني الهم صاحب
 السيف والقلم هو المشيد لاركان الاسلام وناشر الوبة العدل والقائم باصلاح
 امور الانام احييت ان يوضع هذا التفسير العزيز الذي هو ان شاء الله عند من تامله
 وامعز النظر فيه سلسلة الابريز في خزائن كتب مولانا الاعظم وقد وثنا المكرم
 فعله ان يحل بنظر ارباب العلوم ويقف عليه ذوو الاداب والفهوم الذين هم
 بسو حكم مقامين وعلى كثاف دولتكهم يمين وها انا اقدمه الى السدة الرفيعة والمختار
 النسيعة وصحوا بكتابي الفارسي في احوال العياصة الموسوم بحج الكرامة في انا القيا
 بواسطة الشيخ الاديب الفطيم الرباني محمد امين المدي الحلواني وهو ان كان شيشا
 يسير لا يلبق ان يرفع الى السدة العلية وبانيها فلا غرو فان الهدايا على مغذله
 فان قوبل من لدى امضت السلطانية والدولة العثمانية بالقبول فهو غاية
 الرجاء والمأمول وحرر غرة شوال يوم السعيد من عام الف ومائتين واربع و
 تسعين من هجرة النبي الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين الى يوم الدين
 + + + حرة الراحي رحمة ربه الباري ابو الطيب صادق بن حسن التتويجي البخاري +

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله ظهر البسيطة وادام بختها ورفق عمارها وحل ناصيتها ابدوام عز الخديو
 الاعظم والشهم المكرم ذي الدولة الفاخرة حامي حمى مصر والقاهرة وحارس الممالك

اليوسفية ودينة المملكة المصرية محيي نفات المكام ناشروا العلوم فوق المعالم بقطة
 دائرة الزمان ووحيد العصر وفريد الأوان عزيز مصر الخديوي اسمعيل بن إبراهيم
 بن محمد علي باشا بلغه الله من الخيرات ما نشأ وأهدي الى ذورته الحسنى ومقامه
 الرفيع الاسنى تسليماً فاخرة وتحيات وافرة وادعية بشهائم التناء عاطرة والهي اليه
 مما من الله به على هذا العبدان اضرط في سلك من فسر التنزيل واظهر فيه كنوز الكشف
 وحقائق التأويل فكتب تفسير الكتاب العزيز في اربع مجلدات سماه فتح البيان ومقامه
 القرآن وان هذه النعمة عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوفيه
 شكره احد فلزم من جملة اداء الشكر واطهار النعم اتصال ما تفضل به التولى على العبد الى اخوانه
 المسلمين واحبائه المؤمنين فلما كان مقامكم المنيف وسو حكم الشرف ابرز
 ولا يزال محفوظاً باباب العلوم واحباب الاداب والفهوم الحائزين من العلم كل فن شريف
 والبالغين في درجات الكمال الى كل مقام منيف حيث اتصال هذا التفسير العزيز
 الذي هو ان شاء الله عند من تامله وامعن النظر فيه سلسلة الابرين الخزان
 كتبكم الفاخرة واسفاركم المتكاثرة فلعله ان يتحلى بنظر ماهر عارف جامع للتحقائق
 واللطائف فانا اقدمه الى جنابكم الشريف . ومقامكم المنيف مع كتابي الفارسو المسمى
 بحجج الكرامة في اثارة القيامة بواسطة الشيخ الاديب الفطين محمد امين المدني الحولاني
 فان هبة من ناحيتكم نسما القبول فهو غاية الرجا والمآول والله يتولى عونكم
 ويدبر مجدكم والسلام وحرر غرة شوال يوم العيد السعيد سنة اربع وتسعين
 ومائتين والـ الف من هجرة صاحب الغز والرفعة والشرف صلى الله عليه واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الى محبنا الاديب اللبيب الفطين الشيخ الاجل محمد امين سلمه الله من نواب
 الزمان أمين بعد اهدى مسنون السلام . ابقاع النعمة والاکرام فقد ورد الينا
 كتابكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم وما ذكرتم من ان تفسيرنا يكون ارساله
 بمصر فتكرم في جناب مولانا السلطان المعظم والى عزيز مصر المكرم فلا بأس فقد

اضربنا عن ارساله الى غيركم وجعلناكم السفير في هذا الخصوص من اصلا
ورأسا لكم والكم وتشريفا ولما تحقق لدينا من اتصافكم بمعالى الامور الشريفة
ولحصول الحميدة اللطيفة فعليكم ابلاغ ذلك على احسن حال مع حسن التعبير
بالسفارة الواضحة والاجازة وكتاب مولانا السلطان الانجم وعزير مصمم المحترم
كل منهما ما ورد في خريطة من حريم مذهب مزين وهما مذر جان في الصندوق
مع نسختي التفسير مع كتاب الحكمة والاضبط المحكم وصورة نقل الكتابين للمسلمين
بمعية التفسير مرفوعة علي خطكم هذا لاجل الاطلاع على ذلك فعليكم
الاحتياط في الحفظ وابلاغ كل من احد التفسيرين والكتاب الى من هو اليه
وكذلك المرسل اليكم اربعة رسالة من مؤلفنا في الغزوة والهجرة وماثنا
من مؤلفنا في صفة الجنة والنار فاهدوا من ذلك بحسن رأيكم ما تثن من
رسالة الغزوة والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار والفضلا
والعلماء من اهل دار السلطنة العلية المعروفة بالقسطنطينية وماثنا من
رسالة الغزوة والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار الى اهل الديار
المصرية فمن يليق به من اهل العلم والاحصاء المرضية جزاكم الله خيرا واليه
وجعلنا فيه من المتأين وما ذكرتم عن حال التفسير الكبير الذي بهاشره
ابو السعود والقانون لابن سينا على الوصف المعهود فقد رضينا بذلك
فسلموا كلا الكتابين الى المؤلوي عنايت الله وثمن ذلك سيصل اليكم بمعرفة
ان شاء الله والله يتولى عنكم وفي حفظ الله لبرحتم والسلام لا اكرم هو سالتكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العرش الكريم وام الصلوة واحم السلام على افضل الانام محمد النبي
من خير ارومه المنجب من اكرم جثوه وعلى اله الطاهرين عمن الدين بمواضي الحج وبها
البراهين بعد اهدا غيحات نامية تليق بمقام عزكم السامية تحمها نسيم الصبا وقد
مرت على الربا ويهتف به الشوق عن صدق المحبة فيعرب تترنم بها الورق على اغصان

المودة فتطرب فقد ورد كتابكم المتفضل علينا بالاحسان الزري بفصاحة قس
 بلاغة سحران نور على قلبنا منه سرور عظيم وتلقينا بالاجلال والتكريم ورائنا
 مشهورنا بكتير من اسرار البلاغة وافنان ادراج البراعة فملنا طربا من حسن ايقاعه
 وسكرنا بحبا من رحيق اسجاعه وناله العظيم انه لكتاب كريم ينبئ انك بانواع المعارف
 زعيم اطرى فاطرب واعرفا غرب واطال فالجاب فهو روضة جلالها عذاب بل خلة
 خات ابتهاج تعدل من شميم عرفها المزاج سبيل معناه السنون يعرب عن بحر العيون
 ويترجم حالي بياته عن حسن حسنة وبديع بليغ اساليب المسكرة يزي بحلوة شرب السكر
 من كل معنى تكاد الروح تعشقه لطفاً ويحسده القرطاس والقلم
 فتيمنا بمن وروده وقطرنا بانثاشا وريحانه ووروده وتبركنا بقدره علينا وحاوله
 لدنا حيث صدر عن مصدر الكمال محمد الاخلاق والافعال مكرمنا عبد الملك ادام
 الله اجلاله واسبع عليه فضاله وبلغه اماله وجعل الحق مقالته ونضرا يامه وسد
 احكامه ونشر على هام غره اعلامه وحسح ولته الشريفة وحفظ طبعته الرفيعة للنفقة
 ووفقه لفعل الخيرات واجراء المبرات بجاه سيد النبيين وضائم الرسالين والحمد
 لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وعلى من اقتفى اثرهم من الهدية في
 المصالح العظيمة الخيرة اللهم فضلك جوش الموحدين وادرد اثره السوء على
 رؤس الروس الملحدين واهلاك بني الاصف واذقم باس كل همام غضنفر
 فرقهما يا دي سبا واجعلهم عبرة لكل من دب وربي

هذا ما كتبه المؤلف العلام الال العلماء الاعلام والفضلاء الكرام من اهل العلم
 الميمون وغيره جوابا لخطوطهم المستورة في اخر رسالة الاشتقاق وفتح العالم العلماء
 والفاضل الفهامة سليمان بن محمود عبد اللطيف سلمه الله وعافاه والصالح الاجل
 والكامل المجل الفقيه محمد سالم عايش حرسه الله وتولاه والشيخ الامام المحدث المجتهد
 البدر القام الشيخ علي بن عبد الله الشامي الكنا في سلمه الله وبارك فيه وله وعليه
 والعلامة الاجل والفهامة الاوحد السيد محمد بن علي بن عبد الوهاب سلمه الله

ويسر له جميع الأسباب والأديب الأريب زينة الأدب عبد الله بن الشيخ المرحوم بحجته عليه
 وأنعم عليه والسيد الأجل والعالم الأمثل السيد سالم بن محمد باعلوي الحبشي حرسه
 الله وعافاه ومن كل سوء ومكروه وقاه والعلامة المحجة والحافظ المحقق العدة نخبة الأئمة
 وضرع شجرة الكمال البدر الساري محمد بن أحمد بن عبد الباري سلمه الله الباري
 والفقيه العلامة الإمام قدوة المحققين الأعلام الشيخ يوسف بن مبارك العرشي
 سلمه الله وأبقاه والسيد السند والقدوة الأوحده أو د بن عبد الرحمن سلمه الله
 وحمل الوجود ببقائه ورفع قدره وإسلامه والسيد العلامة والقدوة الفهامة الأمام
 بن السيد الصالح عبد القادر والبحر سلمه الله تعالى وعافاه والعلامة المحدث البدر النعمان
 والفهامة المحجة الإمام السيد محمد بن عبد الله الزواك سلمه الله وتولاه والمعالج
 العلوي رقا والأديب الأريب والفاضل اللبيب الشيخ سعد الدين بن هبة الله
 عبد الرحيم سلمه الله وعافاه ورفع قدره وأعلاه ولخط هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله بعد انتهاء جميل السلام والتحية صدر هذا الكتاب إليكم سائلا عن أحوالكم
 العلية وأخباركم عن وصول كتابكم الفخيم وخطابكم العظيم الغدير بوصول الثلاثة
 الأربع من تفسيرنا فتح البيان في مقاصد القرآن بمعرفة الشيخ العلامة حسين
 بن محسن الأنصاري وأنه حل محل القبول فذلك هو المأمول والسؤل فلقد سرنا
 ذلك وما شرفتم من حصول الاستفادة منه والتعريف بقدره وحسن انتظامه
 ولطيف نبعه فذاك من فضل الله ومن علامات القبول عند الله جزاكم الله
 الدنيا والآخرة والواصل إليكم بمعية الشيخ أحمد بن محمد السبيعي الأنصاري الربع
 الرابع فمع استلامكم له هذه شرفونا بأجواب بوصولكم إليكم حتى يظن أن خاطر
 ويحصل السر ويقر الناظر ويحصل كمال الفائدة والاستفادة منه والدعاء لكم بمزيد
 ومنكم مستودع السلام على جميعها المقام من العلماء الأعلام وهو سائلكم عن مورخه غرة شوال ١٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي سلاما يفوق نشر المسك منيبه وهرا غير انصاري في حبيبه الى جذبات خدينا العلاء
 والقدره الفخامة العدة عين المحققين الاعلام وزين السادات الامجاد الكرام شيخ الاسلام
 ومنقني الانام نفيس الدين السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان مقبول
 الاهل سلام الله وعافاه وبارك فيه، وتولاة وجل الوجوه بقاءه ورضه قد رعا عاله
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت اية حميد حميد بعد اهله جزيل السلام
 وانواع التحية والاکرام وبث غاية الشوق الغرام فقد تشرف ابو رودة مسرورة الكرم و
 خطابكم العذب الفخم حمدة الشيخ حسين بن محمد انصاري الخبير بوصول الشائفة
 الارباع اليكم من تفسيرنا فتح البيان في مقاصد القرآن وحسن التناء منكم عليه
 بالقلم واللسان فذاك من فضل المولى الكريم وعن امارات القبول ان شاء الله عند
 ذوى الفضل العظيم فالله اسأله ان يعم النفع به العلماء والمتعلمين وان يجعله
 وسيلة للفوز بجنات النعيم مع المنعم عليهم من عبادة المتقين حراكم الله خير
 الدارين وجعلنا فيه من النجابين هذا والهدية السنية والتجفة المرضية هي
 فلك القاموس وحاشية جدكم شيخ الاسلام على شرح والده في مصطلح الحديث
 ورسالة الامام النووي في القيام وصلت بعرفة الشيخ حسين اوصلكم الله بآياته
 وتقواه فقد بلغت محلهما وصادفت ان شاء الله اهلاها والواصل اليكم بعبادة
 الشيخ احمد بن محمد السبعي الانصاري الربع الاخر من تفسيرنا المذكور رفع وصوله
 اليكم وحياته لذيكم شرفونا بالجاب حتى يطئن الخطا ويحصل كمال الفائدة
 والاستفادة منه ان شاء الله تعالى هذا وابلغوا منا بتزيل السلام اخاكم العلاء
 الامام قدوة العلماء الاعلام الحافظ الحجة السيد عبد القادر بن محمد وبلغنا
 انه اختصر حاشية جلد الفخر اختصارا هذا بامفيدا فزوم من تمام حسنةكم بعد
 تمامه لها تحصيلها المحبكم وما بلغه من صرف اجرة الكتابة والياض فبذل
 وابلغوا ايضا جزيل الاسلام اولادكم الكرام الاحلام ولا زلتم في حفظ الله
 وحسن رعايته والسلام مؤرخة غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ

وكتب الى الشيخ احمد الشرفي نزيل مكة المكرمة سلام الله تعالى عليه

الحمد لله الى جناب اخينا العلامة المحجة والمحقق النعمانية العمدة زين ادباء العصر
ووحيد الاوان والذهب من ملك من الفصاحة زمام النبي الامر وانه كل معنى رائق في
النظم والنثر من لسان القلم كليل عن الاحاطة بوصفه الجميل زينة بخود ونعماته
بقية اهل الفضل والاستقامة صفي الاسلام ونور حكمة الاعلام الشيخ احمد بن
ابراهيم بن عيسى الشرفي الحنبلي عليه الله وعافاه وبارك فيه وتولاه وحمل الوجوه
ببقائه ورفع قدره واعلاه وادام النفع به للطالين ورفاهه الى منازل الصالحين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد انتهاء جزيل السلام وانواع التحية والكرام
وغاية الشوق والغرام فقد تشرفنا بورد مشرفكم الكريم وخطابكم العذب النفيس المخير
بطلب الدراهم لاشترائك الكتب المطبوعة النفيسة واستساع ما يمكن نقله
فلا بأس الواصل اليكم بمعرفة الحافظ عبد القيوم ثلثمائة ربية فخذوا ما يمكن اخذه
وانقلوا لنا ما يمكن نقله وشمروا الهمة في تحصيل ذلك حسب المأمول فيكم جزاكم
الله خيرا للدارين وجعلنا فيه من المتحايين هذا ولا تنسونا من صالح الدعاء كما
لانذناكم وابلغوا منا جزيل السلام من حواء المقام من المحبين والائمة الاعلام
ولا لثم ربحفظ الله الكريم المظفة العليم والاسلام بالكرام وهو مساك الحتام مورضة غرة شوال سنة ١٢٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد ويا من اذا وقف العبد بيا به رفعه واذا انقطع اليه وصله وجمعه واصلي واسلم
على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القائل بلغوا عني ولو اية وعلى اله واصحابه تابعيهم
نقلة العلم وحكمة الرواية اما بعد فانه طلب مني الاجارة الاخ الصالح الامجد والسيد
الفاضل الارشد المولوي محمد نظام الدين النقاوي الميلايوري المدراسي وفقه الله
تعالى ويايانا لما يحب ويرضى وصايتا واية عملا يليق باهل الهدى ووصل سند كتبته
مشائخي الاء لام اهل الجدل والاعتزام فاسعفتة تحقيقا لظنه ومرغوبة واسعا فاه
بمطلوبه فاقول قد اجزيتي روايته من حديث واصول ومنقول ومجموع

وادعية واحباب واوارد كما قرأت واخذت واجازني مشايخي الاعلام والائمة
 الاجلاء الكرام منهم الشيخ العلامة القاضي حسين بن محسن اليمني الانصاري والشيخ
 المير عبد الحق الهندي والشيخ الورع الكامل المولوي محمد يعقوب الدهلوي المهاجر
 الى مكة المكرمة المتوفى بها وغيرهم ولكل من هؤلاء ولشيخه ثبت معروف متصل الاسناد
 الى ارباب اصول كتب الحديث وغيرها كما ذكرنا ذلك في كتابنا سلسلة العبيد
 ذكر مشايخ السنن وهو مرسل اليه مقر ونا بالاجازة هذه فقد اجزته بما حوته
 تلك الاثبات وبمراعاة الائمة الثقات فلي في كل ثبت اعرفه طريق بل طرق وكذا
 المسلسلات وما يدعوا الى حسن الخلق واخذت عليه التائي والتدبر والتعبير
 كل لفظ بمدلوله العربي والشرط المعتمد عند اهل الاثر واوصيه بتقوى الله في
 السر والعلن والمراقبة لله ومتابعة السنن والحياء من الله واجتناب البدع فيما
 ظهر وبطن وعجبة اهل العلم المتبعين لا المبتدعين شيوخا وطلبة واعانتهم
 بما يمكن وان لا يغفل عن ذكر الله المطلق وتلاوة كتابه وتدبر معانيه واعطائه
 حقه وحسن الظن بالله وعباد الله والمجاهدة بحسب الوسع والطاقة والاجتهاد
 فيما يقربه الى الله والاستعداد للموت وما بعده فان كل ات قريب وان لا ينسني
 من الدعاء لي ولا ولا دي بكل خير من فضل الاله القدير سلك الله بنا وبه اوضح
 المسالك وجنبنا واية عن موارد المهالك والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد
 اله وصحبه وسلم كتبه المجيز خادما الكتاب والسنة صديق بن حسن بن
 علي القنوجي البخاري عفا الله عنه

قَدْ مَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ زَيْدٍ وَنَسْتَعِظُ بِبَارِكِ
 اللَّهِ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ مُحَمَّدٌ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

تصحيح الواضع المهمة من اغلاط طبع راجع المحتى مراد البسفتى

صفحة	سطر	خطا	صفحة	سطر	خطا	صفحة	سطر	خطا	صفحة	سطر	خطا
٣	١٨	لا ينفع	١	٤٢	لا ينفع	٢	٨٩	يحبسها	٣	٨٩	يحبسها
٥	١٠	المقام	٤	٤٢	قدرا المقام	٤	٩١	زيادة	٤	٩١	زيادة
١٣	١٣	بفتيكم	٢٢	٢٢	بفتيكم	١٤	٩٢	المستفتين	١٤	٩٢	المستفتين
٩	٢	يقول	٩	٤٥	يقول	٤	١٠٢	الحكام	٤	١٠٢	الحكام
١٠	٨	حرام	١٠	٤٦	حرام	١	١٠٣	منها	١	١٠٣	منها
١٩	١٣	إذا	٤٢	٤٢	إذا	١	١٠٤	فيها	١	١٠٤	فيها
٢١	٢	عقلة	١٣	٤٩	عقله	١٩	١٠٥	انكاره	١٩	١٠٥	انكاره
٢٥	١٤	يقود	٤١	٤١	يقود	١	١٠٦	رسالته	١	١٠٦	رسالته
٢٨	١٠	بلغت	٤٣	٤٣	تغلب	٢	١٠٧	كثيره	٢	١٠٧	كثيره
١٢	١٢	يجب	٢٢	٢٢	يجب	٥	١٠٨	أختمها	٥	١٠٨	أختمها
٢٩	١٣	الحج	٤٨	٤٨	الحج	٢١	١٠٩	فخطأ	٢١	١٠٩	فخطأ
٣٥	٢	واني	٤٩	٤٩	واني	٩	١١٠	أثاني	٩	١١٠	أثاني
١٣	١٣	بالخطوط	٨	١٨	بالخطوط	١٥	١١١	وانتهى	١٥	١١١	وانتهى
١٣	١٣	وشيلة	٨١	٨١	وشلة	٥	١١٢	تسريح	٥	١١٢	تسريح
٣٨	٢٢	وكثيره	٢٢	٢٢	وكثيره	١٣	١١٣	خاتوا	١٣	١١٣	خاتوا
٢١	١	الاتفاق	٨٢	٨٢	الاتفاق	١	١١٤	شأ	١	١١٤	شأ
٢٨	٩	سببا	١٢	١٢	سببا	٩	١١٥	خاتما	٩	١١٥	خاتما
٥٢	١٠	يفتيها	٨٢	٨٢	يفتيها	١٠	١١٦	عيون	١٠	١١٦	عيون
٥٣	٥	ويتعرفه	٨٥	٨٥	ويتعرفه	٥	١١٧	حجة	٥	١١٧	حجة
٢١	٢١	افتاؤه	٢١	٢١	افتاؤه	١١٥	١١٨	مقيمين	١١٥	١١٨	مقيمين
٥٤	١٤	الوقت	٨٦	٨٦	الوقت	١١٥	١١٩	والقاهرة	١١٥	١١٩	والقاهرة
٥٩	٢	وعذر	٨٦	٨٦	وعذر	٣	١٢٠	ذروته	٣	١٢٠	ذروته
٤١	٩	وحلف	٨٨	٨٨	وحلف	١	١٢١	العلامه	١	١٢١	العلامه
٨٠	٨٠	بالقوس	٨٨	٨٨	بالقوس	٢٣	١٢٢	مورخه	٢٣	١٢٢	مورخه

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ



طَلَعٌ فِي الْمَطْعِ الصَّدِيقِ الْوَاقِعِ فِي بِلَادِهِ نَالٌ

فهرس بعض مطالب كتاب طلب الادب اديا الطلب

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	وجه تاليف الكتاب ذكره اعث	١٢	تعد اد بعض كتب اهل السنة
٣	على الخبير الاصل في	١٣	المحققين في العقائد واجراء صفا
٣	اول ما يجب على طالب العلم هو ان	١٤	الله تعالى على ما جاء من غير
٥	يخبر بنبته ويحذر نفسه من ان يشوبه	١٥	تاويل ولا تعطيل
٥	شيء من المقاصد الدينية	١٦	ايالك وان يصرفك عن الاشتغال
٥	الواجب عليك هو اعترافك لمن تقدك	١٧	بفن علم الكلام مجرد تنفير بعض
٥	من افقه المجتهدين بالسبق وعالو الدرجة	١٨	اهل العلم من ذاك
٥	من غير احتياج شيء من اثارهم على احد	١٩	اعظم العلوم نفعا واكثرها فائدة
٥	ذكر بعض مؤلفات المحققين في لزوم	٢٠	هو علم السنة المطهرة
٥	اتباع الكتاب والسنة وترك الراي	٢١	ذكر بعض العلوم الكميّة التي لا تحصى
٥	المخالف لها	٢٢	وما يقع الاطالاج على المصنفات
٥	تفصيل كثرة اسباب الخرج عن	٢٣	البسيطة وحكاية مذايب السلف
٥	دائرة الانصاف بيان اشدها كلاء	٢٤	واهل المذايب
٩	بيان الجرح المعتمد عليه	٢٥	ومن حق الانصاف ان لا يحسن طلب
٩	قواعد مهمة تتعلق بعلم اصول الفقه	٢٦	الحق ظنة وان لا يستغنى عن العلماء
٩	وبيان الاعتبار منه وغيره	٢٧	ويجب قبول جميع ما جاء به او لا
١٢	طبقات طلبية العلم بحسب	٢٨	من غير اكمال بخلافه وان لا يغتر بكثرة
١٢	تفاوتهم اربع اخر	٢٩	الاباس على من يشترط في العلم الشرعي
١٢	طريق تعلم من اراد الوصول الى	٣٠	ان اخذ شيئا من العلم الرياضي والديني
١٢	اعلى طبقات الاجتهاد في العلم	٣١	الحقيقة والخدمة فعلم كل من خير من جهل

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
من اعظم الذنائع الشيطانية المبلى	٣٠	ينبغي لاهل الطبقة الثانية من	١٨
في قدير القبول والبناء عليها		طلبة العالم الخ	
الندوة لها والاشتغاة باهلها		اللازم على من كان من اهل الطبقة	١٩
تخطية قول البعض بانه لا بأس	٣١	الثالثة منهم الخ	
برفع قبول اهل المصالح ووضع القبول		الذي يلزم على اهل الطبقة الرابعة	١٩
تحقيق رشيقة آية ان بالتصوف	٣١٠	من لم يعلم لافقه مذهبه فلا ريب	٢١
المروج قبوله وانكاره وادعاءه		انه يكون عظيم النبال لاداة سيئ	
الطاعة ما وافق الكتاب السنة	٣٢	الادراك عامي الفهم الخ	
ولا اعتداد بما خالفه ولو وقع على		ذكر بعض الكليات المفيدة المذنية	٢١
البلغ الوجوه وكثرة التعب		للعالم عن كثير من اجزائها الشرعية	
ظن توكل اوى العليل في الدين	٣٣	ينبغي لطالب الحق ان يجد من قبول	٢٢
شفاعته ان شاء الله تعالى عرامه		عالمه يدل به غير واحد على اثبات	
الظاهرة والباطنية		الاحكام بلا كشف عن حقيقة الخ	
تدبير ارشاد الناس الى الحق	٣٣	تحقيق عدم امكان وجود الاجماع	٢٤
له وظهر في ذلك ثلث طرائق الخ		قضاء عن الاحتجاج به	
لا يخفى على من انصف ارمضه	٣٤	كلامه يتعلق بالقياس	٢٤
كتب السنة المشهورين لم يقصده		بجانب متعلق بالاجتهاد	٢٨
بذلك الاجماع ما بلغهم من ذلك		لطيفة في الاستحسان	٢٩
ولم يخفى بدون تعصب لمذهب		اعظم مصائب دين الاسلام لما حقه	٢٩
الاصل الثابت هو الرجوع في كل	٣٤	لبركة العالم وان اعدوا الله تعصب	
من الامل وعدم الاعتداد		بالمذهب الثاني في الاعتقاد في	
بغيرهم		الاسماء رحمة الله سبحانه وتعالى	

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٦	كان من التجارب في الفنون الكثيرة جماعة هم في الفقه بأعلى مكان مع أنهم لا يفترون بين صحيح الحديث وموضوعه	٣١	الحق الصحيح هو اطلاع غير واحد من المتأخرين على كثير مما خفي عن الأولين
٣٧	كثير من أهل العلم وهذا من وجوه الاعتذار عن ائمة السلف المشهورين في مخالفة بعض أرائهم وأقوالهم لأحد الصحيحين	٣٢	لأنه لا يمتنع بين فضيلة الصحة وزيادة العلم فليس أحد من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة المرضيين الأولم يقف على بعض ما قضى به الله ورسوله صلى الله عليه وسلم تعداد بعض ما لم يبلغ كبار أهل الفضل أجمالاً
٣٨	أبطال الاعتقاد في حق إمام معين بأنه لا يفوته شيء من أدلة الشرعية	٣٨	قد كان سفياً ثورياً و كيعاً وامتثالهما اجتماعاً غاية الاجتهاد فلا يتمكنون من المرفوع المتصل بالأمن دون ألف حديث ولقد وجد فيمن بعدهم من يحفظ ألف ألف حديث وبالله التوفيق وبعد أمانة الحق والتحقيق
٣٩	السبب الأعظم في غلبة الرأي على الرواية في علم الفقه سيما في مذهب الإمام أبي حنيفة ختم التلخيص المفيد وكلام سديد شاف بمشية الله تعالى أهل التقليد	٣٩	أهل الفضل أجمالاً
٤٠	أهل التقليد	٤٠	أهل الفضل أجمالاً

قد تم فهرس هذا الكتاب بعون الله
تعالى وحسن توقيقه

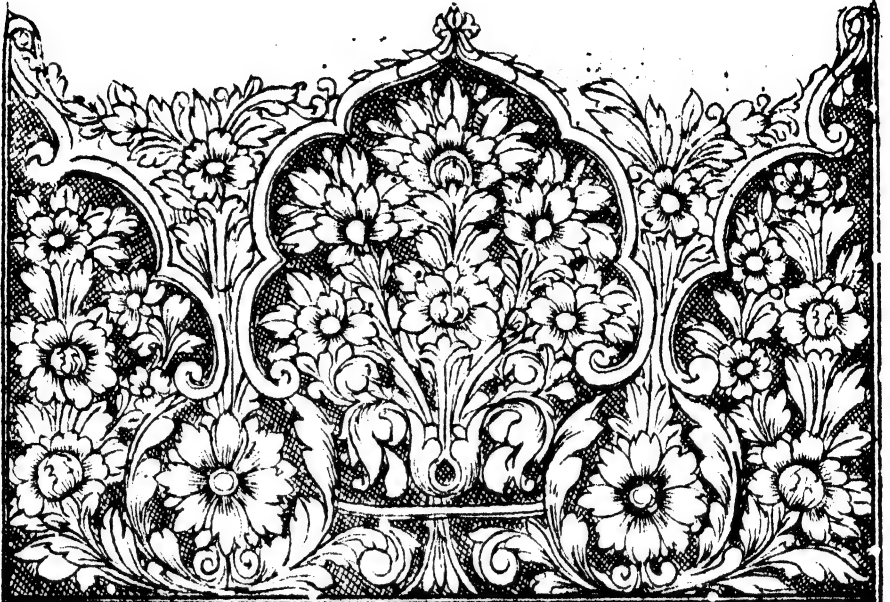
قُلْ هَلْ يَكْتُمُونَ الْقُرْآنَ الَّذِي يُرْسِلُكُمْ بِهِ

الحمد لله الذي وفق لطبع هذه الرسالة المباركة المصونة السما



وقد اهتم بطبعها عين المكارم والاحسان المولوي محمد عبد المجيد

الطبع في دار الكتب في بغداد في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت سل ربنا بالقرآن
صلوات الله وتسليماته ورحمته وبركاته عليهم أجمعين سيما على أفضلهم خاتمهم
الصادق المصدق الأمين محمد المصطفى وآله وصحبه الغر الميامين ما عبد الرحمن
بالاخلاص والصدق وقبل فلما كان فضل العلم الشائع وشرفه الباذخ مما لا يحصى
ولا ينكر ولا تحصى فوائده ولا تحصى كيف وهو اسطقس كرامة بني آدم واس الاسلام
والاحسان في العالم وذلك من غاية الظهور والوضوح بمكان لا يحتاج الى اداة الغيوب
والصباح ولا بد لمن يعلم شيئا من العلوم وله خبرة على المنطوق منها والمفهوم ان
يصدر بالحق ولا يخفى بشي مما منحه الله سبحانه من بركات علوم النبي المعصوم صلى الله
عليه وآله وسلم فله سبحانه قد اخذ على عبادة العلماء ان يبينوا للناس ما نزل اليهم
ولا يكفونهم شيئا بل يجعلونه نارا على علم وكان كتاب الشيخ الامام بركة اللياالي والايام
حسنة الزمان وخيرة الاوان قاضي تضاة القطر اليماني العالم الرباني محمد بن علي بن
محمد الشوكاني بل الله مثواه وجعل الفردوس نزله ومما واه المسمى ادب الطالب ^{ومثله} مفتي

نهاية في الإرشاد إلى الأدب التي لا غنى عن مراعاتها لمن يطلب الوصول إلى المطالب من
 العقول والمنقول وغاية في الجمع للغوائد النفائس التي لم يسبق إلى تحريرها أحد فيما صلت
 من الأعلام الفحول بيدانه رحمه الله تعالى أطال كتابه هذا بذكر ما أورد فيه من لطائف
 الحكايات النافعة الشريفة ونظائرها من روايات المناسبات تلك المواضع المنيفة سواء
 كان لها تعلق بما مضى من المصنفات أو لا وهي شكاية من خواص قعت في زممه المبرور فاشأ
 إلى من أشارته بضمير المصنف أن يختص هذا الكتاب من تلك الزوائد واجرده بأملاء
 نفائس المقاصد والغوائد وهو الواحد المنفرد في عهده بخدمة السنة والكتاب عزيز
 مضره في نشر أحكامها وإسعاد مسائنها بلا شعبة ولا ريب طر الجهد الرفيع
 الأول وتاج العدة المكلل السيد الامام الشريف أبو الطيب **صديق بن حسن**
بن علي الحسيني البخاري القنوجي لا زالت بركات الله تعالى ورحمته اليتى فامثلك
 هذه على حسب ما بدا لي من غاية الاختصار ونهاية الإيجاز والاختصار والتمجيد
 في جمع تلك النفائس والغرائد وأملاء مع ضبط الشوارد والغوائد وجاء ان ينفع الله
 به اياي ومن يريد له اصابه من الزاين ويقتدي في اياه وذهابه سنة سيد الكونين
 صلوات الله عليه وآله وسلام ورتبه على مقدمة وعدة فصول وغوائد فحاج حمد الله سبحانه
 وتعالى كما يروق الناظر الناقد البصير ويحسبه كل واحد جوهره عريضة لا مثيل لها ولا نظير
 وسميته **طلب الادب عن ادب الطالب** بالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق
 مقدمة اعلم ان اول طالب العلم هو ان يصير طوبته ويحسن نيته ويتصور
 ان هذا العمل الذي قصده هو الشريعة التي بعث الله تعالى بها رسوله على نبينا وعليهم
 الصلوات التسليمات البركات وعلى من تبعهم ويحجهم نفسان يشوب لك بشي
 من مقاصد الدنيا كما ظفر بالمال والوصول الى نوع من الشرف والجاه فان العلم طيب
 لا يقبل غيره ولا يحتمل الشبهة والروائح الخبيثة اذا لم تغلب على الروائح الطيبة فاقل
 الاحوال المساواة وبغير هذا لا تبقى للطبيب الحاجة والماء انما العذب يكون الشيء اليسير
 من الماء النقي فضلا عن غيره من الماء او زادت بل ينقص لان له محرم وحده القليل القليل

الذي باب عليه هذا على فرض ان مجرد شربك العلم مع غيره له حكم هذه المحسوسات
وهيهاك ذلك فان من اراد ان يجمع في طلبه العلم بين قصد الدارين فقد راى الخط
وخلط الفج الغلط فان طلب العلم هو من اشرف انواع العبادة وقد قال الله تعالى وسبحنا
واعبدوا الله مخلصين له الدين فقيده الامر بالعبادة بالاخلاص الذي هو روحها وحياتها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثنا في الاعمال بالنيات انما اكل امرئ ما كسب وما كسب ما كسب
بالاعمال هذا افعال الجوارح حتى اللسان فقد خل فيها الاقوال وقد اخطأ من نازع في ذلك
ثم كبد لقوله صلى الله عليه وسلم بالنيات من تقدر به متعلق عام لعدم ورود ما يدل على
المتعلق الخاص فيقيد الوجود او الكون او الثبوت او الاستقلال وما يفيد مفادها
لا يقال ان تقديما ذكر يستلزم عدم وجود الذات بلانية وقد وجدت في الخارج
لا نأقول المراد الذات الشرعية وهي غير موجودة ولا اعتبار بغيرها ونفي الذات هو
المعنى الحقيقي فلا يعدل عنه الى غيره الا لصارف ولا صارف ههنا على انه لو فرض
وجوده لم يكن المقدار هنا الا العمى وما يفيد مفادها وهي مستلزمة لنفي الذات
فتقرب بما ذكرنا ان حصول الاعمال او ثبوتها لا يكون الا بالنية فكل طاعة وعبادة اذا
لم تصدر عن اخلاص نية وحسن طوبة لا تنفع اليها ولا اعتداد بها بل هي ان
م تكن معصية فاقبل الاحوال كونها من العبث والعجب ومن اهم ما يجب على طالب العلم
تصوره عند الشروع واستحضاره عند المباشرة بل وفي كل وقت من اوقات طلبه
مبتدئا ومنتهيا متعلما وعالما ومعلما ان يقرب عند نفسه ان هذا العمل الذي
هو بصدد هو تحصيل العلم بمباشرة الله عز وجل لعبادة والمعرفة لما تعبد به
في محكم كتابه العزيز وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والوقوف على اسرار
الكتاب والسنة وان هذا المطلب الذي هو سبب تحصيله ليس هو من المطلب
انتي يتصد ها طابوا المارم الحجة والرياسة بل هو مطلب يتابع به الرب سبحانه
وبالحيلة فاهم ما يحصل اليك من الاخلاص في طلب العلم ان تكون منصفا غير
متعصب في شئ من هذه الشريعة فانها وديعة الله عندك فزفحق بك بها المتعصب

[illegible]

واذا وجدوا فيه من يعرفها فهو لا يستطيع النطق بذلك مع اخض خواصه فضلا
 عن الخبايا على نفسه او ماله او جاهه فيحصل من قصور هؤلاء مع تغير فطرهم التي ولدوا
 عليها من ارتدادهم الى البقاء على ما هم عليه انه الحق وخلافه الباطل وسكوت من له
 فطنة وعرفان وانصاف عن تعليمهم مما يجب جنودهم على ما هم عليه وايداءهم خالفهم
 في ذلك بالبدل اللسان بقدر الامكان وهذا مما لا ينكر ولا حول ولا قوة الا بالله فعليه التحمل
 ومن جملة اسباب كتم الحجة وعدم الانصاف ترك بيان الحق حب الشرف والمال الذين
 صما اعدى على الانسان من ذنوب ضارين كما في الحديث الشريف فان هذا هو السبب
 الذي حرق به اهل الكتاب من احوار اليهود وغيرهم كتبهم وكتبهم اجاءهم فيها من البيت
 والهدى وبهذا السبب بقي من بقي على الكفر من العرب وغيرهم بعد قيام الحجة عليهم
 وظهور الحق لهم به نافي من نافي ووقع في الاسلام من اهل العلم بذلك السبب عجائب
 فكم من عالم قد مال الى هوى ملك من الملوك فوافق على ما يريد وحسن الخلق
 الشئ عن قدر وضع بعض المحدثين للملوك احاديث ووضع جماعة مناقب لقوم واخرون
 مثالب لآخرين لاحامل لهم على ذلك لا الحب المذكور والطمع في الحطام والتقرب الى
 اهل الرئاسة وتفصيل الجميع في فن التاريخ وهذا في الحقيقة من تأخير الدنيا على الدنيا
 واخذار العاجلة على الاجلة ومن اسباب ذلك ما يقع بين اهل العلم من الجدل والمراء
 فان الرجل قد تكون له بصيرة وحسن معرفة الحق ورغب اليه فخطئ في المناظرة وجماع
 الهوى وحب الغلب وطلب الظهور على التصميم على مقالته وتصحيح خطاه وهذه الذريعة
 الابليسية قد وقع بها من وقع في مهاوي من التعسفات مخوفة العاقبة ممن لا يحصى
 وقد جاوز بعض سالكى هذا المسلك من ذلك الى الحلف بالايمان على حقيقة
 مقاله وصواب ما ذهب اليه وكثير منهم يعترف بعد ذهاب سورة الغضب بانه
 فعل ذلك تعذرا ومثنيها ان يكون بعض سلف المشغل بالعلم قد قال يقول
 ومال الى رأي فيا في هذا الذي جاء بعده فيحمله حب القرابة على الذهاب الى ذلك
 للتقال وان كان يعلم خطاه واقل الاحوال اذ يريد ذهب اليه ان يقول انه يحرم طلب

له الحق ويبحث عما يقويه وليس له في هذا حظ الا مجرد المباحثات التي لا أصحابها بانه
 في العلم مكان وان بيته قد يعرفه ولهذا ترى غير واحد منهم يستكثرون من قولهم
 قال جدنا قال الدنيا واختار كذا وصنف كذا وهذا لا يشك احد في ميلان الطباع
 البشرية اليه لا سيما طبايع العرب فان الفخر بالانساب والتحدث بما كان لسلفهم من
 الاحساب يجدون فيه من اللذة ما لا يجدون في تعداد مناقب انفسهم ولكن ليس
 من المجد ان يبلغ بصاحب التخصيب في الدين والى الله المشتكى ومنه ما ان يكون
 هو قد قال يقول في مسئلة كما يصدر من يفتي او يصنف او ينظر خيرا واشتهر ذلك
 عنه فانه قد يصعب عليه الرجوع عنهم الى ما يخالفه وان علم انه الحق وهذا في
 الحقيقة من ايتار الدنيا على الدين فانه قد يسول له الشيطان ان ذلك الرجوع
 ينقص من رتبته وهذا الخيل محتل فان الرجوع الى الحق هو واجب له من اجل انه حوسر
 الشاء ما لا يكون في تصمم الباطل فان منج الحق واضح المنار عند اهل العلم فهو عنه
 من اطاع من العلماء على قوله الخطأ احد رجلين اما متعصب مجادل مكابر ان كان
 له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق او جاهل فاسد الفهم ولا يخفى ما في ذلك من
 عظيم الشين ومنه ما ان يكون القائل الحق حديث السن او قليل العلم او عديم
 الشهرة في الناس الذي ينظره بعكس ذلك فانه قد تحمله حمية الجاهلية على التمسك
 بقوله الباطل ثقة منه عن الرجوع الى قول الدين وجواب هذه الوسوسة ما تقدم
 ولنعم ما قيل لا تنظر في قائل وانظر الى ما قال ومنه ما يقع بارة من الاساندة واخر
 من التلامذة فان الشيخ قد يويد التطهر لمن يأخذ عنه بانه محمل من التحقيق فيحمل ذلك
 على دفع الحق اذا سبق فهمه الى الباطل لئلا يظن من يأخذ عنه انه يخطئ ويغلط
 وهكذا التسليم قد يخطر بباله الذين لشيخه والتجمل عنه بانه قوي الفهم سريع الادراك
 فيجعله ذلك على الوقوف والقيام على ما سبق الى ذهنه من الخطأ ومنه ما يذكره كثير
 من المصنفين من انه يرد ما خالف القواعد المقررة فان من لا عناية له بالبحث يسمع
 هذه المقالة ويرى ما صنعه كثيرون من رد ادلة الكتاب السنة عند اختلافها

ثالثاً لما عده فطن انها في النوح المحفوظ فاذا كتبها وجدها في الغالب كلمة تكلم بها
 بعض معتقدي الناس لاستند اليها الا بعض الرأي وكثيراً ما تجد امثال ذلك في علم
 الكلام الذي يسمونه اصول الدين وكذا في اصول الفقه وكذا في كثير من ابواب الفقه
 فعلى من اراد الوصول الى الحق والتسأ في شعارة الانصاف ان يكثف عن هذه الامور
ومنها ان ياخذ طائب الحق ادلة المسائل من مجاميع الفقه التي يغتري مؤلفوها
 الى مذهب من المذاهب فان من كان كذلك العمى بالغ في ايراد ادلة مذهبه وتصحيحها
 ثم يطفف بحصه المخالف له فيورد ادلته بصيغة التمريض ويعنونها بلفظ الشبه
 فاذا اقتصر طالب على النظر في امثالها وقع في الباطل وهو يظنه الحق والذي وقع
 في ذلك اقتصاده في البحث والنظر عليها واحسانه الضن بها وغفله عن ان مواطن
 الادلة هي مجاميع الحديث كالامهات وما يلحق بها فتدبر **ومنها** التقليد في
 علم الجرح والتعديل لمن فيه عصبية من المصنفين في الفن وكذلك وما في كتب
 المؤرخين فالفضائل مخطوطة والردائل منشورة من غير تاويل ولا احسان ظن
 ولا قول اهم يتعمدون الكذب فيكتفون الحق فهم اعلى قدراً واشد تورعاً من ذلك
 ولكن رسخ في قلوبهم حب مذاهبهم فاحسنوا الظن باهلها ونزرت انفسهم عن
 مذاسب غيرهم فاساءوا الظن بهم فتسبب عن ذلك التسبب من تجريح عدل
 وتعديل بل هم روج وقد يقع ذلك بين اهل المذهب الواحد فاذا تصدى احدهم
 لتراجم اهل مذهب اطل خيل المقال عند ذكره وشيوخه وتلامذته وكل من له يد
 عليه اي يد كانت بكل ما يقدر عليه واذا ترجم غيرهم طقف طقف طفيفاً فاذا كانت
 هذا حال المتفقين في المذهب كما مفاظنك بما يكون مع الاختلاف في المذهب
 الاتفاق في التسمي باسم واحد ما باعتبار الاعتقاد او امر اخر كاهل المذاهب الاربعة
 فاهم اتفاقوا في انهم اهل السنة واشترك غالبهم في اعتقاد قول الاشعري فان ائمة
 الاهوية حينئذ تتسع كما تراه كثره في تراجم بعضهم لبعض خصوصاً فيما بين المخالفة
 ومن عداهم من اهل المذاهب الاربعة وكذلك فيما بين الحنفية ومن عداهم فطالب

الانصاف لا يلتفت الى شيء مما يقع من الجرح والتعديل بل بالمداهمة النحل فيقبلون
 جميعا الا ان يكون ما جاء به المذهب مقويا لبدعيته او كان على مذهبه لا يرى
 بالكذب فيه باسا كما هو عند غالب الرافضة واما ما عد الجرح والتعديل بالمداهمة
 والمعتقدات فان كان المتكلم في ذلك بريعا عن المذهب والتعصب كما يروى عن
 السلف قبل انتشار المذاهب فليعمل به باعتبار صحة الرواية وصدورها في الواقع واما
 باعتبار كونه جارحا او غير جارح فذلك مفوض الى نظر المجتهد والذي ينبغي التعويل
 عليه ان القادح ان كان يرجع الى امر يتعلق بالرأية كالكذب فيها وضعف الحفظ والمجازة
 فهذا هو القادح المعتمد وان كان يرجع الى شيء اخر فلا اعتدابه وان كان المتكلم
 متلبسا بشيء من هذه المذاهب فهو مقبول في جرح متفقية وتركبية مخالفة ويتوقف
 على حصول القطع في عكس ذلك **ومنها** وقوع المنافسة بين المتقايين في الفضائل او
 في الرئاسة الدينية او الدينية فانه اذا فزع الشيطان في انهما وترقت المنافسة بلغت الحد
 يحمل كل واحد منهما على ان يرد ما جاء به الاخر اذا تمكن من ذلك وان كان صحيحا حقا
 جاريا على وجه الصواب **ومنها** التباس ما هو من الرأي البحت بشيء من موارد الاجتهاد
 من العلوم وكثيرا ما يقع ذلك في اصول الفقه فانه قد اختلف فيها الصحيح بالفساد
 والمعروف بالمبكر والجديد بالرومي فبما يتكلم اهل هذا العلم على بعض مسائل الرأي
 ويحرمونها ويقررونها وليست منه في شيء فيأتي الطالب اليها فيعتقد انها منه فيرد
 اليها المسائل الفرعية ويرجع اليها عند تعارض الأدلة زاعما انها من الاصول فاهل
 عن كونها من الرأي فيكون هذا وامثاله ممن فارقوا مسلك الانصاف معتقدين بتبنيهم
 بالحق وتمسكهم بالدليل وقل من يسلم من هذه الدقيقة وما اعظم ضرر ذلك فلا بد من
 ايضاح هذا السبب حتى يتخلص عنه الواقعون فيه ويجوز منه المتهاقون اليه فان قول
 معتمد بفضل الله تعالى ذكره اعلم ان ما كان من علم اصول الفقه اجعا الى لغة الغر
 رجوا عا ظاهرا كبناء العام على الخاص ومعمل المطلق على المقيّد ورد النحل الى المبان
 وما يقتضيه الامر والنهي ونحوها في الواجب على المجتهد ان يبحث عن مواقع الالفاظ العرفية

قال العلامة في هذا الباب
 ومنه ما من المتقايين في العلم
 فليعمل به باعتبار صحة الرواية
 وصدورها في الواقع واما
 باعتبار كونه جارحا او غير جارح
 فذلك مفوض الى نظر المجتهد
 والذي ينبغي التعويل عليه ان
 القادح ان كان يرجع الى امر يتعلق
 بالرأية كالكذب فيها وضعف الحفظ
 والمجازة فهذا هو القادح المعتمد
 وان كان يرجع الى شيء اخر فلا
 اعتدابه وان كان المتكلم متلبسا
 بشيء من هذه المذاهب فهو مقبول
 في جرح متفقية وتركبية مخالفة
 ويتوقف على حصول القطع في عكس
 ذلك ومنها وقوع المنافسة بين
 المتقايين في الفضائل او في الرئاسة
 الدينية او الدينية فانه اذا فزع
 الشيطان في انهما وترقت المنافسة
 بلغت الحد يحمل كل واحد منهما على
 ان يرد ما جاء به الاخر اذا تمكن
 من ذلك وان كان صحيحا حقا جاريا
 على وجه الصواب ومنها التباس ما
 هو من الرأي البحت بشيء من موارد
 الاجتهاد من العلوم وكثيرا ما يقع
 ذلك في اصول الفقه فانه قد اختلف
 فيها الصحيح بالفساد والمعروف
 بالمبكر والجديد بالرومي فبما يتكلم
 اهل هذا العلم على بعض مسائل الرأي
 ويحرمونها ويقررونها وليست منه
 في شيء فيأتي الطالب اليها فيعتقد
 انها منه فيرد اليها المسائل الفرعية
 ويرجع اليها عند تعارض الأدلة زاعما
 انها من الاصول فاهل عن كونها من
 الرأي فيكون هذا وامثاله ممن فارقوا
 مسلك الانصاف معتقدين بتبنيهم
 بالحق وتمسكهم بالدليل وقل من يسلم
 من هذه الدقيقة وما اعظم ضرر ذلك
 فلا بد من ايضاح هذا السبب حتى يتخلص
 عنه الواقعون فيه ويجوز منه المتهاقون
 اليه فان قول معتمد بفضل الله تعالى
 ذكره اعلم ان ما كان من علم اصول
 الفقه اجعا الى لغة الغر رجوا عا
 ظاهرا كبناء العام على الخاص ومعمل
 المطلق على المقيّد ورد النحل الى
 المبان وما يقتضيه الامر والنهي ونحوها
 في الواجب على المجتهد ان يبحث عن
 مواقع الالفاظ العرفية

وموافق كلام أهلها فوافقوه فهو الحق بالقبول فاذا اختلف أهل الأصول في شيء من هذه
المباحث كان الحق بيد من هو أسعد بلغة العرب هذا على فرض عدم وجود دليل
شرعي يدل على ذلك فإن وجد فهو المقدم على كل شيء وما يتعلق بهذا المقام أنه
قد اختلف في أنه هل ينبنى الغام على الخاص مطلقاً ومشرطاً بآخر الخاص وهكذا
وقع الخلاف في حمل المطلق على المفيد مع اختلاف السبب كذلك في معنى الأمر الحقيقي هل
هو الوجوب أو غيره في معنى النهي الحقيقي هل هو التحريم أو غيره فاذا اردت الوقوف
على الحق في بحث من ذلك فانظر في اللغة العربية واعمل على ما يوافقها فان وجدت
ما يدل على ذلك من أدلة الشرع كما تقف عليه في الأدلة الشرعية من إفادة الأمر
والنهي الوجوب والحكمة فالسئلة اصولية كونها قاعدة كلية شرعية كما أن يستفاد
من القواعد الكلية من اللغة اصولية لغوية هذه المباحث وما يشابهها من مسائل الشف
والمفهوم والمنطوق الراجعة الى لغة العرب المستفادة منها على وجه تكون قاعدة
كلية هي مسائل الأصول المرجع لها الذي يعرف به راجحها ومرجوحها هو العلم الذي
هو مستفادة منه وكذا ما يذكر في مقصد الكتاب السنة والاجماع ما كان مستفاداً
من أدلة الشرع ففي أصول شرعية وما كان مستفاداً من مباحث اللغة فهي أصول لغوية
وما استفيد من غير هذين فهو من علم الرأي الذي كرتنا عليك التذير منه والمقاصد
الاصولية التي هي من محض الرأي الاستحسان والاستصحاب التلازم وأما مباحث
القياس فغالبيتها من بحث الرأي الذي لا يرجع الى شيء ما تقوم به الحجة وبيان ذلك
أنهم جعلوا العلة مسالك عشرة لا تقوم الحجة بشيء منها إلا ما كان راجعاً الى الشرع
كسلك النص على العلة أو ما كان معلوماً من لغة العرب كالإحاق بمسالك الغاء
الفارق وكذلك قياس الأولى المسمى عند البعض بفحوى الخطاب وأما المباحث
المتعلقة بالاجتهاد والتقليد وشرع من قبلنا والكلام على أقوال الصحابة فهي شرعية
فما انتهض عليه دليل الشرع منها فهو حق وما خالفه فباطل وأما الأبحاث المتعلقة
بالترجيح فإن كان الترجيح مستفاداً من الشرع فهو شرعي وإن كان مستفاداً من علم من العلوم

المدونة فلا اعتبار بذلك العلم فان كان له مدخل في الترجيح كعلم اللغة فانه مقبول ان
 كان لا مدخل له الا مجرد الدعوى كعلم الرأي فانه مردود واذا تقرر لك هذا اظهر
 لك فائدتان الاولى ارشادك الى ان بعض ما دونه اهل الاصول في الكتب الاصولية ليس
 من الاصول في شيء بل هو من علم الرأي الذي هو غرض الشرح وما يتوصل اليه به من العلوم
 بمنزلة الثانية ارشادك الى ان العلوم التي تستند بها المسائل المدونة في الاصول لترجع
 اليها عند النظر في تلك المسائل حتى تكون على بصيرة ونصفو لك هذا العلم وخلص
 عن شوب الكدر فان قلت اذا كان الامر كذلك كبره فما نقول فيما رجمه اهل الاصول
 من انه لا يقبل في اثبات مسائل الادلة القطعية قلت هذه دعوى منهم يمكن بها
 العمل ويدفعها ما دونه في هذا العلم من ادلة مسائل لا يخفى ذلك على من تتبع وكان على
 بصيرة وتوفيق فان قلت اذا كان استمداد هذا العلم عندهم من الكلام والعربية
 والاحكام كما صرحوا به فليس ذلك دعوى مجردة لتصرفهم في علم الكلام
 بانه لا يقبل في اثبات مسائله الا القواطع وفي الكلام على نقل اللغة انها لا تثبت الا احاد
 فاذا كان مأمونه الاستمداد مثبتا بدهين قطعية كان ما استمد منه مثله في ذلك قلت
 هذه دعوى على دعوى ظلمات بعضها فوق بعض اذ علم الكلام غالب مسائله مبنية
 على مجرد الدعاوي التي هي كسراب يقية يحسبه الظمان ماء اذا جاء على الماء
 لم يجد شيئا وقد مننا الاشارة الى هذا واما ما كان من مسائله ما خرج من الشرح ففيه
 مسائل شرعية ولا فرق بين شرعي وشرعي من هذه الحيثية واما اللغة فاختلف العلماء
 هل يشترط في اثباتها ان يكون النقل متواترا ام لا والحق عدم الاشتراط فان سابق
 المشتغلين بنقل علم اللغة ولا حزم قد ائناهم يشبهوا مجرد وجود الحروف في بيت من
 ابیات شعرائهم وكلمة من كلامات بلغائهم وان كان هذا مكابرة ولم يكن
 تفصيل هذا المقام ليس من موضوع الرسالة مع كونه والحمد لله مغفرا غافدا في غير احواله
 من مكاتبة اعلام فلست اكمل ان علو ما ينبغي لطالب العلم ومريد صوله ان يتعلم من العلوم
 فروعها والاصول فاقول ملتصقا من موالي حصول المأمول والله المستعان وعليه التكلان

في ان لا يرد استنباط
 في العلم فليخرج من
 من العلم الى العلم
 ارشاد الفاضل الى
 ان من علم الاصول
 وقد تضمنت في
 شأنه الفاضل التفتيح
 فيما حصل المأمول
 من علم الاصول
 في غير احواله
 الشاكر المنة

فصل

كثافتها ومطالب الطلبة في هذا الشأن بتفاوت همهم فكذلك تعددت طبقاتهم
 ترتفع همة البعض فيقصد البلوغ في طلب العلم الشرعي ومقداراته المرتبة يكون عنه
 تحصيلها اماما مرجعا اليه مستغنا عنه مدسا مفتيا مصنفًا قائما في مقام اكابر الامة
 ونخاريذ علمائها وقد تقصده همة بعضهم فمن ذلك فتكون غاية مقصده ان يعرف ما
 طلبه منه الشارع من احكام التكليف والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه ولا يحتاج
 الى غيره وقد تكون همة آخرين دون ذلك ايضا من قصد اصلاح السنتهم وتقويم
 افهامهم بما يقتضون به على غير معاني ما يحتاجون اليه من الشرع وعدم تحريفه وتغيير
 اعرابه من دون ارادة الاستقلال بل يعززون على التعويل على السؤال عند عرض
 التعارض والاحتياج الى الترجيح فهذه تلك طبقات المشرعي طلبية الاطلاع على ما جاء
 في الكتاب والسنة اما كالا او بعضا وهذه طبقة رابعة يقصد من الوصول الى علم من
 العلوم او علمين او اكثر لغرض دينوي او ديني من دون تصور الوصول الى علم الشرع
 والا ليق الاصلح لمن كان صادق الرغبة قوي الفهم ان لا يرضى لنفسه بالدون وان لا يقعد
 عن الجهد والاجتهاد بل يحرص على ان يكون من اهل الطبقة الاولى التي هي ارفع مكان
 واعز محل وينبغي لمن قصور الوصول اليها ان يشرع مستعينا من الرؤف الكريه يعلم
 النقص بتدبير المختصات كمنظومة الحريري المسماة بالمحبة وشروطها فاذا فهم ذلك واتقنه
 انتقل الى كافية ابن الحاجب ومعنى اللبيب شرهما ولا يستغني هو عن اتقان ما في
 شرح الرضي على الكافية من المباحث اللطيفة والفوائد الشريفة وكذا ملك ما في المعنى من
 الغرائب ويكون اشتغاله بسماع شرح الختم يرت بعد حفظه بالحجة يملئها عن ظهر قلبه
 ويبدلها من طرف لسانه واقل الاحوال ان يحفظ مختصرا منها هو اكثرها مسائل و
 انفعها افواك ولا يفوته النظر في مثل الفية ابن مالك والتسهيل وشرهما والمفصل
 للزمخشري وكتاب سيبويه فانه يجد فيها من اللطائف الخفية والدقائق العربية ما لم يكن
 قد وجده ثم يبدئي له ان يطلع على مختصر من مختصر المنطق وياخذ عن شيخه فيهم

قال العلامة هذه والكثرة
 سبيل الى كمال السيرة
 بتدريج وادراك السيرة
 لا يجد العلم على السيرة
 فيها باعتماد السيرة
 في ارض يستقل بها
 ما قدر من التفاضل
 فيشتغل بها
 واهتماما على وفي الذكر
 منها انتهى محسلا

معانيه ليستعين بذلك على فهم ما يورده المصنفون في مطولات الكتب النحوية وهو
 من المباحث النحوية ويكفي في ذلك مثل المختصر المعروف بابن ساعدي أو عبد الله السعدوني
 من شعر وحجها وسياقي بيان ما ينبغي الاشتغال به من في المنطق أو شكا الله تعالى
 وليس المراد هنا الاستعانة بمعرفة مباحث التصورات والتصديقات اجمالا فان
 اهل العربية قدوة كلهم في الحدود والرسوم مثلا بكلام المناطقة ثم بعد ثبوت
 الملكية له في النحويان لوجه من سماع ما سمينا به لشرع في الاشتغال بكتب علم
 الصرف كالشافعية وشروحها والزجانية ولامية الافعال ولا يكون عالما به امر الصرف
 كما ينبغي الا بعد حفظ الشافية لانتشار مسائل الفن وطول خيل قواعد وتشتت اربابه
 ولا يفوته الاشتغال بشرح الرضي على الشافية بعد ان يشتغل بما هو اخصر منه
 من شعر وحجها كشرح الجارودي ولطف الله الغيات فان فيه من الفوائد الصرفة
 ما لا يوجد في غيره ثم ينبغي له بعد ثبوت الملكية له نحو اوصافه وان لم يكن قد فرغ
 من سماع كتب الفنيان ان يشرع في علم المعاني والبيان فيبتدئ بحفظ مختصر من
 كتبه مشتمل على مميزات المسائل كالتمخيص وشرح السعد المختصر والمطول وما عليهما
 من الحواشي فانه اذا حفظ هذا المختصر حقق الشرع من المذكورين مع حواشيه ما يبلغ
 الى مكان مكين من الفن فقد اجاطت هذه الجملة بما في مؤلفات المتقدمين من
 شراح المفاتيح ونحوه واذا ظفر بشي من مؤلفات عبد القاهر الجرجاني او السكاكي
 في هذا الفن فليمن النظر فيه وينبغي له حال اشتغاله بهذا الفن ان يشتغل
 بفنون مختصرة قريبة المآخذ قليلة المباحث كفن الوضع وفن المناظرة ويكفيه في
 الاول رسالة الوضع وشرح من شعر وحجها وفي الثاني اديب البحث العضدية وشرح من
 شعر وحجها ثم ينبغي له ان يكتب على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتها
 كالصالح والقاموس وشمس العلوم وضياء العلوم وديوان الادب ونحو ذلك
 على اشتغال على بيان اللغة العربية عموما وخصوصا كالمؤلفات المختصة بغير الغرائز
 والحديث ثم يشتغل بعد هذا بعلم المنطق فيحفظ مختصرا كالتهديث او الشمسية

[illegible]

بكرام الله سبحانه وتعالى على ما نلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الثابت
 عن الصحابة فافهم مع كونهم اعلم بمقاصد الشرع من غيرهم هم من اهل اللسان العربي
 ايضا واجمع مؤلف في ذلك وأكثر فائدة للدراة الممنون للسلوطين ويتبع له ان يطول
 السماع في هذا العلم ويطالع مطولات التفسير كمقاييس الغيب للرازي فان العار المانحة
 من كتاب الله سبحانه كثيرة العدد يستخرج منها كل عالم بحسب استعداده ويتبع ان
 يقدم على قراءة التفاسير الاطلاع على علوم الاحكام وكل ما كان اه مدخل في التلاوة
 وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العربي لان هذه الحثية وما انفع الايمان للسلوطين
 في مثل هذه الامور ثم لا يخل النظر في الكتب المدونة في القراءات ما يتعلق بها كالتجربة
 والطبعية وشروحا واذا عرفت ما ينبغي لمريد كونه من اهل الطبقة الاولى فاعلم
 ان اعظم العلوم فائدة واكثرها نفعاً واجلها خطر هو علم السنة المطهرة فانه الذي
 تكفل ببيان الفرقان المجيد ثم استقل هو عما لا يخصرت الاحكام ولا احصاه بوقت
 دون وقت من تقديمه على العلوم المذكورة او تأخيرها عنها بل اقول ينبغي للطالب
 بعد ان يفهم بسانه بما يحتاج اليه من النحوان يتقبل على سماع جامع الاصول و
 المشارق وكثر العمال والمنتهى لان تيمية وبلوغ المرام لابن حجر والعمدة وشوهارها
 جمع فيه الثنون مقطوعة الاسانيد ثم يسمع الكتب التي فيها الاسانيد كالامهات
 السبب ومسند احمد وصحيح ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود ووسنن الدارقطني
 والبيهقي ويا تحمدا فما بلغت اليه قدرته ووجد في اهل عصره شيوا من كتب السنة
 جد في سماعه اجتهاد بحسب ما يمكنه ويكون الاستغفال بهذا العلم الجليل مما
 لا يشتغال بجميع العلوم المتقدمة من البداية الى النهاية فاذا قطع وطرة من سماع كتب
 المتن ولا سناد اشتغل بشرحها سماعا ومطالعة ويستكثر من النظر في مؤلفات
 علم الحجج والتعديل بل يتوسع في هذا العلم بكل ممكن واتق مع ما يندفع به مثل الغلاء
 وتاريخ الاسلام وتذكر الحفاظ والميزان فانه يجد فيها ما لا يجد في غيرها كالتدب
 الكمال وفروعه وهذا اعدان يشتغل بشي من علم اصطلاح اهل الحديث كقولنا

والله اعلم
 من ذلك
 والحمد لله
 رب العالمين
 والصلوة
 والسلام
 على
 سيدنا
 محمد
 وآله
 الطيبين
 الطاهرين
 المعصومين
 اجمعين
 والبركات
 والمناقب
 والفضائل
 العظيمة
 الجليلة
 الباقية
 الى
 الابد
 آمين

فان قلنا
 في هذا
 العلم
 والحمد لله
 رب العالمين
 والصلوة
 والسلام
 على
 سيدنا
 محمد
 وآله
 الطيبين
 الطاهرين
 المعصومين
 اجمعين
 والبركات
 والمناقب
 والفضائل
 العظيمة
 الجليلة
 الباقية
 الى
 الابد
 آمين

ثم ليقل بعد ما شاء ولقد وجدنا الكثير من العلوم التي ليست من الشرع نقعا عظيما
 وفائدة جليلة في دفع المظالم والمتعصين واهل الرأي بالبحث هذا هم الله تعالى اجمعين
واما اهل الطبقة الثانية فينبغي لصاحبها الشرع في علم الفروع حتى تثبت له
 فيه الملكة وقل ما يحصل ذلك بحفظ مختصر كافيه وقراءة شرح من شروحه المختصرة
 واحسبها شرح اجماعي ففيه ما ليس في غيره من مختصرات الشرح ثم يحفظ مختصر في الصغرى
 كاشافية ريفر اشرحها من شروحه المختصرة واحسبها شرح الجارودي ثم يشتغل بحفظ
 مختصر في علم المعاني والبيان كالتلخيص للقرطبي وقراءة شرح من شروحه المختصرة كشرح
 السعد المختصرة ثم يحفظ مختصر من مختصرات اصول الفقهية ويقرأ شرحا من شروحه
 المختصرة واتفق ما ينفع به الطالب الغاية للحسين بن القاسم وشرح حاله فانتهى ما مع كال
 الاختصار قد اشتهر لا على ما حوته غالب المطبوعات الكبار ثم يشتغل بقراءة تفسير
 من التفسير المختصرة كتفسير البيضاوي مع مراجعة ما يمكنه مراجعته منها ثم يشتغل
 بسماع ما لا بد من سماعه من كتب الحديث وهي الست الامهات فان عجز عن ذلك
 اشتغل بسماع امثال جامع الاصول ويشتمل على متون الامهات ثم لا بد من البحث
 عما هو موجود من احاديث الاحكام في غيرها بحسب الطاقة ويبحث عن الاحاديث
 الخارجة عن الصحيح في مظانها ومواطنها من الشروح او التلخيصات وينبغي ان يكون مع
 هذا عنادة فماسة لعلم اللغة على وجه يهتدي به الى البحث عن الالفاظ العربية و
 استخراجها عن مواضعها ويكون عنده من علم اصطلاح الحديث وعلم الحجج والادلة
 ما يهتدي به الى معرفة ما ينكلم به الحفاظ على الاسانيد والمتون فمن علم بهذه العلوم
 عليها متوسطا يوجب ثبوت طائفة الملكة في كل منها صار محتملا مستغنيا عن الغير منوعا
 عن العمل بلا دليل وعليه ان يبحث عند كل حادثة يحتاج اليها في حينه عن احوال العلماء
 وكيفية استدلالهم وما قالوه وما ارد عليهم به فانه ينتفع بذلك انتفاعا كاملا وهو لا
 قصر عن اهل الطبقة الاولى فليس يحتاج فيما يتعلق به من امر الدين الى زيادة على هذا
 المقدار ويختلف الانتفاع بالعلوم باختلاف القرائح والفهوم فقد ينتفع كامل الذكاء

من طائفتي واصدق
 عليه سمي بالاجتهاد وان
 يسوع في العلم بالادلة
 تليق من طائفتي
 الاجام والاضطرار على
 فيقول في مختصر
 دون ان يتصور
 تاديه من طائفة الفقهية
 من تاديه في علمها
 الى غير ذلك من غير
 الاشارة الى ذلك

صادق الفهم قوي الادراك بالقليل ما لا يقتدر على الانتفاع بما هو اكثر منه كثير مما
الفهم بالكدى القطنة **واما اهل الطبقة الثالثة** فينبغي له تعلم شيء من علم الاعراب
حتى يعرف به اعراب او اخر الكلام يكفيه لمثل ذلك حفظ منظومة الحوري السماء باللمحة
وقراءة شرحها على اهل الفن وتدريبه في اعراب ما يطالع عليه من الكلام المنظوم و
المتنوع ويخفى السؤال عن اعراب ما اشكل عليه حتى تثبت له مجموع ذلك ملكة نافعة
في معرفة الاعراب والبناء وان لم يعلم بوجوه العلل الخفية ثم يتعلم اصطلاح علم
الحديث ويكتفي بمقتبل النجدة وشرحها ثم يكتفي على سماع المختصر في الحديث مثل بلوغ
المرام والعمدة والمنتهى ان تمكن من سماع جامع الاصول او شيء من مختصراته فعمل
فاذا اشكل عليه معنى حديث نظرف الشروح او في كتب اللغة وان اشكل عليه الراجح
من المتعارضات والتباس عليه في حديث جواز العمل به وعمل فاسأل علماء هذا الشأن
الموثوقين بعرفاتهم وانصافهم ويعمل على ما يرشدونه اليه استفتاء وعمل بال دليل
للتقليد وعمل بالرأي وكذا يشتغل بسماع تفسير من التفسير التي لا تحتاج الى تحقيق
وتدقيق كالتفسير البغوي وتفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور واذا اشكل عليه بحث
او تعارضت عليه التفسير ولم يستدل الى الراجح او التباس عليه امر يرجع الى تحقيق شيء
من الكتب التي تفسر صحيح الامل العلم بذلك الفن سائلا عن الرواية لا الرأي وتد
بكانت الصحابة والتابعون وتابعوهم المشهورين بالبحر الكرم من هذه الطبقة فانهم كانوا
يسألون فيما يحتاجون من اهل الاسلام عن حكم ما يروون فيروون لهم ما
جاء في ذلك عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فيعملون بروايتهم من
دون تقليد ولا التزام راي كما يعرف ذلك من عرفه **واما الطبقة**
الرابعة فانه ينبغي لاهلها ان يتعلم ما يتوصل به الى مطلوبه فمن اراد ان يكون
شاعرا تعلم من علم النحو والمعاني والبيان بان يفهم به مقاصد اهل هذه العلوم و
يستكثر من الاطلاع على علم البديع والاجاطة باقواعد والبحث عن اسواره ونكتته ومن
علم المروض والقوافي ويمارس اشعار العرب يحفظ ما يمكنه حفظه منها ثم اشعرا

من فاضل الى اصحابه
وقد افاضوا في هذا العلم
وهم من اهل الاجتهاد والبيان
وعدم تحريفه وتفسيره
دون قصد فهمه الى الاستقلال
بل من دون على التوصل الى
السؤال عنه ودراسة تفصيله
والفهم في هذا العلم
من اهل الكمال والمنهج الحكيم

من الذين يقصدون الوصول
الى علم او علمين من العلوم
او ديني دون تفهم الاصول
الى علم الشرح من الروايات
ثم هو اولى من اهل البيان
منه من علم الدر الصمد

بعض ذلك وكثيرا ما يقصد الطالب الذي لم يتدرب باخلاق المنصفين ولم يتوهم ب
 ما يرشاد المحققين الاطلاع على مذهب من المذاهب المشهورة ولم تكن له في غيره رغبة
 فاقرب الطرق الى ادراك مقصده ان يبتذل بحفظ مختصر من مختصرات اهل ذلك المذ
 هب كالذي في مذهب الحنفية والمنهاج في مذهب الشافعية مثلاً فاذا حفظ حفظاً متقناً
 على وجه يستغني به عن حمل الكتاب شرع في تفهم معانيه وتدبر مسائله على شيخ
 من شيوخ الفن حتى يكون جامعاً بين حفظه وفهم معانيه مع كونه مكرراً للدراسة
 حتى يسوخ الحفظ ثم يشتغل بدروس شرح مختصر من شروحه على شيخ الفن ثم ياتر في
 الى مآهواكثر فائدة منه واكمل مسائل فتركيب على مطالعة مؤلفات المحققين من اهل
 الفن فيضم مسائلها الزائدة على ذلك المختصر معه على وجه يستحضرها عند الحاجة
 ولكنه اذا لم يكن لديه من العلم الا فقه ذلك المذهب فلا يرب انه يكون عامي الفهم
 سيئ الادراك عظيم البلاهة غليظ الطبع فعليه ان يبتدئ بتعليم فهمه شيء من
 مختصرات النور ومجاميع الادب حتى تثبت له الفقه الصورية واما الفقهانية
 الحقيقية فلا يتصرف بها الا المجتهد بالاخلاق في ذلك عند المحققين رحمهم الله تعالى

فصل

واذا عرفت ما ينبغي لكل طبقة من المعارف العلمية فلنكمل لك الفائدة بذكر ما يحتاج
 ينتفع بها ان شاء الله تعالى طالب الحق انتفاعاً عاماً ويرتقي بها الى مكان لا ينغي به
 عن كثير من الجزئيات غناء تاماً فمنها ان يعلم ان بناء الشريعة المطهرة على حجاب
 المصالح ودفع المفاسد ومن تتبع الوقائع الكاشفة من الانبياء عليهم الصلوة والسلام و
 قصصهم المحكية في القرآن علم ذلك بلا شك وقد وقع ذلك من نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم وقوله لا ينكر فانه صلى الله عليه وسلم لما تبين له نفاق البعض واستخفاه
 القتل قال لا يقرئ الناس ان يعملوا يقتل عصابة فترك قتله لئلا يكون سبباً للنفر والاضطراب
 عن الدخول في الاسلام وهكذا اوقع منه صلى الله عليه وسلم تأثير جماعة ممن لم يثبت
 قدمه في الاسلام بغنائهم حنين كابي سفيان والاقرب بن حابس وعيينة بن حصن فكان

يعطي واحدا منهم مائة من الابل وامثالها والمهاجر من الانصار رضي الله عنهم هم المقاتلة
 المستحقون لها ووقع في انفسهم ما وقع حتى قال بعضهم يرحم الله رسول الله يعطي ^{هنا}
 وسيفنا نقطر من الدماء فلما علم بما اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
 من المصلحة طابت انفسهم وهكذا وقع منه صلى الله عليه وسلم ^{والله اعلم} على مصالحه الاخرى
 بثلاث ثمار المدينة فلما سمع به بار في ذلك جلب مصحوة ودفع مفسدة فلما تبين له ان
 العراك جلب وانفع صنادايه وهكذا وقع منه صلى الله عليه وسلم الاذن بالعرايا
 لما شكى اليه الفقراء ما يلحقهم من المفسدة بالمانع من شراء الرطب بالقرع مع عظم الخمر
 فيما هو مظنة الربا وكريم العاد من امثال هذه الوائعات النافعات وبأجملة
 فكل ما وقع في الشريعة من النسخ والتخصيص والتقييد فسببه دفع المفسد وجلب
 المنافع المصالح وقد كان ديدنه صلى الله عليه وسلم الارشاد الى التمييز والتبشير
 بنون التعسير والتنفير وكان صلى الله عليه وسلم يرشد الى الالفه واجتماع الامور
 ويفرق عن الفرقة والاختلاف فالعالم المرتاض بما جاء اذا اخذ نفسه في تعليم
 عباد الله تعالى وارشادهم بالاخلاق النبوية فيسر بشر ولم يعسر ولم ينفر وارشد
 الى اختلاف القلوب وفي عن التفرق وجعل غاية همه جلب المنافع مثلا كان ^{منه} المنفع
 دعاة المسلمين واجمع الحاملين للحج رب العالمين واخذت له القلوب وانقلب له
 المتعصب منصفاً والبتدع متسناً ومشى في رياض الاجتهاد مقتطفاً من طيب
 ثمراته ومستشفاً من عاقب رايه من كان معقلاً في سجن التقليد مكتوفاً بآراء
 الرجال تنمة وليعلم اني لم ارد بما ذكرته الا ان ما لم يرد فيه نص خاص ولا عام
 ولا تناوله اطلاق فحق على مرشد العباد ان يستحضر ما هو ويدعو اليه واما ما وقع
 النصير فلا جلب لنفع ولا دفع لضرر اقرب الى الخير اولى بالبركة منها وان قصر
 عن ادراك ذلك وبعض العقول وصما يستعين به مريد الانصاف على ما يريد
 من ربط المسائل بالدلائل ان يتدبر الادلة العامة ويفكر ما يندرج تحتها
 من المسائل بوجه من الوجوه للدلالة المتسيرة فانه اذا قرن في ذلك صار مستحضراً

ود

من تارة الشريعة
 المظنة على غير
 النافع ودفع
 المفسد

لدليل كل ما يسأل عنه من الأحكام الشرعية كما نأما كان وعرف معنى قول الله عز وجل ما
 فرطنا في الكتاب من شيء ومن آمن النظم فيما وقع منه صلى الله عليه وسلم من استخراج الأحكام
 من كتاب الله تعالى زادة ذلك بصيرة كما ثبت أنه ضللم لما سئل عن زكاة الحمر الأهلية قال إنما
 فيها الأهدنة الزينة الفاخرة فمن يعرج مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وتبذله
 صللم قال نعم وبالله العاص صليت بأصحابي بأمر الله أنت جنت يا عمر وفيه آل سمعت الله يقول ولا تغفلوا
 أنفسكم فقره النبي صللم في محبته ولم يقل شيئا وهذا باب واسع يطول تذييله وفي أمثال
 ذلك أعظم عبرة للمتصيرين وأوضح قرة للمقتدين بالله تدين من العلماء المجتهدين وهكذا
 التفكير في الكليات الصادقة عن أعظم جوامع الحكم والحكم صللم كقوله إنما الأعمال بالنيات
 فإن هذه العبارة المختصرة ساحة للاستدلال بها على كل جزئ فيدخل ما حصلت
 النية في عدد الأعمال المقبولة ويخرج ملائمة فيه إلى حيز الأعمال المردودة وكذا تنصير
 المباحات قرأت وعبادات أقل أحوالها الأندراج تحت حقائق المندوبات تبطل التبريد
 من الصور الحاكمة لها هو من العبادات يفقد النية وعدم وجودها أو وجودها على
 الوجه المعتبر وقد صرف في أول الرسالة ما يوضح الدرام فتذكر ما كونه صللم كل بدعة
 ضلالة ومن غشنا فليس منا والخلال بين الحرام وبين وكل أمر ليس عليه أمرنا فهو
 رد فإن كل فرد من أمثال أفراد هذه العبارات صالح لجعله قضية كبرى للشك الأول
 فلا يبقى فردا أو أمكن ادراجها تحت هذه الكلية باجتماع قضية صغيرة
 الحصول تقول مثله هذا الأمر ليس عليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل أمر ليس عليه
 أمره صلى الله عليه وسلم فهو رد فهذا رد وعلى هذا فلا يكون فعل ولا اعتقاد ولا قول
 لم يأت به الشرع إلا أو أمكن الاستدلال برده على هذا الحديث الصحيح وهكذا العمل في
 سائر الكليات والمخالي بالمعارف العلمية يستغنى بمجرد الإشارة والإيقاظ لأن المواد
 قد جسيملت له بما حصله من المعام ومن جملة ما ينبغي له تصور هو عينه استحضار
 أن يعلم أن هذه الشريعة المباركة هي ما اشتمل عليه الكتاب السنة من الأوامر والنهي
 والرغبات والترهيبات وسائر ما له مدخل في التكليف من غير قصد إلى التعمية

والانفاذ ولا ارادة لغير ما يفيد الظاهر ويدل عليه التركيب ويفهمه اهل اللسان
العربي فمن زعم ان حروف الكتاب والسنة لا يراد به المعنى الحقيقي والدلالة
الواضحة فقد زعم على الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم وعما يخالف
الذي جازنا عنه بما قد كان ذلك لسبق شرعي فتوقد عليه الصحة الشرعية أو
التي يتفق العقل عليها لا مجرد ما يدعيه اهل المذهب والنحل على العقل ^{العقلية} مطلقا
لما قد حجب به اليهم التعصّب فلا بأس بذلك ولا قد عوى التجويز مردودة مضروب بها
في وجه صاحبها فحرص على هذا فانه وان وقع الاتفاق على اصاله المعنى الحقيقي
وعدم جواز الانتقال عنه الا لعلاقة وقرينة كما صرح به في الاصول وغيرها فانما
في كتب التفسير والحديث والفقه يخالف هذا المنهج ولا عمل نكرو ولم يجد على
قبول ما يقال من دون بحث عن موارد ومصادره وكثيرا ما نجد المتعصبين ^{هم}
عن مذاهبهم ويؤثرونها على نصوص الكتاب والسنة فاذا جاءهم نص لا يجدون
عنه متحولا واعياهم رده ودفعه ادعوا انه مجاز وذكر والتجويز علاقة هي من البعد
بمكان وقرينة ليس لها في ذلك المقام وجود واعان اهل هذه الترهات استنكاهم
من تعدد انواع القرائن والعلائق السوغة للتجيز الى ثلاثين علاقة حتى جعلوا منها
التضاد فانظر هذا التلاعب حتى صار علما مستقلا وافترى كل متعصب على
العقل والعرف ما شاء **ومن جملة ما يستعين به على الحق** ويلين منه من الدخول
في الباطل وهو لا يشعر ان يقر عند نفسه ان هذه الشريعة المأثبات من عند الله
الغيب والشهاد الذي لا يغادر صغرة ولا كبيرة الا احصاها او يعلم ما تكن الصدور
وتخفيه الضمائر ويحول بين الدية وقلبه كانت الخادعة بالميل الباطلة والتماسها
طلبه بالوسائل الفاسدة من اعظم المعاصي له تعالى واقع التجاري عليه جميع هذه
الحيل التي دونها اهل الرأي هي سد لما شرعه الله عنادله ومواجهة الاحكامه ومجادلة
ما جاء في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما اشبه هذا بما كان يتم بعه
رؤساء الجاهلية لاهلها من التلاعب بهم وقد اورد البخاري في كتاب الحيل من

قال العلامة فان قرأوا الفقرة
علازمة والوصيلة والكتاب
بالملحوظ من النص اذ لا فائدة
من اليسر والاعمال فاعلم
ولا فائدة بعد ذلك من الانتم
بالبين الحرام من تلك الافعال
التي هي شبيهة بالفعال الجوزي كالتجوز
وبين كل ما لا يفسد له وساء
الجاهلية عند هذه الترهات كما في
يفعل ما يريد من انصافها
الاجرة ارفعها عن ذكر الطهار
اقتدارهم على تنفيذ ما يريد
انتم ١٣ من سيرة الجاهلية

صل الله عليه وسلم ان يتصدق بجميع ماله فما زال يركله حتى قال به الثلث الثلث
كثير وهذا ما ورد من قوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله جعل لكم ثلث امور الكرم في
او اخر اعماركم فانه قد بقول الله عز وجل في زيادة في حسناتكم ولا يربد في الحسنات الا ما كان
قربة واما وصايا الضرر المتضمنة لمخالفة مشروع الله تعالى فهي زيادة في السيئات
وهذه الذريعة الشيطانية قد عمت طمت خصوصا اهل البوادي فانه قد بقي في
انفسهم ما كانت عليه الجاهلية الاول من عدم توريت الانث فاذا والاقتداء بهم
ولكنهم لما كانوا لخبطين بسوط الشرع مفقودين بسيفه نهبوا هذه الوسائل المذمومة
فقالوا نذرناوهنا اوصينا وساعدناهم على ذلك طائفة من المقصرين بتخريف القول
الواردة عن معتقد بهم وغيرهم طعنا فيما يتجاونه من المحطام الذي هو من اقبح انواع
السمت لا يخفى ذلك على من تتبع احوال الناس وكان من العارفين الاكياس

فصل قال العلامة

ومن جملة ما ينبغي لطالب الحق ان يتصوره ويجذر من قبوله بدون كشف عنه ما
يجعله كثير من اهل العلم لئلا يستدلون به على اثبات الاحكام الشرعية في العباد
وهو الاجماع والقياس والاجتهاد والاستحسان فاما الاجماع فقد اوضح في كثير
من مؤلفاتي انه ليس بدليل شرعي على فرض مكانه لعدم ورود دليل على صحته
واوضح انه ليس ممكن لاتساع البلاد الاسلامية وكثرة الحاملين للعالم فمحل كثير
منهم في كل عصر منذ قام الاسلام الى هذه الغاية وتعد الاستقراء التام لما عند
كل واحد منهم وان طولت الاعمار فضلا عن اتساع الاعمار القصيرة لذلك فان المدينة
الواسعة قد يعجز من هو من انها ان يعرف ما عند كل فرد من علمائها كبل قد يعجز
عن معرفة كل عالم منهم كما هو مشاهد محسوس فكيف بالمدائن المتباينة فكيف
بجميع الاقطار الاسلامية بدوها وحضها وفرها ومدنها فقد يوجد في زاوية من
الزوايا التي لا يوبه لها ولا يرفع الرأس اليها من يقل نظيره من المشاهير في انحصار الواسعة
ومع هذا فلهذا المذهب البروزة قد طبقت لاطراف صارت عند المنتمين الى الاسلام

قال العلامة وقد وقع
من جملة من يقصر
القصائد والفتوى في هذه
المسئلة في امور عظيمة و
ظهورية في كثير من
شع النعام لسطها في الحق
من سوء الباطل في قول
وندر الحمد وادعاهم
بمن التمس على التمس
والترديد على التمس
يقدر على القبول
استقام من فقههم
خالف المذهب في كل
وكذا ما لم يخالف في الواقع
الا الطائفت والاضرار
الشرعية في غير هذا النوع
من الاقتراب من ذلك
الرواية منه فان الماتمة
لنتمين والدينامي التمس
انتمى من ادم التمس
وقال له وادعاهم
افضاله

صرح باعتبارها اذا وجدت في شيء من المسائل من غير فرق بين كونه اصلا او فرعا
 وهكذا اضع القاطع فيه بنفي التارق فانه بهذا القدر قد صلا الامر ان اللذان لا فارق
 بينهما شيئا واحدا مادل علم باخذها دل على الاخذ به من اختيار تعدية ولا اعتبار
 اصلية وجمعية واما المحوى للخطاب في محنه فاما ارجاعه الى المفهوم والمنطوق وان
 ساهما البعض بقياس الفحوى وبحث العمل بالمفهوم خارج عما نحن بصدده وقد جاءت
 لغة العرب بالحكمة لما كانوا يعصونه ويخاورون به ويعلمون عليه ان مثل هذا
 المفهوم كان معتبرا لديهم هذا اقل من قال من العلماء انه منطوق لمفهوم ولقد
 تلعب كثير من اهل الرأي بالكتاب والسنة تلاعبا يخفى بهذه الذريعة القياس^{اسية}
 وعولوا على ما هو اوهن من بين العنكبوت وقد صوره على آيات واحاديث وما هذه
 باول فاقرة جاء بها الشيطان وحسنها النوع الانسان وكل من كان له فهم لا يعرب عنه
 ان الله عز وجل لم يتعبد عباده بمجرد قول علم انه قد افاده مسلك تخيير المناط^{تنقيح}
 المناط اول ذلك او نحو هذا لئلا يان هذا على فرض انه لم يوجد في الكتاب والسنة
 ما يخالف هذا المسلك فكيف اذا كان الدليل المخالف له واضح النار ظاهر الازتهار
 والكلام في هذا البحث طويل الذبول وقد افردته جماعة من اهل العلم بالتأليف وليس له
 فهنا الا مجرد التنبيه لطالب الحق النبويه واتي ان جذرته عن العمل بهذا القياس فلا اصل له
 عن العلم به وتطويل الباع في معرفته ولا احاطة بما جاء به اهل في مباحث الاصول وانه
 لا يعرف صحة ما قلته الا من عرفه حق معرفته وقد يعرف الشيء بجنبه لا سيما
 الاجتهاد فقد سمعوا بانه استفرغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بمحكم شرعي ولا شك
 ان هذا الظن وان تعبد الله تعالى به ذلك المستفرغ لكونه مرضه عند فقد الدليل
 كما تقدم البحث على هذا والاستدلال عليه لكن الشأن في كون هذا الظن حجة على
 احد من عباده تعالى ممن لم يرفع له هذا الظن ولا تقدم له استفرغ الوسع فان الحجة
 الشرعية ليست ظنون بعض المكلفين على بعضهم الاخرين ولا جاء في الشريعة حرف
 واحد بما يفيد هذا ويدل عليه بل صرح كتاب الله العزيز بالنهي عن اتباع الظن^{الاخبرني عن شيئا}

وان بعضه انهم وهذا الكلية توجب على الانسان ان لا يفعل بظنه في شيء كما سماه كان الا
ما خصه الشرع فكيف بظن غيره في امعة المقلدة اسمعوا وعوا فانكم انما تتبعون ظنونا
خطرت لقوم قامت عليهم حجة الله تعالى بما في كتابه الشريف سنة نبيه الطريف صلى الله
عليه وسلم ما هي قائمة عليكم وهم متعبدون بآثاركم فما لكم ولهم وماذا عليكم
من ظنونهم **واما الاستحسان** فقد رسموه بانه دليل يتقدح في نفس المجتهد لبعض
عليه التعبد بعنة ولا يخفى عليك لو انك انفتحت ان الله تبارك وتعالى لم يتعبد احد امر عبادة
بدليل يستدل به احد من علماء الامة ويمكن التعبير عنه وابرازه من القوة الى الفعل الا
اذا كان صحيحا تقوم به الحجة فكيف يتعبد بغيره هو سبحانه وتعالى بما التقدر في نفس فرح من
افرادهم على وجه لا يمكنه ابرازها الى الخارج فيالله العجب من هذا الهديار وكيف استجاز
قائله ان يحكم عليه بانه دليل شرعي ويفتري على الشرع ما ليس منه وباجملة فيبان
فساد اختراع هذا البيان لا يحتاج الى ايضاح ولو احتاج محتاج الى الاستدلال على بطلان هذا الباطل
لزمه ان يدفع فرية كل مفتر على الله تعالى والله در الامام الشافعي حيث يقول من استحسن فقد
شرع انهم ما افادة العلامة **تكميل بفضل الله جميل** اعلم ان الفاسد الملاحقة
لبركة العلم والفوا حيث المفرة الكلمة المسلمين كثيرة جدا واعظم ما اصاب دين الاسلام
من الابداهي الكبار امران اجلهما هذه المذاهب البروجة اليوم التي هبت بهجة الاسلام وغيره
ثانيهما هذه الاعتقادات الخادفة للامة في صالح الاموات حتى صار الرجل يقرن من
يعتقده من الموقفين بمن يقلده منهم فيقول امامه في المذهب فلان وشيخه والاعتقاد
فلان وهذا اشنع والفساد من الامور الاول فقد كان اوائل المقلدة يعتمدون على
اقتناعهم في المسائل الشرعية ويعولون على ارائهم ويدعون النصوص في مقابلة اقوالهم
ولكنهم لا يدرون حوائجهم بغير الله عز وجل ولا رجوع غير تعالى ولا يطلبون المطالب
الامنه تعالى عنهم عفا الله عنهم وان خاطوا صومهم وصلاحهم وحجهم وزكاتهم وغيرها باراء
الرجال وقد روي كثير من تفاسيلها المبرأ من الله المتعال بتقليد كنههم لم يخاطبوا في
معنى الله الا الله ولا تلاعبوا بالتوحيد ولا دخلوا في ابواب الشرك ومضائق الجحود بل اياها هلية

واما هؤلاء فقد غفلوا الى جماعة من الاموات الذين لا يستطيعون توصية ولا ال
 اهلهم يرجعون فقصدهم في مواضعهم وعلفوا على قبورهم ونذر اهلهم النذر وخرروا
 لهم الخبائر وفزعوا اليهم عند الفجاءة ففكرة يملكون منهم من الحاجات ما لا يفد
 عنده الا الله عز وجل وبخصوصهم بالنذر والطلب تارة يتنادونهم مع الله عز وجل ويشترطون
 باسمائهم مع اسمه تعالى في اثر اكملت نقشعر لها جلود من يعلم معنى لا اله الا الله
 ويعرف مدلول قل هو الله احد وتلاعب بهم الشيطان في ذلك ونقلهم من مرتبة
 الى ما فوقها حتى استعظموا من جانب هؤلاء الاموات ما لا يستعظمونه من جانب الله تعالى
 وافضى ذلك الى احد هم يخلف بالله تعالى فاجروا ذبا ولا يخلف بمعتقد من الموت
 يقدم على المعصية في المساجد التي هي بيوت الله تعالى ولا يقدم عليها عند قبورها
 الشر حتى صار كثير منهم ينسبون ما اصابهم من الخوف والانس والاموال والاهل الى
 ذلك الميت كذا ما اصابهم فيها من الشرع انهم رحمة الله تعالى قد صار مشغولا بنفسه
 عاجزا عن جرفه الى ما لا يدري ما نزل به من هؤلاء ولو علم بذلك تجادلهم بالسيف
 ودفعهم بما قدر عليه ومن اعظم الذرائع الشيطانية انهم بالغوا في التناق في عمارة
 قبور معتقدين من الصالحين ونصبوا عليها الابواب وجعلوا على ابوابها الحجاب
 وضعوا عليها من الستور العالية والالات الرائقة ما يبهر الناظر اليه ويدعو الى التعظيم
 تزيين ذلك قبله قليلا حتى يحصل لهم الاعتقاد في اولئك مائة ارج في تزيينهم و
 اسلامهم وليت الناس اتبعوا امثال ما ارشد اليه السارح صلى الله عليه وسلم عن شجرة
 القبور كما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي الهيثم قال قال لي علي بن ابي طالب
 الا ابغضك على ما بغضني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ع قبر امشرفا الاستنباط
 الحديث فخرج ابو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فخرج ان يحضر القبر وان يبني عليه وان يكتب عليه وان يوطأ وان يخرج مسلمة بلون
 ذكر الكتابة قال الحاكم انني عن الكتابة على قبر مسلمة وهي صحيحة خبرية والعمل مراعاة
 المسلمين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك يعني يقرنون كتابة الاسم دون التكاليف

[illegible]

في الزهد والعبادة إلى أعلى مبلغ ومشى على هدى الشريعة المطهرة وأعرض عن زينة
 الدنيا وصند عنها ثم حدث أقوام بها وأهداهم إلى الدنيا الدينية ومددوا
 إلى التلاعب بالأحكام الشرعية ومسلما إلى أبواب النجاسة فخرجوا عن شيوخنا
 يعلمون كيفية السلوك فنهض من يكون مقصده صالحا وداريقه حسنا فيلقن
 أبناء مكلمات تباعد همهم عن الدنيا وتقرهم إلى الآخرة وينتداهم من رتبة العفوفا
 على أعراف يتعدار غونها ولكن لا يخلو ذلك إلا من مخالفة الشرع والخروج عن كثير
 من أدابه والتخير بل الخير في الكتمان السنة فبأخرج عن ذلك فلا خير فيه واجلنا به
 ازهد الناس في الدنيا وارغبهم في العقيدة واتقاهم واخشاهم لله تعالى في الظاهر فإنه
 لازهد لمن لم يمش على الهدى النبوي ولا تقوى ولا خشية لمن لم يسلك الصراط المستقيم
 السوي فإن الأمور لا تكون طاعات بكثرة التعصيفها وإيقاعها على بلغ الوجوه بالطاعة
 ما وافق السنة واعتبر بالخوارج فإنه قد وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم بما وصف
 تلك العبادات والمجاهدات التي لا تبلغ عبادتنا ولا يجاهدتنا إلى شيء منها فقد اصل
 الله عليه وسلم أنها لا تجاوز تراقيمهم وقال صلى الله عليه وسلم إنهم يبرقون من الدين
 كما برق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم إنهم كلاب النار فكانت تلك
 الطاعات الصورية من الصلوة والصوم والتجهد والقيام هي نفس المعاصي الموجبة
 للنار وهكذا كل من رام الطاعة على غير الوجه المسنون فإنه ربما يلحق بالخوارج بجامع
 وقوع ما أطاعوا الله تعالى به على غير ما شرعه لهم وإن لا خشى أن يكون من هذا
 القبيل ما يقع من كثير من المتصوفة من فرارهم عن رتبة الدنيا مع ما يلازمونه من
 وظائف الخشع والانكسار والتلهف والتأسف الصراخ تارة الهدى وأخرى الرياضا
 والمجاهدات وملازمة اذكار لم ترد في الشرع على صفات لم ياذن بها الله عز وجل
 مع ملازمة تلك المشايخ الخشنة الدنة وغير ذلك من الخرافات التي لو كان فيها أدنى خير
 لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالدين هم خير القرون أولى بها ولا أنكر أن في
 هذه الطائفة من قد بلغ في تهذيب نفسه وغسلها من الطوائف الباطنة والأصنام المستورة

تكملة ان شاء الله تعالى مفيدة

وهذا ان اردت انك الى ما ينبغي ان تشاهد الناس الى الحق على وجه لا تتعاطاه وتقدر
 فيه ما كانت تقدره من تلك الامور التي جنت عن تصورها وقرنت بحجود تخيلها
 وهوانك رفقا وايك الله تعالى ان الناس بفتنة وتصيب وجوههم مكافحة ومجاهرة
 وتغري عليهم ما هم فيه نعياصرا حاد وتطلب عنه ثم مفارقنا القوة طلبا مضيقا
 بنسلك معهم مسلك المتبصرين في جذب القلوب الى ما يطلبه الله عز وجل من
 عبادة وزغبهم في ثواب المنقادين الى الشرع المؤثرين للدليل على الرأي والحق على
 الباطل فان كانوا عامة فهم اسرع الناس انقيادك وقرهم امتثالنا تطلبه
 منهم ولست تحتاج معهم الى كثير مؤنة بل اكتف معهم بترغيبهم في تعلم احكام
 الله تعالى ثم علمهم ما علمك الله تعالى منها على الوجه الذي جاءت به الرقابة وصح
 فيه الدليل فهم يقبلون ذلك قبولا فطريلا فطرهم لم تتغير بالتقليد ولا تكلف
 بما رسة علم الرأي ما لم يتسلط عليهم شيطان من شياطين الانس قديما رسة علم
 الرأي واعتقد انه هو الحق وانه لا دليل للعامة الى الشريعة الا بالتقليد من هو عقلا
 له فانه اذا تسلط على العوام مثل هذا وسوس لهم كما يوسوس الشيطان وبالغ
 في ذلك وهذا وامثاله اشد الناس اعراضا عن الحق وتركاه لان طبائعهم قد
 تكلفت وفطرهم قد تغيرت وبلغت في الغلظة والكثافة الى حد لا تقوى فيها الحق
 ولا تبلغ اليه لولا اعظم فامتنع عندهم سلامة طبائع العامة حتى ينقاد والحق
 بسرعة ولا بلغوا الى ما بلغ اليه الخاصة من رياضة افهامهم وتلطيف طبائعهم بما
 العلوم التي تتعقل بها الحجج الشرعية ويعرف بها الصواب ويميز بها الحق حتى صاروا
 اذا ارادوا والنظر في مسئلة من المسائل امكانهم الوقوف على الحق والمنور على الصواب وبالحجة
 فالخاصة اذا بقي فيهم شيء من البصيرة كان ارجاءهم الى الانصاف غير تعسر ايراد
 الدليل الذي تقوم به الحجة لديهم فرياضة الخاصة بابرادالة عليهم اقامة الحجج
 الله عز وجل وليضاح البهامين ذلك يكفي رياضة العامة بارشادهم الى تتعلمهم بذلك التفكر

قال الله تعالى
 ادعنا نسير
 بك يا حاكم
 الوعظ الحسن
 وبعدهم بالحق
 الحسن قال تعالى
 ولو كنت ظاهرا
 لقلب لا تقبلوا
 من حاكم فاعف
 عنهم الى امثال ما
 الباب من تفهم

تعليم ما هو الحق في اعتقاد المعلم بعد ان صار داعيا من دعوات الحق ثم ترغيبهم
وعند الله تعالى من الاجر ثم يجعل لهم من القدرة لفعاله مثل ما يجعلها في الطوريات
فان النفس من ان لا تقتدر بالفعال اسرع منها الى الاقتداء بالقول وللعبقة الكسوة
ارشاد طبقة متوسطة بين طبقتي الخاصة والعامة وهم قوم قلبي والرجال القلبي
علم الرأي ما روي حتى ظنوا انهم قد فازوا بذلك طبقة البعوض وتميز واعظم لمحال
انضم في الحقيقة لهم تميز واعظم لا يكون جهل العامة بسنن او حلالهم مركب انهم
هو لا يتغير الفطرة اكثر لهم عارسة اعاء الرأي اعظمهم حرصا على التقليد فان الداء
قد يجمع في احد هو لاء في اوائل امره واصابعه طول العكوف والشفق على ذلك فما اصعب
لاراد اذ كثرة طبائعه ودرجاته لئلا ياراد يادته صيل ذلك فالان لا مطمع في وصوله الى
الانصاف لا يتوفى الله عز وجل هديته فانه تعالى اذا اراد امر السرايا به وطريقه واحسن
ما يستعمله للعالم مع هو لا ترغيبهم في العلم والاكتشاف من مدح علوم الاجتهاد وان بها
يعرف ويميز الصواب الحق من الخطأ والباطل ان عجز التقليد ليس من العلم الذي ينبغي
مد صاحبه من حلة اهل العلم فان بقي فيمن كان من اهل هذه الطبقة نصيب من علو
الهمة ونحو من شرف النفس فقد نبيل نفسه الى العلم بعض الميل فياخذ من علوم
الاجتهاد ينصب في فهم بعض الفهم فيعرف انه كان معللا لنفسه بما لا يمين ولا
يعني من جوع فيمضي للداء اهل هذه الطبقة من انفع الادوية ان شاء الله تعالى
وهذا لا يورث موضع تاتير الامع كوت ذلك المخاطبة له بعض استعداد الفهم واما من
كان لا يفهم شيئا من العلوم الاجتهادية وان اجهد نفسه اعظم كرها كما هو الغنا
على اهل هذه الطبقة فلا ياتي ارشاده الى التعلم المذكور بفائدة فانا قد شاهدنا ان
هذا الجنس من لا ياتي عليه الحق فيتحديه رغبة الى النظر في علم الحق فلا يفهمه
اصلا فيستل عن سائر علوم الاجتهاد التي يستجها الطلبة بعلم الحق واما من
يعمل معه لتعليمه تعصيه هو ان ينظر المرشد من عمل بذلك الدليل الحق عنده من
فدراء التقليد من فيد كماله انه قد خالف عن امامه في تلك المسألة فلا وفلا

ان كان من جملتهم من
نفسه لا يعقل في
استدلاله على ما يراه
بأنه لا يميز بين ما
كان من جملتهم من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانما هو في
فرد في نفسه فانه
العلماء

عن سنده وجاهل روايته ثم اذا احتاج الى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب
مثلا رجع الى الكتب المذنبه في غريب الحديث الى ما تركب اللغة واهلها وكذا اذا احتاج الى تحقيق
بني كلفانه رجع الى علم النحوي واذا اراد الاطلاع على ما فيه من دقائق العربية واسرارها
رجع الى علم المعاني والبيان واذا اراد ان يسأل في طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره
من كذا حديث رجع الى علم اصول الفقه فالعالم اذا صنع هذا ظفرا بحق من ابوابه
واما من ذهب يقلد اهل علم الفقه مثلك فيما يقوله من ادعيه الاحكام فيقتد
بأئمة الحديث بالاخذ عنهم واعتمدوا مؤلفاتهم كان حقيقا ان ياخذ باحاديه يندفع
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويفزع عليها مسائل ليست من الشريعة فيكون
المتقولين على الله عز وجل بما لم يقل فيضل ويضل ولا بد ان يكون عليه نصيب من
اوزار العاصين بتلك الفروع الى يوم القيمة فانه قد سن لهم سنة شديدة يصل
عليه قوله صلى الله عليه وسلم من اتقى بفتيا غيري فاما الله على الذي افتاه اخرجهم من رحمة
و من حاجة وفي لفظ من اتقى بفتيا غيره علم كان اثم ذلك على الذي افتاه اخرجه
احمد وابوداود ورجال اسناوه ائمة ثقات فليس هذا بعجته حتى يقال انه
وان اخطأ فله اجر واحد بل هو مجازف متجبر على الشريعة متلاعب بها لانه عمد
ان من لا يعرف علم الشريعة وصحاح الاحاديث من سقامها كالاشتغالين بعلم الفقه
والاصول فرواها عنه وتركوا اهلها بمغزل فما احق به ان يعاقب على ذلك لعدم
بعد مظنة الكذب فيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن عن عمد فله
لانه اقدم على رواية ما لا يدرى اصح هو ام باطل ومن اقدم على كذا شأنه وقع
في الكذب بحالته فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من روي عني
حديثا يرى انه كذب فهو واحد الكاذبين وفي رواية يظن انه كذب واما اذا كان
الناقل من غير اهل الفن لا يدرى عدم تميزه المنقول عنه فهذا لجاهل ليس باهل
لان يتكلم على فرد من العلماء فكيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق الخبر
على احكام الله سبحانه فلذا استحق العقاب وبش الداء وقد كثرت هذا الصنيع رجاء غير زور

في معرفة الفروع المشوية بالرأي ان لم يكن هو الغالب عليه لو تصدرون لتعليم
 طلبة هذا العلم ثم يكبر انفسهم عندهم لما يجدون من اجتماع الناس على ما هم عليه
 العمامة باقوا لهم في دينهم فيظنون انهم قد عرفوا وظفروا بما طفر به علماء الشريعة المولفون
 فيجمعون مؤلفات هي مما قششت قراجلها عنهم من هو اجهل منهم فتتشر في العالم
 هو صاحبها بحمله يظن انه قد تشرب الحكمة الله تعالى هو فاسد الظن مستحق العقوبة لانه
 اقدم في محل الاجحام ودخل في غير مداخله فهو مبتدع للقاضي الذي لا يعلم الحق
 فهو في الناس سواء حكم بالحق او بالباطل كما في الحديث الشريف بل هذا الذي
 اقدم على خسر المجدات مع قصوره اجح بالنار من ذلك القاضي لكثرة اضرار تصنيفه
 ومن عجز الله عليه من معارفه بما يعرف به الحق لا يخفى عليه ما في هذه المصنفات
 المكاشفة بايدي الناس في كل مذهب فانه يقف من ذلك الى العجب ففي بعضها
 يرمي اكثر ما يقف عليه في مصنف من مصنفات الفقه خلاف الحق وفي بعضها
 يوجد الصواب اكثر وفي بعضها يرد على التساوي ثم يعثر على ما حرره مصنفوها
 من الاذلة فيجوز فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع وقد جعلها المصنف
 واعدا وحمل جميعها من غير تمييز وعاوض بين الصحيح والموضوع ورجح الباطل على
 الصحيح وهو تجاوز الله عنه لا يدري وهذا هو السبب الاعظم في اختلاط المعروف
 بالمتكسر وغلبة الرأي على الرواية في علم الفقه فان المتصدر للتصنيف في كتب الفقه
 وان بلغ في اتقائه واتقان علم الاصول وسائر الفنون الالهية الى حد تقاصر عنه
 اذ لم يتقن علم السنة ولم يعرف صحيح من سقيمة لم يعمل على اهل هذا الفن اصداره
 وايراده كانت مصنفاته مبنية على غير اساس لان علم الفقه هو مأخوذ من علم
 النبوة الاما صرح بحكمه القرآن الكريم وهو القليل منه فما يصنع ذوو الفنون بفرقه
 اذ لا يمكن حارفا بعد الحديث متقنا له معولا على كتبه وهذه العليلة قد عجز احد
 من مؤلفي علم الفقه يعولون في كثير من المسائل على بعض الرأي ويدعون ما مع الارام
 في مصنفاتهم وهم لا شعرون ان في ذلك سنة صحيحة بل في اقل طلبها للحديث

هذا هو السبب في اختلاط المعروف بالمتكسر وغلبة الرأي على الرواية في علم الفقه فان المتصدر للتصنيف في كتب الفقه وان بلغ في اتقائه واتقان علم الاصول وسائر الفنون الالهية الى حد تقاصر عنه اذ لم يتقن علم السنة ولم يعرف صحيح من سقيمة لم يعمل على اهل هذا الفن اصداره وايراده كانت مصنفاته مبنية على غير اساس لان علم الفقه هو مأخوذ من علم النبوة الاما صرح بحكمه القرآن الكريم وهو القليل منه فما يصنع ذوو الفنون بفرقه اذ لا يمكن حارفا بعد الحديث متقنا له معولا على كتبه وهذه العليلة قد عجز احد من مؤلفي علم الفقه يعولون في كثير من المسائل على بعض الرأي ويدعون ما مع الارام في مصنفاتهم وهم لا شعرون ان في ذلك سنة صحيحة بل في اقل طلبها للحديث

وإدناهم علماء ولا يبرأ ما يجد فيهما. نأثلهما في نفع اليها حاجة وإقام عليهما دليل بل
هو مجرد الغرض والاعتبار في روي مناظرنا الأطباء وسبقنا إليه أذهانهم فإن
ذلك يكون في الإبتداء سؤالاً بوضوحنا طرقة ثم يخب عن فقيه لم يشتغل بسائر العلوم
فيدون الأسئلة جوابه. يصير حينئذ فقهاً وعلماء وهو في الآراء كلام جاهل لا يقول
على مثله في الجواب إلا علمه بالحق **وهذا** الجواب لله الكريم وشكره آخر ما أريدنا إرادة
من تهاديك آداب الملاحة طبق ما استصوبت وتلخيصه وترتيبه وفق ما استحسنته
مع غاية الأكمال والتنقيح ونهاية الإعلان والتوضيح ولم تترك بطني شيئاً منه مما يتلصق بنبأ
التعلم وإداد التعليم ويناسب الهداء والهداية من أسباب التزهيم والتسليم وأرجو
بذلك من فضل الرعوف الوهاب تمام انتفاع الفقير سائر الأخوان والأحبة من أهل
والألباب في الدنيا ويوم يقوم الحساب فإنه تعالى هو الشكور العفو التواب اللهم صل
سلم وبارك على سيدنا محمد وسائر النبيين وآل كل من تبعهم بخصصة منهم اللهم بعزك الجبارين
يقول الرازي فضل ربه الباري عبد الصمد الشنبي بن الفاضل
المولوي عبد الرب الفسأوري أنه أما وفقني الله تعالى لإتمام تلخيص أدر الطالب منتهى الآراء
الحاوي بحمد الله على ترتيب المآرب في تاديب طالب المطالب وكان من آخر ما كتبه
أدعاء بعض المتقدمين في حق إمامه أحاطته بالأحاديث كلها استحسنه أن أحق به
ولو أجمالاً بعض ما تلقته من مكاتيب أهل العلوم والعرفان أشاعة لما عني من حسن
البيان لعل الله المحنك ينفع به خلان الأخوان وأرجو من الكريم أن يوفق تفصيل
ذلك وتكميله ولو بعد زمان فليعلم أنه إذا عرض على واحد من المقلدين هذان أو
أنه الصراط المستقيم حديث مخالف مذهب قال في جوابه لو صح هذا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بلغ أمنا كماله فلما لم يقل بمضمونه علمنا أنه لم يصح أو
أنه بلغه حديث آخر أقوى وأصح معارض أو ناسخ له أو لعل هذا كان من خواصه
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى خاف من مقالته فحين أحسن ما يدعي به فلا يبرهم
وأنصح أن يقال إن في الأختلافات المذكورة في جناب الآية الروحانية أما أقدم

هذا الكتاب
هو كتاب
الطالب
منتهى الآراء
الحاوي
في تاديب
طالب المطالب
وآخر ما
كتبه
أدعاء
بعض
المتقدمين
في حق
إمامه
أحاطته
بالأحاديث
كلها
استحسنه
أن أحق
به
ولو أجمالاً
بعض
ما تلقته
من مكاتيب
أهل العلوم
والعرفان
أشاعة
لما عني
من حسن
البيان
لعل الله
المحنك
ينفع به
خلان
الأخوان
وأرجو
من الكريم
أن يوفق
تفصيل
ذلك
وتكميله
ولو بعد
زمان
فليعلم
أنه إذا
عرض
على واحد
من المقلدين
هذان
أو أنه
الصراط
المستقيم
حديث
مخالف
مذهب
قال في
جوابه
لو صح
هذا
أن النبي
صلى الله
عليه وآله
وسلم
بلغ أمنا
كمالاً
فلما لم
يقول
بمضمونه
علمنا
أنه لم
يصح
أو أنه
بلغه
حديث
آخر
أقوى
وأصح
معارض
أو ناسخ
له أو
لعل
هذا
كان
من خواصه
صلى الله
عليه وآله
وسلم
انتهى
خاف من
مقالته
فحين
أحسن
ما يدعي
به فلا
يبرهم
وأنصح
أن يقال
إن في
الأختلافات
المذكورة
في جناب
الآية
الروحانية
أما أقدم

[illegible]

۴ - فی عمر اربع عشر

أمروا أن يداثر المرأة استيم الضبان من دية زوجها فترك رايه لذيالك ورجع وقال لو
لم نسمع هذا القصيدنا لخلنا في حاشيتي أي رآود ورفع الملام ولا اعلام والنسب وغار الحقيق
والاها في حديث النبي عن القدم على ارض فيها الطير عيون فلما أخذهم سرع ويبلغه ان
الطاعون بالشام استنساها المهاجرون الاولين معه فتركها لغير مسلمة الفصح فاشا كل
منهم عليه بما راى في الخبر احد بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلاك حتى اخبر
به عبد الله بن عمر بن عوف كما في صحيح البخاري وصححه صحيح مسلم وروى الملام ولا اعلام
والحجة الكتاب في الايقاف وحديث التميمي في كنان يقول لو بقي شيء مني على حتى يغسل
فاخبره عما بين يدي من كتابي الصحيحين وسنن أبي داود والاعلام وحديثه ان يطيب قبل الاحرام
وحديثه في نفي السج على الحفاين فكان يامر لابس الخفان يسبح عليه ان يغسله من
توقيت في تبعه على ذلك طائفة من السلف ويرتفعهم لحديث التوقيت الصحيح المتعدد
قاله في رفع الملام وحديثه في السج قبل طواف الغرض على صافي الايقاف وحديثه في ان يفر
الحاض بلا طواف الوداع كما في شرح صحيح مسلم النووي والاعلام وحديث الاحلال للبيك
يوم التروية وحديث الريح حتى اخبره ابو هريرة في السنة عند هبوب الريح كما في رفع الملام
والايقاف وحديث عبد الله بن عمر في النعابي هريرة مرفوعة امرت ان اقاتل الحديث فقام
كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم والقسطاني في الجبل الثالث من الاشواق قال ابن القيم
في الاعلام وقد خفي عليه رخص حكمه لاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المغيرة بن شعبة
وخفي عليه شأنه منبهة الحج وكان يرضعها حتى وقف على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امرها
بترك قوله وامرها وخفي عليه عجز التسمي باسماء الانبياء فنهى عنه حتى اخبره به طلحة بن النبي
صلى الله عليه وسلم ناهيا عن ذلك فامسك لم يمتد على النبي هذا وابو موسى وعبد بن مسلمة
وابو ايوب من مشاهير الصحابة ولم يمر به لارض امهوديين يديه حتى نهى عنه وكما خفي عليه
قوله تعالى انك ميت فاعوذون وقوله تعالى وما محمد الا رجل قد خلقت من قبله انزل فان مات
او قتل انقلبتم على اعقابكم فكان يكره اطلاق النبي عليه صلى الله عليه وسلم الى ان ذكر ابو بكر
بذلك فقال والله لكان ما سمعنا فقط قبل وقتي هذا وكما خفي عليه حكمه لارادة النبي

مهو ران وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم وبناته حتى ذكرته ثلاثا المرأة تتر له تعالى في
 احد من فطارا فقد كان عليه السلام في كل واحد فقيرة من عمر حتى النساء وكما خفي
 عليه امر الفجر والكلاية وبعض ابواب الدنيا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محمدا
 فيها عهدا وكما خفي عليه من احاديده ان وعد الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلق
 لا يتبعين لذل العام حتى يبنه له النبي صلى الله عليه وسلم وكما خفي عليه جواز استدالة
 الطيب للحرم وتطية بعد النحر وقبل سواك الافاضة وقد صحت السنة بذلك انتهى ما في العلم
 وقد اكرهوا ابن عباس الذي ينسب في صلاته فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى حدث
 عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يطرح الشاة ويدين علمه السنة كما
 في رفع الملام وكذا قد خفي على جامع القرآن **عثمان بن عفان** رضي الله عنه قوله قل
 حتى ذكره ابن عباس بقوله تكا وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن
 حولين كاملين فرجع الى ذلك على ما في الاعلام والجنة في الاسوة احسنة بالهنة للفاضل القنوجي
 وكذلك لم يكن عنده علم بان المتوفى عنها زوجها تعتد في منزل الموت حتى اختبر الضرورة بالسنة
 فاخذ بذلوا واهدي له مرة صيد كانه قد صيد لاجله فهم باكله حتى اخبره علي بن النبي صلى الله
 عليه وسلم وكما اهدي له كما في رفع الملام وكذا لم يبلغ امير المؤمنين **علي بن ابي طالب**
 رضي الله عنه حديث نحو معشر الانبياء لانزلت لا نورت ما تركناه صدقة ما في صحيح مسلم و
 حديث لا تعدوا بعدا بالله كما في الجدل الخامس من ارشاد الساري وحديث عدة الحاملة
 المتوفى عنها زوجها كما في رفع الملام والتوضيح والايقان لمعد التنقيح وحديث المرفوضة
 كما في رفع الملام وكذا لم يطلع حبلامة وفقهاها **عبد الله بن عباس** رضي الله عنه
 حديث من سحر لجالا لهني كما في صحيح مسلم وسديث عدم جواز نكاح المتعة كما في شرح صحيح
 مسلم وحديث للنبي عن التفاضل في بيع الورق بالورق كما في الصحيحين وشرح التلويح
 حديث ثبوت المهر المرفوضة كما في سنن الدارقطني وحديث عدة الحاملة المتوفى عنها
 كما في سنن الدارقطني والترمذي ونيسير الوصول ولا يناف وحديث المسح على الخفين في بلد
 الحال كما في المجالس شرح الوطأ وحديث قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الظهر اصطفا

في كل واحد فقيرة من عمر حتى النساء وكما خفي عليه امر الفجر والكلاية وبعض ابواب الدنيا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محمدا فيها عهدا وكما خفي عليه من احاديده ان وعد الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلق لا يتبعين لذل العام حتى يبنه له النبي صلى الله عليه وسلم وكما خفي عليه جواز استدالة الطيب للحرم وتطية بعد النحر وقبل سواك الافاضة وقد صحت السنة بذلك انتهى ما في العلم وقد اكرهوا ابن عباس الذي ينسب في صلاته فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى حدث عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يطرح الشاة ويدين علمه السنة كما في رفع الملام وكذا قد خفي على جامع القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه قوله قل حتى ذكره ابن عباس بقوله تكا وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فرجع الى ذلك على ما في الاعلام والجنة في الاسوة احسنة بالهنة للفاضل القنوجي وكذلك لم يكن عنده علم بان المتوفى عنها زوجها تعتد في منزل الموت حتى اختبر الضرورة بالسنة فاخذ بذلوا واهدي له مرة صيد كانه قد صيد لاجله فهم باكله حتى اخبره علي بن النبي صلى الله عليه وسلم وكما اهدي له كما في رفع الملام وكذا لم يبلغ امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه حديث نحو معشر الانبياء لانزلت لا نورت ما تركناه صدقة ما في صحيح مسلم و حديث لا تعدوا بعدا بالله كما في الجدل الخامس من ارشاد الساري وحديث عدة الحاملة المتوفى عنها زوجها كما في رفع الملام والتوضيح والايقان لمعد التنقيح وحديث المرفوضة كما في رفع الملام وكذا لم يطلع حبلامة وفقهاها عبد الله بن عباس رضي الله عنه حديث من سحر لجالا لهني كما في صحيح مسلم وسديث عدم جواز نكاح المتعة كما في شرح صحيح مسلم وحديث للنبي عن التفاضل في بيع الورق بالورق كما في الصحيحين وشرح التلويح حديث ثبوت المهر المرفوضة كما في سنن الدارقطني وحديث عدة الحاملة المتوفى عنها كما في سنن الدارقطني والترمذي ونيسير الوصول ولا يناف وحديث المسح على الخفين في بلد الحال كما في المجالس شرح الوطأ وحديث قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الظهر اصطفا

كافي لمن أريد وقد كان بحكم المصنف في الحلال والهاكم في عمل المحرم ولو كان عند
علمه فعل ما فعل ولذا خالفه عايشة رضي الله عنها في كفاي الموطأ وصح البخاري ورواه حتى
عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفاي الموطأ وسبقنا في باب ما رواه الكوفي عن أبي بصير
وعنه محمد بن الهيثم في جامع الترمذي حديثهم في كفاي الأيقاف وحديث غسل المرأة
نقض شعر رأسها كما في شرح صحيح مسلم والحجة بالعلم وحدث الطيب قبل الإجماع كما
في صحيح البخاري وصحيح مسلم والأيقاف وحديث حرمة بيع التفاضل في التجانس إذا
كان يدايد حتى أخبر بذلك أبو سعيد الخدري كما في صحيح مسلم وشرحه وحديث عدم
اعتبار رسول الله صلى الله عليه وسلم في كفاي جامع البخاري وحديث حرمة الاستمتاع بالنساء
أجل كما في شرح النووي وحديث جواز النفر الحائض قبل طواف التواع كما في صحيح البخاري
وشرح صحيح مسلم وحديث جلود الضحك كما في صحيح البخاري وحديث الاضطجاع بين سنة الفجر
وفرضه كما نقله الشامي في رد المحتار عن شرح علي القاري على موطأ أحمد وكذلك يبلغ
عبد الله بن مسعود وحديث أخذ الركبتين حال الركوع كما في سنن الترمذي
وحديث تيمم الحنابلة في كفاي البخاري والأيقاف وحديث الضبعة بعد سنة الصبح كما أفاد
القسطلاني في الجلال الثاني من شرح البخاري في شرح الموطأ كما في رد المحتار
وحديث حكم المغوضة كما في صحيح الترمذي والأعلام والحجة بالعلم قال في المجالس
جميع الجاهل كان يقرأ الذكر ولا يقرأ حيث أنزل ولا كان ذلك ثم أنزل ما خلق الذكر والكثرة
فلم يمتعه ابن مسعود وأبو الدرداء وسمعه سائر الناس وثبتوه فهذا كظم عبد الله بن مسعود
أن المتوفى ثمان ليس من القرآن انتهى وكذلك يطالع أبو موسى الأشعري رضي الله
عنهما وحديث ثوريت بنت أبان مع البنت كما في البخاري والأعلام والأيقاف وحديث البول قائما كان
البخاري وكذلك قد خفي على زيد بن ثابت ما حدث رجالة الحاضر بغير طواف الصلوة
في صحيح البخاري وشرح مسلم والأيقاف وحديث عمر المغوضة كما في سنن الترمذي وكذلك يبلغ
بن عبد الله رضي الله عنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كفاي صحيح مسلم وشرحه وكذلك قد خفي على سيدنا
فاطمة الزهراء وحديث ثوريت فلا تروها حرث الخليفة الصديق وترك الكثرة

[illegible]

وَقَبُولُهُ الْعِلَادَاتِ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ دَامَتْ قَالَةُ ابْنُ أَبِي حَتِّابٍ وَارْتَعَنَ حَدِيثَ رَوَى الْقَائِمُ فِيهِ أَحْمَدُ وَالْكَاتِبُ هُوَ الْكَلْبِيُّ وَأَمَّا الْمَنْ بَيْنَهُمَا فَالْكَاتِبُ

وما لم يبلغه حديث جواز التفاضل في سبع المحظرة بالشعر حديث الشيخ عن أبيه
 وحديث الذي عن تطيب اليد محرم وأحدث الوقت للشيخ على الخفين للمقدم والساكن
 إل غير ذلك ما يكبر لأن تعداده ويعسر مع ورود الأجاويد بحالات جميع ما ذكر عنه
 وليطلب تفصيل ذلك عن موطنه وشروحه المسوي والمضيق والتحليل متفرقا وكذا
 الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله لم يطع على حديث النبي عن النبي
 كما نقله الذهبي في شرح صحيح مسلم عن أبيه في كونه حديث بنحو الصفة الأولى
 في الإمام وحسن الصفة الثانية في صلوة الخوف كما في الدرر السنية نقل عن أجملة
 الشيعة وأما قوله في إمام حديث لم يبلغه بسند صحيح فهو حديث مسلم من
 رواية يزيد في الوقت الصلوة فمنها حديث يروى بنت واشق في مخرج المفوضة كما في
 عقد الجيد لولي الله الذهبي ومنها حديث عدم انتقاض الصلوة من دم الاستحاضة
 ومنها حديث تخمس النسب كما في الدرر السنية وميزان الإمام الشعراني رحمه الله
أقول وهذه بذرة يسيرة مما يناسب المقام تكفي لهداء أهل السلام قال العلامة
 شمس الدين ابن القيم في كتابه المبارك إعلام الموقعين بعد ذكر بعض ما تقدم
 وهو **أباب** لو تتبعناه لجاء بسفر كغير انتهى ولتعم ما نقل في الدرر السنية
 رفع الملام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال بعد ذكر ما لم يبلغ من الأحاديث
 الخلفاء علم الشريعة وبلغت غيرهم من صغار الصحابة الرضيين وهذه باب واسع
 يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدد الكثير
 وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الإحاطة به فإنه الوف وهو لا يعني الصحابة
 كانوا أعلم الأمة وإفقوا وأتقاهوا وأفضلها فمن بعدهم نقصانه بالنسبة إليهم
 خفاء بعض السنة عليه وأولى أسلم فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد
 من الأئمة أو إماما معينا منهم فهو محط خطا فاحشا ولا يقول قائل إن الأحاديث
 قد وردت في جملة فحشاها وإجمال هذه هي هذه لأن هذا الذين المشهورة في السائر
 بالعلم خفية يعلم انقراض الأئمة للتبوعين انتهى وقد نقل هذا المرام في الأيقان أيضا

عن القمي بن عيسى بن سيرين في حديثه قال ابو عمرو انه ليس احد بعد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وقد جئني عليه ببعض السنة وهذه الذوا ومن
قد بعث بعدنا فراض بجميع الامثلة مع انه لا يمكن انحصار الاحاديث فيها وكذا
الا يلزم لمن كانت هذه عندنا اجابته بما رواه علي بن ابي حمزة قال مولانا اخذنا من دعوى
علي بن ابي حمزة في دعوى الله زوجه في انصافه ان كثيرا من الاحاديث النبوية على
صاحبها كمال الصلوات والتسليمات في البخية لا يرويه من الصحابة رضي الله عنهم الا
اورجلان وقد لم يأخذ به اومنها من التابعين الا واحد او اثنان فقط وهم
جرا وكثيرا منها لا يرويه الا اهل بلدة او بلدين وهكذا فلذا كان بعض صحاح
الاحاديث لم يبلغ علماء تلك الطبقة فافتوا بانها ثم اقتدرا بمن يقدم منهم ثم
ظهر ذلك الخفي في الطبقة الثالثة او بعدها في عصر الحفاظ الجامعين بعد
ما امعنوا ورحلوا الى الاقطار فاجتمعت عندهم اخبار فقهاء كل بلد وانارهم
ولذا كان الامام الشافعي اذا نظر في اقوال الصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم اضعف من فرأى كثيرا من كلماتهم بخالفها الحديث حيث لم يبلغهم ذلك
اصلا او بلغهم من وجه غير صحيح يأخذ بضمون الحديث في ترك التسليم باقوا
ما لم يفتقروا يقول هم رجال ونحن رجال وهكذا كان عمل السلف السالحين
رحمهم الله تعالى وبالله التوفيق وببينة التوفيق انتهى ما في النص فالحمد

قد تلخص كتابي الطب ومقتدى الاربعين للرباني الفطر السامي
 اماضي محمد بن علي الشوكري رحمه الله تعالى المستطاب الملاح في الطب

القاضي محمد بن علي الشافعي كاتبة الله تعالى المستمطلة لادبها والطلب

الحمد لله الذي جعل العلم والفضل والفهم في يد محمد بن عبد الله

عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ حُسَيْنٌ لِلَّهِ نَبِيُّ

و قد كان من قبله في الصفه
الان جميعهم في الصفه
و قد كان من قبله في الصفه
الان جميعهم في الصفه

صورة ما كتبه الأديب النزيه النقيب الذي الرافعي صراوى الأيمان
 إليماي القطر السميذع الفاضل نابغة الزمانى أبو الفتح
 محمد عبد الرشيد بن محمد شاه الكشميري الشوبيكاني
 أسعف الله عرامة وأنجز مقاصده وأحسن مخرطاه

الرسالة
 من الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وعلم الأديب وحسن القومين بالخطاب احمد حسن
 تفضل بوجه العجايب يوم الغرض وتعتقبه الملائكة في طباق السموات بعد
 رفعة من الأرض وصلوة لله لا على عبده ورسوله محمد الأحب إلى المؤمنين
 من أنفسهم والوالد والولد وعلى له وأصحابه ومن استمطر بحابه وما وفق متأذ
 بطلب الأدب من ادب الطلب ويسأل ويحاج بقضاء الوطر ونيل الأرب وإعاده
 في كتابه ذنبه الطلب أحافل لم ارب اداب ليس فوقها رتب حتى قبل اشتر
 الأدب الطلوع ولو جعلت العالم اعلما لما عار بسعة بانه على ابن قدومه المشرق
 بديانة من السنة الى يوم القيامة بركة هذه الخليفة وقربنه انجاز حجاز الشرع
 عن الجحيم من انوار ابواب الجنة ومصباح مشكاة الكتاب والسنة العلم العالم
 الزكي والكوكب الذي ان شتهر امة القاضيه محمد بن علي الشوكاني الصنعاني على
 الله في جنات النعيم مقامه واروى برشحات الروح والريحان أوامره اذنى على
 الأديب من قطب الهندى واشهرى لدى الامتحان من سنة الكرى كانه الماء الزلال لمن
 يشرب منه الهام والال حيث اودع فيه المصنف الكمال العنيدة وتصح بأجادة الأدب
 القيمة وسحرى فيه عجزى القائل الى طرائق الفوائد والنوائد فمالك ناصية الاضنا
 وان على النوايا المحسن وطاية الانجلى في هذا المقام لغرض المسحوب الكلام

بذكره مقالات تحتوي على أسرار الاله فكل واحد يعنى بها في اسفار الاسماء لا يستثنى القوم
 قيمها ولا يستغفرون ديتوها فاسم من خفيته متعلق هذه الصناعة وقريع ارباب الدابة
 منهم الختم عند جوابه ومبهم شغل المستخدين من ادايه اذا روى اروي اذا صنف
 شنف واذا اطلب اعجب واذا اخرج اخرج واذا احب احباب واذا افاد اجاد للمثل السا
 الثور والسيف الباهر الشهير مع الحلال للخدمة اعظم له سنة الدنية الجبر البحر النهر برهز قضبان النهر
 والتحرير اذ الباع المدين والفرهم الصعيل اذ الصارم البطل الجهوري المولى عبد الصمد
 الفشارف جعل الله للزينة اليه مسجدا ولا للبيعة اليه طرجا فلخصه تلخيصا
 ضابط ومهذبه تهذيب مشرد للصاعد والمهابط فحاء بحمد الله كتابا ينسخ ويدرك ولا
 ينسخ ولا يدرك في حال في طرقة الطرف وينص ركاب النظر الى كل حرف يرفف اذان
 الاذهان به لاستراق السمع وتلطم الى معكومه ومخوفه العرف واجمع وكان القدح في
 هذا الزند وارهاف ذلك الفرند وخرقة شرب هذا الريح وحوى الارواح الى بلاد
 الافراح والنفع في هذا الضرم فوضع اساس هذا البيت المحرم باشارة من اماط الاذى
 عن سبيل الهدى يستدل بتارج عرفه ويتنبه على تلج عرفة الذي فوض خيام البدع
 عن وحل الارض ودون اسفار الحق بطولها والعرض واخرج عن ايدى الجاهلين للذبح
 حتى اذعوا الحق بالانابة والرجوع وكان التحقيق قد اجتمع الليل وعشيه السيل وسنى
 الحيد صعدته وبلل الوابل برودة فقله من وقد الاضاعة الى روح الاشاعة وا
 الاذاعة وغرسة محمد امرو وليله جده اقمرا غروان احفظ الله اصره يميل عنه
 المشاجر ويطن فيه المقلد المكابر فان المقلد احير من ضب اغفل من واجه
 من الحب بالتحقيق ملاعب وبالتقيد ملاعب والجهل ان زحاجبار كما ورد في
 صحاح الاخبار شرح الله صدر هذا الامير ورفع الله ذكر ذلك النهر الجهاد الكبر
 الذي لا يقنط الراعي نواب والاجاه امية الملك السيد الشير
 محمد صديق حسن خان بماد لا يتبجي فانه مورد السر واد على
 هذا الممثل الربوي والمهجع الواضع السوي لولا هذا الفيداني بهو بال ماد او نرفقنا

صفحة	سطر	خطا	صواب	دفعه	سطر	خطا	صواب
٢٠	٢٠	اراد المسطه	اراد السطوط	٢١	١٤	حلب	حلب
٢١	٢٢	انقلب	المعلقب	٢٢	١٥	اننع	انفع
٢٢	٢٥	المعترلة	المعترلة	٢٥	٣	المضغ	المنصف
٢٣	٢٦	ابن	ما بن	٢٦	٢٢	الثلت	الثلت
٢٤	٢٧	بملاك	بملاك	٢٧	١٥	الفجرة	الفجرة
٢٥	٢٨	نعم تيممة	يحد شبح	٢٨	١٥	توكانت	لوكانت
٢٦	٢٩	الاسلام	الاسلام	٢٩	٨	وتتفكرني	وتتفكرني
٢٧	٣٠	الواجم	الراجح	٣٠	٢	الانشقاع	الانشقاع
٢٨	٣١	الى اصلاح	الاصلاح	٣١	١٣	الاخوين	الاخوين
٢٩	٣٢	يفقدون	يفقدون	٣٢	١٣	بين الملامه	بين الملامه

